الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باجي مختار عنابة

Badji Mokhtar university–Annaba

Université Badji Mokhtar-Annaba

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية

المقاربة التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر
دراسة حالة –بلدية عنابة–

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (ل. م. د) في العلوم السياسية

تخصص: الإدارة الحكومية

إعداد الطالب:

– قصار الليل جلال

إشراف:

–أ/د. ساحلي مبروك

لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
ناجي ليتيم فتيحة	أستاذ	جامعة عنابة	رئيسا
مبروك ساحلي	أستاذ	جامعة أم البواقي	مشرفا ومقررا
يوسف بن يزة	أستاذ	جامعة باتنة	عضوا
هادية يحياوي	أستاذ	جامعة خنشلة	عضوا
د. مفيدة بن لعبيدي	أستاذ محاضر –أ–	جامعة عنابة	عضوا
آمال زرنيز	أستاذ محاضر –أ–	جامعة عنابة	عضوا

السنة الجامعة: 2022/2021

إهداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى روح أستاذي وقدوتي الأستاذ الدكتور ناجي عبد النور رحمه الله، والذي كان لي نعم السند ماديا ومعنويا، وتحمل عناء الإشراف على هذا البحث، بوقوفه إلى جانبي دون كلل ولا ملل، صابرا على تقصيري في بعض الأحيان، اللهم ارحمه رحمة تسِعُ السماوات والأرض اللهم اجعل قبره في نور دائم لا ينقطع واجعله في جنتك آمنا مطمئنا يارب العالمين.

إلى أرواح أعمامي رحمهم الله

إلى كل أفراد العائلة، وأخص بالذكر:

مصدر قوتي وسر نجاحي من كان لهما الفضل بعد الله في نجاحي وهما والدي ووالدتي حفظهما الله.

أخي الكريم وأختي الكريمة، أعمامي وعماتي، أخوالي وخالتي.

إلى أبناء الأستاذ الدكتور ناجي عبد النور.

إلى جميع أساتذتي الأفاضل بجامعة عنابة والموظفين بمكتبة الكلية، وأخص بالذكر: فريدة، أنيسة، حكيمة.

إلى الأصدقاء والزملاء الأعزاء بدون استثناء: نجيب، أمين، خريف، سفيان هشام.

شكر وتقدير

أحمد الله عز وجل حمدا كثيرا على عونه وفضله وجميل كرمه وعطائه

وتوفيقه عبده الضعيف إلى استكمال هذا البحث العلمي.

كما أتوجه بخالص عبارات الشكر والامتنان إلى أستاذي البروفيسور

ساحلي مبروك على تحمله عناء الإشراف على هذا البحث، فجازاكم

الله عنا خيرا وبارك الله فيكم وفي علمكم.

مـــقدمة

تمهيد:

يعتبر موضوع التنمية المحلية من المواضيع التي أصبحت تحظى بأهمية بالغة لدى الباحثين بمختلف توجهاتهم الأكاديمية، سواء في العلوم الاجتماعية بصفة عامة أو العلوم السياسية بصفة خاصة، نظرا لما تشهده مجتمعات واقتصاديات القرن الواحد والعشرين من تحولات نوعية كبرى، على المستوى المؤسساتي والاقتصادي والاجتماعي. لذلك يعد كسب رهان التنمية المحلية ضرورة ملحة في عصرنا الحالي، خصوصا مع تزايد المطالب والاحتياجات المجتمعية باعتبارها عملية تنطلق من القاعدة وتتأسس على البعد اللامركزي وتهدف إلى إحداث التوازن الجهوي وتقليص الفوارق المجالية الصارخة بين المركز والهامش. ولعل البحث في كسب هذا الرهان يقودنا بالضرورة إلى الحديث عن أنجع الوسائل والآليات الحديثة، لتحقيق هذا الهدف المتمثل في الحكامة كمقاربة لإدارة العملية التنموية، جوهرها الخاصية التشاركية.

ولاشك أن المقاربة التشاركية كمعطى جديد وطريقة أثبت نجاحها في العديد من الدول، هي جسر لتحقيق صلة الوصل بين المخططات التنموية والمخرجات، ووسيلة فعالة لتجاوز التسيير البيروقراطي بمفهومه السلبي، مما يحقق الكفاءة المنشودة في إدارة أنشطة المجتمع وبرامحه الاقتصادية والاجتماعية في إطار الدولة الحديثة الضامنة أكثر منها دولة الخدمات.

وأمام هذه التغيرات الهائلة ودخول عصر التكنولوجيا والمعلومات الرقمية، تجد الدول العربية نفسها في وضع يحتم عليها التلاؤم مع هذه التغيرات، بل والسعي بكل الطرق لمواكبتها، كما هو الحال مع الدولة الجزائرية التي وجدت نفسها في سياق تمليه عوامل داخلية وخارجية ومتميز بتنامي مد النهج الليبرالي وانتشار العولمة الاقتصادية والانسياق التدريجي إلى لامركزية القرار فأصبحت مطالبة أكثر من أي وقت مضى بإعادة النظر في تلك الأساليب التقليدية المستخدمة في إدارة الشأن العام، التي لم تعد مجدية مع فشل نموذج التنمية القائم على الدولة كفاعل أوحد والذي خبرناه لمدة ستة عقود، وأكد بالملموس عدم استجابته لحاجيات وطموح ملايين الجزائريين، نظرا لظهور متغيرات ومطالب اجتماعية جديدة، عجلت بالدعوة إلى إعادة صياغة النظام الاجتماعي والسياسي السائد.

ومن هذا المنطلق، تبنت الجزائر مقاربة جديدة للعمل التنموي، تقوم على تمكين المواطنين والفاعلين في المجال السياسي والاقتصادي والجمعوي، من المشاركة الفعالة في النقاشات حول الاختلالات التنموية الموجودة في بلادنا. فمصلحة البلاد تقتضي منا المشاركة والنقاش والنقد البناء لمعالجة هذه الاختلالات، ومن هنا يأتي الحديث عن ضرورة التحول من ثقافة الجهاز البيروقراطي المكلف بالوظائف التقليدية إلى ثقافة الإدارة الخدومة الفاعلة والمحركة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال إعمال المقاربة التشاركية في السياسات التنموية على أساس أداة منهجية وفق رؤية استراتيجية لتحقيق حكامة جيدة تتمحور حول أسلوب تسييري تشاركي يجمع بين الديمقراطية المحلية كمنهجية، والتنمية المحلية كهدف وغاية للانعتاق من السياسات المركزية بشكل يجعل من الجماعات المحلية رهانا أساسيا، لتفعيل مقومات التنمية في أبعادها المتعددة، وذلك عبر تعبئة منسجمة لمواردها المحلية وعن طريق التخطيط للسير صوب المستقبل على أساس رؤية مشتركة وطموحة وواقعية.

أولا: أهمية الدراسة: تنبع أهمية الموضوع من ناحيتين أساسيتين هما:

1-الأهمية العلمية: تكمن الأهمية العلمية لموضوع الأطروحة فيما يلي:

-إثراء وتحيين تخصص التنظيمات السياسية ودعم البحث العلمي الأكاديمي في مجال التنمية المحلية التشاركية، خاصة مع نقص الدراسات الأكاديمية حول الحالة الجزائرية، نظرا لحداثة هذا الموضوع في الجزائر (منذ سنة 2011).

-يعتبر موضوع المقاربة التشاركية من الأهمية بمكان، كحقل علمي يتقاطع مع معظم العلوم (اقتصاد، إدارة، سياسة، اجتماع)، فشغل بذلك اهتمام الباحثين والخبراء والقادة السياسيين والإداريين، لما له من أهمية بالغة على مستوى المراكز البحثية والمنظمات والحكومات.

-محاولة الإحاطة بمفهوم المقاربة التشاركية والذي يعتبر من أكثر المفاهيم المستخدمة في الأدبيات الإدارية الحديثة، وأكثرها تداولا من طرف السياسيين والإداريين والمتدخلين في عملية التنمية المحلية.

2-الأهمية العملية:

تكمن أهمية هذا البحث في كونه مساهمة علمية جادة لفهم وتحليل معنى المقاربة التشاركية باعتبارها من المفاهيم الحديثة التي فرضتها مرحلة العولمة والتي أظهرت عجز الدولة عن الاضطلاع بوظيفتها التنموية، فاسحة المجال أمام العديد من الشركاء المحليين كالمجتمع المدني والقطاع الخاص للمشاركة في اتخاذ القرارات العمومية ذات العلاقة، وهي بذلك تكرس نموذجا جديد للممارسة الديمقراطية في إدارة الشأن المحلي، يحاول تلافي مكامن القصور في الديمقراطية التمثيلية، وتمكين المواطن من تبوء موضع الشريك الأوثق مع السلطة الحكومية في صياغة وتنفيذ السياسات التنموية المحلية، بحكم أن دوره لا ينبغي ان يقف عند حدود الحق في التصويت والترشح والولوج إلى المجالس المنتخبة محليا، بل يمتد ليشمل الحق في الإخبار والتتبع والمساهمة.

وبالتطبيق على الحالة الجزائرية، فإن هذه الدراسة تشكل قيمة مضافة، بحيث تحاول الوقوف على رهانات تجسيد المقاربة التشاركية، واستشراف آفاقها المستقبلية في سياق عملية التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

ثانيا: مبررات اختيار الموضوع: تداخلت جملة من الأسباب الذاتية والموضوعية في اختيار هذا الموضوع، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1-الأسباب الذاتية:

-يعود اختيار بلدية عنابة كدراسة حالة عن واقع المقاربة التشاركية في الجزائر ومساهمتها في تحقيق التنمية المحلية، مرده إلى الرغبة الشخصية في الوقوف على الواقع التنموي في بلدية محل الإقامة والتي طالما شغلني تعثر المسار التنموي فيها، رغم ما تمتلكه من مؤهلات كبيرة.

-يعد من أهم المواضيع التي شغلت اهتماماتي الأكاديمية في أطوار الليسانس والماستر ثم الدكتوراه.

-بحكم أن اعتماد المقاربة التشاركية هو عودة قيم وطنية نبيلة متأصلة في المجتمع الجزائري دأب المواطنون على التعامل بها في العلاقات الاجتماعية منذ القدم وحافظوا عليها وتناقلوها جيلا بعد جيل، فالتويزة والعرش وتاجماعات هي كلها آليات فعالة في التقويم الاجتماعي وتعبئة المجتمع المحلي وتكافله من أجل خدمة الصالح العام.

-إدراكا منا لأزمة الحكامة التي تعاني منها بلادنا وذلك على الرغم من الطاقات البشرية الهائلة التي تزخر بها في شتى المجالات.

2-الأسباب الموضوعية: تتمثل فيما يلي:

- إبراز مكامن قوة وضعف الحركة الجمعوية ومكانتها وتطورها في الجزائر باعتبارها ركيزة من ركائز الديمقراطية التشاركية.

-رصد الثغرات القانونية للنصوص المؤطرة للعمل التشاركي بالجزائر في ظل ازدواجية الرؤية السياسية الحكومية ما بين الخطاب الرسمي الذي يشجع ترقية المقاربة التشاركية، وما رصدناه فعليا من سيطرة حكومية أحادية الجانب على تسيير الشأن المحلي.

-الدينامية التي عرفها المجتمع الجزائري إبان ثورات الربيع العربي وما واكب ذلك من احتجاجات مطلبية ذات طابع اجتماعي، أدى إلى تزايد الأصوات الداعية لاعتماد المقاربة التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية، قصد تجديد مشروعية النظام السياسي.

ثالثا: أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

-مسايرة حجم السياق العام من الإصلاحات التي شهدتها وتشهدها الجزائر لاسيما الإطار القانوني والمؤسساتي المؤطر للمقاربة التشاركية.

-فحص أدوار الفواعل المحلية ودرجة مشاركتهم في العمل التنموي بالجزائر.
-الوقوف على وضعية المقاربة التشاركية في الجزائر عموما وبلدية عنابة خصوصا.
-تقديم دراسة وافية عن أهم التجارب الدولية الناجحة التي يمكن الاستفادة منها في الحالة الجزائرية.

رابعا: الإشكالية

في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتلاحقة التي يمر بها المجتمع الجزائري في الوقت الراهن، خاصة بعد انهيار أسعار النفط وفشل الدولة المركزية في تحقيق التنمية، وبالنظر إلى شح الموارد المحلية والعجز المالي التي تعاني منه العديد من البلديات برز توجه الدولة الجزائرية نحو الاتجاه إلى المزيد من اللامركزية في تسيير وإدارة الجماعات المحلية وتفعيل صيغة الشراكة المجتمعية من أجل تحقيق التنمية على المستوى المحلي، حيث تعد التشاركية إحدى المؤشرات الرئيسية لتحقيق الحكامة المحلية.

ومن هذا المنطلق تتبلور إشكالية الدراسة فيما يلي: **ما مدى مساهمة المقاربة التشاركية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر؟**

ويتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية، يمكن إجمالها فيما يأتي:

-ما المقصود بكل من المقاربة التشاركية والتنمية المحلية؟ وكيف يساهم القطاع الخاص والمجتمع المدني والدولة في تحقيق التنمية المحلية؟

-ماهي أبرز الأدوار التنموية التي تضطلع بها الفواعل المحلية في الجزائر في ضوء الجهود الحكومية لترقية المقاربة التشاركية؟

هل يمكن الاستفادة من بعض التجارب الناجحة في تحقيق التنمية المحلية من خلال منظور المقاربة التشاركية؟

-ما مدى مساهمة السياق التشاركي في النهوض بالواقع التنموي ببلدية عنابة؟

خامسا: فرضيات الدراسة: لمعالجة الإشكالية الآنفة الذكر، نطرح ما يلي:

1-الفرضية الرئيسية: تتمحور الفرضية في صيغة إثبات للعلاقة الموجودة بين المتغير المستقل والمتغير التابع للدراسة.

يعتبر الاعتماد المتكامل والجدي على المقاربة التشاركية ضمن منظومة التسيير المحلي أسلوبا متميزا، يمكّن من تفعيل التنمية المحلية في الجزائر.

2-الفرضيات الفرعية:

-ترتكز العلاقة بين التنمية المحلية والمقاربة التشاركية على التفاعل بين مراكز الفعل المتعددة في السياسات التنموية المحلية.

-يفترض أن التجارب الدولية والعربية أوْجدت آليات تشاركية مبتكرة تساهم في تحقيق التنمية المحلية.

-توافر الإرادة السياسية والإطار القانوني والمؤسساتي المناسب لإرساء المقاربة التشاركية بما يتلاءم مع السياق الجزائري، يؤدي إلى نجاعة وفعالية الأدوار التنموية للفواعل المحلية.

-يؤدي الإدماج الجدي والعملي للمقاربة التشاركية في العملية التنموية إلى المساهمة في تصحيح المسار التنموي ببلدية عنابة.

سادسا: الإطار النظري للدراسة والمناهج والمقتربات الموظفة:

من أجل الإجابة عن الاشكالية المطروحة تم الاعتماد على مجموعة من المناهج والمقتربات، تتمثل في

1-مناهج الدراسة:

-**المنهج الوصفي التحليلي:** تم الاعتماد على هذا المنهج في جمع المراجع والمعلومات والبيانات اللازمة لتحليل تجارب دولية وعربية ناجحة في مجال التنمية المحلية التشاركية للوصول إلى إطار يجمع بين البعد النظري والبعد التطبيقي، ومن ثم الاستفادة من هذا الإطار في تناول الحالة الجزائرية.

- **منهج دراسة الحالة:** يمكن الباحث من جمع البيانات العلمية بأي وحدة كانت فردا كان، أو مؤسسة، أو نظاما اجتماعيا، بقصد الوصول لتعميمات متعلقة بالوحدة المدروسة، وبغيرها من الوحدات المشابهة، وقد تم الاعتماد على هذا المنهج لإسقاط العلاقة النظرية بين متغيري الدراسة على الحالة الجزائرية. كما تم الأخذ ببلدية عنابة كحالة بوصفها إحدى أهم وأغنى البلديات في الجزائر، مما يجعل من النتائج المتوصل إليها قابلة للتعميم على بقية بلديات الوطن.

2-المقتربات:

-**المقترب التشاركي:** سيفيد هذا المقترب في التعرف على كيفية إعادة توزيع الأدوار والعلاقات بين المجتمع المدني والقطاع الخاص والدولة كفواعل وشركاء أساسيين في عملية التنمية المحلية.

-**المقترب القانوني المؤسسي:** تم توظيف هذا المقترب في دراسة العلاقات الرسمية والتنظيمية بين المؤسسة الحكومية والقوى الاجتماعية والاقتصادية، وذلك من خلال رصد النصوص الدستورية والقانونية التي تؤكد على المقاربة التشاركية في الجزائر، وكذا دراسة الآليات المؤسساتية المعتمدة بالجزائر لإرساء نهج تشاركي في السياسات العامة المحلية.

-**مقترب الاقتصاد السياسي:** تم توظيف هذا المقترب في دراسة التأثير المتبادل بين الشق السياسي والاقتصادي، فدمقرطة عملية صنع القرار في الشأن المحلي وسن الحكومة للتشريعات المحفزة للاستثمار، يؤدي إلى النهوض بالواقع التنموي، مما يترتب عنه تثبيت شرعية النظام السياسي وتعزيز الاستقرار السياسي والأمني.

-**المقترب النظمي:** تم توظيف هذا المقترب في دراسة تأثير كل من البيئة الداخلية (الانشغالات والمطالب التنموية) والبيئة الخارجية (العوامل الدولية) على النظام السياسي الجزائري لإشراك الفواعل غير الرسمية في عملية صنع القرار، ومدى قدرة النظام على التكيف والتفاعل والاستجابة للمدخلات من خلال تبنيه المقاربة التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية.

3-الأدوات المنهجية:

تم الاعتماد على مجموعة من أدوات البحث العلمي التي تمكن الباحث من تجميع المادة العلمية الأولية، حيث اعتمد الباحث على المقابلة الموجهة والتي تضمنت مجموعة من الأسئلة التي تم توجيهها لمسؤولين بولاية عنابة وممثلي قطاع خاص فاعل ومجتمع مدني ناشط ببلدية عنابة.

سابعا: الدراسات السابقة

تعد دراسة الأبحاث السابقة في موضوع الأطروحة من المراحل الأساسية في منهجية البحث العلمي، تمكن من إثراء الإطار النظري والتطبيقي للدراسة، مع رصد أوجه القصور والسعي قدر الإمكان إلى معالجتها وعدم تكرارها على الأقل.

1-دراسة خير الدين قاضي، أطروحة بعنوان: "**الديمقراطية التشاركية وتفعيل الحوكمة المحلية في الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، السنة الجامعية 2018-2019، اكدت الدراسة على أن جوهر الحوكمة المحلية هو الديمقراطية التشاركية، حيث استفاض الباحث في شرح آليات تفعيل الحوكمة المحلية وأسس ترسيخ الديمقراطية التشاركية فق المنظور السياسي، وخلصت الدراسة إلى أن اقتسام السلطة في الجزائر مرتبط بتبني مفهوم الديمقراطية من الأسفل.

2- دراسة بلال خروفي أطروحة بعنوان: "**الحوكمة المحلية كمدخل لبناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2018-2019، سلطت الدراسة الضوء على الحوكمة المحلية كمدخل لبناء قدرات الجماعات المحلية من أجل معالجة مكامن الخلل الذي يعرفه نظام الإدارة المحلية في الجزائر، كما قام الباحث بوضع تصورا بديلا لبناء قدرات الجماعات المحلية يقوم على حوكمة التسيير المالي كآلية لتعزيز الركيزة المالية من أجل تجاوز التبعية المالية للسلطة المركزية، وبناء القدرات البشرية كمحرك للأداء الفعال وأساس للقدرة الإدارية للجماعات المحلية.

3-دراسة ابراهيم بيزو، كتاب بعنوان: **التنمية مشاركة في مقاربة المسألة التنموية من منظور تشاركي**، افريقيا للشرق، المغرب، 2014، يؤكد المؤلف على أن المقاربة التشاركية سيرورة اجتماعية تواصلية تقوم على تمكين السكان من سلطة المبادرة واتخاذ القرارات من خلال اعتماد التخطيط الاستراتيجي التشاركي كآلية ناجعة لإشراك فعاليات المجتمع المحلي في تحقيق التنمية.

4-دراسة عبد النور ناجي، كتاب بعنوان: **الدور التنموي للمجالس المحلية في إطار الحوكمة** منشورات جامعة باجي مختار، الجزائر،2010، يؤكد المؤلف على ضرورة ترقية دور الوحدات المحلية في عملية بناء وتنمية ودمقرطة المجتمع المحلي في الجزائر بالشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني. كما تم إجراء دراسة تطبيقية عن دور الإدارة المحلية في حماية البيئة ببلدية عنابة، وتقديم مقترحات لتفعيل دورها على المستوى الاجتماعي والقانوني والإداري.

5-دراسة رضوان العنبي، مقال بعنوان : **المقاربة التشاركية في تدبير الشأن العام: الدلالات والابعاد**، مجلة الرقيب للمنازعات الإدارية والجمركية، العدد الأول، المغرب، 2011، يؤكد المؤلف على الحاجة إلى إعادة النظر في دور الحكومات الوطنية وفي دور كل من القطاع الخاص والمجتمع المدني في إطار مفهوم التدبير الجيد للشأن العام، حيث ساد اتجاه يدعو إلى إحلال مفهوم الإدارة الحكومية محل الإدارة البيروقراطية وذلك من خلال اعتماد مقاربة التسيير العمومي الجديد، والتي تقوم على إعادة صياغة دور الدولة كمحفز أو موجه وليس كمنفذ.

6-دراسة نجيب جبري، مقال بعنوان: **الديمقراطية التشاركية براديغم جديد لتدبير الشأن العام المحلي**، مجلة المغربية للسياسات العمومية، العدد 7، المغرب، 2011، يؤكد المقال على أن نجاح المقاربة التشاركية في تفعيل التنمية المحلية مرتبط بتطوير النظام الديمقراطي، وذلك من خلال توسيع مشاركة المجتمع المدني في إدارة الشأن المحلي، مما يمكن الأفراد من التمتع بمواطنة كاملة، بحكم أن المشاركة السياسية تعد أحد ركائزها.

تمايزا عن الدراسات السابقة المستعرضة، تتمايز هذه الأطروحة بما يلي:

-تسعى هذه الدراسة بشكل أدق إلى معرفة الدوافع والخلفيات التي تجعل المقاربة التشاركية حاضرة بشكل قاعدي في الخطاب الرسمي، من خلال البحث في العوامل الداخلية والخارجية الدافعة لإدماج الطرح التشاركي في العمل التنموي بالجزائر.

-البحث بعمق واستفاضة في خلفيات وتجليات بيئة المقاربة التشاركية الرديئة في التجربة الجزائرية من النواحي السياسية والاقتصادية، القانونية والإدارية، الاجتماعية والثقافية.

-عرض مجموعة من الآليات التشاركية المبتكرة عبر دراسة تجارب دولية رائدة بقارتي أمريكا وأوروبا مثل: ميزانية الإسكان التشاركي في البرازيل، مجالس الشباب ودورها في تحقيق التنمية السياحية بفرنسا.

-طرحت الدراسة الاقتصاد التضامني والاجتماعي كمدخل لتعزيز العمل التنموي التشاركي في الحالة الجزائرية، كما بحثت هذه الدراسة في تطوير البنية اللامركزية من أجل ضمان نجاح الطرح التشاركي في السياق الجزائري.

ثامنا: حدود الدراسة

1-المجال الزماني:

انحصرت الدراسة في الفترة الممتدة من (2011-2020) التي تميزت باندلاع موجة ثورات الربيع العربي، وكانت دافعا مباشرا لإطلاق الدولة الجزائرية ورشات الإصلاح الكبرى، انطلاقا من قانون البلدية سنة 2011 وصولا إلى دستور 2020 ومرورا بدستور 2016 والتشريعات المحفزة للقطاع الخاص، وذلك بهدف ترقية المقاربة التشاركية في ضوء تسارع وتيرة الوعي الجمعي بضرورة المشاركة الشعبية في تسيير الشؤون العامة.

2-المجال المكاني:

قامت الدراسة بتسليط الضوء على التجربة الجزائرية الفتية في إدماج المقاربة التشاركية في السياسات التنموية على المستوى المحلي مع محاولة إبراز مدى مساهمة النهج التشاركي في تفعيل التنمية المحلية ببلدية عنابة، على ضوء التجارب الدولية والعربية التي تم التطرق إليها في الدراسة البحثية.

تاسعا: هيكل الدراسة

سيحاول الباحث في دراسته الإجابة على الإشكالية المحورية وفق فرضية تثبت العلاقة بين متغيرات الدراسة، وهذا من خلال هيكلة الدراسة في ثلاثة فصول أين تناول الباحث في الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة، حيث ينطلق في المبحث الأول من توضيح مفهوم وقواعد التنمية المحلية ونظرياتها، ليمر في المبحث الثاني إلى مفهوم ومستويات المقاربة التشاركية والاتجاهات النظرية المفسرة لمضمونها، لينتهي في المبحث الثالث منه إلى طبيعة العلاقة الموجودة بين التنمية المحلية والمقاربة التشاركية.

أما الفصل الثاني سيتم إجراء دراسة وافية لتجارب دولية وعربية ناجحة في مجال التنمية المحلية التشاركية. وفيما يخص الفصل الثالث فقد وضع خصيصا لحوصلة وضعية المقاربة التشاركية في الجزائر بعمق واستفاضة، اذ استهله الباحث بالمبحث الأول الذي يتطرق إلى المبررات التي دفعت الدولة الجزائرية لتبني هذا الطرح والمجهودات والتصورات الحكومية لترقية المقاربة الجديدة مع القيام بوصف وتحليل شامل لوظائف وأدوار فواعل التنمية المحلية، بينما تم

تخصيص المبحث الثاني لإجراء دراسة حالة لبلدية عنابة حول مدى مساهمة السياق التشاركي في دفع عجلة التنمية بإقليم البلدية، في حين يتناول المبحث الثالث المعوقات التي تعترض المقاربة التشاركية والمداخل الكفيلة بتفعيلها لتحقيق التنمية المنشودة، مختتما الدراسة بعرض مجموعة من النتائج والتوصيات، تكون بمثابة حقائق يمكن الاعتماد عليها.

الفصل الأول
الإطار النظري للدراسة

مقدمة الفصل الاول:

يعتبر تحديد المفاهيم وضبط أطرها النظرية من أهم شروط البحث العلمي، والخطوة الأولى والمفتاحية من أجل معالجة المشكلة البحثية في حقل العلوم السياسية والإدارية، وبناء على ذلك سوف نتطرق في هذا الفصل إلى الجانب المفاهيمي والنظري لكل من المقاربة التشاركية والتنمية المحلية، باعتبارهما متغيرات الدراسة البحثية، وكذا البحث في طبيعة العلاقة التي تربطهما.

المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية المحلية

كما هو معروف أن التنمية المحلية ركيزة من الركائز الأساسية للتنمية الشاملة، التي تضمن تحقيق التوازن بين مختلف المناطق، وخاصة أن الذاتية والميزة التنافسية التي تمتلكها الأقاليم تشجع على مساهمة السكان والفواعل غير الرسمية في صياغة وتنفيذ مخططات تنمية المناطق بالتعاون مع السلطات المحلية.

المطلب الأول: ماهية التنمية المحلية

سوف نتناول في المطلب الأول تطور مفهوم التنمية المحلية ومجالاتها، بالإضافة إلى القواعد الأساسية التي يجب توفرها للنجاح في بلوغ اهداف التنمية المحلية، مع التطرق لأبرز النظريات المفسرة لمضمونها.

الفرع الأول: مفهوم التنمية

تظل التنمية من أهم القضايا على الساحة العالمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فقد اتجهت أغلب حكومات دول العالم إلى تطبيق سياسات واستراتيجيات للقضاء على التخلف بأبعاده المختلفة وتحقيق التنمية.

أولا: عوامل ظهور مفهوم التنمية: ارتبط الحديث عن مفهوم التنمية بعدة عوامل ساهمت في بروز وظهور هذا المفهوم، ويمكن إجمالها فيما يلي:

-ظهور الدولة الحديثة وسيطرتها على مجريات الأمور في المجتمع، بالاعتماد على التخطيط العلمي لتحقيق التنمية الشاملة.

-استقلال دول العالم الثالث ورغبتها في إحداث التنمية المنشودة، لمواجهة تحديات بالغة الصعوبة، تلك المتعلقة بالبنية التحتية، ومن ثم وضعت برامج وخطط التنمية.

-نشأة المجتمع الصناعي الذي أدى إلى ظهور مفهوم التنمية، باعتبار أن مرحلة نشأته تعبر عن مرحلة جديدة من مراحل تطور أساليب الإنتاج الاقتصادي، والتي كانت لها تأثيرها المباشر على العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع، والحاجة إلى طرح مفاهيم جديدة للتنمية.[1]

ثانيا: تطور مفهوم التنمية

شهد موضوع التنمية تطورا في المفهوم، انطلاقا من الصيغة التقليدية التي اتسمت بغلبة الطابع الاقتصادي على المفهوم، وصولا إلى إبراز مجموعة من الجوانب المتصلة بالنظام الاجتماعي والسياسي، ومدى تأثيرها على عملية التنمية عبر بلورة مجموعة من المفاهيم الحديثة.

1-المفهوم التقليدي للتنمية: شاع المفهوم التقليدي للتنمية منذ أواخر الأربعينيات حتى أواخر ستينيات القرن الماضي، حيث شهدت تلك الفترة صقل هذا المفهوم على أنه مرادف للنمو الاقتصادي بمعنى زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي، مما يتيح للمجتمع التخلص من براثن التخلف والفقر عبر إحداث تغييرات هيكلية وجذرية في البنية والبناء الاقتصادي. [2]

وقد تم التركيز على البعد الاقتصادي من خلال الانفتاح على الطاقات والإمكانيات وتطبيق الاقتصاد الكلي، أي إحداث تنمية على مستوى الدولة ككل في قطاع محدد، فقد أجمع منظري الفكر الرأسمالي على حتمية التصنيع كمفتاح لتحقيق التنمية لأسباب تتعلق بالثورة الصناعية وظهور المجتمع الصناعي في الغرب، بحيث توجهت الدول النامية نحو تطبيق استراتيجيات التصنيع، مما ساهم في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي فيها، لكن مع بقاء واستفحال الأزمات الاقتصادية والاجتماعية كالفقر والبطالة وغياب العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة، تم اعادة النظر في هذا المفهوم وذلك في اعلان روشا بتنزانيا 1967 الذي أكد على عدم اختزال التنمية في مجرد تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، بل هي عملية تشمل كل القطاعات وليس قطاع التصنيع فقط.[3]

2-المفاهيم الحديثة للتنمية: في ظل تزايد تأثير العوامل الخارجية على أوضاع البلدان النامية وتعاظم الإدراك بعدم ملاءمة الظروف الدولية الراهنة لتحقيق التنمية في هذه البلدان، برزت في

1-كريمة بومنجل، "**الدور الاجتماعي للبنوك في التنمية المحلية: دراسة ميدانية ببنوك بشار**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، تخصص علم الاجتماع والمؤسسات الاجتماعية، جامعة عنابة، السنة الجامعية 2019/2018، ص ص 167-168.

2-ابراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها**، دار الشروق، 2000، مصر، ص 17.

3-عثمان محمد غنيم، **التنمية المكانية: دراسة في المفهوم والمضمون والنظريات**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2017 ص ص 42-43.

فترة الثمانينات والتسعينات، فكرة إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يقوم على مجموعة من الدعائم تتمثل في: الاعتماد على الذات، إشباع الحاجيات الاجتماعية الأساسية، نقل التكنولوجيا الأجنبية وتوطينها، وتكنولوجية محلية يتم تجديدها واحياؤها في سياق تراثي حضاري. أما الجانب الثاني من الفكرة فهو فكر العالم الثالث الذي قاده رواد مدرسة التبعية من أمريكا اللاتينية والوطن العربي، ويرتكز هدا الفكر على مقاومة التبعية الاستعمارية للمجتمع حتى يأخذ البعد المجتمعي ثقله وعمقه الكامل في الفكر التنموي الجديد.[1] فقد تجاوزت التنمية مفهوم النمو الاقتصادي أو التنمية الاقتصادية لتأخذ منحى جديد ببروز مفاهيم حديثة، تتمثل فيما يلي:

أ-التنمية المستقلة:

يعتبر بول باران من رواد التنظير في مفهوم التنمية المستقلة من خلال كتابه "الاقتصاد السياسي للتنمية" اذ ربطها بالسيطرة على الفائض الاقتصادي بشكليه: الفعلي والمتاح واستغلاله أفضل استغلال ممكن، بدءا بقطع قنوات استنزافه الخارجية، وصولا إلى ربطه بمصلحة الطبقات الاجتماعية الفقيرة والمحرومة.[2]

وقد أجمعت كتابات العديد من الاقتصاديين المهتمين بتحديد مفهوم التنمية المستقلة، بأنها تتضمن اعتماد المجتمع على نفسه وتطوير قدرات أفراده، مع إعطاء الأولوية لتعبئة الموارد المحلية وتصنيع المعدات الانتاجية، وبناء قاعدة علمية وتقنية محلية بكل مقتضياتها من نشر المعارف وتكوينها.[3]

وبهذا المدخل للتنمية يعود الانسان ليحتل قلب ساحة الفكر والحركة على اساس انه صانع التنمية الحقيقي، فالدافع الأساسي لمواصلة الإنسان العمل من أجل تنمية مستقلة، هو شعوره بأنه المستفيد الأول من جهود التنمية، ومن ثم يكون الوفاء بالحاجات الأساسية شرطا ضروريا لتعبئة الجهود من أجل التنمية المستقلة. هذا النوع من التنمية تقام دعائمه على أساس مواجهة دائمة مع قوى السيطرة والاستغلال، ومن أجل التقليل من الاعتماد على المعونات والقروض والاستثمارات الاجنبية، ظهرت فكرة الاعتماد على النفس لمواجهة انشطار الاقتصاد إلى شطر

1-ابراهيم العيسوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 30.

2-علي لزعر وعادل سعدو، **التنمية المعتمدة على الذات: أي فرص للجزائر في ظل الظروف الراهنة**، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 14، مارس 2016، ص 336.

3-سعيد حسين فتح الله، **التنمية المستقلة: المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج-دراسة مقارنة في أقطار مختلفة**-، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، 1999، ص ص 38-39.

حديث، مرتبط عضويا بالشركات المتعددة الجنسيات، وشطر تقليدي يقوم على فكرة التوجه الداخلي نحو تنمية متمحورة حول الذات. [1]

في ضوء ما سبق يمكن القول أن التنمية المستقلة هي تلك العملية التي تتضمن فعلا ديناميكيا بعيد الأمد يتناول تطوير الكفاءة الانتاجية و تحقيق العدالة الاجتماعية، قصد تقوية القدرات الذاتية للبلد بشكل منفرد أو ضمن تكامل إقليمي، وبما يؤمن استقلالية القرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بعيدا قدر الإمكان، عن أي تأثيرات خارجية.[2]

ب-التنمية البشرية: عانت العديد من الدول النامية في فترة الثمانينات من القرن الماضي ازمات اقتصادية، تمثلت في تزايد الدين الخارجي وانخفاضات في تدفقات رأس المال وفي عائدات التصدير، وفي زخمة هذه الأحداث أصدرت الأمم المتحدة أول تقرير للتنمية البشرية سنة 1990 كتعبير عن الاتجاه الانساني، إذ دعا التقرير إلى اعتماد نهج جديد، يضع الانسان في صلب الاقتصاد والتنمية كما أكد على أن الرفاه يشمل الحريات الأساسية وحقوق الانسان فالتنمية البشرية هي توسيع لحريات البشر ليعيشوا حياة ملؤها الصحة والإبداع، ويسعوا إلى تحقيق الاهداف التي ينشدونها من خلال المشاركة في رسم مسارات التنمية في إطار من الإنصاف والاستدامة على كوكب يعيش فيه الجميع. فالبشر أفرادا وجماعات هم المحرك لعملية التنمية البشرية وهم المستفيدون منها.[3]

وللتنمية البشرية بعدين، البعد الأول يتمثل في تطوير قدرات الإنسان البدنية، النفسية الاجتماعية، المهارية، أما البعد الثاني يتصل باستثمار الموارد الاقتصادية التي تولد الثروة والإنتاج، عن طريق الاهتمام بتطوير البنى المؤسساتية التي تتيح المشاركة والانتفاع من كل القدرات الانسانية. وقد لخص "جيمس بيث" المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي غايات التنمية البشرية، بأنها تنمية تشدد على النمو الذي يولد فرص عمل جديدة وتوزع عائدته بشكل عادل أيضا. وهي تحافظ على البيئة بدل تدميرها، وتمكن الناس بدل تهميشهم، وتوسع

1-نادر فرحاني، **التنمية المستقلة في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1987، ص ص 36-37.

2 - سعيد حسين فتح الله، **مرجع سبق ذكره**، ص 48.

3-برنامج الامم المتحدة الانمائي، **الثروة الحقيقية للأمم: مسارات التنمية البشرية**، تقرير التنمية البشرية (عدد خاص في الذكرى العشرين)، الولايات المتحدة الامريكية، 2010، ص ص 2، 15.

خياراتهم وفرصهم، وتؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم وفق مسار تشاركي. [1]

فهي عملية تحول تاريخي متعدد الأبعاد، يمس الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تكون مدفوعة بقوى داخلية، وليس مجرد استجابة لرغبات قوى خارجية في إطار مؤسسات سياسية تحظى بالقبول العام، ويرى معظم افراد المجتمع في هذه العملية إحياء وتجديدا وتواصلا مع القيم الأساسية للثقافة الوطنية. [2]

ج-التنمية الشاملة: أعلن البنك الدولي سنة 1999 عن ورقة عمل أطلق عليها "الإطار الشامل للتنمية" وتمثل هذه الورقة طرحا جديدا لمفهوم التنمية ومؤشراتها، ويقوم هذا الإطار الجديد على بلورة إطار كلي، يتكامل فيه الجانب الاقتصادي والمالي مع الهيكل الاجتماعي والبشري، حيث يتضمن التزاما بتوسيع الشراكات والشفافية والمساءلة تحت قيادة الحكومة في ظل إجماع وطني، وتحديد أساسيات التنمية لكل دولة، والتي تتمثل فيما يلي: [3]

-إرساء دعائم الحكم الراشد، ووجود نظام قانوني مستقل، نظام مالي جيد، شبكة أمان اجتماعي وبرامج اجتماعية.

- التركيز على تحسين جودة الخدمات التعليمية والصحية المقدمة ونقل المعارف.

-إقامة بنية تحتية متكاملة (المياه، النقل، قنوات الصرف الصحي، الطاقة، الطرق) والاهتمام بالقضايا البيئية والثقافية.

-وضع استراتيجيات خاصة بتنمية كل من المناطق الريفية والحضرية وكذا القطاع الخاص.

يعالج هذا الإطار المفهوم الواسع للتنمية باعتبارها عملية تحويل للمجتمع من العلاقات التقليدية الى الطرق الحديثة في إطار شامل وواسع للتحول المجتمعي، والتي تتلخص في الآتي:

-اعتبار التنمية إثراء لحياة الأفراد من خلال توسيع الآفاق أمامهم وتقليل إحساسهم بالاغتراب.

-تسعى التنمية لتخفيض المعاناة من المرض والفقر، ليس فقط بإطالة الأعمار بل بتحسين نوعية الحياة.

-تزود التنمية الأفراد والمجتمعات بإمكانية أكبر للتحكم في مصائرهم، ولا يعني إهمال الزيادة في دخل الفرد (المفهوم التقليدي للتنمية) بل يعتبرها جزءا مهما من الصورة الواسعة للتنمية.

1-رشيد بكاي، **ابعاد التنمية البشرية وأبعادها**، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 11، جامعة الاغواط، مارس 2015، ص ص 117-118.

2-عبد النور ناجي، **نحو تفعيل دور الإدارة المحلية لتحقيق التنمية الشاملة**، مجلة أكاديميا، العدد الأول، جامعة الشلف 2013، ص 31.

3 -James D. Wolfensohn , **Comprehensive Development Framework**, World Bank Washington September 1999, pp 1-4 .

ويرى الاقتصادي جوزيف استالتر أن هذا الطرح ليس بجديد على الفكر التنموي، ويؤكد ذلك التطورات الحاصلة في مفهوم التنمية.[1] في حين رأى مالك بن نبي أن التنمية الشاملة تعني ذلك "الانسجام بين المبادئ الاقتصادية وظروف التجربة الاجتماعية والثقافية والحضارية الملائمة، من خلال تحول المبدأ أو الفكرة إلى عمل وطاقة عملية. فالدافع الإنساني والاجتماعي يعتبر من أهم الروافد لإقامة التنمية الشاملة بكل أبعادها".[2]

فالتنمية بمفهومها الواسع هي عملية متعددة الأبعاد تقوم على توسيع الحقوق وتعظيم القدرات فالحقوق تمنح الأفراد مقومات الحياة الأساسية وتغرس فيهم احترام الذات، بينما تعمل القدرات على منح الأفراد الحرية.[3]

تأسيسا على ما سبق يمكن تعريف التنمية بأنها عملية حضارية متكاملة، تعني بدفع كفاءة القوى المنتجة، بما ينمي الثروة القومية ويولد الفائض الاقتصادي اللازم للتوسع المضطرد للاستثمار بتوفير الخدمات الأساسية للأفراد المنتجين، لتوفر لهم الشروط الموضوعية للوصول إلى مستوى التطور التكنولوجي المطلوب.[4]

الفرع الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية

تعد التنمية المحلية قضية محورية مصيرية لجميع دول العالم، حيث تعكس تصميم وعزم وإرادة المجتمعات المحلية وتطلعها لمستقبل أفضل، مما يستوجب الالتزام بالعمل الجاد وبذل الجهد والعطاء المتواصل من أجل مواكبة التقدم الإنساني و الحضاري.

أولا: الجذور التاريخية لفكرة التنمية المحلية

ظهرت فكرة تنمية المجتمع المحلي على المسرح الدولي في النصف الثاني من القرن العشرين في ظل زيادة الدول النامية التي حصلت على استقلالها السياسي، بعد معاناتها طويلا من رواسب المرحلة الاستعمارية، حيث خصصت دائرة الشؤون الاجتماعية بالأمم المتحدة قسم يهتم بأمور تنظيم وتنمية المجتمع. وفي عام 1953 أقامت الوكالات المتخصصة للمنظمة

1-مبروك ساحلي، "**أزمة الدولة والتنمية في العالم العربي-دراسة حالة الجزائر-**"، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص التنظيمات السياسية والإدارية، جامعة باتنة1، السنة الجامعية 2015/2014، ص55.

2-نور الدين وكيل، **عناصر التنمية الشاملة عند المفكر مالك بن نبي**، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، عدد خاص، جامعة الجلفة،2018، ص 148.

3-عثمان محمد غنيم، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 49، 51.

4-منى محمود عويس وآخرون، **التنمية الاجتماعية: المثال والواقع**، دار النشر والكتاب الجامعي، مصر،2001، ص 15.

الأممية نوع من التنسيق في موضوع تنمية المجتمع المحلي[1]، كما أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي لهيئة الأمم المتحدة سنة 1955 أول إعلان شامل عن موضوع التقدم الاجتماعي من خلال تنمية المجتمع المحلي.[2]

وكان الظهور الفعلي لمصطلح التنمية المحلية في بداية ستينيات القرن الماضي وتحديدا في فرنسا كرد فعل لقرارات الدولة التي أرادت أن تجعل من إعداد التراب اولوية وطنية، وكان الهدف من القرار هو القضاء على الفوارق الجهوية بين العاصمة والضواحي.[3] ولم يطرح هذا المصطلح فعليا إلا مع مطلع ثمانينات القرن الماضي، حين توجهت التنمية إلى أن تكون داخلية ذاتية تساهم فيها جميع فئات المجتمع، بما يستجيب لاحتياجات السكان المحليين، وقد أصبح مفهوم التنمية المحلية يكتسب قيمة سياسية وتسييرية، يحد من التأثيرات السلبية للعولمة وفي نفس الوقت يكرس الهوية المحلية التي تنشد التكامل المؤسساتي ما بين الفاعلين المركزيين ومجموع القوى المحلية الناشطة، فالمدن او البلديات تظل المكان المفضل والأنسب لبعث عامل التحول والتغيير، لذلك تم تبني التنمية المحلية كسياسة وطنية وبرنامج قوي لإصلاح الأوضاع المتردية في الدول النامية وكقاعدة لبناء الاستراتيجية العامة للوطن والجسر الناقل لتلك الخصوصيات.[4]

ثانيا: مفهوم التنمية المحلية

يشير مصطلح التنمية المحلية إلى النطاق الجغرافي للتنمية الذي يشمل منطقة جغرافية محددة ضمن البقعة الجغرافية الكاملة للدولة. ويمكن التمييز بين مستويين للتنمية المحلية هما المستوى المحلي الواسع والمستوى المحلي الضيق، حيث يشمل المستوى الواسع إقليميا محددا وفقا للتقسيمات الإدارية السائدة، وتسمى التنمية المحلية بمفهومها الضيق، فتشمل مدينة أو قرية.[5]

1-وسيلة السبتي، **تمويل التنمية المحلية**، مكتبة ايتراك، القاهرة، 2009، ص 43-44.

2-أحمد مصطفى خاطر ومحمد عبد الفتاح محمد، **الاتجاهات المعاصرة في تنمية المجتمعات المحلية**، المكتب الجامعي الحديث، مصر،2010، ص 52.

3-سميرة لغويل ونوال زمالي، **التنمية المحلية بين الإطار الفكري والواقعي**، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 20، جامعة الأغواط سبتمبر 2016، ص 154.

4-خالد البهالي، **الحكامة التشاركية: قراءة في المفهوم وفي الجوانب الإجرائية**، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد101، المغرب، 2011، ص 132.

5-نائل عبد الحافظ العواملة، **إدارة التنمية: الأسس والنظريات والتطبيقات العملية**، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، الأردن 2010، ص 151.

يعرفها تايلور بأنها" مجموع او مجمل الطرق والوسائل التي يتمكن الناس من خلالها الذين يعيشون في مجتمعات محلية من المشاركة والتفاعل من أجل تحسين ظروفهم وأحوالهم الاقتصادية والاجتماعية، وهكذا يصبحون جماعات عمل فعالة ومؤثرة في برنامج التنمية المحلية". أما pierre Ducosse يرى بأنه بالرغم من النقاش الدائر حول مفهوم التنمية المحلية منذ التسعينات، إلا انه لم يجد لحد الآن تعريفا كاملا ومقبولا من الجميع، لذلك عرفها على أنها: تجنيد الفواعل المحلية (دولة، قطاع عام، قطاع خاص، منتجين ومجتمع مدني) المبني على منطق المكان.[1]

ومؤتمر كامبردج للتنمية المحلية اعتبرها "عملية تعاون وتكامل بين المجهودات الحكومية والمجهودات الشعبية لتحسين مستوى الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المقدمة لأفراد المجتمع المحلي في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية وفق منظومة شاملة ومتكاملة". أما رشاد أحمد عبد اللطيف عرف التنمية المحلية بأنها عمل إنساني مخطط وجهد بشري متناسق ما بين السلطات المحلية والمواطنين، يلتزم القيم الأخلاقية والدينية، يشمل كل القطاعات ويمتد إلى كل المجالات، وكافة المستويات لتحقيق التغير الاجتماعي المطلوب من خلال استغلال الموارد المحلية المتاحة، وتوجيهها لتحقيق التقدم والرضا للمجتمع المحلي.[2]

في حين يرى الدكتور عبد الباسط حسن أن التنمية المحلية كمدخل تهدف إلى إحداث تغييرات اقتصادية واجتماعية وثقافية مقصودة عن طريق الاستفادة بالطاقات والامكانيات الموجودة بالمجتمع، والاعتماد على الجهود المحلية، والتعاون بينها وبين الجهود الحكومية في تنفيذ البرامج الموجهة نحو تحسين الاحوال المعيشية للأفراد، على أن يأتي هذا التعاون نتيجة فهم واقتناع.[3]

وتعرفها الأمم المتحدة بأنها "العمليات التي تتظافر فيها جهود الأهالي مع جهود السلطات الحكومية، لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، وإدماج هذه المجتمعات في حياة الأمة، وتمكينها من الإسهام إسهاما كاملا في التقدم القومي."[4] أما

1-سميرة لغويل ونوال زمالي، **مرجع سبق ذكره**، ص 155.

2-رشاد أحمد عبد اللطيف، **تنمية المجتمع المحلي**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2000، ص 22.

3-احمد مصطفى خاطر ومحمد عبد الفتاح محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 54-55.

4-مريم احمد مصطفى واحسان حفظي، **قضايا التنمية في الدول النامية**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2001، ص 234.

المشرع الفرنسي فقد عرف التنمية المحلية سنة 1983 بأنها تحريك موارد المجال المحلي من أجل تنمية الأنشطة الإنتاجية وتجسيد الحياة الاجتماعية.[1]

ويمكن تعريف التنمية المحلية بأنها مجموع السياسات والمشاريع والبرامج التي تتم وفق توجهات عامة في منظومة متكاملة في اطار السياسات العامة للحكومة المركزية بالتعاون مع السلطات المحلية، لإحداث تغيير مقصود ومرغوب فيه في المجتمعات المحلية على أساس المشاركة الايجابية لهذه المجتمعات، بهدف رفع مستوى معيشة السكان.[2]

رابعا: خصائص التنمية المحلية: تتمثل خصائص التنمية المحلية في: [3]

- عملية مقصودة ومخططة.
- عملية داخلية ذاتية.
- عملية ديناميكية ومستمرة.
- عملية ضرورية لكل المجتمعات المحلية دون استثناء المتطور والسائر في طريق النمو.
- عملية شاملة ومستدامة.

خامسا: دواعي الاهتمام بالتنمية المحلية

لقد تعاظم الاهتمام بالتنمية المحلية على المستوى الشعبي والحكومي والدولي، باعتبارها السبيل لدحر التخلف ومواجهة آثاره التي عانت منها، ومازالت تعاني منها الدول النامية، ويمكن تلخيص أهم الأسباب والدوافع الكامنة وراء الاهتمام المتزايد بالتنمية المحلية فيما يلي:

1-أسباب فكرية وسياسية وثقافية: تتمثل بزيادة الوعي العام للناس في المجتمعات المعاصرة حيث أدت الجهود التعليمية المختلفة ووسائل الإعلام والاتصال إلى وعي الجماهير بحقوقها ومطالبها، ضمن معايير العدالة والمساواة والتوازن، بالإضافة إلى فشل الدولة المركزية المتضخمة في تحقيق التنمية المنشودة.

2-أسباب عملية: تتضمن جوانب اقتصادية واجتماعية، إدارية وبيئية، يمكن تلخيصها فيما يلي:

1-سعاد بوشعاب، **الصفقات العمومية كرافعة للتنمية**، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، 2018، ص 67.

2-عبد النور ناجي، نحو تفعيل دور الادارة المحلية لتحقيق التنمية الشاملة، **مرجع سبق ذكره**، ص 33.

3-اسماعيل بوقرة، **الاستقرار السياسي وأثره على عملية التنمية المحلية في الجزائر**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 08 جامعة خنشلة، جوان 2017، ص ص 365-366.

-الهجرة الداخلية من القرى إلى التجمعات السكانية المركزية والكبرى، وما رافق ذلك من آثار سلبية مثل ازدحام المدن والبطالة، الترف الاستهلاكي الزائد وتزايد الطلب على الخدمات العامة في المدن.

-الاستفادة من الثروات المحلية في مجالات عديدة مثل الزراعة، المياه، السياحة، وغيرها من المصادر وتوجيهيها لخدمة التنمية الوطنية.

-تعزيز الاستقرار والوحدة والتعاون على المستوى الوطني، بشكل يسهم في تحقيق الأمن الداخلي ويعزز قدرات الدفاع الخارجي. [1]

-اللجوء الى وضع استراتيجية للتنمية الاقتصادية المحلية، يساهم في تحقيق مزايا اجتماعية أكبر لكافة قطاعات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، سواء الرسمية او غير الرسمية والفئات المهمشة. [2]

-انتشار مفهوم العولمة أدى الى زيادة كل من الفرص المتاحة، وحدة المنافسة فيما يتعلق بالاستثمارات المحلية، وذلك في ظل الشركات والمؤسسات المتعددة الجنسيات التي تتنافس على نطاق عالمي، من أجل البحث عن مجال تمارس فيه انشطتها بأقل تكلفة، عبر إنشاء مشروعات اقتصادية في الأقاليم المحلية الجاذبة للاستثمارات. [3]

3-أسباب علمية: قبل ثلاثين عاما شهد العالم عقدا مثقلا بالديون وسياسات التكيف والتقشف نتيجة فشل الدولة المركزية المتضخمة في إحداث نهضة تنموية. وأمام موجة التحولات السياسية التي اجتاحت العالم، وفي هذا الجو المفعم من التطورات، ثم تبني قضايا التنمية المحلية من قبل الدوائر العلمية والأكاديمية خاصة في المنظمات الدولية والمحافل العلمية، حيث أكدت تقارير البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على ضرورة وحتمية الارتقاء بالمجتمعات المحلية وتنمية قدراتها وتوسيع نطاق الخيارات المتاحة. [4]

1-نائل عبد الحافظ العواملة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 152-153.

2-البنك الدولي، **التنمية الاقتصادية المحلية**، دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي وخطط العمل بها، واشنطن 2004، ص 13.

3-**نفس المرجع السابق**، ص 10.

4-نجيب مصمودي، **الجماعات الترابية بالمغرب بين مقومات التسويق الترابي ورهان التنمية المحلية المندمجة**، سلسلة الحكامة الترابية ودراسة السياسات، مطبعة الخليج العربي، المغرب، 2014، ص 19.

سادسا: عناصر التنمية المحلية: يمكن تلخيص مفهوم التنمية المحلية في خمسة عناصر أساسية هي: [1]

1-الشمول: تشمل كل مناحي الحياة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والبيئة.... الخ ويستفيد منها جميع فئات المجتمع من رجل ونساء وأطفال...

2-التوازن والتكامل: التنمية المحلية تضم شقين متوازيين ومتكاملين، هما الشق الاقتصادي والشق الاجتماعي، وكلاهما يؤثر ويتأثر بالآخر، فالشق الاجتماعي يتعلق بتوفير الخدمات وهي بالتالي تسهم في زيادة الإنتاج، والشق الثاني تعني بزيادة الإنتاج مما يؤدي الى اتساع نطاق الخدمات، وكلاهما يستهدف رفاهية الإنسان.

3-الاستدامة: تسعى الجماعات المحلية بمقتضى هذا المبدأ دائما للأفضل، بحيث تكون قابلة للاستمرار من وجهة نظر سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية.

4-التقويم: عملية يقوم بها اخصائي تنمية المجتمع المحلي بصفة مستمرة ودورية لمعرفة مدى التطور والتغيير الذي طرأ على المجتمع المحلي نتيجة للمرافق والمشاريع المنجزة، من حيث تأثير المشاريع على الجماعات المستهدفة وغير المستهدفة، ومن حيث تحقيقها للأهداف المرسومة مسبقا.

المطلب الثاني: القواعد الأساسية للتنمية المحلية ومجالاتها

تعتبر عملية التنمية المحلية أساسا عملية تغيير حضاري مقصودة ومخطط لها، أي أنها محسوبة التكاليف، مدروسة الوسائل ومتوقعة النتائج اقتصاديا واجتماعيا، ولهذا من الضروري أن تقوم على أساس مبادئ وقواعد مدروسة، وذلك بحكم أنها متعددة ومتنوعة المجالات.

الفرع الأول: القواعد الأساسية للتنمية المحلية: يمكن تحديد أهم القواعد والمبادئ الأساسية للتنمية المحلية فيما يلي:

1-عبد النور ناجي، **الدور التنموي للجالس المحلية في إطار الحوكمة**، منشورات جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2010 ص ص 73-74.

أولا: المشاركة الشعبية

يستوجب هذا المبدأ إثارة وعي أفراد المجتمع المحلي، وتحسيسهم بضرورة المشاركة في صنع واتخاد القرارات التنموية وتنفيذها من أجل تحسين مستوى حياتهم المعيشية، مع توضيح مجالات المشاركة وكذلك التأكيد على مشاركة وإسهامات الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في مختلف برامج ومشروعات التنمية المحلية. [1]

ثانيا: الاعتماد على الموارد المحلية

يقصد بها كل الموارد سواء كانت طبيعية او مادية او بشرية، التي يحقق استغلالها منافع اقتصادية للمجتمع المحلي، من حيث تقليل تكلفة المشاريع وفي مجالات وظيفية متعددة.

ثالثا: علاقة متوازنة مع البيئة

من الضروري إيجاد علاقة متوازنة مع البيئة، وهذا يستلزم وجود وعي مجتمعي بأهميتها، كما يتطلب ذلك ادوات انتاجية وقيما استهلاكية مغايرة تجعل من البيئة جوهر التفاعل الانساني. [2]

رابعا: التراث والتجربة الذاتية للمجتمع المحلي

هو إنتاج فكري وثقافي وروحي، يشمل العلاقة بالطبيعة والعلاقات بين المجموعات والنظم الاجتماعية، ويعد التراث عنصرا هاما في تعبئة الناس وتحريكهم للمساهمة في مشروعهم التنموي كتعبير عن الانتماء.

خامسا: العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات

أثبتت الدراسات أن أفعال العنف والتمرد ترتبط بخلل توزيع الفرص المادية والاجتماعية والثقافية داخل المجتمعات المحلية، ولم تعد العدالة في التوزيع مقصورة على الأجيال المعاصرة إذ لابد من وضع الأجيال المقبلة في الحسبان، مما يتطلب منطق عقلاني في التعامل مع الموارد المتاحة والعمل على تجديدها. [3]

الفرع الثاني: مجالات التنمية المحلية: تتعدد وتتنوع مجالات التنمية المحلية، والتي تتمثل فيما يلي:

1-منى محمود عويس وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص64.

2-احمد مصطفى خاطر، **تنمية المجتمعات المحلية: نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع**، المكتب الجامعي الحديث مصر، 1999، ص ص 20-21.

3-حنان عبد القادر خليفة، **التخطيط الإقليمي ودوره في التنمية المحلية (دراسة مقارنة)**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر 2016، ص ص 126-127.

أولا: التنمية الاقتصادية

يشير مفهوم "التنمية الاقتصادية" إلى الإجراءات المستدامة والمنسقة التي يتخذها صناع السياسة والجماعات المشتركة، والتي تسهم في تعزيز مستوى المعيشة والصحة الاقتصادية لمنطقة معينة. كذلك يمكن أن تشير "التنمية الاقتصادية" إلى التغيرات الكمية والنوعية التي يشهدها الاقتصاد. ويمكن أن تشمل هذه الإجراءات مجالات متعددة، من بينها رأس المال البشري والبنية التحتية الأساسية، التنافس الإقليمي والاستدامة البيئية والشمولية الاجتماعية الصحة والأمن، كما يختلف مفهوم التنمية الاقتصادية عن النمو الاقتصادي. فبينما تشير التنمية الاقتصادية إلى مساعي التدخل في السياسات بهدف ضمان الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأشخاص، يشير النمو الاقتصادي إلى ظاهرة الإنتاجية في السوق والارتفاع في معدل الناتج المحلي الإجمالي. [1]

ثانيا: التنمية الاجتماعية

هي الترجمة الحقيقة لمفهوم العدالة الاجتماعية، المتمثلة في التعاون والمشاركة وتحمل المسؤولية الاجتماعية [2]، حيث تركز التنمية الاجتماعية على الحاجة إلى وضع الإنسان في المقام الأول في عمليات التنمية، وتشجيع الاحتواء الاجتماعي للفئات الهشة عبر العمل المشترك ما بين الحكومة ومختلف شرائح المجتمع المحلي على أسس سليمة نابعة من شعورهم بالانتماء والولاء و تحمل المسؤولية، لإحداث التقدم المنشود والارتقاء بنوعية الحياة.[3]

ثالثا: التنمية السياسية

هو مفهوم حركي وديناميكي في حركة تطور مستمر من جانب الهيكل السياسي والنظام المجتمعي، يتضمن انتقال تدريجي من التقليد إلى الحديث ضمن محورين أساسين متداخلين محور مؤسسات النظام السياسي وهياكل المؤسسات الحكومية، والمحور الآخر هو المجتمع بكل أبعاده الهيكلية والسلوكية. فالتنمية السياسية عملية متخصصة متفرعة عن التنمية الشاملة وجانب من جوانب التنمية المجتمعية، تعني بترشيد القرار السياسي، تستهدف تحديث وتفعيل

1-عبد العزيز بن سعيد الخياط، **دور الاعلام في التنمية الاقتصادية**، ورقة علمية مقدمة الى المنتدى الإعلامي السنوي السابع الموسوم بـ "**الاعلام والاقتصاد.... تكامل الادوار في خدمة التنمية**" المنظم من قبل الجمعية السعودية للإعلام والاتصال، جامعة الملك سعود، الرياض، 11-12 افريل 2016، ص ص 9-10.

2-منى محمود عويس واخرون، **التنمية الاجتماعية: المثال والواقع**، دار النشر والكتاب الجامعي، مصر، 2001 ص 37.

3-**البنك الدولي في التنمية الاجتماعية**، 2019، تم التصفح بتاريخ 2021/02/22، متوفر على الرابط التالي:
https://bit.ly/3jfjlYB

أفكار المجتمع وقيمه لإقامة نظام سياسي متمايز بنيويا، يمارس سياسة عقلانية أساسها المشاركة الشعبية في العملية التنموية، مما يضمن تسيير كفؤ وعقلاني للموارد الطبيعية والمادية والبشرية في رسم استراتيجيات تنموية، [1] ومن مؤشرات التنمية السياسية على المستوى المحلي وجود مجتمع مدني فاعل، يشارك في صنع القرار وفق أسس حديثة. [2]

رابعا: التنمية الإدارية

يشير خبراء الأمم المتحدة الى أن مفهوم التنمية الإدارية يرتكز على عنصرين أساسين، هما إدارة التنمية والتنمية الإدارية، حيث يشير العنصر الأول إلى الأساليب التي تستخدمها الحكومة في تنفيذ السياسات والخطط بغية تحقيق أهداف التنمية، بينما يشير العنصر الثاني إلى تعزيز القدرات كوسيلة لزيادة فرص النجاح في تنفيذ برامج التنمية [3]. ويمكن القول أن التنمية الإدارية هي عملية تغيير شامل وتطوير متواصل في النظم والمهارات الإدارية، بغية الارتقاء بمستوى الأداء لتلبية الاحتياجات الحالية والتطلعات المستقبلية المتوقعة، لمواجهة مقتضيات العملية التنموية في مجتمع ما عن طريق استخدام الموارد المتاحة استخداما امثلا، بما يحقق مستويات اشباع عالية وبأقل تكلفة. [4] وتشمل التنمية الإدارية الجوانب التالية: [5]

-الجوانب الهيكلية أو التنظيمية.

-الجوانب الوظيفية من تحليل ووصف وعلاقات وظيفية مختلفة.

-الجوانب الإجرائية وأساليب نظم الأعمال اليدوية والآلية.

-الجوانب الإنسانية من تدريب واختيار وحوافز.

-الجوانب التشريعية والقانونية بما فيها من نظم وتعليمات.

1-وداد غزلاني، **التنمية السياسية: إشكالية المفهوم والتوظيف في الفكر الغربي والعربي -دراسة مقارنة-**، مجلة حوليات قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، جامعة قالمة، 2014، ص ص 37-38.

2-إلياس قسايسية وجهيدة ركاش، **إشكالية التنمية السياسية في الجزائر بين مقتضيات المراحل الانتقالية والحاجة لترشيد الحكم** مجلة أبحاث، المجلد الأول، العدد الثاني، جامعة الجلفة، ديسمبر 2016، ص8.

3-علي قرين، **علاقة التكامل بين التنمية الإدارية وعلاقته بالتنمية الاقتصادية -دراسة ميدانية لمؤسسة خدمية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 15، جامعة سطيف، 2015، ص ص 281-282.

4-صابرينة حديدان واسماء خالد، **مفهوم التنمية ومعوقات تحقيقها**، مجلة القانون والعلوم السياسية، المجلد السابع، العدد الأول 2021 المركز الجامعي-النعامة-، ص ص20-21.

5-نائل عبد الحافظ العواملة، **مرجع سبق ذكره**، ص58.

المطلب الثالث: نظريات التنمية المحلية

سوف نتناول في المطلب الثالث المقاربات النظرية المفسرة لمضمون التنمية المحلية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية، في إطار العلاقة المتشابكة بين التنمية والمجال المحلي التي أفرزت العديد من الرؤى الفكرية والتصورات النظرية.

الفرع الأول: نظرية أقطاب النمو

ظهرت هذه النظرية تحت عنوان نقاط النمو في منتصف عقد الخمسينات من القرن العشرين في فرنسا على يد الاقتصادي **فرنسوا بيرو** ، ترتكز هذه النظرية على أن النمو ينطلق من نقاط ومناطق جغرافية معينة، تتميز بوجود التسهيلات والخدمات فيها، بحيث تشكل هذه المناطق أماكن جذب للاستثمارات ورؤوس الأموال والنشاط الاقتصادي السائد في هذه النقاط ،حيث يكون التركيز على القطاع الصناعي من أجل تحفيز الطلب على إنتاج الصناعات الأخرى مما يؤدي إلى انتقال وانتشار التنمية في مناطق هذه الصناعات، ثم تأخذ التنمية بالتوزع والانتشار من مناطق النمو إلى المناطق الأخرى.[1]

ومن أبرز الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية، ضعف آلية الانتشار التنموي من القطب إلى المناطق المحيطة ومن ثم إلى بقية مناطق الدول بسبب تعامل النظرية مع البنى الاجتماعية السائدة في الدول النامية على أنها بنى ناضجة، وهذا في كثير من الأحيان غير صحيح، وكذا تركيز النظرية على الاقتصاد الحضري الحديث وتجاهل الاقتصاد الريفي التقليدي، إضافة إلى عدم صحة فكرة اعتماد الهوامش على الأقطاب في تنميتها. [2]

الفرع الثاني: نظرية المنطقة الصناعية من وجهة نظر المارشالية الجديدة

قدمها الفريد مارشال وتقوم هذه النظرية على فكرة أن تنشط مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نفس المجال وفي منطقة واحدة، مما يعود عليها بالنفع ويتيح إمكانية القيام بمبادرات وخلق روابط محلية بينهم تشعرهم بالانتماء، وتتمثل مزايا نظرية المقاطعة الصناعية فيما يلي:

-تخفيض تكلفة النقل، سواء عند البيع أو الشراء.

-الاستفادة من يد عاملة مؤهلة وقريبة.

-تسهيل تحويل المعارف والمعلومات بين المؤسسات.

1-عثمان محمد غنيم، **التنمية المكانية: دراسة في المفهوم والمضمون والنظريات**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2017 ص 171.

2-**نفس المرجع السابق**، ص ص 183-184.

-قدرة إنتاج مرنة ومسايرة للطلب المتزايد. [1]

ويعاب على هذه النظرية افتراض أن كل منطقة محلية يمكن أن تكون منطقة صناعية، وهذا غير صحيح، فلا يمكن الجزم بهذه الفرضية دون القيام بتشخيص إمكانيات المنطقة المحلية وهل هي مؤهلة لإطلاق نشاط صناعي في مجالها الجغرافي، ولكل منطقة خصوصية معينة فلا يمكن تعميم النشاط الصناعي في الأرياف والمناطق الجبلية.

الفرع الثالث: نظرية الكفاءة الديناميكية من وجهة نظر الشومبيترية

يرتبط مفهوم الكفاءة الديناميكية بالاقتصادي النمساوي جوزيف شومبيتر، ويشير إلى الأثر التي تولده المنطقة المحلية من خلال تنامي القدرات الإبداعية والابتكارية والمنشآت على مستوى الإقليم، بحيث يجب أن تتوافر في المنطقة المحلية ذات الكفاءة الديناميكية ما يلي:

-توفر الخدمات المتقدمة.

-قوة العمل الماهرة.

-أنشطة البحث والتطوير.

-رأس المال الاجتماعي المتمثل في القدرة على العمل المشترك بروح التعاون وتبادل المعارف والخبرات. [2]

لكن ما يعاب على هذه النظرية أن الكثير من الدول النامية لا تمتلك الحد الأدنى من الخدمات على مستوى كل الأقاليم المحلية خاصة في المناطق الجبلية والصحراوية، بالإضافة الى إهمال المناطق الريفية البعيدة عن المركز.

الفرع الرابع: نظرية تكنولوجيا الاتصال

أكد علماء علم الاجتماع على أهمية التفاعل البشري والعلاقات بين الأفراد كضرورة للنمو الحضري واتساعه، لسهولة الاتصالات الدائرة بين الأفراد والانتقال من مكان إلى آخر، ولكن النمو الحضري لا يحدث هكذا بشكل مطرد، بل ان اتجاهات التقدم الفني لوسائل الاتصال وشبكة النقل وما ترتب على ذلك من احتقان في نظم المواصلات للمدينة، أسهم في خلق وسائل اتصال أخرى بديلة، مثل استخدام شبكة الأنترنت للتواصل على مستويات مختلفة في تصميم منتجات التسويق والتجارة الالكترونية، الأمر الذي يسهل التعاملات التي تتم بين الأفراد

1-خيضر خنفري، "**تمويل التنمية المحلية في الجزائر: واقع وافاق**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2011/2010، ص ص 15-16.

2-محمد عبد الشفيع عيسى، **مفهوم ومضمون التنمية المحلية ودورها في التنمية الاجتماعية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية العددان 43-44، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، 2008، ص ص 167-168.

داخل المركز الحضري، ويخلق نوع من النشاط والتفاعل بين أعضاء المجتمع وهو ما ينتج ديناميكية اقتصادية داخل المدن، ومن سلبيات هذه النظرية عدم ايلاء أي أهمية للتنمية الريفية إضافة إلى الصعوبات التي تواجه العديد من دول الجنوب في ربط كافة الأقاليم المحلية بشبكة الأنترنت وبجودة عالية.[1]

الفرع الخامس: نظرية القلب والهامش

يرى فريدمان أن النظام الجغرافي في الدول النامية يتكون من القلب (المنطقة الحضرية الرئيسية) والأطراف (المناطق الهامشية)، بحيث تتبع الهوامش للمركز، وقد حاول فريدمان من خلال نظريته دراسة وتحليل العلاقة بين التركيب المكاني من جهة، والتنمية الاقتصادية من جهة اخرى، [2] ولتوضيح ذلك طور نموذجا من أربع مراحل رئيسية هي: [3]

-**مرحلة النمط المكاني المستقل:** تمتاز بوجود العديد من المدن أو المراكز المبعثرة والمعزولة عن بعضها البعض.

-**مرحلة القلب أو المركز الوحيد على المستوى الوطني:** تظهر في هذه المرحلة إحدى المدن الكبرى مركزا أو قطبا رئيسيا على مستوى الدولة، تحيط به هوامش تابعه له.

-**مرحلة المراكز الفرعية:** تظهر عدد من المراكز الفرعية في مناطق الهوامش أو الأطراف التابعة للقطب التنموي.

-**مرحلة الهرمية:** تؤدي العلاقة بين المركز وأطرافه إلى تحسين أحوال الهوامش وتقليل الفوارق الإقليمية بينهما، مما يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي على المستوى الوطني.

1-عبد الله حجاب، **التنمية المحلية.... النظريات الاستراتيجية والاطراف الفاعلة لتحقيقها**، مجلة الدراسات القانونية والسياسية العدد 06، جامعة الاغواط، جوان 2017، ص ص 361-362.

2-محي الدين مكاحلية، "**تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المحلية حالة ولايتي قالمة وتبسة**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة، جامعة قالمة، السنة الجامعية 2015/2014، ص 291.

3-**نفس المرجع السابق**، ص 294.

المبحث الثاني: الإطار النظري للمقاربة التشاركية

يفرض التحليل البنيوي لمنظور المقاربة التشاركية تحديد أسباب اعتمادها وخصائص المفهوم ودلالاته المتشابكة، وكذلك مستويات إرساء العمل التشاركي وأشكاله، إضافة إلى الوقوف على أبرز النظريات المفسرة لفلسفة الخاصية التشاركية في إدارة الشأن العام.

المطلب الأول: دلالة المقاربة التشاركية

يعتبر موضوع المقاربة التشاركية من أهم المواضيع التي تم التطرق إليها في حقل العلوم الاجتماعية، حيث أخد حيزا من الاهتمام في الأبحاث السياسية، لارتباطه الوثيق بكيفية صياغة السياسات الحكومية المتصلة بقضايا التنمية.

الفرع الأول: أسباب ظهور المقاربة التشاركية

يمكن القول أن تبلور مفهوم المقاربة التشاركية وتطوره يعود إلى مجموعة من العوامل السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والعلمية والتكنولوجية.

أولا: العوامل السياسية: يمكن تلخيص أبرز العوامل السياسية التي ساهمت في صياغة المقاربة التشاركية في الآتي:

1 –ظهور الحركات الاجتماعية: شهدت فترة الستينات بروز نظرية الديمقراطية الاجتماعية كأبرز النظريات السياسية في ظل تصاعد الاحتجاجات الاجتماعية المطالبة بدمقرطة آلية اتخاد القرارات والبناء المشترك للسياسات العامة،[1] وذلك بسبب الظلم العنصري المسلط على المواطنون الأمريكيون المنحدرون من أصول افريقية والذين عانوا من الفقر والتهميش في تلك الفترة، حيث أطلقت السلطات الفيدرالية مشروعا لتجديد الأحياء الحضرية القديمة، بينما في المدن قررت إزالة المناطق السكنية الأقدم والقيام بتوسعات تجارية جديدة، وكانت النتيجة طرد عدد هائل من الأهالي ذوي الأصول الإفريقية من منازلهم دون تعويضهم بسكن بديل، فأصبح مشروع التجديد الحضري يعرف ب"إزالة السود". وفي هذا السياق ناضلت حركة الحقوق المدنية من أجل الاعتراف بهذا الظلم المسلط على السكان السود، مما دفع الرئيس ليندون جونسون لإقرار قانون المجتمع العظيم على هيئة برامج فيدرالية، يستهدف محاربة الفقر في المناطق

1-Carole Pateman**, Partticipatory Democracy Revisited**, journal Perspectives On Politics,vol.10 N°1, Cambridge University Press, March 2012,P7.

الفقيرة التي يسكنها الأمريكيون من الأصل الإفريقي المتعطشين للمساواة، بشرط أن توضع وتدار هذه البرامج بمشاركة السكان المقيمين في هذه المناطق. [1]

كما أصدر الكونغرس الأمريكي سنة **1973** بيانا يتضمن ضرورة إشراك السكان في تخطيط وتنفيذ البرامج التنموية، وتقاسم المنافع المرتبطة بالتنمية، وفي خضم تصاعد الفكر اليساري تم وضع برامج تنموية على شكل منح مقدمة من الحكومة الفيدرالية إلى الحكومات المحلية مشروطة بإشراك الساكنين في صياغة وتفيد السياسات العمومية. [2]

2-أزمة التمثيل: تعرضت الديمقراطية النيابية إلى انتقاد لاذع من قبل تيار عريض من المفكرين، باعتبارها ديمقراطية غير حقيقية لا تعكس الإرادة العامة، بسبب اعتمادها التمثيل الحزبي الذي يعزز سطوة النخبة السياسية، ويستشهد **Kaplan** بوصول هتلر وموسوليني للحكم عبر الديمقراطية، مما شكل تهديدا للسلام العالمي والقيم الإنسانية، [3] فيما رأى **James Dewey** أن الديمقراطية لا تقتصر فقط على التصويت واختيار المرشح المناسب، بل تؤدي إلى الانطواء السياسي وعدم التفاعل مع أعمال وقرارات المنتخبين طيلة العهدة الانتخابية. [4]

وعلى الرغم من حركات الدمقرطة التي اجتاحت العديد من الدول واتاحت المجال للمواطنين لانتخاب مجالس تمثيلية، إلا أن دور المواطن لم يرتق إلى مستوى التأثير المباشر على عملية صنع القرار، لوجود جماعات ضاغطة لها أجندة سياسية، تسعى الى تحقيقها من خلال القيام بدعاية إعلامية للمترشحين الملتزمين بأجندتها، وتقديم الدعم المالي واللوجستي للحملة الانتخابية الخاصة بهم، من أجل التأثير على اتجاهات الناخبين.[5]بالإضافة إلى تحول فئة مهمة من النخبة السياسية إلى محترفين في ممارسات التحايل السياسي، لخدمة المصالح الخاصة وذلك نتيجة تراكمات للولايات الانتخابية.[6]

1-جون كلايتون توماس، ترجمة فايزة حكيم وأحمد منيب، **مشاركة الجمهور في القرارات العامة: مهارات واستراتيجيات جديدة للمديرين بالحكومة**، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2001، ص ص 21-22.

2-**نفس المرجع السابق**، ص23.

3-Anne-Héléne, **La Démocratie au Risque De La Représentation**, 2017, P9,Disponible Sur Le Lien Suivant : https://bit.ly/35Qyr8w

4-رفيق زاوي وعمار بوجلال، **الديمقراطية التشاركية: دراسة في جينالوجيا وتطور المفهوم**، مجلة البحوث السياسية والإدارية العدد 10، جامعة الجلفة، 2019، ص88.

5-Rapport Mondial**, Engaged Governance: a Strategy For Mainstreaming Citizens Into The Public Policy Processes**, United Nations, New York, 2005,PP9-11.

6-نجيب جبري، **الديمقراطية التشاركية: براديغم جديد لتدبير الشأن العام**، مجلة الحوار والجامعة والفاعلين، العدد السابع، المغرب 2011، ص143.

في نفس السياق يؤكد "يروغن هابرماس" أبرز منظري الفكر التشاركي بأن" بناء الدولة الديمقراطية في بعدها التواصلي والتشاركي، لا يتأتى إلا من خلال إشراك جميع الافراد في العمل السياسي، من أجل تحقيق المساواة وحماية الحقوق والواجبات"، [1] فيما ربط **Chevallier** بين المقاربة التشاركية وأزمة التمثيل في كتاباته بالقول" ايديولوجية المشاركة هدفها معالجة ضياع المشروعية الناتجة عن أزمة التمثيل، فالمشروعية لا تأتي من الأعلى بل من القاعدة والأعضاء" [2]

أما **Loïc Blondiaux** اعتبر أن أكبر معضلة تواجه التمثيل النيابي هو تنامي المقاطعة الشعبية للانتخابات التي تقيد تمثيل الفقراء، ودعا إلى تطبيق المقاربة التشاركية كوسيلة للتمثيل العادل والصحيح. [3]

تأسيسا على ما سبق يمكن أن الانتخابات النزيهة قد تكون سببا في الإجهاز على الديمقراطية بسبب انحسار أفق بعدها التمثيلي، [4] ووجود أزمة في عقد التفويض الذي تمثله الديمقراطية التمثيلية، الأمر الذي يستدعي تجديد العلاقة بين الناخب والمنتخب من خلال المقاربة التشاركية. [5]

ثانيا: العوامل الاجتماعية

شكل تزايد معدلات الفقر والفساد وسوء إدارة المرافق العامة وكذا ارتفاع مستوى التعليم في الدول النامية، عوامل محفزة لظهور المقاربة التشاركية، وفي هذا السياق بادرت الوكالات المانحة في نهاية الثمانينات إلى إطلاق برنامج استراتيجية الحد من الفقر، وحماية الفئات الهشة وفق نهج تشاركي، يعتمد على إشراك المجتمع المدني في تحديد أولويات وجدول أعمال البرنامج. [6]

لكن **Anne Clavés** انتقدت البرنامج بسبب إخراج مفهوم التشاركية عن سياقه الداعي إلى الحكامة السياسية والتكامل الاقتصادي وتسخيره لخدمة أجندات السلطة القائمة على رؤية

1-Luc Rabouin, **Démocratie Participative Et Justice Sociale :Le Cas Du Budget Participatif De Porto Alegre**, Revue Nouvelles Pratiques Sociales, VOL.19,N°1,2006,P173.

2-عز الدين عيساوي، **الديمقراطية المحلية: من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية**، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 12، العدد الثاني، 2015، جامعة بجاية، ص 224.

3-Loic Blondiaux, **La Démocratie Participative Sous Condition Et Malgré Un Plaidoyer Paradoxal En Faveur De L'Innovation Démocratique**, Revue Mouvements, N°50, 2007, PP121-122.

4- نجيب جيري، **مرجع سبق ذكره**، ص 143.

5-عز الدين عيساوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 222.

6-Anne Clavés, **Empowerment : Généalogie D'un Concept Clé Du Discours Contemporain Sur Le Développement**, Revue Tiers Monde, N° 200, 2009, P738.

مسيسة لقضية التنمية، حيث تجاهل البرنامج النساء والفلاحين والمنحدرين من أصل إفريقي وركز على المنظمات غير الحكومية المهنية، فيما رفضت الحركات الاجتماعية اليسارية المشاركة في البرنامج بصفة استشارية. [1]

ثالثا: العوامل الاقتصادية

في اعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929، التي أحدثت دمارا اقتصاديا شديدا في العالم، بلورت أفكار ثورة الاقتصاد الكينزي مع جون كينز الذي اعتبر الكساد العظيم فشلا للرأسمالية، وأحدث تحولا جذريا نحو التدخلية والدور الكبير لدولة الرعاية ، حيث رأى أن الدولة تلعب دورا كبيرا في تفادي الآثار السلبية لفشل عمل السوق، فعن طريق الضرائب والنفقات العامة، تقوم الدولة بدور واقي للصدمات وللاختلالات الظرفية، كما تقوم بضمان الحماية الاجتماعية للفئات الهشة، وتحافظ على النشاط الاقتصادي في فترات الانتعاش والانكماش لتفادي وقوع أزمات. وعلى هذا الأساس باتت الدولة تسيطر بشكل شبه كامل على النشاط الاقتصادي. [2]

لكن مع مطلع السبعينات تعرضت الاقتصاديات الرأسمالية لأزمة هيكلية، مما أدى إلى حدوث تحول في دور الدولة من الكنزية الى الفكر النيوكلاسيكي الداعي إلى أن تكون الدولة حارسة، وألا تتدخل في المجال الاقتصادي إلا في أضيق الحدود، فبدلا من تركيز الدولة على العدالة وإعادة توزيع الدخل فإنه يتعين عليها أن تركز على الكفاءة والنمو. [3] ويعتبر انتخاب مارغريت تاتشر سنة 1979 على رأس الحكومة البريطانية، المحطة التي وضعت حدا فاصلا لتطور دولة الرفاه وللنهج المتبع إزاء تقديم الخدمات الاجتماعية، وذلك من خلال قيام الحكومة

1-**Ibid**, PP 744-745.

2-نسبة إلى "**جون ماينر كينز**" ابن أحد صغار الفلاحين من أتباع المدرسة التقليدية، وهو جون نيفل كينز، درس الاقتصاد في جامعة كمبردج على يد أستاذه مارشال، ثم حقق أمله في التدريس، اهتم كثيرا بدراسة نظرية النقود، ترأس وفد بلاده في المؤتمر المالي والنقدي للأمم المتحدة الذي انعقد في 1944/07/01، وحضره ممثلو 44 دولة في "بريتون وودز" والذي أسفر عن اتفاقيتين دوليتين، اختصتا بإنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

-عبد الوحيد صرارمة، "**تدخل الدولة في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق: مداه وحدوده**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة قسنطينة، السنة الجامعية2007/2006، ص 193.

-البنك الدولي، **الدولة في عالم متغير**، تقرير عن التنمية في العالم، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مصر، 1997، ص ص 24 .25

3-قويدر معيزي، **تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد الثامن، جامعة خميس مليانة، ماي 2013، ص139.

البريطانية ببيع واستئجار بعض المرافق العامة وتخفيض الإنفاق العام، حيث اعتبرت أن السوق هو مكمل ومساعد للحكومة. [1]

وفي خضم الركود الاقتصادي العالمي الذي ساد خلال الثمانينات، والعجز في الموازنات المالية وتدني حجم الفائض في موازناتها العامة، وتراكم الديون الخارجية لمجموعة كبيرة من الدول النامية، اتجهت العديد من الدول نحو الشراكة بين القطاعين العام والخاص في ضوء الدولة التنافسية التي تجمع بين التدخل الحكومي لرسم السياسات الاقتصادية وبين إعطاء القطاع الخاص الحرية الكاملة في أداء أنشطته. [2]

رابعا: العوامل التكنولوجية

تشكل ظاهرة العولمة بجميع أبعادها نقطة انطلاق نحو العالم الجديد. فهي ظاهرة ذات أبعاد متعددة، ومن مقومات هذا العالم شبكة الاتصالات والأنترنت، مما جعل المجتمع المعاصر هو مجتمع المعلومات، وهذه المعلومات تتسم بأنها تراكمية تلعب دورا في تنمية قدرة الإنسانية على اختيار أكثر القرارات فعالية. كما أنها تقوم على أساس التركيز على العمل الذهني والإبداع والتجديد، مما يقوض السيطرة المركزية على المعلومات التي كانت الأساس الرئيسي لمركزية اتخاد القرار. [3]

فقد أدى تعاظم دور شبكات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى ترسيخ منظومة قيم جديدة مثل الشفافية والمساءلة والمشاركة، حيث لم تصبح المعلومة حكرا على مستوى إداري دون الآخر، بل أصبح معيار النفوذ والقدرة على التأثير يرتبط بكيفية إدارة هذه المعلومات. [4]

1- يوسف ازروال، **الحكم الراشد في الجزائر: الأسس النظرية وأدوات التجسيد**، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، مصر 2016، ص120.

2- هضام مصطفى الجمل، **الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة**، مجلة كلية الشريعة والقانون العدد 31، جامعة الأزهر، طنطا، 2016، ص ص 1688-1689.

3- حبيب كميل، **العولمة وأخلاقيات الأعمال**، ورقة بحثية مقدمة في أعمال المؤتمر الدولي الموسوم بـ "**الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص: مقاربة اقتصادية، قانونية وميدانية**" المنظم من قبل كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الاعمال، الفرع السادس الجامعة اللبنانية،10 ماي 2013، ص 1.

4-عبد النور ناجي، **الإصلاح الاداري كآلية لمواجهة تحديات العولمة في العالم العربي**، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي الموسوم بـ ."**عولمة الإدارة وعصر المعرفة**" المنظم من قبل جامعة الجنان بلبنان، أيام 17/16/15 ديسمبر2012، ص 11.

وفي ظل التوترات التي تعانيها الدولة القومية والأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها أصبح المجتمع الافتراضي مجالا لممارسة حق المواطنة. [1] ومن أبرز ملامح المعلوماتية-السياسية ظهور أشكال جديدة للممارسات الديمقراطية، تتيح للمواطن أن يكون في اتصال مباشر ودائم مع صناع القرار في عملية اتخاذ القرارات.[2] كما تقوم هذه الديمقراطية على الاتفاق وضبط النوازع الانسانية بهدف الوصول إلى قرارات تتسم بالشرعية من خلال زيادة سرعة انتقال المعلومات، بما يساعد على خلق مواطن لديه قدر أكبر من المعلومات تمكنه من فهم السياسات الحكومية وتقييمها.[3]

خامسا: العوامل العلمية

من أبرز عوامل صياغة مفهوم المقاربة التشاركية، قصور المقاربات العلمية والمداخل النظرية الاجتماعية التي عرفتها النماذج المعرفية الكبرى المختلفة المتعلقة بالعلوم الاجتماعية في تفسير الظواهر المختلفة.[4] فقد أصدرت المنظمات الدولية العديد من التقارير والمنشورات في هذا الموضوع، حيث استخدم هذا المفهوم لأول في مرة في أدبيات الأمم المتحدة في تقرير التنمية الإنسانية الصادر سنة 1991، حينما أكد على ضرورة اعتماد نهج تشاركي للتنمية يتمحور حول الإنسان كفاعل أساسي في عملية اتخاذ القرار من خلال تحرير الطاقات الابداعية للأفراد، كمحفز ومحرك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.[5]

كما بادرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) بإصدار برنامج بناء قدرات المدربين في مجال التنمية التشاركية، ويرتكز هذا الدليل على إتاحة الخبرات التنظيمية والمعارف الفنية في مجال التدريب، وبناء القدرات المهيأة لإدارة برامج التدريب من أجل نقل الخبرات والمعارف إلى المشاركين في تنمية المجتمع المحلي. وقد سارت المؤسسات الدولية

1- عبد الله قاسم كريشان، **أثر الثورة المعلوماتية الاعلامية في نشر الوعي السياسي لدى الشباب الاردني في ظل الربيع العربي 2010-2012**، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 87.

2- علي نبيل، **الثقافة العربية وعصر المعلومات: رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي**، عالم المعرفة، الكويت 2001، ص ص 87، 91.

3- شادية فتحي ابراهيم عبد الله، **الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية**، المركز العلمي للدراسات السياسية، الأردن 2005، ص ص 48-50.

4- رفيق زاوي وعمار بوجلال، **مرجع سبق ذكره**، ص 88.

5-PNUD**, Rapport Mondial Sur Le Développement Humain**, Economica,Paris,1991,Piii .

المانحة على نفس النهج، حيث قام البنك الدولي بإصدار تقارير تتضمن أبحاثا اقتصادية حول ضرورة إدماج المقاربة التشاركية في السياسات التنموية. [1]

الفرع الثاني: جذور ظهور المقاربة التشاركية

يعود جذور الفكر التشاركي إلى العصر اليوناني، حيث اعتبر فلاسفة اليونان أن هذا الفكر هو وسيلة لبلوغ الديمقراطية ووسيلة لمواجهة الظلم والاستبداد، وترسيخ أسلوب حكم جماعي جيد[2]." فسعي الإنسان المقهور إلى الإنصاف والعدل والمساواة فطرة إنسانية، فقد استمر الصراع عبر العصور من أجل تأكيد الإنسان لذاته والمطالبة بحق الشراكة في خيرات المجتمع وحق المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات وتحديد الخيارات" [3]

ويعتبر جان جاك روسو من أبرز المدافعين عن الفكر التشاركي في إدارة شؤون الحكم في كتاباته خلال القرن السابع عشر، حيث حدد في نظام المشاركة نقطة هامة، ترتكز على المشاركة في اتخاذ القرار في مجتمع تحركه الإرادة العامة من أجل أن يكون المواطن جزءا أساسيا ومباشرا في عملية الحكم، أما في القرن التاسع عشر نجد أن جون ستيوارت ميل من أكثر الفلاسفة الذين توغلوا في الفكر التشاركي، فقد أكد على دورها الهام في" إجبار الأفراد على توسيع آفاقهم والإهتمام بالصالح العام"، كما اقترح ضرورة اعتماد فكرة مشاركة المواطنين على المستوى المحلي بالدرجة الأولى من أجل ترسيخ الممارسة الديمقراطية، قبل السماح بها على المستوى الوطني. ومع انتشار الفكر الليبرالي في القرن العشرين بدأت المشاركة تتحول من أفكار متداولة إلى ثقافة عامة، وتمثل شرطا أساسيا كي يطيع الفرد دولته على حد تعبير "هارولد لاسكي". [4]

كما برزت مجموعة من الإشكالات المرتبطة بتسيير القطاع الخاص خلال فترة الستينات دفعت مسؤولو المقاولات إلى إشراك العاملين في تشخيص وبرمجة وتنفيذ المشاريع المقاولاتية وتقييمها مما أدى إلى زيادة الإنتاجية.[5] وفي نفس السياق اعتمدت الشركات الصناعية

1- للمزيد من التفاصيل أنظر إلى: الأمم المتحدة، **برنامج بناء قدرات المدربين في التنمية بالمشاركة**، تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، 2011.

2-Anges Weideman And Henda Gafsi, **La Démocratie Locale Et La Participation Des Citoyens à L'Action Municipale**, Deutsche Gesellschaft Fut, Tunisie, 2014, P8.

3-علي خليفة الكواري، **المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 16.

4- حمدي مهران، **المواطن والمواطنة في الفكر السياسي: دراسة تحليلية نقدية**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر 2012، ص ص 126-132.

5-زهير لخيار، **الحكامة والديمقراطية التشاركية: ايهما يشكل وعاء الاخر؟**، مجلة الحوار بين الجامعة والفاعلين، العدد 14 المغرب، 2015، ص ص 24-25.

الامريكية في تلك الحقبة الأسلوب التشاركي في التسيير عبر إشراك الإطارات والعمال في اتخاد القرارات المتعلقة بتسيير العمل والإنتاج الصناعي ومتابعة تنفيذها [1] ، تزامن ذلك مع مبادرة بلديات فرنسية بدعوة النخبة المحلية للنقاش حول الشأن المحلي في إطار ديمقراطية القرب. وتعد منطقة بورتو الجيري البرازيلية أول بلدية اعتمدت المقاربة التشاركية على المستوى المحلي سنة 1988 من خلال نموذج الميزانية التشاركية القائم على المشاركة الشعبية والتضامن المحلي، حيث اعتبرها البنك الدولي مثالا للحكم النموذجي. [2]

كل ذلك جرى في خضم الصراع المحتدم بين المعسكر الرأسمالي والمعسكر الإشتراكي، حيث تم استقطاب العديد من دول العالم الثالث عبر بوابة التدخلات التنموية على شكل معونات اقتصادية واستشارات فنية. [3]

الفرع الثالث: مفهوم المقاربة التشاركية

استخدم مصطلح التشاركية أول مرة في نظرية تعليم الكبار تحت مسمى البحث التشاركي سنة 1974-1975. [4] ويشير إلى "المساهمة الفعلية للأفراد في مجريات الأحداث داخل الجماعة أو داخل التنظيم الاجتماعي، حيث يكون مستوى المشاركة مرتبطا بشكل كبير بدرجة الانسجام الوجداني للجماعة وبدرجة تماسك أعضائها." [5]

فالمقاربة التشاركية ليست موجة ايديولوجية تقوم على النوايا الحسنة، بل هي امتداد لمبدأ السيادة الشعبية، جوهرها الحياة الاجتماعية والأنشطة الإنسانية القائمة على المواجهة النشطة بين المجتمع ومؤسسات الدولة، تمنع الصراع والأعمال العدائية في عالم متغير ومعقد.[6] كما تمثل إطارا للتواصل، يشارك فيه كل مؤسسات المجتمع بقطاعاتها المختلفة وذلك من خلال

1-محمد فخري راضي، **الديمقراطية (مشاركة المواطن في اتخاد القرارات)**، دار أمجد للنـشر والتوزيع، الأردن، 2014 ص144.

2-Maurice Blanc**, Participative Et Classes Moyennes**, Revue Espaces et Sociétés, N°148-149 2012, P221.

3-علي الموسوي، **إشكالية الدولة والمواطنة والتنمية في لبنان**، دار الفارابي للنشر والتوزيع، لبنان، 2009، ص ص236-237.

4-Mark Lammernik And Ivan Wolffers, **Approches Participatives Pour Un Développement Durable,** éditions Karthala, Paris, 1998, P12.

5- براهيم بيزو، **التنمية مشاركة في مقاربة المسألة التنموية من منظور تشاركي**، إفريقيا الشرق، المغرب، 2013 ص 57.

6-Lorenzo Cini And Andrea Felicetti, **Participatory Deliberative Democracy: Toward a New Standard For Assessing Democracy? Some Insights into The Italian Case**, Journal Contemporay Italian Politics, VOL.10, N°2, 2018, P154.

إصدار قرارات وتوصيات تأخذ في الحسبان آراء ومتطلبات كل الأطراف المشاركة بهدف تحقيق أهداف والتزامات محددة.[1]

وقد فرض النهج التشاركي نفسه في الخطاب السياسي كمنهج عمل يتيح للمواطنين المراقبة المستمرة لأداء المنتخبين والتأثير عليهم خارج الفترات الانتخابية، فنجاح المقاربة التشاركية كمتغير تابع مرتبط بنجاح الديمقراطية التمثيلية كمتغير أصلي، فهناك رابطة تعاون وتكامل تجمعهم. [2] ويوجد تعاريف متعددة للمقاربة التشاركية، نذكر منها:

-**البنك الدولي:** يمكن اعتماد النهج التشاركي في عملية صنع السياسات الحكومية من بناء قاعدة مؤسساتية متينة للأنظمة السياسية والاقتصادية، مما يتيح للجميع التعبير عن أنفسهم عن طريق المشاركة في اتخاذ القرارات المتصلة بالتنمية ومراقبة طرق إنفاق الموارد المخصصة لها.[3]

-**برنامج الامم المتحدة الانمائي الصادر سنة** 2002: اعتبر المقاربة التشاركية بأنها إحدى أساليب الحكم الصالح التي تكفل وضع الأولويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على أساس توافق واسع النطاق من خلال اعتماد سياسات وبرامج، تمكن الفئات الأكثر ضعفا وفقرا من إعطائهم صوتا في جميع القرارات التي تمس حياتهم. [4]

-**تقرير التنمية الانسانية الصادر سنة 2005:** أكد على النسق المؤسسي للمقاربة التشاركية الذي يتيح للفواعل غير الرسمية الارتباط المباشر بعمليات صنع القرار والتأثير في السياسات والبرامج العامة. [5]

-**المعهد الوطني للصحة العامة في كندا:** اعتبر أن المقاربة التشاركية عملية تعاون وتضامن متبادل بين السكان والسلـطات الحكومية، وتعزز الروابط السياســية والاجتماعية بـين مختــلف

1- وائل عمران علي، **دور الشراكة والتمكين المجتمعي في تفعيل التنمية المحلية المستدامة في مصر**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2014، ص10.

2-نجيب جبري، **مرجع سبق ذكره**، ص148.

3-La Banque Mondiale, **Rapports Sur Le Développement Dans Le Monde 2000/2001: Combattre La Pauverté**, Paris, éditions ESKA, 2001,PP133-134.

4-برنامج الأمم المتحدة الانمائي، **خلق الفرص للأجيال القادمة**، تقرير التنمية الإنسانية العربية، الأردن، 2002، ص ص10 .103

5-Rapport Mondial**,** Engaged Governance: a Strategy For Mainstreaming Citizens Into The Public Policy Processes, 2005**, Op.Cit,** P20.

الأطراف مما يؤدي إلى تحسين ظروف الحياة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في المجتمع. [1]

-**Burgos vigna**: أكدت على وجود رابط وثيق بين المقاربة التشاركية والحكم الذاتي، حيث اشارت إلى أن المقاربة التشاركية في شقها السياسي هي مكملة للديمقراطية النيابية وتعزز المشاركة السياسية، أما في شقها الاقتصادي فهي تتيح المشاركة المجتمعية في النشاط الإقتصادي.[2]

-**Nikki Slocum** : يعتبر أن جوهر المقاربة التشاركية هو إشراك الجمهور بشكل نشط في بعض أو كل مراحل صنع السياسات العامة وأن هذا الجمهور يمكن أن يكون مواطنا من أصحاب المصلحة في مشروع أو سياسة معينة، أو خبراء أو حتى أعضاء في الحكومة والقطاع الخاص بشكل عام.[3]

-**James I. Perry**: عرف المقاربة التشاركية بأنها المشاركة الفردية والجماعية في الشؤون العامة سواء في الأنشطة السياسية أو غير السياسية من خلال الإنتماء إلى الجمعيات والأحزاب السياسية وشبكات التواصل الاجتماعي بهدف مناقشة ومعالجة انشغالات المواطنين. [4]

-**john thompson**: يرى في المقاربة التشاركية أنها عبارة عن منهجيات مرنة وموجهة نحو العمليات التنموية، تجمع بين المبادئ التوجيهية والمفاهيم الأساسية ومجموعة التقنيات التفاعلية التي تم تطويرها، لتحقيق مستويات عالية من المشاركة المجتمعية في برامج التنمية الرسمية، ومنح سيطرة أكبر للمواطنين على عملية التنمية.[5]

- **savas**: هو من المؤيدين لسياسات الخصخصة بتحفظ، يقول: "إن التشاركية نوع من أنواع الخصخصة تقوم على تشارك الدولة مع مؤسسة خاصة للقيام بمهمة هي تقليديا من مهمات

1-Clément Mercier And Denis Bourque, **Participation Citoyenne Et Développement Des Communautés Au Québec :Enjeux, Défis Et Conditions D'Actualisation**, Rapport Réalisé Dans Le Suivi Du Séminaire Sur La Participation Citoyenne Et Le Développement Des Communautés Tenu à L'Initiative De La Revue Développement Social Et De L'ARUC-ISDC Le 4 Avril 2008 Série :Documentation Et Diffusion, N°8,Canada,2009,P2.

2-Diana Burgos**, Démocratie Participative Et Attractivitté Des Villes En Amérique Latine** Revue Mondes En Développement, N°149, 2010, P53.

3-Nikki Slocum, **Participatory Methods Toolkit :a Parctitioner'S Manual**, United Nations University, Layout And Priting Belgian Advertising,Blguim,2003,P83.

4-Malike Eedogen, **Social Cpital And Civil Participation**, International Journal Of Social Sciences And Humainity Studies, VOL.2, N°2, 2010, P83.

5-John Thompson, **Participatory Approachesin Urban Areas: Strengthening Civilsociety Or Reinforcingthe Status Quo? journal** Environment And Urbanization,Vol.7, N°1, April 1995 P235.

القطاع العام." ويستشف من هذا التعريف المزج بين التشاركية وكلمة الخصخصة لتفادي هذه الكلمة المثيرة للانفعال بالنسبة إلى المعارضين الأيديولوجيين. [1]

-**فاطمة الزهراء علام:** تعتبر أن المقاربة التشاركية أحد أهم الأساليب فعالية في التسيير العمومي الحديث، حيث يتم الدفع بعملية اتخاد القرار نحو قاعدة الهرم الإداري، والتعامل المباشر مع من لهم صلة بالمشكلة، من مرتفقين وخبراء ومتخصصين وجامعيين، ومنحهم هامشا أوسع لمناقشة وايجاد الحلول الكفيلة، إلى جانب السلطة الحكومية، لتجاوز المعيقات ومختلف الإشكالات المطروحة. [2]

-**ابراهيم بايزو:** يرى أن المقاربة التشاركية سيرورة اجتماعية تواصلية تقوم على تمكين السكان من سلطة المبادرة واتخاد القرارات المتعلقة، بتحديد وتنفيذ الأنشطة والبرامج التنموية التي تهم مصيرهم. [3]

كما عرفت بأنها العملية التي من خلالها يلعب الفرد دورا في إدارة وتوجيه العملية التنموية بشكل يتفق مع أهداف ومصالح مجتمعه، حيث يعبر عن آرائه واتجاهاته التي كونها عبر اساليب التنشئة الاجتماعية والسياسية التي خضع لها داخل المؤسسات الاجتماعية المتعددة. [4]

ويمكن القول أن هناك رؤيتين مستقلتين ومتداخلتين فيما بينهما حول مضمون المقاربة التشاركية: رؤية تقنية يدافع عنها علماء الاجتماع واختصاصيو المناجمينت، تتعلق أساسا بتحسين أداء الجهاز الحكومي من خلال التركيز على الجانب السلوكي للموظفين وتطلعات المرتفقين. بينما تركز الرؤية الثانية وهي رؤية سياسية على ضرورة إقامة اتصال مباشر ومستمر بين المسؤول والمواطن بهدف تلميع صورة الدولة وتفادي الاختلالات والانحرافات التي تحيد بها عن رسالتها المجتمعية. [5]

1-غالب أبو مصلح، **التشاركية والأنظمة العربية**، ورقة بحثية مقدمة إلى الندوة الدولية الموسومة بـ "**دور القطاع الخاص في مسار التنمية المستدامة وترشيد الحكم في الأقطار العربية**"، من تنظيم المنظمة العربية لمكافحة الفساد في بيروت، يومي 23/22 سبتمبر 2011، ص ص 2-3.

2- فاطمة الزهراء علام، **الحكامة الإدارية دعامة اساسية لتحديث الإدارة العمومية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر 2020، ص199.

3-ابراهيم بيزو، **مرجع سبق ذكره**، ص57.

4-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **اللامركزية من أجل الحكم الرشيد**، تقرير التنمية البشرية، مصر، 2004، ص154.

5- رضوان العنبي، **المقاربة التشاركية في تدبير الشأن العام: الدلالات والابعاد**، مجلة الرقيب، العدد الأول، المغرب، أكتوبر 2011، ص 57.

إذن المقاربة التشاركية عملية تفاعلية تقوم على المشاركة في تحمل الأعباء والمنافع بين كل الفواعل والمتدخلين في عملية التنمية، وهي في ذلك تستهدف أفضل استغلال ممكن لموارد الأطراف وفق مبادئ الكفاءة والفعالية والعدالة الاجتماعية، حيث تشترك جميع الأطراف المحلية في عملية وضع الأهداف، صنع القرارات وفي توزيع الأدوار.

ثانيا: خصائص المقاربة التشاركية: يمكن تمييز ثلاثة مستويات من خصائص المقاربة التشاركية، تتمثل في:

1-على مستوى القيم: تتمثل في:[1]

-تهيئة المناخ الملائم والفضاء الأمثل للانفتاح الفكري والاحترام المتبادل، مما يتيح تحرير إبداعية المشاركين وتطوير إنتاجيتهم.

- تعزيز الثقة المتبادلة بين مؤسسات الدولة والمواطن، كون الاستثمار في الطاقات والإمكانيات البشرية يحتل الأولوية في الخطط والسياسات الحكومية.

- المساواة بين جميع الأفراد في المشاركة في عملية اتخاذ القرار، بغض النظر عن الجنس والعرق واللغة.

2-على مستوى الأدوار: تتمثل في: [2]

- تعبئة كافة المتدخلين في الشأن العام لإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل المطروحة، تصورا وتدبيرا وتقييما وتدقيقا.

-صنع القرارات يتم من الأسفل بدل الإملاءات الفوقية من خلال تناسق وترابط فرق العمل الإدارية والميدانية.

-مرونة فريق العمل الميداني في منهجه والقدرة على التكيف مع أي وضع جديد قد ينشأ في الميدان.

3-على مستوى السلطة: تتمثل في: [3]

- ترجمة النوايا والسياسات إلى أعمال وممارسات ميدانية من خلال تمكين المواطنين من المشاركة في المهام المتصلة بالتنمية.

1-عبد اللطيف باكور وحسنة كنجي، **الآليات الدستورية والقانونية للتدبير التشاركي للشأن العام المحلي**، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 134، المغرب، ماي 2017، ص23.

2-**نفس المرجع السابق**، ص ص25-26.

3- فريحة زنبط وأحمد بن قسيمة، **تكريس الديمقراطية التشاركية في قانوني البلدية 10/11 والولاية 07/12**، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد الثاني، العدد الثاني، جامعة الأغواط، ص 78.

-بناء الإجماع عبر العمل على خلق توافق في الآراء بين الأطراف المتدخلة ذات المواقف المتضاربة والمصالح المتنوعة، مما يضفي بعدا سياسيا ناجحا على المشاريع المستهدفة.

-نمط التسيير التشاركي ينمي الشخصية الديمقراطية لدى الفرد.

ثالثا: أهداف المقاربة التشاركية: تتمثل أبرز أهداف المقاربة التشاركية فيما يلي:

-تطوير مساحات دائمة للحوار والتشاور.

-تحسين قدرات ومهارات الفاعلين المحليين.

-دعم المبادرات المحلية لمكافحة الفقر من خلال ابتكار آليات للتشاور بدلا من التقيد ببرامج محددة مسبقا. (1)

- تأصيل قيم الانتماء والولاء للوطن وتقوية حس المواطنة، مما يؤدي إلى تقوية الروابط الإنسانية والاجتماعية بين أفراد المجتمع.

-تحد من تداخل وتنازع الاختصاصات بين الفاعلين: فالشراكة تساهم في تجميع الجهود بين الأطراف المعنية لإنجاح المشاريع، الحد من تداخل الاختصاصات والتنازع بين الأطراف. (2)

-تشجيع الفئات المستضعفة على إبداء الرأي والتعبير عن الشؤون المرتبطة بظروفهم المعيشية.

-تعرف المواطن على وجهة النظر الحكومية وفلسفتها والإطار الاستراتيجي لعمل الجهاز الإداري من أجل ضمان السير الحسن للمرافق العمومية. (3)

المطلب الثاني: مستويات المقاربة التشاركية وأشكالها

يمكن البعد الاجرائي للمقاربة التشاركية من الارتقاء بالمواطن إلى مصاف الشريك في التسيير العمومي، وليس فقط الاكتفاء بدور الملاحظ أو الناخب، وذلك من خلال عدة مستويات وعبر أشكال مختلفة.

الفرع الأول: مستويات المقاربة التشاركية

يوجد تصنيفات متعددة لقياس مستوى مشاركة الفئات المستهدفة في أي عملية تشاركية سواء من منظمات دولية أو باحثين متخصصين، نذكر منها:

1-Banque Internationale Pour La Reconstruction Et Le Développement, **Approches Participatives Au Maroc : Bilan De L'Expérience Et Recommandations Pour La Mise En œuvre De L'initiative Nationale De Développement Humain(INDH)**, Janvier 2006, P5.

2-مصطفى بوركبة، **المقاربة التشاركية: آليات تتبع وتقييم مشاريع التنمية المحلية**، المطبعة السريعة، المغرب، 2016 ص17.

3- يسرى دعبس، **الشراكة المجتمعية والتنمية المتواصلة**، شركة الجلال للطباعة، ط 1، مصر، 2008، ص 69.

أولا: تصنيف منظمة الأمم المتحدة: صنف تقرير للأمم المتحدة الصادر سنة 2010 مستويات المشاركة في الآتي: [1]

1-الإعلام: من خلال تبادل المعلومات الملموسة، وتقديم تحاليل متنوعة وجعلها محل دراسة كضرورة لأي عمل تشاركي، بالإضافة إلى حملات التحسيس والمبادرات التعليمية للمواطنين. كما تكون المشاركة الحقيقية محدودة جدا.

2-التشاور: إشراك المواطنين وأصحاب المصلحة في الحوار والتواصل معهم، لتقديم آرائهم من أجل تحليلها.

3-التمثيل: يتم فيه تمثيل المواطنين أصحاب المصلحة في السياسات العمومية، سواء عبر الجمعيات أو مجموعات الدفاع عن المواطن، أو مجموعات التواصل الاجتماعي، ويتطلب ذلك معرفة جيدة بمناطق التدخل.

4-الشراكـة: فـي هذا المستوى تتحول المشاورات إلى تعاون وشراكة حقيقية لتطوير البدائل المتاحة لتلبية احتياجات السكان، حيث تأخذ منتديات المواطنين زمام المبادرة في صياغة السياسات العمومية وتنفيذها، وهنا يتشارك الجميع في تحمل المسؤوليات وتقاسم المخاطر.

5-الإشراف والتدقيق: تمثل ذروة الجهود التشاركية، حيث يتفاعل الساكنة أصحاب المصلحة المعنين بالمبادرات المتعلقة بتطوير وتخطيط السياسات العامة، ويكونون مسؤولين عن المراقبة المستمرة والتقييم.

ثانيا: تصنيف المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية: حددت المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية أربعة مستويات للمشاركة هي: [2]

1-**الإخبار:** حق المواطن في الولوج للمعلومات المتعلقة بالشؤون المحلية الواجب على الجماعات المحلية وضعها تحت تصرف الجميع، كخطوة أولية لأي إجراء تشاركي.

2-الإستشارة: يقدم المواطنون آراءهم وتصوراتهم حول المشاريع المقترحة التي يتم عرضها من الإدارة الحكومية، ويمكن إقرار المقترح أو رفضه مع احتفاظ السلطة المحلية بسلطة القرار النهائي، التي تتولى بنفسها تنظيم الاستشارة.

1-Pnud, **Encourager La Responsabilisation Sociale : Comment Passer Des Principes à La Pratique**, New York, Aout 2010, P15 .

2-المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، **الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي**، تقرير صادر عن المكتب الفرعي تونس، ص11.

3-**التشاور:** يتم ادماج المواطنين والفواعل غير الرسمية في استشراف الإشكاليات والحلول، مع الأخذ بعين الاعتبار مقترحات الساكنين المعنين بالمشروع عند اتخاد القرار النهائي.

4-**التركيز الميداني:** تقوم السطات العمومية بالاشتراك مع المواطنين باتخاذ قرارات مشتركة في المسائل والقضايا ذات الشأن العام من خلال إعداد المشروع سويا وبلورة الحلول مع التقنيين المتخصصين.

ثالثا: نموذج ارنستون: قدم ارنستون نموذجا لمستويات المشاركة حسب درجة الانخراط في مسار اتخاد القرار، يتكون من ثماني درجات هي:[1]

1-الدرجة الأولى والثانية وتمثلان التلاعب والمعالجة: الأهداف الحقيقة ليست تمكين المواطنين من المشاركة، بل وضعهم في لجان استشارية بغية التثقيف وجمع المعلومات من أجل معالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

2-الدرجة الثالثة والرابعة وتمثلان الإعلام والاستشارة: إعلام المواطنين بحقوقهم ومسؤولياتهم كخطوة أولى ثم دعوتهم لتقديم آرائهم وأفكارهم مع عدم الالتزام بالأخذ بها.

3-الدرجة الخامسة وتمثل الاسترضاء: يتمتع المواطنون بدرجة معينة من التأثير تمكنهم من تقديم المشورة والنصح للسلطة في القضايا التي تخصهم، ونشير هنا إلى أن القرار النهائي والحاسم يتخذ من قبل السلطة.

4-الدرجة السادسة وتمثل الشراكة: يتفاوض أصحاب المصلحة مع المسؤولين الحكوميين على إعادة توزيع السلطات وتقاسم مسؤوليات التخطيط واتخاد القرار، وتكون الشراكة فاعلة عندما يكون هناك سلطة منظمة في المجتمع تراقب عمل القادة.

5-الدرجة السابعة والثامنة وتمثلان تفويض السلطة وتحكم المواطنين: فيهما يتمتع أصحاب المصلحة بدور بارز في التسيير الإداري واتخاد القرار.

الفرع الثاني: أشكال المقاربة التشاركية

تأخذ المقاربة التشاركية عدة أشكال تم العمل بها في العديد من الدول، وحققت نجاحا متميزا في الحقلين الاقتصادي والاجتماعي، مثل: لجنة تحكيم المواطنين، مؤتمر الإجماع، جلسات الاستماع العامة، تقارير التفويض.

1-Sherry Arnstein, **A Ladder of Citizen Participation,** Journal Of The American Institue Of Planners**,** Vol.35, N°.4, July 1969, PP 8-11.

أولا: لجنة التحكيم للمواطنين(jury de citoyens)

هي هيئة من المحلفين يتم انتقاء أعضاءها بطريقة عشوائية تتكون ما بين 12 و24 مواطنا تعتمد أسلوب عمل يمكن المواطنين من الإدلاء برأيهم في مسألة معينة والمشاركة في صنع القرار السياسي، ويتم دعوة الخبراء كشهود، وبعد انتهاء اللجنة من المداولات، تصدر توصيات في شكل تقارير إلى السلطات المحلية مع إلزامية الرد عليها، إما بالتنفيذ أو توضيح سبب رفضها، وتهدف هذه الآلية إلى إضفاء النهج الديمقراطي في اتخاذ القرارات. وقد ابتكرت هذه الطريقة في الولايات المتحدة لكنها عرفت انتشارا أكثر في بريطانيا. [1]

ثانيا: مؤتمر الإجماع (conférence de consensus)

يتمثل في لجنة تحقيق تتضمن ما بين 10 و30 مواطنا، من مهامهم الموكلة إليهم تقييم ومناقشة مشكلة معينة مع خبراء متخصصين من خلال التعبير عن مخاوفهم واستفساراتهم وبعد تلقي الردود من الخبراء ومناقشتها يتم إصدار تقرير جماعي، يتضمن توقعات واقتراحات موجهة لسلطة اتخاذ القرار والجمهور العام بهدف توسيع دائرة المناقشة واتخاذ قرارات تحظى بالإجماع وقد طبقت هذه الآلية أول مرة في الولايات المتحدة الأميركية في المجال التكنولوجي، ويمكن تعميمها في تسيير الشأن المحلي في أي دولة. [2]

ثالثا: المنتدى العام (forum public)

فضاء مخصص للنقاش العام والممارسة الحرة للحق في حرية التعبير والاجتماع، ويمكن الحديث عن منتدى عام محدود في حالة فتح الجماعات المحلية بعض اجتماعاتها الرسمية للمواطنين قصد الحصول على آرائهم وملاحظاتهم، فالمنتدى يعتبر إطار للحوار العام في السياق التشاركي.

رابعا: جلسات الاستماع العامة(audition publique)

تعتمد من طرف المجلس المحلي أو المجلس الإقليمي أو لجنة التخطيط، سواء أثناء الاجتماعات العادية أو بمناسبة موعد محدد، تم العمل فيها في منطقة مونتريال الكندية من خلال تأسيس هيئة مستقلة للاستشارات العامة بمونتريال لمراقبة المشاريع الكبرى، حيث تتولى عملية الاستشارة العامة عن طريق تنظيم جلسات الاجتماع العمومي، وتقديم توصيات حول مشاريع التنمية المقترحة. [3]

1-Nikkin Slocum And Janice Elliott, **Méthode Participative : Un Guide Pour L'utilisateur** Fondation Roi Baudouin, Bruxelles, 2016, P63.
2-**Ibid**, P69.
3-PNUD, **Encourager La Responsabilisation Sociale : Comment Passer Des Principes à La Pratique**, Centre Pour La Gouvernance D'Oslo, Norvége, Aout 2010, PP29-30.

خامسا: الأبواب المفتوحة

تتيح هذه الآلية اللقاء بين المنتخبين والمواطنين وموظفي الإدارة المحلية، لمناقشة برامج ومشاريع التنمية المحلية وحصيلة نشاطات الجماعات المحلية، كما تقدم العروض المادية أو الرقمية المتعلقة بتقدم العمليات التنموية، فهذه اللقاءات التشاركية تسمح للوحدات المحلية بتحديد اهتمامات وأولويات المواطنين التنموية، ونجاحها يتطلب الإعلام المسبق للمواطنين بموعد ومكان اللقاء عبر الإعلام المحلي، واستخدام الكراسات والمطويات ونشر الوثائق عبر التقنيات الرقمية، وكذا تكوين موظفي الإدارة المحلية للإجابة عن الأسئلة المتصلة بواقع وآفاق مشاريع التنمية الحالية والمستقبلية في البلدية.

سادسا: تقارير التفويض

يقوم المسؤولون المنتخبون بتقديم تقارير عن أعمالهم إلى المواطنين والجمعيات، بالمقابل تخضع تقاريرهم والتزاماتهم التي تم التعهد بها أثناء الحملة الانتخابية إلى التقييم والمساءلة من قبل الفواعل المحلية الحاضرة في الاجتماعات. وتعتبر هذه التقارير المقدمة للمواطنين، فرصة للمسؤولين المحليين لاستشراف آراء المجتمع المحلي حيال القرارات المتخذة والخطط المستقبلية ويمكن تقديم تقارير التفويض بصفة دورية، كل عام أو كل ستة أشهر، وفي هذا الإطار، نذكر على سبيل المثال تنظيم رئيس بلدية باريس في فرنسا كل عام هذا النوع من الاجتماعات في كل منطقة من المناطق العشرين للبلدية.[1]

سابعا: بطاقات التقارير

هي بطاقات توزع على المواطنين تستهدف تقييم نوعية وتكاليف معاملات المواطنين مع الأجهزة الحكومية، وقد تم تطبيقها في مدينة بنجالوز الهندية، حيث شهدت الجولة الأولى من بطاقات التقارير في هذه المدينة إحراز هيئة تنمية بنجالوز المسؤولة عن الإسكان وغيره من الخدمات، أدنى مراتب التقييم في العديد من المجالات، ومنها سلوك الموظفين ونوعية الخدمة والمعلومات المقدمة، وهذا ما دفع برئيس الهيئة إلى إشراك المواطن في مواجهة مشكلات تقديم الخدمات. [2]

1-La Gestion participative**, Guide à L'attention Des Collectivités Territoriales**, Association Internationale Des maires Francophones(AIMF), Aout 2011, PP3-4.

2- البنك الدولي، الدولة في عالم متغير، **مرجع سبق ذكره**، ص 127.

المطلب الثالث: الاتجاهات النظرية المفسرة لمضمون المقاربة التشاركية

يتطلب تفسير مضمون وفلسفة المقاربة التشاركية، التطرق إلى أبرز النظريات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إضافة إلى المقاربة التعليمية قصد الفهم الصحيح والسليم للنهج الديمقراطي التشاركي في إدارة الشأن العام.

الفرع الأول: الاتجاه الأخلاقي

نظرية هابرماس ركزت على مبدأ المناقشة في الفضاءات العمومية كجوهر للممارسة الديمقراطية، مخالفة بذلك الفكر الليبرالي القائم على اقتصار دور المواطن على المشاركة السياسية عبر الديمقراطية التمثيلية من خلال آلية الانتخابات. وتتأسس المقاربة التشاركية عند هابرماس على نظرية التشاور أو النقاش المرتكزة على مجموعة من المفاهيم المركزية المرتبطة بوعي الفرد كأساس لتحرير الفكر والفعل السياسي والاجتماعي، للوصول إلى إجماع واتفاق بين المتحاورين، وتتمثل هذه المفاهيم في:

1-العقلانية التواصلية: تمزج بين العقلانية والمستوى التواصلي في الكلام عبر التوافق والتفاهم بين أفراد الجماعة التواصلية بخصوص مسالة معينة، وبأن يبقى رأي كل واحد من المتشاورين قابل للنقد على أساس قوة الحجة. [1]

2-أخلاقيات النقاش: هي مسؤولية جماعية، فمن حق الكل إثارة أي أشكال أو اعتراض على أي تأكيد حول قضية معينة، ولا يحق منع أي متحاور من النقاش ولا يجوز استعمال أسلوب الإكراه.

3-الفضاء العام: هو ميدان عام يجتمع فيه المواطنون وأصحاب المصلحة، ويتم فيه تبادل الآراء والأفكار حول قضايا محددة عبر حوار مدعم بالحجج والبراهين.

4-الرأي العام: يتم بلورة الحوار والنقاش الحاصل في الفضاء العام، إلى سلطة تواصلية قادرة على التأثير في مسار اتخاذ القرار الحكومي وتوجيهه. فالرأي العام يشكل مصدرا لمشروعية السياسات العامة. [2]

فقد طور هابرماس مفهوم الديمقراطية التداولية التي تتأسس على مجتمع لا مركزي، تتطابق صورته مع مفهوم السيادة الشعبية ومع شكل النظام السياسي الذي يتعامل عن قرب مع شبكات الفضاء العام، حيث يمارس فيه المواطنون أدوارهم باعتبارهم متغيرا أساسيا ومكونا من مكونات

1-محمد مولاي بن شريف، **الديمقراطية التشاركية بين الإطار النظري والممارسة الواقعية**، المغرب، مطبعة افران، 2015، ص ص 28-29.

2-**نفس المرجع السابق**، ص ص 30، 32

القوة السياسية والاجتماعية ومساراتها المختلفة. فنجاح السياسة التداولية لا يتحقق عبر الفعل الجماعي للمواطنة، بقدر ما يتأتى من خلال مأسسة إجراءات عمل البنى التواصلية ومن خلال التفاعل بين العمليات التداولية التي تقع مأسستها وبين الرأي العام الذي يتشكل بطريقة غير رسمية. [1]

ومن أبرز الانتقادات الموجهة لهذه النظرية أن الفضاء تاريخيا كان مفهوما تعدديا ولم يكن ذا بعد واحد، كما أن التركيز داخل ذلك الفضاء كان على الممارسة أكثر منه على النقاش والتفكير، حيث تؤكد "حنة آرندت" على أن العمل الجماعي هو المجال الذي تتجلى فيه الحرية الفعلية، أما حرية الفكر فيلجأ إليها الناس حين يحرمون من الفضاء العام. [2]

الفرع الثاني: الاتجاه الثقافي

تعتبر الثقافة السياسية جزء من الثقافة العامة للمجتمع، جوهرها القيم والسلوكيات والمعارف السياسية لأفراد المجتمع، وهي بهذا تعبير عن عناصر غير مادية ومعنوية، يساهم في تشكيلها بدرجات متفاوتة كل من الواقع الاقتصادي والاجتماعي، والميراث التاريخي والإطار الطبيعي والتنشئة الاجتماعية والسياسية، وكذا نمط الحكم والسياسة. [3]

وتعني الثقافة التشاركية بالدرجة الأولى توجه عواطف المواطنين نحو الشعور بالولاء في المقام الأول للوطن والدولة، ويلعب هذا النوع من الثقافة دورا حاسما في اندفاع الأفراد نحو المشاركة في العمل السياسي، والمساهمة النشطة في التنمية بكل مستوياته، لضمان عدم تحول السلطة السياسية إلى مجرد أداة لتحقيق مصالح القائمين عليها وإهمال رغبات وحاجات المواطنين. فالسياق التشاركي يستوجب حدوث تغيير ثقافي جذري لدى الحكام والموظفين المسؤولين عن التسيير الاداري وكذا في نسق مؤسسات الدولة لمحاربة ثقافة الاقصاء. [4]

ويؤكد "روبرت دال" على أن الثقافة السياسية تقوم على التوجه التعاوني الذي يفترض إيمان المجتمع بأهمية العمل التشاركي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وبحكم ان العقيدة التشاركية ترتكز على ترسيخ قيم وأفكار المشاركة في الوجدان الإنساني، فالكل يشارك والكل

1-عز الدين عبد المولى، **العرب والديمقراطية والفضاء العام في عصر الشاشات المتعددة: بحث في دور الجزيرة**، مركز الجزيرة للدراسات، مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت، 2015، ص 98.

2- **نفس المرجع السابق**، ص89.

3-عبد الرحمن حمدي عبد الحميد، **الأحزاب السياسية ودورها في تعزيز الثقافة السياسية والديمقراطية**، المركز العربي للنشر والتوزيع، مصر، 2019، ص 82.

4- سعاد بلحاج علي، **منظمات المجتمع المدني والديمقراطية المحلية التشاركية**، المجلة التونسية للدراسات القانونية والسياسية العدد الثاني، 2014، ص 72.

معني بقضايا المجتمع، مما يعزز فرص المواطنين في القدرة على التأثير على مسيرة النظام بوسائل مختلفة كالانتخابات، العرائض، جماعات المصالح، المبادرات الشعبية[1] ،حيث يكون لدى أفراد هذه المجتمعات اتجاهات إدراكية وتقييمية نحو النسق السياسي بشكل عام، فهي ثقافة تعني بقدرة المواطنين على تطوير الوعي بعملية المدخلات في المجتمع، بعكس ثقافة الخضوع القائمة على عدم مبالاة الأفراد وعدم الشعور بالمسؤولية في ظل علاقة تبعية تامة للنظام السياسي والتي تسود العديد من الدول النامية، لكن هذا النوع من الثقافة يسود المجتمعات الغربية.[2]

الفرع الثالث: النظرية النيوليبرالية

إذا كانت الليبرالية كفلسفة سياسية ومنظومة اقتصادية قد بدأت في التشكل والتبلور النظري فإن النيوليبرالية كخط جديد داخل التيار الليبرالي ظهر في بداية عقد التسعينات من القرن العشرين،[3] ووفق مقتضيات هذه النظرية ينبغي على الدولة الليبرالية الجديدة أن تدعم بقوة حقوق الملكية الفردية والخاصة، وحكم القانون، ومؤسسات الأسواق المفتوحة والتجارة، حيث تعتبر هذه الترتيبات المؤسساتية جوهرية لضمان حرية الفرد، ضمن إطار قانوني /قضائي يتم فيه التفاوض بحرية حول الالتزامات التعاقدية بين الأفراد، ويتحتم على الدولة في هذا الإطار احترام العقود، وقدسية حق الفرد في حرية العمل، وحرية التعبير. [4]

وتعرف الليبرالية بأنها منظومة من الأفكار والسياسات التي تدافع عن حرية الإنسان وعن فرديته وهي تظهر في صور مختلفة (سياسية–اقتصادية–اجتماعية)، حيث أسهم مجموعة من الفلاسفة في القرن 17 مثل "توماس هوبز" بفرديته، و"باروخ سبينورا" بآرائه الثورية، "جون لوك" بأفكاره الليبرالية المنظمة في اظهار المذهب الليبرالي إلى النور كفكر منظم وكأيديولوجيا ستكتسب شعبية سريعا. وقد أضاف" آدم سميت" إلى الفكر الكلاسيكي نظريته عن السوق الحرة وحرية التنافس. [5] ونتيجة النقد الذي وجه للرأسمالية الليبرالية في القرن 19، لم يعد لرأسمالية الدولة في القرن العشرين البناء نفسه أو الآليات التي ميزت رأسمالية القرن التاسع عشر، ولم يعد اقتصاد السوق يشكل البناء التحتي للعلاقات الاجتماعية والتنظيم السياسي، فأصبح النظام

1– حسين علوان، **إشكالية بناء الثقافة المشاركة في الوطن العربي**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2009 ص ص 18–19.

2– عبد الرحمن حمدي عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص 97–98.

3–الطيب بوعزة، **نقد الليبرالية**، دار المعارف الحكيمة، ط1، مصر، 2007، ص102.

4– مجاب إمام، مترجما، **الليبرالية الجديدة موجز تاريخي**، امتياز التوزيع شركة مكتبة، ط1، السعودية، 2008، ص109.

5– حمدي مهران، **مرجع سبق ذكره**، 2012، ص ص 54–55.

السياسي لا يجد مبررات وجوده وشرعيته في آليات السوق وعدالة التبادل، بل في علاقته بمواطنيه وتوفيره لاحتياجاتهم الأساسية.

من هنا ظهرت الليبرالية الجديدة كعلاج للأزمة البنيوية التي تعاني منها الرأسمالية وعدم قدرتها على التعبير على حاجات الفرد السوقية الاجتماعية على نحو عادل ومتناسق[1] ،فقد أكد جون رولز سنة 1971 في كتاباته على نظرية العدالة والذي أيد فيها الليبرالية المعتدلة في مواجهة الليبرالية الكلاسيكية ونادى بالعدالة والمساواة وطالب بتدخل الدولة لتحقيق هذه الغاية.[2]

كما ينظر الليبراليون الجدد إلى النشاط التجاري الخاص والمبادرة الفردية في مجال الأعمال باعتبارها مفاتيح الإبتكار وخلق الثروة، فالتحول من الحكومة (سلطة الدولة وحدها) إلى الحكم بصيغة تشاركية، يضم الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني ظاهرة توضحت أكثر إلى حد بعيد في ظل الليبرالية الجديدة التي تستند على وجود مجتمع مدني مستقل كآلية قادرة على خلق التضامن الاجتماعي. [3]

وتجسدت سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة في تشجيع رأس المال الخاص المحلي والأجنبي لدعم الاستثمارات الخاصة، وإلغاء القيود الناظمة مجتمعة من أجل القضاء على البيروقراطية وزيادة الكفاءة والإنتاجية. وذلك عن طريق تدخل الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية ومحاربة الاحتكار ودعم الطبقات الفقيرة. [4] لكن سياسات الخصخصة التي دفع بها إجماع واشنطن كان لها وقعًا مؤلما على الدول المتحولة من النظام الإشتراكي إلى النظام الرأسمالي، مما أدى إلى تدمير البنى التحتية والعلاقات الإنتاجية السابقة ونهب القطاع العام تحت شعار الخصخصة، فعمت البطالة وتوسع نطاق الفقر وانهار الإنتاج المحلي، فجرى استنبات طبقة برجوازية محلية تابعة وأدخلت الشركات الاجنبية لتستولي على الثروات المحلية بثمن زهيد.[5]

في نفس السياق أكدت دراسة فرنسية أجريت سنة 1999 أن الليبرالية الجديدة عجزت عن حل مشكلة الأكثرية ذات المدخول المحدود في ظل تزايد الفقراء، يضاف إليها فشلها الذريع

1-أشرف منصور، **الليبرالية الجديدة: جذورها الفكرية وأبعادها الاقتصادية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2008، ص ص 7-8.

2- حمدي مهران، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 52-53

3- ديفيد هارفي، **الليبرالية الجديدة (موجز تاريخي)**، مكتبة العبيكان، السعودية،2008، ص 129.

4- ابراهيم العيسوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 39-40.

5- غالب أبو صالح، **مرجع سبق ذكره**، ص 79.

الذي أصاب الجانب التربوي، فالقطيعة الاجتماعية أصبحت سمة أساسية والشعور بمعاونة الآخر أو التضامن العام ضعيف جدا. [1]

ويمكن القول أن الإصلاح الاقتصادي وفق المنظور الرأسمالي بمنطلقاته الايديولوجية والسياسية الراهنة، قد أفضى إلى استقطاب اجتماعي أدى إلى سوء توزيع الدخل والثروة وتضاعف عدم المساواة بين الطبقات الاجتماعية، أما على المستوى العالمي يزداد الفارق بين دول الشمال والجنوب، اذ يقدر الباحثون المختصون بوجود ما لا يزيد عن 15 شبكة عالمية مندمجة هي التي تشكل الفاعل الحقيقي في مجال السيطرة على السوق العالمية، وأن أصحاب هذه الشبكة هم السادة الفعليون للعالم الجديد. [2]

الفرع الرابع: مقاربة التعلم التشاركي والعمل (PLA) PARTICIPATORY LEARNING AND ACTION

يعود ظهور هذه المقاربة الى سنة 1970 تحت مسمى التقييم الريفي التشاركي كوسيلة للتشاور والمشاركة تمكن الفقراء والفئات الهشة في المجتمعات الريفية في البلدان النامية ولاسيما إفريقيا من تحليل أوضاعهم المعيشية ودراسة مشاكلهم الخاصة وتحديد أهدافهم،[3] وفي مطلع التسعينات حدث تطور في مفهوم هذه المقاربة بعد قيام البنك الدولي بإنشاء مجموعة التدريب والتعلم على التنمية التشاركية متخصصة في عمليات التشاور والبحث، التي طورت مقاربة التعلم التشاركي والعمل.[4]

فهذه المقاربة عملية تعلم ابداعية تعزز المشاركة المفتوحة، تقوم على استخدام مجموعة من الأساليب والتقنيات التشاركية التي تمكن المواطنين المحليين من تعزيز معارفهم حول التخطيط وتحديد الأولويات، المراقبة والتقييم، وفق المقتضيات التشاركية من أجل وضع المواطن في قلب التخطيط المجتمعي للتنمية المحلية بهدف إحداث التغيير داخل المجتمعات المحلية. [5] وتقوم هذه المقاربة على مجموعة من المبادئ هي:

1-جعفر حسن عتريسي، **الرأسمالية تجتاح العالم: قراءة في الاقتصاد السياسي العالمي**، دار الهاي للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، 2004، ص 209.

2- أحمد شكر الصبيحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000 ص157.

3-Merra Kaul Sahah And Sarah Degnan Kambo And Barbara Monahan, **Embracing Participation In Development**, The United States Agency For International Development, October 1999,P3.1.

4-Fred Fisher Avec La Collaboration D'Expert, **Améliorer Les Relations Entre Citoyens Et Locales Par La Planification Participative**,P13, Veiwed on 12/10/2019, Available at the following link: file:///C:/Users/Med%20Informatica/Downloads/2253_alt.pdf

5-Intrac For Civil Socity**, Participatory Learning And Action (PLA),** Viewed on 9/06/2020 Available at the following link: https://bit.ly/3ye5uv5

-التعلم العكسي والتفاعلي: يقوم على الاحتكاك المباشر بين جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع المحلي وكسب المعرفة المشتركة المادية والتقنية.

-تعلم سريع وتدريجي: يكون تعلم استكشافي يتضمن الاستخدام المرن للطرق وتعظيم الفرص والتكرار والفحص، لا يتبع برنامج مخطط، ولكن يكون قابلا للتكييف في عملية التعليم متجاوبا مع الواقع.

-عدم التحيز: الاهتمام بالتنمية الريفية واعتماد أسلوب الاستماع بدل تقديم المحاضرات والتحقيق بدلا من المرور للموضوع الثاني، والبحث عن الفئات المهمشة داخل المجتمع وتعليمهم اهتماماتهم وأولوياتهم.

-التعلم الثلاثي(التثليث): تعلم من عدة طرق وتخصصات، أفرادا أو مجموعات، مواقع أو أنواع المعلومات بهدف الاختيار والمقارنة والتحقق، ويشمل التحقق أيضا طرح أسئلة مختلفة من خلال الاعتماد على معلومات متنوعة للتدقيق والمقارنة، وطرح أسئلة مختلفة خلال نفس المحادثة للمزيد من التحقيق حول القضية أو الموضوع.

- استخدام عصا أو طباشير أو قلم يمكن السكان المحليين من تحليل المعلومات الخاصة بهم وتقديم عروض من خلال امتلاك القدرة على القيام بوضع الخرائط، النموذج، والنتيجة، الرسم البياني، التحليل تحديد الأولويات، خطة العمل، تحت إشراف المسير المكلف بالتعليم والتدريب.

-تصحيح السلوك المهيمن للمسيرين بدل ممارسة النقد الذاتي السلوكي عبر الاعتراف بالخطأ كفرصة للتعلم ومواجهة الفشل بشكل إيجابي وتصحيح السلوك المهيمن.

-تقاسم الأفكار والمعلومات بين السكان والمسيرين وتنظيمات المجتمع المحلي، مما يخلق فضاء تعليمي. [1]

استخدمت مقاربة التعلم التشاركي والعمل في أكثر من 100 دولة من بينها كمبوديا، التي شرعت سنة 2000 بتطوير مشروع المجتمع المحلي للحد من مخاطر الألغام ويهدف المشروع إلى إشراك سكان القرى المتضررة من التلوث في عملية إزالة الألغام، من خلال قيام فرقة الاتصال المجتمعي للمجموعة الاستشارية للألغام وموظفين من المركز الكمبودي لإزالة الالغام باستخدام مقاربة PLA لمساعدة المجتمعات المحلية على تحديد ومعالجة مشاكل التلوث وتطوير خطط لمجابهة المخاطر عبر إنشاء شبكة من اللجان المحلية على مستوى كل قرية وتدريبهم للقيام بأنشطة تشاركية داخل قراهم، لتحقيق الأهداف التالية:

1-أنس عرعار،**"المشاركة الشعبية لسكان المدينة في حماية البيئة: دراسة ميدانية بمدينة باتنة"**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، تخصص تنظيم وعمل، جامعة باتنة 1، السنة الجامعية 2016/2015، ص ص 160-161.

– تشجيع المجتمع القروي على أخذ زمام المبادرة في تحديد وتحليل المعلومات وكيفية استخدامها.

– تحديد المناطق التي تحتوي على الألغام ومواقع الحوادث والأسر المعرضة لمخاطر عالية وكذا الأراضي التي تحتاج إلى تطهير من خلال امتلاك القدرة على رسم الخرائط.

–تشجيع القرويين على العمل معا لخدمة مجتمعاتهم. [1]

الفرع الخامس: مقاربة النوع الاجتماعي

تنطلق هده المقاربة من قناعة علمية وأخلاقية مدركة أهمية إشراك المرأة في تحقيق التنمية الشاملة وتأهيلها علميا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا وفق منظور التغيير الاجتماعي، مما يستلزم إدخال بعُد النوع، ووضع الأفراد على اختلاف انتماءاتهم في موقع الفاعل في عملية التغيير لإزالة كل الحواجز الاجتماعية والثقافية التي تكبل وتعرقل تجسيد المقاربة التشاركية[2] فقد نصت الفقرة 16 من الإعلان العالمي للديمقراطية 1997 على أنه" يجب تنظيم المشاركة الفردية في العمليات الديمقراطية وفي الحياة العامة على جميع المستويات وبطريقة عادلة وغير متحيزة، كما يجب منع كل أشكال التمييز والاضطهاد من قبل الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين".[3]

كما رصد تقرير الأمم المتحدة الصادر سنة 2004 تعرض فئات مجتمعية إلى الاضطهاد والإقصاء من المشاركة في الحياة العامة وممارسة تمييز ثقافي ضدهم على أساس الجنس أو الدين أو العرق، من خلال استبعادهم من حق المشاركة في التعلم والتوظيف والترشح للانتخابات وصياغة السياسات العمومية، بحجج ومزاعم ثقافية زائفة كولاء الأقليات الدينية للسلطة الدينية أكثر من الدولة، أو ترويج اعتقادات غير صحيحة عن مجموعات عرقية واعتبارها كسولة أو انعزالية متقوقعة على نفسها، بالمقابل يتم السماح للآخرين بالمشاركة في المجتمع. [4]

1-Ruth Bottomley, **PRA And PLA Approaches: A Case Study With Examples of Participatory Approaches Employed By MAG And CMAC In Cambodia,** Mines Advisory Group, Veiwed on 17/10/2018, Available At The Following Link: https://bit.ly/3mu0Gja

2–منيمنة بنلمليح، **الاستراتيجية الجديدة لتدبير الشأن المحلي للمغرب: من المقاربة القطاعية الى المقاربة التشاركية**، المجلة المغربية للإدارة والتنمية، العدد117–118، 2014، ص ص 133–134.

3-**Déclaration Universelle Sur La Démocratie, Union Interparlementaire**, Le Caire, Septembre 1997.

4– برنامج الأمم المتحدة الانمائي، **الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع**، تقرير التنمية البشرية لعام 2004، مطبعة بكركي، لبنان ص 14.

كذلك أصدر البنك الدولي سنة 2005 تقريرا حول النوع الاجتماعي والتنمية، تضمن برنامجا للتغيير الاجتماعي يهدف إلى تعزيز مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية وتمكينها في العملية السياسية، وصنع القرار في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط [1] بهدف تجنب النظم الهرمية التقليدية أو الحديثة كالعرق، الجنس والعمر، التبعية بين أرباب العمل والموظفين، مما يتيح للمجموعات المشاركة التعبير عن وجهات نظر مختلفة. [2]

الفرع السادس: مقاربة الديمقراطية الاجتماعية الجديدة (الطريق الثالث)

ارتبط مصطلح الطريق الثالث بحديث توني بلير رئيس الوزراء البريطاني السابق سنة 1998 عن طموحه للتوصل إلى إجماع دولي ليسار الوسط في القرن 21 لتطوير اتجاه جديد يمثل إطارا مرجعيا لسياسات تحقق الرخاء والتضامن، بما يستجيب للتغيرات في النظام العالمي ويقصد بها تجديد نظرية الديمقراطية الاجتماعية، يستند هذا الفكر إلى بريطانيا كمرجعية أساسية بسب قيام حكومات محسوبة على اليسار بتبني سياسات بلا سند نظري رصين، ومن رواده باحث علم الإجتماع البريطاني انتوني "جيدنز". ويمكن القول أن الطريق الثالث هو توجه جديد لممارسة الحكم يقوم على تمكين الناس من المشاركة في إدارة شؤونهم، بمعنى أنه محاولة لتجاوز كل من الديمقراطية الاجتماعية الكلاسيكية والليبرالية الجديدة. شعاره لا حقوق دون مسؤوليات، في حين الديمقراطية الاجتماعية الكلاسيكية تنظر إلى الحقوق على أنها حقوق مطلقة. [3] وتقوم الديمقراطية الاجتماعية الجديدة على مجموعة من الأسس، نذكر منها: [4]

-أن تكون الديمقراطية هي الطريق الوحيد لتأسيس السلطة وممارستها وفق مبدأ المشاركة من الأسفل.

-وجود مجتمع محلي نشط، فالحكومة يمكن أن تلعب دورا رئيسيا في إعادة تحديد ثقافة المجتمع المدني، وتوجيه الموارد الحكومية لدعم الأنشطة التشاركية في المناطق الأكثر فقرا.

1- مصطفى كامل نابلي، **النوع الاجتماعي والتنمية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا**، تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، البنك الدولي للإنشاء والتعمير،2005، ص 205.

2- Dominique Efros, **Des Approches Participatives Aux Processus D'Empowerment : Quelle Autodétermination Des Conditions D' Un Développement** ?, Ergoligia, N°6, Mars 2012, P54 .

3- للمزيد يرجى الإطلاع: محمد زايد ومحمد محي الدين مترجما، **الطريق الثالث: تجديد الديمقراطية الاجتماعية**، مكتبة الاسرة مصر،2010.

4-سامي احمد الموصلي، **الديمقراطية: من المفهوم اليوناني إلى ديمقراطية الانترنت**، الطبعة الأولى، 2013، ص ص 72-80.

-إقامة اقتصاد مختلط بدون ايديولوجيا يقوم على التعاون بين القطاعين العام والخاص، وذلك باستخدام آليات السوق، وينطوي ذلك على إيجاد توازن بين السيطرة واللاسيطرة الحكومية على كل من المستويين الوطني والمحلي.

-الاستعاضة عن البرامج التقليدية لمكافحة الفقر، بتوجهات تركز على مشاركة المجتمع المحلي وتدعيم رأس المال البشري ودعم المبادرات المحلية، لتحقيق التجديد الاقتصادي في الأحياء الفقيرة.

المبحث الثالث: العلاقة بين التنمية المحلية والمقاربة التشاركية

يتوقف نجاح العلاقة المتشابكة بين التنمية المحلية والمقاربة التشاركية على الارتقاء بالجماعات المحلية إلى مستوى الفاعل الحيوي والشريك المؤثر الى جانب الدولة في تحقيق التنمية عبر الاستفادة من الإمكانيات التي توفرها الشراكة المجتمعية، وذلك باعتبار أن اعتماد الطرح التشاركي في المسار التنموي المحلي له أهمية وأولويات متعددة، ويتم في إطار نظام علاقات مفتوحة مع مختلف الفاعلين، يكون حجر الزاوية في حل المشاكل الاقتصادية الاجتماعية.

المطلب الأول: أهمية وأولويات المقاربة التشاركية في العمل التنموي

تشمل مجالات عمل المقاربة التشاركية الأبعاد السياسية والادارية، الاقتصادية والاجتماعية لذا يتوقف التجسيد العملي لهذه المقاربة على توفر مجموعة من الأولويات لضمان توظيفها بشكل ناجع في عمليات التنمية المحلية.

أولا: أهمية إرساء المقاربة التشاركية في العملية التنموية

تكمن أهمية المقاربة التشاركية في عملية التنمية المحلية فيما يلي:

1-الأهمية السياسية: تتمثل الأهمية السياسية للمقاربة التشاركية في:

-توطيد مقومات الحكم السليم عبر تحسين تدفق المعلومات والمساءلة من الأعلى إلى الأسفل أو العكس،[1] إذ يعرّف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساءلة بأنها: "الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة، حول كيفية استخدام صلاحياتهم، وتصريف واجباتهم، والأخذ بالانتقادات التي توجه لهم، وتلبية المتطلبات الضرورية منهم، وتحمل المسؤولية عند الفشل".[2]

-تقاسم السلطة السياسية بين المسؤولين المنتخبين والمواطنين، وعدم احتكار عملية صنع القرار على نخبة معينة من المجتمع باعتبارها الأحق والأجدر في تحديد أولويات التنمية المحلية. [3]

1-على جروه، **فضاء الديمقراطية**، الجزائر، 2013، ص122.

2-سمير عبد الوهاب، **الحكم المحلي والاتجاهات الحديثة مع دراسة حالة مصر**، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، جامعة القاهرة، 2006، ص27.

3-Clément Mercier And Denis Bourque, **Op.Cit**, P26.

-الارتقاء بالنخبة المحلية نحو ثقافة الالتزام السياسي والكفاءة التدبيرية، وتخطي الطرق التقليدية في المشاركة التي تقف عند حدود صناديق الاقتراع بما يتيح المجال للمواطن للتداول واتخاذ القرارات التي تتعلق بالشأن المحلي. [1]

-تحسين نوعية ومصداقية السياسات الحكومية، من خلال مساهمة تنظيمات المجتمع المحلي المنظمة على مستوى الخبرة والحوار، والتفاوض في جميع مراحل صنع القرار.

-تعتبر المقاربة التشاركية المحرك الأساسي لإقامة نظام ديمقراطي قوي وسليم، فعملية التشاور وتبادل المعلومات والمشاركة الفاعلة في إدارة الشأن العام، تثبّت شرعية الحكومة وتعزز الثقة بها. [2]

2-الأهمية الاقتصادية: تتمثل الأهمية الاقتصادية للمقاربة التشاركية في: [3]

- إحداث طفرة نوعية في مجالات الخدمة العمومية والبنية التحتية، وفق رؤية مشتركة للمستقبل تضمن رفاهية الأجيال الحالية وحقوق الأجيال القادمة.

- المشاركة في تحمل الأعباء والمنافع، من خلال تمويل القطاع الخاص والمجتمع المدني ماديا وعينيا، مشاريع التنمية المحلية بهدف الاستخدام الأمثل للموارد الممكنة.

-تنسيق التدخلات في السياق المحلي، مما يؤدي إلى تحسين النتائج المحققة بالنسبة للأهداف المسطرة.

-توظيف الموارد المالية والبشرية المتاحة بشكل سليم عن طريق المشاركة الشعبية في مراقبة ومتابعة إنفاق الموارد المالية، والسهر على حسن استغلالها وتوجيهها، وكذا الإسهام ماديا في إتمام تنفيذ المشاريع المتأخرة.

-تتيح تنمية الموارد المالية المحلية عبر منح استقلالية أكبر للجماعات المحلية في الحصول على إيراداتها الذاتية، من خلال وضع قواعد جوهرية لتطوير نظام الجباية المحلية، وتهيئة المناخ المناسب لتشجيع الاستثمار وإدارة الميزانية المحلية وفق نسق تشاركي تحت رقابة مركزية.

1- محمد حداد، **المشاركاتية وحق المواطن في الإعلام**، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، عدد خاص، جامعة وهران، 2012 ص80.

2- الاسكوا، **تعزيز الديمقراطية القائمة على المشاركة في منطقة الاسكوا**، تقرير التنمية الاجتماعية، الجزء الرابع، العدد الثاني 2012، ص ص 3، 6.

3-سمير محمد عبد الوهاب ومحمود الطعامنة، **الإدارة المحلية والبلديات في الوطن العربي**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية مصر، 2007، ص 425.

3-الأهمية الإدارية: تتمثل الاهمية الإدارية للمقاربة التشاركية في:

-ضمان التنسيق والتعاون المشترك بين الإدارة المحلية والحكومة المركزية في برامج الخدمة العمومية، اعتمادا على بيانات ومعلومات دقيقة عن واقع المجتمع المحلي.

-التقريب بين سلطة اتخاد القرار والمواطن يؤدي إلى تطوير أجهزة إدارية أكثر استجابة لأولويات المواطن، كما يقلل من المشكلات الإدارية اليومية التي قد تواجه القيادات الإدارية إذا انفردت بإدارة التنمية المحلية. [1]

-حق المواطن في الولوج للمعلومات كوسيلة لتعزيز الشفافية وتحديد المسؤوليات داخل الادارة المحلية، لإضفاء درجة من الشفافية والمصداقية للجهاز البيروقراطي المتحكم. [2]

4-الأهمية الاجتماعية: تتمثل الأهمية الاجتماعية للمقاربة التشاركية في:

- تجسيد مبدأ العدالة الاجتماعية، عن طريق ضمان تكافؤ الفرص في الاستفادة من الخدمات العمومية لكل المواطنين على قدم المساواة بشكل عملي وفعال.

-تعليم وتدريب المواطن على الاتجاهات والقيم المشجعة للمشاركة، لإعداد كفاءات محلية تتمتع بروح المسؤولية الاجتماعية، ولها القدرة على تنظيم وهيكلة المجتمع في جمعيات وجماعات مصالح. [3]

-تغيير السياسات والبنى الاجتماعية، والتأثير فيها على مستوى المجتمعات المحلية من خلال قيام تنظيمات المجتمع المدني بالدفاع عن الحقوق الاجتماعية للمواطنين. [4]

-تعزيز التكامل الاجتماعي عبر إعطاء مختلف الفئات الاجتماعية، كالنساء والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة، والمجموعات العرقية وكبار السن، الحق الشرعي في المشاركة الفاعلة في اتخاد القرارات التي تتعلق بهم مباشرة. [5]

1- محمد سالمان طابع، **تطوير الإدارة المحلية في الوطن العربي**، بحوث وأوراق عمل ندوة" التنمية الريفية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة "، المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر، 2010، ص81.

2- محمد حداد، **مرجع سبق ذكره**، ص80.

3- هشام محمود الأقداحي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 61، 64.

4- Clément Mercier And Denis Bourque ,**Op. Cit**, P26.

5- الاسكوا، تعزيز الديمقراطية القائمة على المشاركة في منطقة الاسكوا، **مرجع سبق ذكره، ص 6**.

الفرع الثاني: أولويات المقاربة التشاركية

حدد التقرير الأممي الصادر سنة 1999 حول التنمية الإنسانية بالمغرب، مجموعة من الأولويات لتطبيقها، تتمثل في:[1]

أولا: طبيعة الفئات المستهدفة

يجب توفير خريطة معلومات معمقة حول مكونات الجماعات المستهدفة وحجم الخلافات والانقسامات الموجودة داخلها، وتحديد الحالة الاجتماعية لكل أعضائها، والزعامة الهرمية لهذه التنظيمات مع الفهم العميق للعوامل السوسيولوجية كمنطلق للتواصل مع هذه الفئات.

ثانيا: الأولويات

تحديد أولويات التنمية مقترن برفع درجة الوعي بالقضايا المحلية والانخراط الجماعي للمواطنين وأصحاب المصلحة في نقاش جماعي داخلي، ثم إجراء سلسلة طويلة من المفاوضات والنقاشات بين ممثلي الجماعات المستهدفة والفريق المسؤول عن المشروع للوصول إلى مشروع متوافق عليه ويناسب مصلحة السكان، الأمر الذي يتطلب مهارات في تقنيات البحث والتنمية الاقليمية تقدمها الجامعة أو شركة استشارية لدعم الفريق في مهام تقنية أو متخصصة.

ثالثا: منطقة المشروع

يجب أن يكون الفضاء والمجال الذي سيتم فيه إنجاز المشروع متسق مع هوية الفريق المستهدف، والمستفيد من إنجازه وفق الاتفاق الحاصل بين الساكنين ومسؤولي المشروع، مثلا إذا كانت أولويات الساكنين بالمنطقة التزود بالكهرباء والمياه بسبب النقص الشديد، يتم تزويد منازلهم بشبكة الكهرباء والمياه الصالحة للشروب وفق البرنامج الذي تم إعداده.

رابعا: العامل الزمني

غالبا ما يتم برمجة إنجاز المشروع ضمن زمن محدد لأسباب تتعلق بالتخطيط وأهداف المشروع والتمويل، دون الأخذ بعين الاعتبار وتيرة عمل ونقاش الفئات المستهدفة، التي تتحرك ببطء بفعل تبادل الآراء والأفكار بين أعضاء كل جماعة.

1- Rapport National Sur Le Développement Humain1998-1999, Maroc, **"Approche Participative Et Développement Rurale"**, Programme De Développement Humain Durable Et De Lutte Contre La Pauvreté, Ministère De La Prévision Economique Et Du Plan, PNUD, 1999, P62.

المطلب الثاني: الفواعل المشاركة في عملية التنمية المحلية

تشكل الفواعل الرسمية وغير الرسمية محور الفعل التنموي، لما لها من دلالة سياسية وديناميكية المساهمة في السياق المحلي، وتتمحور حول مظاهر التشاركية في تسيير شؤون المجتمع في إطار علاقة تفاعلية وتكاملية بين هذه الفواعل، لإرساء لبنات الحكم الجيد وضمان الحقوق والواجبات، تجسيدا للولاء الصادق للوطن.

الفرع الأول: دور الدولة في ظل المقاربة التشاركية

تعتبر الدولة أبرز التكوينات السياسية في عالم اليوم والعنصر المؤثر الأول والحاسم في مختلف النشاط الانساني، سواء على المستوى المحلي أو الاقليمي أو الدولي. وقد اتفق فلاسفة السياسة على ان الدولة هي" الذروة التي تتوج البنيان الاجتماعي الحديث، وتكمن طبيعتها التي تنفرد بها في سيادتها على جميع أشكال التجمعات الاخرى". [1] فهي كيان شديد الفاعلية في المجتمع، تعني بوضع الأطر والقواعد التنظيمية للأنشطة المجتمعية ، وتهيء البيئة المساعدة على رفع مؤشرات التنمية البشرية ، واستمراريتها مرتبطة بوجود العنصر البشري المؤهل.[2]

ويؤكد أغلب الباحثين على أنها عبارة عن مجتمع منظم سياسيا وقانونيا، ويمثل مجموعة دائمة مستقلة من أفراد يمتلكون إقليما معينا، تضمهم سلطة مشتركة ومنظمة تتمتع بحق استخدام القوة من أجل تحقيق الصالح العام. [3]

أولا: إعادة صياغة دور الدولة وفق مقاربة التسيير العمومي الجديد

لقد أظهرت الكتابات والمؤتمرات التي عقدت حول دور الدولة انقساما فكريا وسياسيا يمكن اختصاره في اتجاهين، الاتجاه الأول يقول بإبعاد الدولة عن التدخل في الشؤون الاقتصادية وحصر نشاط القطاع العام في أضيق نطاق ممكن، وجعله تابعا ومكملا لنشاط القطاع الخاص ودوره، أما الاتجاه الثاني يؤكد ضرورة مواصلة الاهتمام بالقطاع العام وتعزيز دوره عبر إزالة كل ما يعيق حرية تحركه وتطوره، مع توسيع دور القطاع الخاص المحلي وتنشيطه وتحسينه في إطار توزيع عقلاني للمهمات ومجالات النشاط بين القطاعين العام والخاص. ويحظى هذا

1-أحمد عبد الحفيظ، **الدولة**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، مصر، 2001، ص. ص 9، 13.

2-محسن أحمد الخضيري، **إعادة اختراع الدولة: رؤية منهجية لضياع دور الدولة في عصر العولمة**، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة،2014، ص ص26-27.

3-مبروك ساحلي، "**ازمة الدولة والتنمية في العالم العربي-دراسة حالة الجزائر-**"، **مرجع سبق ذكره**، ص 21.

الاتجاه بتأييد الأوساط الشعبية والنقابات العمالية والحركات اليسارية، بخلاف الاتجاه الأول الذي يحظى بتأييد حكومات الدول الرأسمالية والمؤسسات الدولية المانحة. [1]

وفي ظل هذا النقاش المحتدم عالميا شهد دور الدولة تغييرا جوهريا على مدى العقود الأخيرة أذكت نيرانه الأزمات الاقتصادية وموجات التحول الديمقراطي التي اجتاحت العديد من الدول وبزوغ المجتمع المدني، بالإضافة إلى التوسع الكبير في حجم المجتمعات والتنوع الكبير لاحتياجات الأفراد والمنظمات.[2] ففي مطلع التسعينات ظهرت معالم مقاربة التسيير العمومي الجديد في الدول الأنجلوساكسونية وانتشرت لاحقا في معظم دول العالم، وتؤكد هذه المقاربة على التحول من الإدارة التقليدية نحو الإدارة العامة الجديدة، وذلك بتقليص دور الدولة في العملية التنموية مقابل تكثيف أشكال الشراكة والتعاقد والخوصصة مع القطاع الخاص، من أجل تنشيط مؤسسات القطاع العام وتحسين فعاليتها بهدف المواءمة بين دور الدولة وقدرتها، مما يؤدي إلى تعزيز الكفاءة الاقتصادية والحد من الفساد.[3]

يمكن تعريف التسيير العمومي الجديد بأنه "تحويل قيم السوق وتقنيات إدارة الأعمال من القطاع الخاص إلى القطاع العام، وتقليص دور الدولة والجماعات المحلية، وإدخال قواعد السوق في وظائفها حسب التصور النيوليبرالي للمجتمع والاقتصاد". [4] وتتمثل أهم مرتكزاته في:

-لا مركزية القرار الإداري وتبسيط الإجراءات التنظيمية.

- تقليص حجم القطاع العام وخوصصة نشاطه مع إنشاء هيئات جديدة مستقلة للقيام بها.

-حرية أكبر لمسيري القطاع العام للتخلص من رتابة القوانين والإبداع بشكل أحسن.

- مراجعة أدوار الحكومة، بما يجب أن تموله وتنجزه، ما يجب أن تموله دون إنجازه، وما لا يجب أن تنجزه وتموله.

1- هيكل الراعي، **الشراكة بين القطاعين العام والخاص (تجربة في مؤسسة مياه البقاع)**، ورقة بحثية مقدمة في أعمال المؤتمر الدولي الموسوم بـ "**الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص: مقاربة اقتصادية، قانونية وميدانية**"، المنظم من قبل كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الاعمال، الفرع السادس، الجامعة اللبنانية،10 ماي 2013، ص 49.

2-البنك الدولي، الدولة في عالم متغير، **مرجع سبق ذكره**، ص 180.

3- وحيدة بورغدة، "**التنمية الانسانية في دول المغرب العربي من خلال الحكم الراشد-دراسة حالة الجزائر-**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص التنظيم السياسي والاداري، جامعة باتنة 1، السنة الجامعية 2018/2017 ص 71.

4-Juha Siltala, **New Public Management: The Evidence-Based Worst Pratice?** Journal Administration&Society,VOL.45, N°14, P469.

-التمكين للمواطن باعتباره مستهلكا فعالا وليس متلقيا للخدمة، من أجل المساهمة في تحديد نوعية الخدمات المقدمة. [1]

انطلاقا مما سبق يمكن القول أن هناك مفهوما جديدا لدور الدولة، بدأ يتبلور ويطبق في عدد كبير من الدول المتقدمة والنامية. يقوم هذا المفهوم على التحول من وظائف الدولة التقليدية القائمة على احتكار السلطة السياسية، مهام بلورة استراتيجيات وبرامج التنمية وأولوياتها إلى أدوار جديدة ترمي للحد من نطاق تدخل الدولة في الاقتصاد، [2] وتتمحور هذه الأدوار في:

-تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين في التعليم والرعاية الصحية، وكذا تشجيع البحث العلمي.

- العمل على تقليص الفوارق المجتمعية وإعادة توزيع الدخل عبر مجموعة من السياسات التي تتضمن الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية في المناطق المحرومة.

-رفع الحد الأدنى للأجور وتشجيع العمل النقابي كضمان لحقوق العاملين في القطاع العام والقطاع الخاص. [3]

-خلق بيئة اقتصادية مواتية عن طريق العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وتوفير الخدمات والسلع الاساسية، وتطوير البنى التحتية والحفاظ على معايير الصحة والسلامة العامة.

-تشجيع القطاع غير الرسمي وضمان الوصول إلى أسواق رأس المال.

-توفير البيئة القانونية والإجرائية المناسبة للنشاط الاستثماري، بما في ذلك قوانين حماية الملكية والتعاقد، حماية المستهلك، محاربة الاحتكار. [4]

-توفير برامج المساعدة الاجتماعية ونظام التأمين الصحي لذوي الاحتياجات الخاصة والفقراء واصحاب الدخل الضعيف المتأثرين سلبا بالإصلاحات الاقتصادية أو الخصخصة.

-تمكين الناس ودمقرطة النظام السياسي من خلال إدماج طرح الحكم الراشد في السياسات الحكومية، وتجسيد اللامركزية السياسية والاقتصادية في ظل احترام سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان ونزاهة العملية الانتخابية من أجل الاستجابة للتغيرات الاقتصادية والمطالب السياسية.

1- بلال خروفي، "**الحوكمة المحلية كمدخل لبناء قدرات الادارة المحلية في الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص التنظيم السياسي والإداري، جامعة باتنة 1، السنة الجامعية 2019/2018 ص ص 25-26.

2-هيكل الراعي، **مرجع سبق ذكره**، ص 50.

3-علي عبد العزيز سليمان، **دور القطاع الخاص في التنمية مع التطبيق على مصر**، مركز دراسات وبحوث الدول النامية مصر، ص ص33-34.

4-وحيدة بورغدة، **مرجع سبق ذكره**، ص. ص 78-79.

-تشجيع التنوع الثقافي والاندماج الاجتماعي وحماية البيئة وكذا ضمن المساواة بين الجنسين.[1]

ثانيا: دور الوحدات المحلية في تحقيق التنمية

توصف الوحدات المحلية بأنها اختيارا مؤسساتيا للدولة، وتدبيرا سياسيا لتنظيم المجتمع ومراقبته وضبطه، وضمان استقراره وتوازنه، فهي تعتبر من أسس النظام السياسي وجزء من الممارسة السياسية اليومية لها صفة تمثيلية، تمكنها من أن تكون وسيطا بين المجتمع المحلي والدولة وتسهم في دفع عجلة التنمية، كما تتولى نقل انشغالات المواطنين وحاجاتهم الاستهلاكية والتنموية إلى المستويات الوطنية، وتنفيذ البرامج والمخططات الدولتية في جميع المجالات على الصعيد المحلي. [2]

الجدول رقم(1): ادوار ووظائف الوحدات المحلية في تقديم الخدمات العمومية

الخدمات العامة	دور الوحدات المحلية في تقديمها وتمويلها
1-جمع القمامة وإدارة النفايات	- مسؤولية الإدارة المحلية عند كل الدول. - تزايد الاعتماد على التعاقد مع القطاع الخاص. - التمويل: من خلال الإيرادات العامة للبلديات ورسوم النفايات.
2-الرعاية الصحية	- الحكومة المركزية تقوم بصناعة السياسات العامة. - الإدارات المحلية تعنى بالرعاية الصحية والوقائية.
3-التعليم	-المدارس الابتدائية ودور الأطفال من مسؤولية الإدارة المحلية والقطاع الخاص. - المدارس الثانوية من مسؤولية الحكومة المركزية والقطاع الخاص. - التعليم العالي مسؤولية الحكومة المركزية والقطاع الخاص.
4-السكن	- الانجاز من مسؤولية القطاع الخاص. -اعداد المشاريع من قبل الحكومة المركزية والإدارة المحلية إلى حد ما. - الصيانة من خلال إيرادات الإيجارات والإيرادات الأخرى للمحليات.
5-حماية البيئة	- تتولى الحكومة المركزية وضع الأطر التشريعية والتنظيمية. - تتولى الإدارة المحلية تنفيذ وتطبيق تلك الأطر.
6-تخطيط وتنظيم المدن	- التمويل: إيرادات البلدية. - مسؤولية الإدارات المحلية.

المصدر: سمير محمد عبد الوهاب، الادارة المحلية والبلديات في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية مصر، 2007، ص ص53-54.

1-PNUD, **Reconceptualising Gouvernance**, Discussion Paper2, Bureau For Policy And Programme Support, New York, 1997, PP26-35.

2- عبد اللطيف المودني، **الديناميات المحلية وحكامة الدولة**، إفريقيا الشرق، المغرب، 2013، ص ص 115، 150.

الفرع الثاني: دور المجتمع المدني وفق المقاربة التشاركية

تتطلب التنمية المحلية وجود تنظيمات ينخرط فيها الناس ويكون عملهم فيها جماعيا وفقا للقوانين السائدة والممارسات الاجتماعية التقليدية، حيث يمنحها القانون الصفة القانونية والحقوق والعلاقات مع الدولة، وهي أساسية لكفاءة الحكم المحلي، فكلما كان التعاون أكثر فاعلية بين القطاع العام وتنظيمات المجتمع المدني ورأس المال الاجتماعي، كانت الاستجابة سريعة من طرف الدولة بقرارات تتماشى مع التحديات التنموية المطروحة، مما يؤدي إلى تقوية العملية التشاركية في السياق المحلي. [1]

أولا: مفهوم المجتمع المدني

ليس هناك مفهوم ثابت وجامد له، ويعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية أن المجتمع المدني هو كل من الحركات الاجتماعية، والمنظمات التطوعية والمنظمات الجماهيرية والجمعيات المحلية المكملة لدور الدولة التي تتعاون معها في ترشيد السياسات وتنفيذ البرامج من أجل توفير الخدمات الأساسية، في مجالات الصحة، التعليم، إيصال المياه والإرشاد الزراعي وتوفير القروض المصغرة [2]، أما البنك الدولي يصنف كل المنظمات غير الربحية وجماعات المصالح الرسمية وغير الرسمية، التي تستهدف تحسين حياة المواطنين في خانة المجتمع المدني.[3]

ويمكن تعريف المجتمع المدني بأنه مجموعة من التشكيلات الاجتماعية المنظمة والفعالة التي تعمل بشكل طوعي وغير رسمي، بهدف تحقيق أهداف المجتمع من خلال الحكم الرشيد والأطر القانونية التي تضمن الشفافية وحرية التجمع. [4]

ثانيا: أبعاد العمل الجمعوي في مجال التنمية المحلية: تتمثل فيما يلي: [5]

1-القرب: باعتبار أن المنتسبين والمنخرطين في الجمعيات المحلية ينتمون للبيئة المحلية محل النشاط، ولهم دراية كافية بالتحديات والصعوبات التنموية التي يعاني منها الإقليم، بالإضافة إلى

1-المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، **اعتماد نهج تنمية المجتمع المحلي كأداة لصياغة السياسة الاجتماعية على الصعيد المحلي**، تقرير الاسكوا، 2006، ص. ص 15، 19.

2-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، **شريك مفضل**، تم التصفح بتاريخ 2019/09/12، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3zgGSmG

3-United Nation, **Citizen Participation And Propoor Budgetin**g, Departement Of Social Affairs New York, 2005, P28.

4-United Nations**, Comparative Analysis Of Civil Society: Participation In Public Policy Formulation In Selected Arab Countries**, Economic Escwa, New York, 2010, P3.

5-عز العرب العناني، **الديمقراطية التشاركية او حكامة المساهمة في المجهود التنموي المحلي: رهانات وتحديات الفاعل الجمعوي**، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد120، المغرب، فيفري 2015، ص 119.

انصهار الجمعيات في الوسط المحلي ومعرفتها العميقة للسياق المحلي، مما يمكنهم من التواصل الفعال مع المواطنين واستيعاب الأولويات الأساسية المطلوب الاستجابة لها.

2-الشمولية: الهدف المحوري للعمل الجمعوي هو تحسين ظروف الحياة بالوسط الحضري والقروي في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية.

3-الاستدامة: تعتمد الرؤية التنموية لمنتخبي المجالس المحلية والوطنية على نظرة آنية قصيرة المدى بعكس الجمعيات التي تنخرط ميدانيا في النشاط التنموي، وتتولى رصد انعكاسات البرامج المنجزة محليا على امتداد الزمن، كما تعتبر قدرة الجمعيات على الإنصات اليومي والمعايشة المستمرة لمشاكل الساكنين، ضمانة قوية تجنب تبذير القدرات المتوفرة واستغلالها في المجال المطلوب.

4-التضامن: تتضمن الأنظمة الداخلية والمواثيق الأخلاقية للجمعيات ضرورة العمل على الاحترام التام للقيم الإنسانية والحريات الأساسية بما يعزز التضامن المجتمعي، كما يمثل التنظيم الجمعوي الإطار الملائم لتنسيق مجهودات ومبادرات الأفراد، مما يسمح بتفعيل العمل الجماعي من أجل التدخل الناجع في الموضوع المستهدف.

ثالثا: دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية في ظل المقاربة التشاركية

تتمثل الوظيفة الأساسية للمجتمع المدني في ربط أهداف نشاط الدولة بأهداف المواطنين وأولوياتهم عبر القيام بمجموعة من الأدوار التنموية على المستوى المحلي، تتمثل فيما يلي:

-الرقابة على العملية الديمقراطية والسياسية عن طريق مراقبة العمليات السياسية، وتوفير المعلومات للعامة، وتوظيف هذا لصالح أو ضد بعض القرارات والسياسات.

-ممارسة وظائف التوعية والتثقيف لنشر المبادئ والقيم المدنية، كإطار ملائم لتنشئة المواطنين على القيم الديمقراطية وتدريبهم عمليا على ممارساتها. [1]

-المشاركة في التصدي للفساد والرشوة في مجال الأعمال والتجارة، وتعبئة الرأي العام المحلي في هذا المجال. والعمل على ضمان نزاهة وشفافية الانتخابات المحلية. [2]

1-منير مباركية، **المجتمع المدني والديمقراطية**، منشورات الوطن اليوم، الجزائر، 2016، ص ص 29-30.

2-مفيدة بن لعبيدي، "**الحكم الموسع كآلية للتنمية المستدامة في الجزائر: ترشيد الادارة المحلية مدخلا**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص التنظيمات السياسية والإدارية، جامعة باتنة1، السنة الجامعية2016/2015، ص 232.

-المساهمة في ضمان شفافية عملية استخدام الموارد العامة، وعدالة توزيعها من أجل حماية الفئات الهشة والحد من الفقر. [1]

- توسيع قاعدة المشاركة في تنمية المجتمع المحلي من خلال العناصر القيادية النشطة في مؤسسات المجتمع المدني، فهي تمثل قاعدة أساسية للقيادات الشعبية المحلية. [2]

- مساعدة ذوي الدخول المتدنية في الحصول على السلع بأسعار مخفضة، وذلك من خلال قيام التعاونيات بمنح أسعار تنافسية عبر البيع المباشر من دون وسطاء. [3]

–تحديد المشاريع وتحديد أولوياتها والتخطيط لها، وكذا التشارك مع الدولة والقطاع الخاص في مجال المسؤولية الاجتماعية.

–توفير خدمات الرصد والإشراف للجهات المختصة، بغية المساهمة في تعزيز كفاءة البرامج الاستثمارية.

–المشاركة في تقديم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية التي تقدمها الدولة، خاصة في المناطق المحرومة والقرى المعزولة كخدمات العلاج وتقديم المعونات الاجتماعية، إضافة إلى توفير الرعاية للمرأة والطفولة. [4]

الفرع الثالث: دور القطاع الخاص وفق المقاربة التشاركية

تعاظم الاهتمام بتعزيز فرص الاستفادة من إمكانيات القطاع الخاص التمويلية والإدارية والتقنية في تطوير وتوسيع أصول البنية التحتية والخدمات العامة، حيث اكتسب هذا الاتجاه أهمية خاصة في العديد من الدول التي تواجه تحديات على صعيد توفير التمويل المحلي اللازم للإنفاق الحكومي من أجل تطوير وتوسيع البنية التحتية، والتي تعد من الركائز التي تعتمد عليها الدول خاصة الدول النامية في رسم وتنفيذ خطط التنمية المحلية، تلبية للطلب المتزايد على الخدمات العامة. [5]

1–منصف بن خديجة ونور الدين محرز، **ثقافة المشاركة الجمعوية أداة لتفعيل التنمية المحلية**، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول الموسوم بـ "**من أجل تنمية ذاتية بولاية سوق اهراس**"، المنظم من قبل جامعة الشريف مساعديه، سوق أهراس، ماي 2008، ص7.

2– دعاء ابراهيم عبد المجيد، **دور مؤسسات المجتمع المدني في مراقبة العملية الانتخابية**، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع مصر،2015، ص39.

3–مفيدة بن لعبيدي، "**التسيير المحلي التشاركي كآلية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر**"، مجلة دراسات وأبحاث جامعة الجلفة، العدد21، ديسمبر 2015، ص373.

4– دعاء ابراهيم عبد المجيد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص26، 29.

5– أحمد أبو بكر البدوي وطارق عبد القادر اسماعيل، **أطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، الإمارات، 2020، ص 1.

أولا: مفهوم القطاع الخاص

هو كل ما يملكه المواطنون ويديرونه بمعرفتهم ووسائلهم في جميع القطاعات الاقتصادية والتجارية والخدماتية وجميع المهن الفكرية والعلمية، تحت مظلة سلطة الدولة ورقابتها. ويعتمد في تسييره على آليات السوق الحرة والمنافسة في تحديد أسعار السلع والكميات المنتجة والمستهلكة، وتتنوع مؤسسات القطاع الخاص بحسب النشاط الذي تمارسه. [1]

تتحدد أهمية القطاع الخاص على ضوء طبيعة النظام الاقتصادي للدولة، فالنظام الاشتراكي يمارس فيه الجهاز البيروقراطي الحكومي الدور الأبرز في رسم السياسات الحكومية، أما في النظام الرأسمالي فإن الدور المحوري في المجال الاقتصادي يعود للقطاع الخاص في ظل الحرية الاقتصادية ونظام السوق. ومن العوامل التي ساهمت في تطور دور القطاع الخاص هو ظهور رجال الأعمال الساعين الى المنافسة والإبداع في التنظيم والإنتاج والتسويق. [2]

ثانيا: أصناف القطاع الخاص: يمكن تصنيف القطاع الخاص إلى ثلاثة أصناف هي: [3]

1-قطاع خاص منظم: هو أكثر مجالات العمل انتشارا، ويعتمد على وجود مجموعة من الأفراد المنظمين، يتولون المسؤولية عن مؤسسه برأس مال خاص بها، وتحتوي على أقسام ووحدات متخصصة، تواكب التطور الحاصل والاستثمار في الميادين الإنتاجية والصناعية والخدماتية، مثل البنوك، الشركات المتخصصة بالتأمين، شركات الاتصالات، وشركات صناعة وتركيب السيارات.

2-قطاع خاص غير منظم: هو قطاع حرفي ليس له حسابات وهيكل منظم، يقوم بها الأفراد بشكل فردي أو بشكل عائلي مثل: النجار، الحداد، الخياط، الحلاق.

3-قطاع خاص مختلط: ويقصد به شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في رأس المال أي بين المؤسسات التابعة للقطاع الحكومي والمؤسسات المملوكة للخواص، سواء كانت محلية أو أجنبية للاستفادة من الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج والتسيير.

1-رشيد فرهاد، **المفاضلة بين القطاع العام والخاص: دولة العراق نموذجا**، ورقة بحثية مقدمة في أعمال المؤتمر الدولي الموسوم بـ" **الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص: مقاربة اقتصادية، قانونية وميدانية**"، المنظم من قبل كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال، الفرع السادس، الجامعة اللبنانية،10 ماي 2013، ص10.

2- كريم لحرش، **مغرب الحكامة (التطورات، المقاربات والرهانات)**، مطبعة البارن، المغرب، **2015**، ص 76.

3- فوزية بقريش، **دور القطاع الخاص في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 14، العدد 01، جامعة بسكرة، 2020، ص ص 565-566.

ثالثا: مراحل التحول نحو إشراك القطاع الخاص في المجهود التنموي:

يعد التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص من ضمن السياسات الاقتصادية الحديثة التي تنتهجها الدولة من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية، ويمكن تمييز ثلاث مراحل للتحول هي:

1-المرحلة الأولى: تتولى الدولة توفير الاستقرار السياسي والمناخ الاقتصادي الملائم، لتحفيز القطاع الخاص وإعادة تأهيله للقيام بدور قيادي، إضافة إلى انتهاج سياسات اقتصادية قائمة على خصخصة بعض الشركات غير المنتجة، سعيا لفرض الانضباط الخاص بالأسواق المالية والتجارية. [1]

2-المرحلة الثانية: تتطلب بناء شبكة البنية التحتية والهياكل الأساسية التي تشمل المطارات الموانئ الطرق وغيرها بهدف تنشيط المنافسة الاقتصادية، وتمكين القطاع الخاص من المشاركة في إنتاج السلع كمنافس للحكومة، بهدف القضاء على سياسة الاحتكار وتحقيق الكفاءة في تعبئة الموارد. [2]

3-المرحلة الثالثة: تقوم الدولة في هذه المرحلة بإسناد عملية إنتاج وتوزيع كل السلع والخدمات للقطاع الخاص وفق صيغة تعاقدية، تحافظ على الملكية العامة وتعزز مشاركة الخواص في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل اقتصاد مبني على الاستثمار، كما تشجع الدولة الاستثمار في مجالات التعليم العالي والتطوير والابتكار، لمواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية الحاصلة في العالم. [3]

رابعا: الشراكة بين القطاعين العام والخاص كآلية لتحقيق التنمية

يعتبر مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص مفهوما حديثا، متعدد الأوجه، يشير إلى مجموعة كل العلاقات التعاقدية والتشريعية بين هيئات عمومية وقطاع خاص، تهدف لاقتسام المخاطر والفرص في العمل التجاري المشترك الذي ينطوي على تقديم الخدمات العامة [4]

1- محمد هشام خواجكية وأحمد حسين الرفاعي، **القطاع الخاص العربي في ظل العولمة وعملية الاندماج: التحديات والفرص** مركز الإمارات للدراسات والبحوث الدراسية، العدد94، الإمارات، 2004، ص ص 18،20.

2- سعيد جفري، **ما الحكامة؟**، مطبعة الأمنية، الرباط، 2014، ص47.

3- حنان خليفة، **مرجع سبق ذكره**، ص104

4- رشيد فرهاد، **مرجع سبق ذكره**، 2013، ص ص 68-69.

وتكمن أهمية اعتماد هذا النوع من الشراكة في جذب رؤوس الأموال الخاصة، وزيادة الانتاجية وإعادة توزيع الأدوار بين القطاعين. [1]

1-أنواع الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

تشكل صيغ الشراكة بين القطاعين الخاص والعام الأسلوب الأحدث من أساليب مشاركة القطاع الخاص في المساهمة في التنمية المحلية، إذ يعود ظهور هذا النوع من الصيغ إلى سنة 1992 في بريطانيا من خلال إشراك القطاع الخاص في تمويل الخدمات العامة، لاسيما في مجال مرافق البنية التحتية بدلا من الاعتماد على الإيرادات العامة. [2] ومن أبرز صيغ الشراكة ما يلي:

-**عقود الإدارة:** يتم إبرام تعاقد بين القطاع العام والخاص، بحيث يتولى القطاع الخاص إدارة المنشأة أو المؤسسة أو المرفق وفقا لحدود وصلاحيات معينة، يتم الاتفاق عليها في عقد الإدارة بحيث تلتزم الحكومة بسداد مقابل مالي للشريك الخاص على هيئة أتعاب أو على أساس نسبة من أرباح المشروع، وما يعاب على هذا النوع من العقود امكانية لجوء المشغل إلى إهمال الصيانة الدورية لتضخيم الأرباح وزيادة حصته أو عدم تشغيل المشروع بأقصى فاعلية، حين يكون المقابل المالي الذي يحصل عليه المشغل محددا أو ثابتا. [3]

-**عقود الإيجار**: يتضمن وجود متعهد خاص يدفع مبلغا ماليا لمالك عام مقابل حق خالص لتشغيل المرفق العام دون التخلي عن الملكية العامة، مع تحمل القطاع الخاص كافة المخاطر التجارية ويظل المالك العام مسؤولا عن الاستثمار في الأصول الثابتة وخدمة الدين مع الحصول على دخل سنوي لمدة تتراوح بين 6 و10 سنوات، مما يخفف العبء عن الموازنة العامة. وما يعاب على هذا النوع من العقود عدم وجود حوافز لرفع قيمة الأصول أكثر من الحد

1-محمود عبد الحافظ محمد، **الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومتطلبات التنمية: الامكانيات والتحديات -الحالة المصرية في ضوء التجارب الدولية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2013، ص5.

2- أبوبكر أحمد عثمان النعيمي، **الاساليب الحديثة لمشاركة القطاع الخاص في تنفيذ مرافق البنية التحتية (عقود البوت وعقود الشراكة): دراسة تحليلية مقارنة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص111.

3-مروان قطب، **الشراكة بين القطاعين العام والخاص في اقامة وتشغيل البنية التحتية في لبنان**، ورقة بحثية مقدمة في أعمال المؤتمر الدولي الموسوم بـ "**الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص: مقاربة اقتصادية، قانونية وميدانية**"، المنظم من قبل كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال، الفرع السادس، الجامعة اللبنانية،10 ماي 2013 ص ص 10-14.

الذي يضمن للمتعهد الخاص عائدا مناسبا خلال فترة التأجير نتيجة عدم تكبده عبء تمويل المشروع الممول من طرف الدولة. [1]

-**نظام الامتياز**: عبارة عن ترتيبات يتم بمقتضاها القطاع الخاص بتصميم وبناء البنية الأساسية بحيث يمول ويمتلك ويشغل ويصون المشروع لفترة زمنية، عادة ما تكون طويلة ما بين 20 إلى 30 سنة، وتسمى هذه الفترة فترة الامتياز، ومن مزايا هذا النظام إعفاء المالية العامة من أعباء التشغيل، لكن يعاب عليه طول مدة العقد مما يعقد عملية اختيار المشغل المؤهل وصوغ العقود، ولاسيما في حالة حدوث طارئ خلال المدة الزمنية الطويلة. [2]

-**نظام البناء والتملك والتشغيل**: هذا النوع تكون الملكية فيه دائمة حيث ينتهي المشروع ذاتيا بانتهاء فترة الامتياز، بمعنى انتقال المشروع كاملا إلى القطاع الخاص بعد بنائه وتشييده وتملكه، لتكون المرحلة الأخيرة انتقاله إليه لتشغيله بمفرده، ولا يعود مرة أخرى إلى الدولة، لذلك يعد هذا النوع أحد اساليب الخوصصة الكاملة للمرافق العامة. [3]

-**نظام البنـاء والتمـلك والتشغيل ونقل الملكية**: يكون لصاحب الامتياز حق تملك المشروع ملكية تكفل له سهولة تشغيله وصيانته، ولكنها ملكية مؤقتة حيث تنتقل للدولة بعد انتهاء فترة الامتياز. [4]

-**البيع**: قد تتم الخصخصة عن طريق البيع من خلال البيع المباشر أو البيع للعاملين والإدارة وفي كل الأحوال، يكون هذا الأسلوب لمشروعات قائمة بالفعل، ويتحمل القطاع الخاص (ممثلا في الأفراد أو الشركات أو العاملين) مخاطر التمويل والإدارة والتشغيل والصيانة وغيرها من المخاطر، بالإضافة إلى ذلك، فإن أصول المشروع لا تعود للدولة بعد ذلك. [5]

-**عقود الخدمـة**: هو عقد إداري ملزم للطرفين العام والخاص، فيلتزم الأول بتوفير الخدمة المطلوبة وفق المعايير المتفق عليها عند التعاقد، بينما تلتزم الدولة ممثلة بالحكومة أو إحدى

1-وسيلة سعود وعباس فرحات، **الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إنشاء مشاريع البنية التحتية في تركيا**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد الأول، جامعة بشار، 2018، ص ص210-211.

2- محمود عبد الحافظ محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص11.

3- مبروك ساحلي، **الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص كآلية لتحقيق التنمية**، حوليات جامعة الجزائر1، العدد 32- الجزء الرابع، ديسمبر 2018، ص 133.

4- أمل نجاح البشيشي، **نظام البنـاء والتشغيـل والتحويل**، جسر التنمية، العدد 35، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، نوفمبر 2014، ص6.

5- حكومة دبي، **الشراكـة بين القطاع العام(الحكومـة) والقطـاع الخـاص**، إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية: دائرة المالية الإمارات، افريل 2010، ص 17.

هيئاتها بدفع أبعاد توفير تلك الخدمة للقطاع الخاص على أن يحتفظ القطاع العام بمسؤوليته الكاملة في تشغيل وتسيير المرفق، وتكون هذه الخدمات مثلا في قطاع المياه كقراءة العدادات وتحصيل الفواتير والقيام ببعض أشغال الصيانة الصغيرة مثل تعبيد الطرقات. (1)

-**نظام البنـــاء والتشغـيل ونقل الملكية:** شكل من أشكال تمويل المشاريع، تمنح بمقتضاه الحكومة للقطاع الخاص امتيازا لصوغ مشروع معين وتشغيله وإدارته واستغلاله تجاريا لمدة زمنية محددة لاسترداد تكاليف البناء، إلى جانب تحقيق أرباح مناسبة من العائدات المتأتية من تشغيل المشروع، وفي نهاية المدة تنتقل ملكية المشروع إلى الحكومة. (2)

خامسا: عوامل نجاح القطاع الخاص المحلي في تحقيق التنمية: يرتبط نجاح القطاع الخاص في المشاركة في تحقيق التنمية المحلية، بتوافر مجموعة من العوامل هي:

-وجود نظام جبائي محفز وفعال يساعد على توفير محيط استثماري ملائم.

-توظيف يد عاملة مؤهلة في العملية الانتاجية.

-وجود هياكل قاعدية تتلاءم مع متطلبات التطورات الصناعية الحديثة، وبنية تحتية عالية الجودة لتحفيز وتوسيع النشاط الاقتصادي.

-اعتماد منهجية تسييريه تتوافق والمؤسسات الاقتصادية الحديثة التي تستجيب لمعطيات المرونة والفعالية في الأداء واستعمال تكنولوجيا المعلومات في التسيير. (3)

-منح امتيازات وإعفاءات ضريبية لمؤسسات القطاع الخاص المحلي على ضوء تميزها في الأداء التنموي.

-توافر الاستقرار السياسي كعنصر من عناصر المناخ الاستثماري. والتشريعات الملائمة كأداة لترجمة السياسية الاستثمارية للدولة على المستوى المحلي. (4)

1-سهام مسكر وكريمة شايب باشا، **اساليب الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إطار انجاز المشاريع العمومية**، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد02، العدد الرابع، جامعة المسيلة، 2019، ص 1627.

2- السعيد دراجي، **عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص آلية لتمويل التنمية المحلية**، مجلة العلوم الانسانية، العدد41 جامعة قسنطينة 1، جوان 2014، ص 313.

3- يوسف بن يزة وفاتح زغادي، **التنمية المحلية في ظل الشراكة مع القطاع الخاص**، المجلة الجزائرية للأمن الانساني، العدد الثالث، جانفي 2017، ص 221.

4- عبد الرزاق لخضر مولاي وشعيب بونوة، **دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية بالدول النامية -دراسة حالة الجزائر-**، مجلة الباحث، العدد السابع، جامعة ورقلة، 2010، ص 142.

سادسا: إسهامات القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية في ظل المقاربة التشاركية

يضطلع القطاع الخاص المحلي بمجموعة من الأدوار التنموية في ظل المقاربة التشاركية تتمثل في:

-المشاركة في التخطيط الاستراتيجي للتنمية المحلية وتنفيذ وتمويل مشاريع البنى التحتية ومرافق الخدمات العمومية المحلية. [1]

-عقود الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص تمكن من إدخال أساليب وتقنيات حديثة في تسيير المرافق العمومية المحلية، بهدف تحسين جودة الخدمات العامة المقدمة للمواطنين.

-مواكبة ومشاركة القطاع الخاص في مجالات المسؤولية الاجتماعية من خلال القيام بدور تمويلي في مجال الرعاية الاجتماعية للفقراء، وبناء المرافق العامة في المناطق النائية. [2]

-توظيف الطاقات والكفاءات القادرة على مواكبة التطور العلمي الحاصل من أجل خلق مشاريع واستثمارات، تساعد على توطين المعرفة والتكنولوجيا في المجتمع مما يؤدي إلى رفع كفاءة المشاريع التنموية. [3]

-توفير فرص العمل للسكان المحليين وتحفيز الموارد البشرية العاملة تأهيلا وتكوينا، بهدف خلق مناخ من المنافسة والإبداع والقدرة على التكيف مع كل التطورات الحاصلة. [4]

-خلق مؤسسات من خلال الشراكة العمومية-الخاصة، يساهم في توفير إيرادات مالية اضافية نتيجة النشاط الاقتصادي، فضلا عن الإيرادات الضريبية المتأتية من نشاط هذه المؤسسات.

-تسمح الشراكة العمومية الخاصة باستغلال الإمكانيات الاقتصادية الغير مستغلة محليا عن طريق الاستثمار فيها بهدف خلق مشاريع منتجة للثروة. [5]

1-عبد الحسين محمد جواد، "**مشاريع البنية الاساسية ميدان للعمل المشترك بين الدولة والقطاع الخاص**" مجلة العمران العربي العدد40، 1999، ص63.

2-غسان وهبة، **الشراكة بين القطاعين.... رؤية اجتماعية**، ورقة بحثية مقدمة في أعمال المؤتمر الدولي الموسوم بـ "**الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص: مقاربة اقتصادية، قانونية وميدانية**"، المنظم من قبل كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال الفرع السادس، الجامعة اللبنانية،10 ماي 2013، ص12.

3- مفيدة بلعبيدي،"**الحكم الموسع كآلية للتنمية المستدامة في الجزائر: ترشيد الادارة المحلية مدخلا**"، **مرجع سبق ذكره، ص 230.**

4- كريم لحرش، **مرجع سبق ذكره**، ص ص80-81.

5- محمد بن نعمان وحميد بوزيدة، **دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المحلية**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد الثاني، العدد التاسع، جامعة الوادي، ص 190.

المطلب الثالث: آليات إرساء المقاربة التشاركية في إدارة الشأن المحلي

يعتبر التخطيط التشاركي واللامركزية من أهم الآليات التخلية التي تمكن جميع تنظيمات وأفراد المجتمع المحلي بشرائحه المتنوعة من المشاركة، إلى جانب الدولة في صياغة السياسات العامة المحلية لتحقيق التنمية المنشودة.

الفرع الأول: التخطيط الاستراتيجي التشاركي

يرى معهد التخطيط القومي المصري أن التخطيط مفهوم ديناميكي متحرك، يشير إلى التفاعل المستمر بين مستويات التخطيط المختلفة وإدارة واعية لموارد المجتمع موجهة نحو أهداف محددة على أساس حسابات علمية معدة سلفا، باستخدام القدرات والإمكانيات المتاحة بأقل التكاليف وفي فترة زمنية محددة، ولديه أيضا هيكل تنظيمي وإطار قانوني. [1]

أولا: مفهوم التخطيط الاستراتيجي التشاركي

قبل التطرق إلى مفهوم التخطيط الاستراتيجي التشاركي يجب الإشارة إلى مفهوم التخطيط الاستراتيجي وأهميته.

1-مفهوم التخطيط الاستراتيجي: يعرف التخطيط الاستراتيجي بأنه "العملية المستمرة لصنع القرارات في الوقت الحاضر بطريقة منهجية مع معرفة كبيرة بمستقبل هذه القرارات، وتنظيم الجهود المطلوبة، وقياس نتائج هذه القرارات بالتوقعات عن طريق التغذية المرتدة المنهجية المنظمة". [2]

2-أهمية التخطيط الاستراتيجي: تكمن أهمية التخطيط الاستراتيجي فيما يلي:

-يساعد القيادة العليا على توزيع الأدوار والمهام بين الوحدات المختلفة، مما يؤدي إلى العمل كوحدة متكاملة وتحقيق الأهداف المنشودة.

-تمكين الجهاز الإداري الحكومي من دراسة البيئة الاستراتيجية الداخلية والخارجية للدولة وتكوين رؤية مستقبلية.

-يشجع الحوار والتواصل بين مختلف القيادات العليا حول دراسة وتحليل الخيارات الاستراتيجية والتعرف على العراقيل التي تواجه التنفيذ.

1- جلال راتب، **آليات تفعيل التخطيط بالمشاركة (اللامركزية-اللامركزية المالية)**، سلسلة مذكرات خارجية، معهد التخطيط القومي، مصر، ص3.

2-محمد عيسى احمد آدم، "**دور التخطيط الاستراتيجي في حراسة وتأمين المنشآت العامة (بالتطبيق على شركة اواب لهيئة المياه بولاية الخرطوم**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الدراسات الاستراتيجية، كلية الدراسات والبحث العلمي، جامعة الرباط ،2014/ 2015، ص80.

-يتيح لأعضاء الجهاز الحكومي معرفة الخطط الاستراتيجية للدولة المتضمنة الاتجاهات والأهداف التنظيمية التي تم إعدادها من القيادات العليا. [1]

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن التخطيط الاستراتيجي التشاركي مقاربة منهجية دقيقة ترتكز على مسار تفاعلي ديناميكي، يمكن فعاليات المجتمع المحلي والمواطنين من القيام بدور جوهري في مختلف أطوار التخطيط التشاركي، ووضع رؤية مستقبلية وتحديد الأهداف التنموية وفق أطر زمنية انطلاقا من الموارد المحلية المتاحة [2]، فهو نموذج تخطيطي يتضمن تفاعل وتعاون بين المعرفة التي تشمل الإحصاءات، المعلومات التقنية، الدراسات الاكاديمية والجهات الفاعلة محليا، بما تملكه من ثقافة تنظيمية وخلفيات مسبقة عن التخطيط، إضافة إلى فرق العمل والمؤسسات العمومية والخاصة المشرفة على عملية التخطيط. [3]

ثانيا: مراحل التخطيط الاستراتيجي التشاركي

يقتضي المخطط الجيد تقييم الوضعية والسياق العام وتحليل الأخطار والعراقيل، من خلال القيام بالإعداد والتشخيص التشاركي وصولا إلى المتابعة والتقييم بالموازاة مع التنفيذ، وبناء على ذلك يمكن تحديد أربعة مراحل أساسية للتخطيط الاستراتيجي التشاركي هي:

1-مرحلة الإعداد: تشمل هذه المرحلة ثلاثة عمليات رئيسية، تتمثل في:

أ-**اتخاذ القرار بشأن إنجاز المخطط:** تتولى الجمعيات المحلية تشكيل لجنة عمل متكونة من خبراء للتواصل المباشر مع المتدخلين وأصحاب المصلحة القاطنين في الإقليم الجغرافي المستهدف بالخطط التنموية، وإقناعهم بالاستراتيجيات المتبعة في ظل تضارب المصالح بين هؤلاء المتدخلين، إضافة إلى حشد الدعم من الجماعات المحلية والحرص على أن تضم لجنة التخطيط مواطنين وأصحاب الخبرة والمعرفة في التخطيط والتنمية.

ب-التوافق بين مختلف المتدخلين حول منهجيات وطرق بلورة المخطط: نجاح هذه الخطوة مرتبط بقدرة لجنة التخطيط على وضع أطر تنظيمية تحكم العلاقة بين مختلف الأطراف، مما يتيح إحداث توافق وإجماع حول منهجيات العمل بهدف ضمان دعم كل مكونات المجتمع المحلي. [4]

1- **نفس المرجع السابق**، ص87.

2- ابراهيم بيزو، **مرجع سبق ذكره**، ص75.

3- المديرية العامة للجماعات المحلية، **المخطط الجماعي للتنمية**، منشورات مركز الاتصال والنشر، المغرب، 2010، ص 17.

4-محمد البقصي ومحمد الزرهوني، **المخطط الجماعي للتنمية مدخل لتفعيل الحكامة الرشيدة**، منشورات الجماعة الحضرية لصفرو، المغرب، ماي 2011، ص ص 150-151.

ج-إعداد مخطط العمل وتكوين الموارد البشرية: يترجم هذا التوافق إلى خطة عمل تتضمن الموارد البشرية والمالية والتجهيزات، التي تم رصدها ضمن ميزانية تقديرية للمخطط مع تحديد مهام ومسؤوليات مختلف الشركاء، وفي ذات السياق يتطلب العمل الميداني إجراء دورات تكوينية حول تقنيات ومناهج التخطيط الاستراتيجي التشاركي للمنشطين المكلفين بتنشيط مشاركة الفعاليات المحلية المختلفة. [1]

2-مرحلة التشخيص التشاركي: يتطلب التشخيص المعرفة العميقة لخصوصيات الإقليم المستهدف والعلاقات البينية بين مختلف مكوناته، إضافة إلى تحديد أبرز المشاكل وتحليلها وتتضمن هذه المرحلة ما يلي:

أ-التحليل السوسيو اقتصادي لسكان الاقليم:

-القيام بزيارات ميدانية إلى الإقليم الجغرافي وإقامة ورشات وحوارات مع مختلف الفئات الاجتماعية.

-جمع المعلومات والإحصائيات الكمية والكيفية لاستكشاف الوضع الحالي ودراسة الآفاق المستقبلية.

-معالجة المعلومات والبيانات التي تم تجميعها وإجراء جرد للبيئة المستهدفة، يشمل النسق المؤسسي والاقتصاد والديمغرافيا والمشاكل الخدماتية مع تحديد أبرز المشاكل، إضافة إلى وضع نظام معلوماتي جغرافي.

ب المراجعة والمصادقة: يتم دراسة نتائج التحليل الميداني التشاركي وتقديم تقرير التشخيص للمصادقة عليه من قبل لجنة التخطيط التي تضم ممثلي كل المجموعات المحلية. [2]

3-مرحلة التخطيط التشاركي: تتضمن هذه المرحلة مجموعة من العمليات، تتمثل في:

أ-تحديد التوجهات الاستراتيجية: بناء على نتائج التشخيص التشاركي والاستشراف، يتم الاتفاق الجماعي على بلورة رؤية مستقبلية وتحديد التوجهات الاستراتيجية ووضع الأهداف النوعية للمخطط التنموي.

ب-وضع برنامج للأعمال ذات الأولوية: بعد التوافق على التوجهات الاستراتيجية يتم بلورة الأعمال والأنشطة ذات المنفعة المشتركة، التي ستمنح لها الأولوية في المخطط وتضبط

1- ابراهيم بيزو، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 77-79.

2- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، **المخطط الجماعي للتنمية لجماعة سكورة الحدرة**، برنامج دعم المخطط الجماعي، المغرب 2010، ص ص11-12.

تكاليفها المادية والبشرية والجدول الزمني المطلوب لتنفيذ هذه العملية. كما تستوجب دراسة مناقشات واقتراحات المواطنين.

ج-تعبئة الموارد: تتولى لجنة التخطيط تقييم الموارد المخصصة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية والعمل على جلب مصادر للتمويل من خلال التبرعات ومساهمات المتدخلين والشركاء. [1]

د-إعداد المخطط التنموي المحلي: يتم صياغة وتقديم تقرير مرحلة التخطيط التشاركي كوثيقة نهائية للمخطط التنموي المحلي إلى جميع الفاعلين المحليين. [2]

4-مرحلة التنفيذ والتقييم: تتضمن هذه المرحلة ما يلي:

أ-مصادقة المجلس البلدي على المخطط والبدء بالتنفيذ: بعد إعداد المخططات التنفيذية التي تتضمن برامج تفصيلية وفق الاستراتيجية المسطرة، تدرج مشاريع المخطط التنموي في سياق العمليات المالية المتضمنة في الميزانية المحلية السنوية، وبعد الموافقة عليها من قبل المجلس البلدي تنطلق عملية التنفيذ رسميا. [3]

ب-التتبع والتقييم التشاركي: يستوجب الشروع في التنفيذ ميدانيا إجراء مراقبة مستمرة للتأكد من مطابقة الخطوات التنفيذية للأهداف الاستراتيجية المسطرة ومدى مواءمة الخطط العملية للمتطلبات التنموية، مع القيام بتقييم دوري وفق قواعد علمية لقياس درجة تحقيق الاهداف وتحليل مؤشرات الأداء، مما يمكن لجنة التخطيط ومختلف المتدخلين كل في مجال اختصاصه من معالجة أي عيوب فنية وتقنية وإجراء عمليات تحيين أو مراجعة مالية عند الضرورة، مع إمكانية الاستفادة من هذه المعطيات في إعداد مخططات استراتيجية أكثر فاعلية مستقبلا. [4]

ثالثا: أساليب التخطيط التشاركي

تعكس أساليب العمل التشاركي إرادة ورغبة المواطنين بالتعبير عن مطالبهم وإبداء آراءهم في تنمية الإقليم نتيجة المعاناة من الإقصاء والتهميش على المستوى المحلي، فالتسيير التشاركي يجسد علاقة تعليمية تواصلية متبادلة أساسها الثقة والتفاهم بين مختلف الأطراف المحلية. [5]

1-وزارة الداخلية، **برنامج عمل الجماعة (مسلسل الإعداد، التتبع والتقييم)**، سلسلة دليل المنتخب، المغرب، 2019، ص ص35-37.

2-عبد الجبار عراش، **تخطيط لدرء الازمات أم أزمة تخطيط؟**، منشورات جامعة الحسن الأول، سلسلة ندوات ومحاضرات، المغرب جانفي 2004، ص 31.

3- وزارة الداخلية، **برنامج عمل الجماعة (مسلسل الإعداد، التتبع والتقييم)، مرجع سبق ذكره**، ص49.

4-Agence Américaine Pour Le Développement International**, Methode De Planification Participative**, Haiti, 2008, p53.

5-Richard Ballard Et Debby Bonin, **Planification et formes émergentes De Démocratie à Ethekwini, Durban**, Revue Tiers Monde, N° 196, 2008, PP840-841.

ويمكن تمييز ثلاث أساليب للتخطيط التشاركي، تتمثل في: [1]

1-متفاعل: يتضمن مستوى رفيع من المجهودات المساهمة لدى كل من الإدارة المحلية والجمعيات والمواطنين، مع امتلاك جميع الأطراف الموارد اللازمة لحل المشاكل المطروحة وفق الأهداف المشتركة.

2-استباقي: تكون فيه مجهودات كبيرة ومهام متعددة للإدارة المحلية ومساهمة محتشمة لدى الفعاليات المجتمعية المشاركة في التخطيط، في حين أهداف المواطنين فيه ترتبط بالإدارة المحلية التي تمتلك الموارد المادية والبشرية لإيجاد الحلول المناسبة.

3)-متراجع: تكون فيه المساهمة ضئيلة للإدارة المحلية بالمقابل مساهمة فاعلة وقوية للجماعات والفئات المشاركة، كما تكون أهداف الادارة المحلية فيه مرتبطة بأهداف فواعل المجتمع المحلي المشاركة والتي تتولى تنمية الموارد العامة المحلية.

الفرع الثاني: اللامركزية

تشكل اللامركزية أهم سبل تنفيذ نظام الرقابة والتوازن وتطبيقه داخل المجتمع، فهي بشكل عام تقنية تحررية لها إطار تشريعي، تخفف من وطأة المركز ومن صلاحياته عن طريق تحفيز المسؤوليات التنموية للوحدات المحلية، بهدف تقليص تدخل الدولة المركزية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بحيث يتم نقل تحمل المسؤولية إلى المستوى الأدنى الذي يتعامل معه المواطن[2]، ويؤكد الإعلان العالمي حول الديمقراطية على ضرورة تكريس اللامركزية لتعزيز الممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي، بما يتيح توسيع القاعدة التشاركية. [3]

أولا: صور اللامركزية: تتمثل أشكال اللامركزية فيما يلي:

1-اللامركزية الإدارية: تقوم على توزيع السلطات والوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية(الحكومة) وهيئات ووحدات إدارية أخرى إقليمية أو مصلحية تتعلق ببعض المشاريع أو المرافق ذات العلاقة بحياة المواطن المحلي، تتمتع بالاستقلالية القانونية عن الإدارة المركزية بمقتضى اكتسابها للشخصية المعنوية. [4]

1- Fred Fisher Avec La Collaboration D'Expert, **Améliorer Les Relations Entre Citoyens Et Locales Par La Planification Participative**, **Op.Cit**, PP38-40.

2- برنامج الأمم المتحدة الانمائي، **اللامركزية من أجل الحكم الرشيد**، تقرير التنمية البشرية في مصر، معهد التخطيط القومي مصر، 2004، ص40.

3 -**Déclaration Universelle sur la démocratie**, Union Interparlementaire, Genève, Le Caire, 16 septembre, 1997.

4-محمد الصغير بعلي، **الولاية في القانون الإداري الجزائري**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص23.

وتستند اللامركزية الإدارية على وجود مصالح محلية متميزة عن المصالح الوطنية، وذلك بعد وضع معيار متفق عليه يحدد المصالح المحلية التي تديرها هيئات محلية مستقلة عن السلطة المركزية، يتم اختيار أعضائها بالانتخاب المباشر من مواطني الإقليم، أو بالتعيين من السلطة المركزية أو بالانتخاب والتعيين معا، وتخضع هذه الهيئات للرقابة المركزية لضمان تناسب أعمالها مع السياسة العامة للدولة وبالأنظمة والقوانين فيها، فضلا عن الحفاظ على الوحدة السياسية للدولة. [1]

2-اللامركزية السياسية: نوع من التنظيم السياسي للدولة توجد فيه أكثر من سلطة سياسية تمارس الوظيفة الحكومية والتشريعية والقضائية ضمن أطر جغرافية محددة وجماعات بشرية معينة، وتظهر اللامركزية السياسية في الدول الاتحادية وتستثني مجال السياسة الخارجية والقوات المسلحة. [2]

3-اللامركزية الاقتصادية: تشير إلى لامركزية النشاط الاقتصادي واقتصاد السوق عموما، في ظل تمكين السلطة المركزية للقطاعات الخاصة ومكونات منظمات المجتمع المدني من ممارسة دورها الاقتصادي المحلي، والمشاركة الاجتماعية في برامج التنمية.

4-اللامركزية المالية: تعني أن تتوافر للسلطات المحلية سيطرة مالية كافية لتخطيط أنشطتها من خلال تخفيف شدة الرقابة المركزية عليها وإرساء نظام لا مركزي في أنظمة الجباية والإيرادات وسياسات الإنفاق، مما يتيح الاستغلال الكفء للموارد وتوسيع الإيرادات المحلية. [3]

ثانيا: أنماط اللامركزية: صنف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة اللامركزية في ضوء مشاريع الحكمانية اللامركزية إلى أربعة نماذج: [4]

1-نمط اللامركزية المستقل: تتنازل الحكومة المركزية عن بعض اختصاصاتها إلى وحدات دنيا مثل البلدية والولاية.

2-نمط اللامركزية شبه المستقل: تتمتع الوحدات المحلية بشبه استقلال، حيث يتم تفويض اتخاذ القرارات الحكومية والسلطات الإدارية إلى هذه الوحدات من خلال التشريعات أو بواسطة التعاقد.

1-أحمد حسن الهاشمي، **الحكم المحلي في الجزائر: دراسة تحليلية**، مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي، العراق، 2019، ص34.

2- **نفس المرجع السابق**، ص ص30 -31.

3- ميلاد مفتاح الحراثي، **منظمات الإدارة المحلية وعلاقتها بالديمقراطية الجوارية**، دار الكتاب الجامعي، لبنان،2016، ص50.

4- سمير عبد الوهاب ومحمد الطعامنة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص16-18.

3-نمط اللامركزية التابع: يشير إلى تبعية الوحدات الدنيا للحكومة المركزية مع نقل صلاحيات إدارية ومالية محددة لهذه الوحدات، مثل المديريات الولائية التابعة للوزارات.

4-نمط اللامركزية المنفصل: يشير إلى نقل التخطيط وبعض الوظائف كإدارة الخدمات العامة من الحكومة إلى القوى غير الحكومية.

يمكن القول أن النظام اللامركزي آلية داعمة للعمل الجماعي في السياق التشاركي، له بعد تحديثي يقوم على إحداث تغيير بنيوي في أسلوب تصريف الشأن التنموي المحلي عبر الدعوة للتكامل المؤسساتي ما بين مراكز الفعل المتعددة في إدارة الموارد المحلية وتخصيصها من جهة، وبعث نظام قيمي يذكي المبادرة المحلية ويوسع هامش القدرة على الترافع أو التفاوض من جهة اخرى، وذلك حتى يتأتى تكامل الأدوار والمسؤوليات في السياق المحلي. [1] وقد طرح تقرير أممي صدر سنة 2006 مجموعة من الأسئلة لمعالجة الجوانب الرئيسة للنظام اللامركزي وفق المنظور التشاركي من حيث حجم وطبيعة اللامركزية، تمثيل النساء في المجالس المنتخبة والوظائف الإدارية، مدى خضوع المسؤولين للمساءلة من قبل المجالس المحلية وكذا القدرات الإدارية والتنظيمية للجماعات المحلية ومدى فاعلية المجتمع المدني المحلي.[2] وتفيد اللامركزية في تطوير وتعزيز السياق التشاركي من خلال: [3]

-قرارات سلطة محلية تتسم بالنجاعة ومنسجمة مع تطلعات المواطنين.

-يكون المسؤولون المحليون على احتكاك مباشر مع المرتفقين، مما يقلل من الفساد ويرسخ الشفافية والمساءلة.

-تعزيز استدامة مشاريع التنمية من خلال انخراط المواطنين المحليين في تصميمها وتنفيذها ومراقبتها.

1- خالد البهالي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص134-135.

2-PNUD**, Mesurer La Gouvernance Démocratique : Cadre Pour la Sélection D'Indicateurs Favorables Aux Pauvres Et Sensibles Au Genre**, Bureau Des Politiques De Développement New York, Centre De Gouvernance d'Oslo, 2006,P 32.

3- PNUD, **Les Objectifs Du Millénaire Pour Le Développement : Un Pacte Entre Les Pays Pour Vaincre La Pauvreté Humaine**, Rapport Mondial Sur Le Développement Humain 2003 Economica, France, PP135-136.

خاتمة الفصل الاول:

ما يمكن استخلاصه من عرض مختلف أطوار هذا الفصل هو أن متغير التنمية المحلية له بعد اقتصادي واجتماعي متعلق بالرخاء والرفاهية، وبعد حضاري مرتبط بهوية المجتمع المحلي وكذلك له بعد سياسي باعتبار أن جوهر الديمقراطية المحلية هو السعي لكسب رهان التنمية على المستوى المحلي.

فيما يخص متغير المقاربة التشاركية فقد اقترن ظهور هذا المفهوم بمجموعة من العوامل أبرزها العامل الاقتصادي المتمثل في عجز الدولة عن الاضطلاع بجميع المهام التنموية والعامل السياسي المتعلق بتزايد المطالب الشعبية المطالبة بدمقرطة القرار المحلي، ولا يوجد مفهوم شامل وموحد لهذا المتغير تجمع عليه الأوساط الأكاديمية لتعدد الاتجاهات النظرية المفسرة له.

وترتبط التنمية المحلية والمقاربة التشاركية برابطة متينة أساسها النضج السياسي والرقي الحضاري للمواطن، فالمنهجية الأنسب للاقتراب من المواطن ومن أهدافه بغية حسن تحقيقها والحرص على تلبيتها، لا تتحقق إلا بالمشاركة والإشراك في العملية التنموية برمتها، ولاشك أن المقاربة التشاركية تمثل المنهجية الأنسب للوصول إلى الهدف المنشود، وذلك من خلال إرساء نظام لا مركزي متطور يعتمد التخطيط من الأسفل في إطار نظام سياسي ديمقراطي، ومن هنا يمكن القول أن العلاقة بين المتغيرين تعكس التأثير المتبادل الموجود بين الشق السياسي والاقتصادي.

الفصل الثاني
تجارب دولية وعربية ناجحة في تحقيق التنمية المحلية من خلال منظور المقاربة التشاركية

مقدمة الفصل الثاني:

بعد معالجة الجانب المفاهيمي والأطر النظرية لمتغيرات الدراسة في الفصل الأول سوف نتناول في الفصل الثاني بعض التجارب الدولية الناجحة في تجسيد المقاربة التشاركية في كل من القارتين الأمريكية والأوروبية، حيث سيتم التعرض إلى تجارب الولايات المتحدة والبرازيل باعتبارهما كانتا السباقتين إلى إضفاء الطابع الرسمي على المقاربة التشاركية في عملية التنمية المحلية، كما سنقوم بدراسة تجربتي فرنسا وتركيا باعتبارهما دولتين عريقتين في النظام المحلي اللامركزي، وكانتا السباقتين إلى تطبيق نموذج التسيير المحلي التشاركي وإبراز آثاره على عملية التنمية، بالإضافة إلى تسليط الضوء على التجربة المغربية باعتبارها من أولى الدول العربية التي شرعت في التجسيد الفعلي للمقاربة التشاركية في العمل التنموي على الصعيد المحلي.

المبحث الأول: تجارب رائدة في القارة الأمريكية في مجال التنمية المحلية التشاركية

تعد دولتي البرازيل والولايات المتحدة الأمريكية نموذجا للتجارب الرائدة في العالم في مجال المقاربة التشاركية، باعتبارها مقاربة لها أولوية قصوى في برامج التنمية المحلية من خلال آليات تشاركية مبتكرة، وقد كانتا السباقتين لتجسيدها، بحيث استطاعتا بناء نظام ديمقراطي يمزج بين سياسات يسارية لمصلحة الفقراء والطبقة المتوسطة، وسياسات ليبرالية تحمي مصالح الطبقة العليا في الدولة بسبب تصميم هاتين الدولتين على تغيير ذاتهما، وتسلق سلم النجاح والازدهار لصالح شعوبهما.

المطلب الأول: تجربة البرازيل في مجال التنمية المحلية التشاركية

تعد البرازيل من أهم القوى الصاعدة في قارة أمريكا الجنوبية ، وهي جمهورية فيدرالية تضم 26 ولاية، يبلغ تعداد سكانها عاصمتها برازيليا وأكبر مدنها ريو دي جانيرو، تقع في الشمال الشرقي لأمريكا الجنوبية، وهي خامس أكبر دولة في العالم من حيث المساحة حيث تبلغ مساحتها 851 مليون كم^2 ، عدد سكانها 212 مليون نسمة، تشكل الديانة المسيحية الغالبية من سكان البرازيل بنسبة 90.4 بالمئة، واللغة الرسمية في البرازيل هي اللغة البرتغالية، كما أن اللغة الإسبانية لغة رسمية منتشرة في بعض المناطق البرازيلية، العملة النقدية الريال، وقد استقلت البرازيل عن البرتغال سنة 1922، ثلثي مساحتها جبال وهضاب وفيها ما يزيد عن الف نهر وأكبرها نهر الأمازون الشهير، تعتبر دولة زراعية وتتمتع بموارد مائية كبيرة، وتزخر بثروات طبيعية ومعدنية، بالإضافة

إلى امتلاكها احتياطات ضخمة من المحروقات تقدر بحوالي 12.6 مليار برميل نفط و365 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي.[1]

الفرع الاول: مظاهر المقاربة التشاركية في النظام السياسي البرازيلي

جمهورية البرازيل فيدرالية رئاسية، السلطة الرئاسية تكون في أيدي رئيس الدولة يشاركه فيها رئيس الحكومة ورئيس الولاية ويتم انتخابهم مرة كل أربع سنوات، والسلطة التشريعية تتمثل في مجلس الشيوخ ينتخب من قبل الشعب لمدة ثمانية سنوات، إلى جانب مجلس النواب المنتخب شعبيا لمدة أربع سنوات، وتبنت البرازيل في تسعينات القرن العشرين نهجا إصلاحيا لتحقيق الانتقال الديمقراطي بالبلاد. [2]

فبعد نهاية فترة الحكم العسكري سنة 1985 ظهرت أحزاب يسارية جديدة مستفيدة من ضغط واضرابات العمال، الأمر الذي خلق تعبئة شعبية كبيرة، مطالبة بالانخراط والمشاركة في النظام السياسي، مما أدى إلى حدوث صدام بين منطق الوضع الراهن القائم على مصالح النخبة الحاكمة وبين منطق إدماج فاعلين سياسيين جدد يطالبون بحقوق اجتماعية وسياسية، وتحت ضغط الحركات الاجتماعية تم نقل قدر كبير من السلطة والصلاحيات إلى الحكومات المحلية بالموازاة مع ذلك ابتكر المواطنون والمجتمع المدني آليات تشاركية لمواجهة السياسيين التقليديين بهدف التغلب على إرث المحسوبية والفساد المحلي.[3]

أولا: مكانة المقاربة التشاركية في الدستور البرازيلي

يعتبر دستور 1988 المعدل سنة 2015 دستورا ليبراليا واجتماعيا، وضع أسس لبنات الحكم اللامركزي التشاركي في البرازيل، حيث أتاح للمواطنين المشاركة المباشرة في تسيير الشؤون المحلية من خلال:

- حق التقدم بالعرائض ضد ممارسات غير قانونية أو إساءة استعمال السلطة.

-ضرورة التعاون بين البلدية وجمعيات المجتمع المدني في إعداد المخطط البلدي وكذا التنصيص القانوني على المبادرة الشعبية من خلال إمكانية تقديم عريضة من قبل 5 بالمئة من الناخبين على الأقل.

1-بوزيد سراغني، **المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية كآليتين لتحقيق التنمية "التجربة البرازيلية نموذجا"**، مجلة الباحث والدراسات الأكاديمية، العدد الثامن، جامعة باتنة، جانفي 2016، ص ص 521-522.

2-محمد صادق اسماعيل، **التجربة البرازيلية....قراءة في تجربة لولا دي سيلفا**، العربي للنشر والتوزيع، مصر، 2013، ص20.

3-كلوفيس هنريك دي سوزا، **الديمقراطية التشاركية في البرازيل: ضمانات وأفكار جديدة وتحديات دستورية**، 2012، تم التصفح بتاريخ 2018/05/17، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3mC3Ek2

-ضمان استقلالية منظمات المجتمع المدني ودمقرطة عملية صنع القرار، لتعزيز التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية.

-تطبيق اللامركزية الإدارية والسياسية في تنفيذ البرامج الاجتماعية الواقعة، وإشراك السكان عن طريق تنظيمات المجتمع المدني في صياغة السياسات الاجتماعية والرقابة على الإجراءات الحكومية المتخذة. [1]

ثانيا: نظام الحكم المحلي في البرازيل

هي نظام فيدرالي مؤلف من 26 ولاية تتمتع بحكم شبه ذاتي ولكل ولاية مؤسساتها الخاصة بها التنفيذية والتشريعية والقضائية، سيرا على نهج الحكومة الفيدرالية وتتباين الحكومات فيما بينها ثراءا وفقرا. فولاية مثل "ساوبولو" وهي أكثر ولايات البرازيل ثراء وتسهم بنحو ثلث الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. كما تتألف البرازيل من 5562 بلدية تسمى بالحكومات المحلية، لها صلاحية التشريع في المصالح المحلية ولا يمكن للولايات إجبار أو حظر الإجراءات التي تتخذها البلدية ضمن إقليمها، بالموازاة مع وجود مجالس الأحياء والمنتديات التشاركية التي توفر فرصا للمواطنين للتداول في الشأن البلدي. [2]

الفرع الثاني: الآليات التشاركية في نظام الحكم المحلي بالبرازيل

استحدثت البرازيل مجموعة من الآليات لإدماج المقاربة التشاركية في إدارة الشأن المحلي والتي تتمثل فيما يلي:

أولا: مجالس السياسة العمومية

تعتبر آلية شائعة في البرازيل، أقرت بموجب دستور 1988، تتمثل في إنشاء مجالس للسياسات العامة على المستوى الولائي والبلدي في مجالات متعددة كالصحة، التعليم والمساعدة الاجتماعية التنمية الريفية وقضايا البيئة، وتحويل الأموال الفيدرالية إلى الولايات والبلديات مرهون بوجود هذا النوع من المجالس التي يتشكل نصفها من المجتمع المدني والنصف الآخر من المقاعد المتبقية

1-**دستور جمهورية البرازيل الاتحادية 1988 المعدل سنة** 2015،، تم التصفح بتاريخ 2018/06/12، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3oNNd72

2-José Afonso And Erika Araújo, **Municipal Organization And Finance: Brazil,** PP 2,30, Viewed on 1/05/2020, Available at the following link : https://bit.ly/3AmEjQ1

موزعة مناصفة بين الدولة ومقدمي الخدمات، وتمثل هذه المجالس فضاء لممثلي الدولة لإبلاغ السكان بالخطط الحكومية وتلقي انشغالات المجتمع المدني ومقدمي الخدمة.[1]

وعلى سبيل المثال نجد أن في المجال الصحي هناك مجالس عمومية مختصة بمراقبة وتنفيذ السياسات الصحية على المستوى المحلي، وتعتبر هذه المجالس جزء من الإدارة البلدية تصوت على توصيات السياسات العامة الصحية التي يتم تقييمها من قبل مجالس الولايات ومن ثم إرسالها إلى المستوى الفيدرالي، ويمكن ترجمة هذه التوصيات إلى مواثيق صحية ملزمة قانونيا. [2]

ثانيا: الميزانية التشاركية

هو ابتكار مؤسسي ظهر بالبرازيل في أواخر الثمانينات من قبل رؤساء بلديات ينتمون لحزب العمال اليساري، وقد ساهمت عمليات الميزانية التشاركية في تعزيز الشفافية والمساءلة في النفقات العامة، فيما يخص المشاريع والخدمات المقدمة كأداة لتقويم أعمال المنتخبين.[3] فأسلوب تنفيذ الميزانية التشاركية في البرازيل مصمم وفقا لخصائص كل بلدية، وتجدر الإشارة إلى وجود تباين في هيكل وتوقيت الاجتماعات وفي قواعد انتخاب ممثلي المواطنين، وتعتبر بورتو أليغري أول مدينة بادرت إلى تصميم الميزانية التشاركية سنة 1989 وهي واحدة من أكبر المدن البرازيلية.[4]

1-عوامل نجاح آلية الميزانية التشاركية: يرتبط نجاح هذه الآلية بعدة عوامل هي:

-الوضع الاقتصادي للمدينة.

-المساواة في توزيع موارد المدينة.

-المبالغ المالية المخصصة للموازنة التشاركية.

-الجهة المسؤولة عن تنفيذ الميزانية التشاركية والنظام السياسي السائد.

-الثقافة المدنية لسكان المدينة. [5]

1-José Ricardo Tranjan**, "Participatory Democracy In Brazil: Foundations, Developments, And Limits"**,Thesis Presented To The University Of Waterloo In Fulfillment Of The Thesis Requirement For The Degree Of Doctor Of Philosophy In Global Governance, Waterloo, Ontario Canada, 2012 P17.

2-Sara Niedzwiecki And Santiago **Anria, Participatory Social Policies: Diverging Patterns In Brazil And Bolivia,** journal Latin American Politics And Society,Vol61,N°2, Ambridge University Press, March 2019, P 130.

3-Sunia GonAalves, **the Effects Of Participatory Budgeting On Municipal Expenditures And Infant Mortality In Brazil**, Journal World Development, Vol 53, 2014, P96.

4-Celina Souza, Participatory Budgeting In Brazilian Cities: Limits And Possibilities In Building Democratic Institutions, Journal Environment&Urbanization,VOL13,N°1,April2001,P165.

5-Terence Wood And Warwick E. Murray**, Participatory Democracy in Brazil And Local Geographies: Porto Alegre And Belo Horizonte Compared**, Journal European Review Of Latin American And Caribbean Studies, N°83, October 2007, P31.

2-مراحل تنفيذ الميزانية التشاركية: تتمثل هذه المراحل فيما يلي: [1]

1-عقد اجتماعات تحضيرية عبر مختلف المناطق لتعبئة المواطنين غير المنظمين لتمكينهم من التعبير عن آرائهم وتطلعاتهم، ومن خلالها يتم تقسيم البلدية إلى مناطق فرعية) كل منطقة تتكون من عدة أحياء) لتسهيل عقد الاجتماعات وتوزيع الموارد.

2-قيام السلطات المحلية بتحديد المناطق التي فيها معدلات الفقر مرتفعة وتعاني من ضعف البنية التحتية لضمان التوزيع العادل للموارد.

3-قيام سكان الأحياء بعقد اجتماعات للتصويت على الأولويات التنموية، وقائمة المطالب الهرمية في كل أولوية وذلك في كل منطقة فرعية.

4-انتخاب ممثلي المناطق الذين سيضطلعون بمهمة التصويت على المشاريع المقترحة والمشاركة في المجلس المحلي للميزانية، بالموازاة مع قيام المسؤولين بخرجات ميدانية لمواقع المشاريع المقترحة لتطوير تقييم تقني لجدوى الاقتراحات.

5-انتخاب المجلس المحلي للميزانية الذي يعمل مع البلدية على وضع خطة الميزانية ومراقبة التعاقد وإنجاز المشاريع المقترحة.

ومن أبرز الأولويات التي حظيت باهتمام السكان أثناء تنفيذ الميزانية التشاركية في مدينة بورتو أليغري خلال فترة (1992 –2005)، هي: شبكة توزيع المياه ومياه الصرف الصحي السكن، الإنارة والنظافة. وبمجرد تغطية الاحتياجات الأساسية تحولت الأولويات فيما بعد إلى قضايا التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية. [2]

الفرع الثالث: نموذج ميزانية الإسكان التشاركي (بلدية بيلو هيروزنتي)

عانت بلدية بيلو هيروزنتي الواقعة في جنوب وسط البرازيل وإحدى أكبر المدن فيها خلال تسعينات القرن الماضي من نقص بحوالي 50000 وحدة سكنية، إذ أظهرت الإحصائيات وجود 15000 أسرة تعيش في مناطق خطرة و10000 أسرة في الأحياء الفقيرة والقرى شبه الحضرية المحرومة من الخدمات، فانتشرت مدن الصفيح والأكواخ في المدينة وفي ظل هذه الظروف ظهرت حركات اجتماعية تدافع عن الفقراء،[3] وقد قامت سلطات المدينة بإضفاء الطابع المؤسسي

1-خير الدين قاضي، "**الديمقراطية التشاركية وتفعيل الحوكمة المحلية في الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة وهران، السنة الجامعة 2019/2018، ص ص73-74.

2-Enriqueta Aragons And Santiago Sánchez**, A Model of Participatory Democracy: Understanding the Case of Porto Alegre**, Barcelona Economics Working Paper Nº 235, Centre De Referència En Economia Analítica, March 2005, P25.

3-Maria Tereza Dias, **Popular participation in the Municipal Housing Council of Belo Horizonte Brazil: Institutionalization, Democratization And Representation, Journal** Business And Management Review, Vol 4,N°7**,** 2015, PP125-128.

على دور هذه الحركات كشريك في تنظيم وإدارة وتوزيع برامج الإسكان لفائدة العائلات الفقيرة الماكثة في المدينة، من خلال تأسيس منتدى الإسكان الذي يضم الجمعيات والحركات الاجتماعية بالمدينة. [1]

ويضطلع المنتدى بتقرير كيفية إنفاق الميزانية المخصصة للسكن، من خلال بناء سكنات جديدة وتحديث السكنات القائمة، وترحيل الأشخاص الذين يعيشون في مناطق خطرة إلى سكنات لائقة وقد حضر الجلسات العامة للمنتدى 163 جمعية و1325 أسرة، حيث يجتمع المنتدى مع نهاية كل سنة للتصويت على احتياجات وأولويات المناطق في مجال السكن وانتخاب ممثلين في مجلس الإسكان البلدي الذي يضم في عضويته أيضا ممثلين عن النقابات العمالية، الجامعة، مجلس المدينة، هيئة التخطيط والسكن، كما يتولى المجلس مناقشة اقتراحات منتدى الإسكان ومعايير التطوير وإدارة المشاريع السكنية .[2]

وتختار الجمعيات المسجلة في منتدى الإسكان من بين أعضائها المنخرطين، العائلات التي تستفيد من السكنات الاجتماعية عبر إعداد وثيقة تحدد المستفيدين بموافقة جميع الأعضاء وتستغرق مشاريع الإسكان الجديدة ثلاث سنوات، حيث توفر الأموال المتاحة في كل دورة ميزانية سكنات لحوالي 1000 أسرة منظمة في جمعيات مقيمة، وخلال فترة (1994-2001) أتاحت ميزانية الإسكان التشاركي تغطية 69 بالمئة من السكنات الجديدة في المدينة، وحسب إحصائيات سنة 2008 تم بناء 6668 وحدة سكنية وتطوير وترميم 2464 وحدة سكنية منذ اعتماد هذا النوع من الميزانية.[3]

وفي ظل اعتماد الميزانية التشاركية في التخطيط للسياسات العامة لمدينة بيلو هيروزنتي بادرت جامعة هارفرد بتوقيع اتفاقية للدراسات الأكاديمية مع السلطات المحلية، وذلك بهدف تحليل خطط التنمية الحضرية في بيلو هيروزنتي. ويمكن القول أن ميزانية الإسكان التشاركي ساهمت في مناقشة وفهم أفضل للخيارات والقيود المالية عبر خلق فضاء للفئات الفقيرة للمشاركة في تخصيص الموارد المالية بطريقة شفافة. [4]

1-Terence Wood and Warwick E. Murray**, Participatory Democracy in Brazil and Local Geographies: Porto Alegre and Belo Horizonte Compared**, European Review of Latin American and Caribbean Studies, N°83, October 2007,P 24

2-Inter-American Development Bank**, Assessement Of Participatory Budgeting In Brazil** Sustainable Development Department, Washington, April 2005, PP 38-39.

3- **Ibid**, PP40-41.

4-**Participatory Budgeting In Blo Horizonte Fifteen Years(1993-2008)** , Viewed on 8/04/2018 Aviable At The Following Link : https://bit.ly/2YybfHU

المطلب الثاني: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في مجال التنمية المحلية التشاركية

تقع الولايات المتحدة الأمريكية في شمال قارة أمريكا يحدها من الشمال كندا ومن الجنوب المكسيك ومن الشرق المحيط الأطلسي ومن الغرب المحيط الهندي، استقلت عن المملكة المتحدة سنة 1776، لغتها الرسمية اللغة الإنجليزية عملتها الدولار ، كما تعد ثالث أكبر دولة في العالم من حيث المساحة ب 982 مليون كم^2، عدد سكانها 328 مليون نسمة، والنظام السياسي للولايات المتحدة جمهوري فيدرالي، تضم خمسين ولاية، وقد أسس الدستور الأمريكي سنة 1887 على أساس نظام اتحادي يتضمن فصلا للسلطات، وتتكون من خمسين ولاية ولكل ولاية من هذه الولايات حكومة تتولى مهام إدارة الشؤون الداخلية للولاية، وتتولى الحكومة الاتحادية الموجودة في العاصمة واشنطن مهام التنسيق بين جميع الولايات والدفاع عنها وتمثيلها في المحافل الدولية وعقب نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتـي باتت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في العالم، ويبلغ ناتجها المحلي 16,72 تريليون دولار وهو ما يعادل ربع المجموع العالمي.[1]

الفرع الأول: نظام الحكم المحلي والآليات التشاركية المعتمدة في الولايات المتحدة

نظام الحكم في الولايات المتحدة نظام حكم فيدرالي يتم بموجبه تقاسم السلطة بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية فهناك 50 ولاية و3200مقاطعة و19500 بلدية و78000 حكومة محلية تتوزع بين القرى والمقاطعات والبلديات والبلدات، فكل ولاية تتألف من سلطة تنفيذية وسلطة تشريعية وسلطة قضائية. كما تتمتع بتفويض قانوني لإنشاء حكومة محلية لغرض وظيفي ولتحقيق الحكم الرشيد، وتدار المدن من قبل مجالس منتخبة تضطلع بمهام التشريع في قضايا التنمية المحلية في كل ولاية، بما لا تتعارض مع قانون الولاية. [2]

أولا: الحكم المحلي في الولايات المتحدة الامريكية

تتمثل وحدات الحكم المحلي في الولايات المتحدة فيما يلي:

1-المقاطعة: الوحدة المحلية التي تلي الولاية مباشرة اذ تتكون الولايات من عدد من المقاطعات التي تتكون بدورها من بلدتين أو أكثر، ولكل مقاطعة مركز إدارة يمثل عاصمتها وكذلك مجلس منتخب.

2-المدن: الوحدة المحلية التي تلي المقاطعة، إذ تتكون من عدد من المدن الريفية والحضرية لديها حكمها الخاص، ويتم إدارة المدن بأشكال متعددة، تتمثل في:

1-عبد الفتاح ياغي، **الحكومة والادارة العامة في الولايات المتحدة الامريكية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن، 2012 ص25.

2-**The State Of Participatory Local Democracy: USA** , Viewed on 5/11/2019, Avaible At The Following Link : https://bit.ly/30bFYvk

-**نظام العمدة:** تتركز السلطة الإدارية والمالية في يد العمدة ويكون له حق الفيتو على قرارات المجلس، ويكون قائدا سياسيا للمدينة وهذا النوع ينتشر في المدن الحضرية كبيرة الحجم.

-**نظام اللجنة:** تجمع السلطة التنفيذية والتشريعية للمدينة تحت سلطتها، وهي لجان منتخبة تتفرع منها لجان نوعية في المجالات المختلفة.

-**نظام المجلس-المدير:** تتركز القوة السياسية في يد المجلس المنتخب، ويكون مدير المدينة متعاقدا مع المجلس ومسؤولا أمامه فقط، ويكون رئيس المجلس منتخبا من داخل أعضائه. [1]

3-القرى والبلدات الصغيرة: تنشأ بإرادة المقاطعة، وتدار من قبل مجلس القرية المنتخب أو مجلس المختارين.

4-الحكومات المحلية أو الخاصة: تنتشر في مختلف المقاطعات والبلديات، وتختص بتأدية خدمات معينة مثل التعليم والصرف الصحي، وتنشأ طبقا لرغبة المواطنين، ولا ينحصر عملها على منطقة محلية واحدة، وتتحدد طبيعة العلاقات بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات والحكومات المحلية من خلال الدستور الاتحادي ودساتير الولايات والقوانين الاتحادية. [2]

ثانيا: الآليات التشاركية المعتمدة في الولايات الأمريكية: تتمثل أبرز هذه الآليات في:

1 -منتدى استشاري/جلسة استماع عامة: تعقد الحكومة المحلية اجتماعات بلدية للاستماع للمواطنين ولجان الأحياء مع فتح المجال أمام الحضور، لطرح الأسئلة والتعبير عن آرائهم وتصوراتهم حول مواضيع التنمية المحلية في الولاية، مع استجابة فورية من قبل المنتخبين المحليين للملاحظات والقضايا التي يتم طرحها في مثل هذه الاجتماعات، فهذه الآلية تتيح إبلاغ المواطنين بأنشطة وأعمال الحكومة المحلية، وكذلك تلقي اقتراحات حول سبل تحسين وتطوير الخدمة العمومية المحلية. [3]

2-الميزانية التشاركية: تطلب معظم الولايات من الحكومات المحلية إجراء جلسات استماع عامة قبل اعتماد الميزانية المحلية بهدف تمكين جمعيات الأحياء من المشاركة في تخطيط ومراقبة وتقييم الميزانية العامة في المقاطعة، وعلى سبيل المثال يشارك المواطنون في مقاطعة هيلزبورو

1-علي الصاوي، **اللامركزية في إطار الديمقراطية: ملاحظات في النظم المحلية المعاصرة**، جامعة القاهرة، مصر، 2002، ص ص 98-99.

2- مثنى فائق مرعي العبيدي، **الحكم المحلي: المفاهيم والأسس والتجارب**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2018، ص ص147-152.

3-Gabriel Olabode Fasanu And Ikhianosimhe Benjamine Ako, **Citizen Participation And Local Government Responsiveness: A Comparative Analysis Of Nigeria And United States Of America**, International Journal of Progressive And Alternative Education,Vol.4 ,N°2 , August 2017 PP12-13.

في التخطيط الاستراتيجي للميزانية ومراقبة تنفيذها، فهذه الآلية تعزز الشعور بالثقة بين السلطات الحكومية والأفراد، وتكسبهم فهما أفضل للقضايا المحلية من خلال اتخاذ قرارات مدروسة بشأن كيفية إنفاق أموال المدينة لتحقيق التنمية المنشودة. [1]

3-الإستفتاء المحلي: متاح في 23 ولاية عبر جمع الحد الأدنى من التوقيعات المحددة قانونيا للمبادرة باقتراح شعبي مثل إلغاء أو عدم إلغاء قانون ولاية معينة، وتعتبر Massachusetts أول ولاية تقوم بإجراء استفتاء شعبي سنة 1897، في حين أحدث ولاية تدمج عملية الاستفتاء في دستورها هي **Mississippi** سنة 1992. [2]

4-لجنة مراجعة اتفاقيات الشراكة بيت القطاع العام والقطاع الخاص في ولاية فيرجينيا:

طورت وزارة النقل في الحكومة المحلية لولاية فيرجينيا آلية لإعادة النظر في مشاريع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لإضفاء معايير الشفافية والمشاركة العامة، حيث تتم مراجعة مقترحات الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص من قبل لجنة مستقلة تضم في عضويتها أصحاب المصلحة والخبراء، كما تتولى استقبال ملاحظات وشكاوى سكان المناطق المتضررة حول المشاريع محل الدراسة. [3]

الفرع الثالث: نماج لتجسيد المقاربة التشاركية في العمل التنموي

نجحت الولايات المتحدة في تجسيد النهج التشاركي في العديد من المجالات التنموية كالأمن والبيئة. إذ تعد لجنة مراجعة مبادرة المواطنين التي اعتمدتها ولاية اوريغون من أحدث الاليات التشاركية في العمل المحلي.

أولا: استراتيجية الشرطة البديلة في مدينة شيكاغو(CAPS)

تتميز مدينة شيكاغو بارتفاع معدلات الجريمة المنظمة، عدد سكانها 2,5 مليون نسمة ثالث أكبر مدينة في الولايات المتحدة، فمع تصاعد الجريمة المنظمة، تم تطبيق استراتيجية الشرطة البديلة في شيكاغو سنة 1993، والتي تعتبر من أكثر المبادرات المجتمعية نجاحا في الولايات المتحدة من خلال العمل على تحديد مشاكل الأحياء وحلها لمواجهة تفشي الجريمة بدلا من الاكتفاء بالاستجابة الآنية بعد وقوعها، وذلك عبر تكاثف جهود الشرطة والسكان وحكومة المدينة

1- Gabriel Olabode Fasanu And Ikhianosimhe Benjamine Ako, Gabriel olabode fasanu**, Op.Cit**, P14.

2-Ballotpedia, **History Of Initiative And Referndum In The U.S.A**, Viewed on 18/02/2019 Available At The Following link: https://bit.ly/3b35Xr1

3-Jeffrey Buxbaum And Iris Ortiz, **Public Sector Decision Making For Public-Private Partnerships**, Research Sponsored By The American Association Of State highway And Transportation Officials In Coopertion With The Federal Highway Administration, Washington, 2009 P26.

لدراسة مؤشرات الاضطراب الموجودة في العديد من أحياء المدينة، كالكتابة على الجدران والمركبات والمباني المهجورة، وكذا تعطل الإنارة العمومية وتسرب قنوات الصرف الصحي، وكل هذه المؤشرات تمثل بيئة خصبة لتفشي الجريمة. [1]

وتتضمن هذه الاستراتيجية عقد اجتماعات دورية كل شهر بين ضباط الشرطة ولجان مجتمعية استشارية (ممثلي المدارس المحلية، الكنائس، المقيمين، رجال الأعمال، لجان الأحياء) لتبادل المعلومات وتزويد الشرطة بمؤشرات الاضطراب الموجودة في أحياء المدينة، وتنسيق المسؤوليات وتنظيم وتنسيق مشاركة المجتمع، حيث تم عقد 279 اجتماع بهذا الخصوص. [2] وتتطلب تجسيد هذه الاستراتيجية القيام بالمراحل الآتية:

-تحديد مشكلات وترتيبها حسب الأولوية وفق مقاربة تشاركية.

-تحليل المعلومات حول الجناة والضحايا وظروف الجريمة.

-وضع استراتيجيات للتعامل مع المشاكل ذات الأولوية خارج تكتيكات الشرطة التقليدية.

-تنفيذ الاستراتيجية وهي خطة تتطلب مهارة وجهد خاص من قبل فعاليات المجتمع المحلي وسلطات المدينة والشرطة، أثناء وضع الخطط موضع التنفيذ الفعلي بالموازاة مع تعبئة كافة الجهود المجتمعية للحد من الجريمة. [3]

وبحسب إحصائيات سنة 2002 شهدت مدينة شيكاغو انخفاضا في معدل الجريمة بنسبة 56% من حيث الجرائم المتعلقة باستخدام الأسلحة النارية (55%) وجرائم سرقة السيارات (37%)، جرائم القتل (32%)، جرائم الاغتصاب (44%)، جرائم السطو على المنازل (46%). [4]

ثانيا: لجنة مراجعة مبادرة المواطنين في ولاية أوريغون

اعتمدت ولاية أوريغون الاستفتاء الشعبي والمبادرة الشعبية سنة 1904 كآلية لمحاسبة الحكومات المحلية ومحاربة الفساد الناجم عن الأحزاب السياسية المتجذرة انتخابيا، حيث تعتبر أول ولاية أمريكية أجرت الاستفتاء الشعبي سنة 1906. كما طورت منظمة الديمقراطية الصحية غير الحكومية المتخصصة في الديمقراطية التشاركية جهازا ديمقراطيا تداوليا في ولاية أوريغون يتمثل في لجنة مراجعة مبادرة المواطنين التي جاءت بعد فترة تجريبية سنة 2010، مما فتح المجال أمام

1-Archon Fung and Erik Olin Wright, **Depening Democracy: Innovation In Empowered Participatory Governance**, Appearing In Politics And Society,Vol.29, N°1, March 2001, pp10-11.
2-U.S. Department Office Of Justice Programs, **Taking Stock: Community Policing in Chicago** Research Report, Washington, July 2002, PP 21-22.
3-National Institute Of Justice, **Program Profile : Chicago Alternative Policing Strategy (CAPS)** Viewed on 22/04/2018**,** Available At The Following Link: https://bit.ly/3aMJU7K
4-Chicago Police Department**, How Work CAPS,** Review on 29/03/2018**,**Available At The Following Link: https://bit.ly/3nkhGHn

مشاركة المواطنين في التوعية بالقضايا التي تطرحها المبادرات الشعبية، بعدما كان الأمر مقتصرا على النخب السياسية مع إعطاء الأولوية لمشاريع القوانين المعروضة للاستفتاء بهدف التأثير على أكبر قدر من الناخبين، فأصبحت ولاية أوريغون أول سلطة تشريعية تتبني رسميا لجنة مبادرة المواطنين سنة 2011. [1]

ويمكن تلخيص عملية مراجعة مبادرة المواطنين في قيام منظمة الديمقراطية الصحية بدعوة 24 ناخبا مسجلا لعضوية لجنة المراجعة، وفقا لمعايير العمر والجنس والعرق والانتماء الحزبي ومكان الإقامة، بما يتناسب مع التركيبة الاجتماعية والديمغرافية للناخبين في الولاية فيتم تدريبهم على تقنيات الحوار وتحضير المداولات حول القضايا المطروحة، ومن ثم يقوم أعضاء اللجنة باستجواب المؤيدين والمعارضين من خلال فتح المجال للخبراء لتقديم معلومات حول القضية المطروحة للاقتراع بشكل ديمقراطي وغير متحيز، بهدف إعطاء الناخبين معلومات واضحة وموثوقة وقابلة للقراءة أكثر من البيانات الرسمية، في شكل كتيب يوزع على الناخبين قبل الاستفتاء، يتم فيه ذكر أسباب التصويت مع أو ضد الإجراء، مما يجعل الناخب أكثر وعيا. وقد أظهرت استطلاعات الرأي أن أكثر من 40 بالمئة من الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم في الولاية قاموا بقراءة الكتيب عند اتخاد قرار بشأن كيفية التصويت. [2]

وأنشئت أول لجنة لمراجعة مبادرة المواطنين سنة 2012 بعد إضفاء الطابع الرسمي عليها وذلك بإشراف وتأطير منظمة الديمقراطية الصحية بغرض مراجعة إجراء رقم 82 يخص منح تصاريح عمل الكازينوهات وإجراء رقم 85 يخص تخصيص مستحقات الضرائب على الشركات لدعم ميزانية قطاع التعليم، وقد عقدت اللجنة جلسات لمدة خمسة أيام، ضمت الأعضاء والمشاركين من المؤيدين والمعارضين للاستماع لوجهة نظرهم، وكانت النتيجة التصويت في اللجنة ضد الكازينوهات 17 صوت مقابل 7 بسبب مخاطر زيادة الادمان على المقامرة والكحول والمخدرات في أوساط الشباب على مستوى الولاية، أما القرار رقم 85 حصل على 19 صوتا مقابل 5 . وقد أثرت نتائج اللجنة على أكثر من نصف الناخبين وفق استطلاعات الرأي التي أجريت بعد الاستفتاء.[3]

1-Katherine R. Knobloch And John Gastil And Tyrone Reitman, Traduit De L'Anglais Par Vincent Farnea, **Délibérer Avant Le Réferndum D'Initiative Citoyenne : L'Oregon Citizens Initiative** Revue Participations, N°23, 2019, PP96-100 .

2-**Healthy Democracy, Citzens Intiative Review**, Viewed on 3/07/2019,Available At The Following Link : https://bit.ly/3lq9p4U

3-Katherine R. Knobloch And John Gastil And Tyrone Reitman, **Op.Cit**, PP110-111.

ثالثا: الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إدارة مشروع غابة Chesapeake Forest بولاية ماريلاند

يمثل خليج Chesapeake أكبر نهر في الولايات المتحدة ومنطقة رئيسية للصيد الترفيهي والتجاري في ولاية ميرلاند، وقد تعرض الخليج لمخاطر بيئية بسبب تصريف المياه العادمة من التجمعات السكانية بالولاية، وفي ظل افتقار السلطات المحلية للقدرات المالية والبشرية اللازمة لمعالجة المخاوف البيئية، تم إنشاء مشروع غابة **Chesapeake Forest** بعد قيام شركة خاصة سنة 1999 بتصفية ممتلكاتها في غابات الساحل الشرقي للخليج، ونظرا لأهمية هذه المنطقة اشترت ولاية ميرلاند الجزء الأكبر من الأراضي المعروضة، في حين تم بيع الجزء المتبقي من الأراضي لجمعية خيرية لها اهتمامات بيئية، والتي بدورها قامت بإهدائها للولاية وفق شروط محددة بخطة تفصيلية لإدارة الغابات بشكل مستدام. [1]

وفي ظل افتقار ولاية ميرلاند للموارد البشرية والمالية اللازمة لمعالجة المخاوف البيئية تم إنشاء مشروع غابة **Chesapeake Forest** فلجأت الدولة إلى إبرام عقد شراكة مع القطاع الخاص تتولى بموجبه وكالة الموارد الطبيعية بولاية ميرلاند مسؤولية الإشراف على إدارة المشروع بجميع مراحله، وتضطلع شركة غابات خاصة بمسؤولية الإدارة الشاملة لهذه الأراضي واستغلال جزء منها (قطع الاشجار، نقل الخشب للمصنع إعادة الزرع)، بما يتوافق مع استدامة النظم البيئية للغابات في ظل اتفاقية الشراكة مع القطاع العام. [2]

ويمكن القول أن اعتماد المقاربة التشاركية مكن من إدارة مشروع غابة ميرلاند بشكل مستديم اقتصاديا عن طريق بيع منتجات الخشب التي تعتبر موردا طبيعيا متجددا، مما أدى إلى زيادة في الإيرادات السنوية للولاية (349 مليون دولار) وتوظيف أكثر من 2100 عاملا بالمشروع وكذا المحافظة على الطابع الريفي للمنطقة وأماكن الترفيه والاستجمام. [3]

1-Mengli Chen And Marie Callahan, **Public-Private Partnerships**, Huamin Resarch Center School Of Social Work, Rutgers University, Huamin Philanthropy Brochure Series-14, USA 2016,PP13-14.
2-**Chesapeake Forest Maryland, United States : Case Study (Environment),** Viewed on 10/18/2018**,** Available At The Following Link : https://bit.ly/3puD7bg
3-**Department Of Natural Resources, Maryland**, Viewed on 15/06/2020, Available At The Following Link : https://bit.ly/3GsHfhY

المبحث الثاني: تجارب أوروبية ناجحة في مجال التنمية المحلية التشاركية

تعتبر دولة فرنسا وتركيا من الدول التي تتمتع بتقاليد في تطبيق نظام الإدارة المحلية، فقد كانتا من الدول السباقة لتطوير آليات مؤسساتية تشاركية، بهدف تجسيد التسيير المحلي التشاركي من أجل النهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي وإضفاء المشروعية على قرارات الهيئات اللامركزية، مما يعزز الحكم الديمقراطي في بعده السياسي.

المطلب الاول: تجربة فرنسا في تحقيق التنمية المحلية وفق المقاربة التشاركية

فرنسا جمهورية ديمقراطية وعلمانية عاصمتها باريس، لغتها الرسمية الفرنسية وعملتها اليورو تبلغ مساحتها حوالي 644.000 كم^2، وكغيرها من الدول الاستعمارية الكبرى تتبع لها جزر وأراض من وراء البحار في عدد من مناطق العالم، ويقدر تعداد سكان فرنسا حوالي 67 مليون نسمة [1] تتمتع بمناخ متوسطي، ومن أهم مواردها الطبيعية الأراضي الزراعية الخصبة والأخشاب، والمعادن وعلى رأسها الحديد والفحم، وتمثل الوجهة السياحية الأولى عالميا بحوالي 75 ملبون سائح سنويا ويصنف اقتصاد فرنسا في المرتبة السابعة عالميا والمرتبة الثالثة أوروبيا ويقدر الناتج المحلي الإجمالي الفرنسي ب 2600 مليار دولار، وتعد دولة صناعة رائدة عالميا ومن أبرز صادراتها السيارات والطائرات. كما تمتلك واحدة من أكثر أنظمة النقل تطورا في أوروبا. [2]

الفرع الاول: نظام الإدارة المحلية وآليات إرساء المقاربة التشاركية في فرنسا

نظام الحكم في فرنسا شبه رئاسي، يقوم على ثنائية الجهاز التنفيذي الذي يتكون من رئيس الجمهورية الذي يرأس الدولة، ويتم انتخابه بشكل مباشر لفترة رئاسية محددة ب 5سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، أما الحكومة التي يرأسها رئيس الوزراء يتم تعيينه من قبل رئيس الجمهورية إلى جانب وجود هيئة تشريعية تتمثل في الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ، لا يتمتعان بنفس السلطات التشريعية والرقابية. [3]

1-**Site Du Gouvernement Français**, Vu le 12/ 01/2O21, Disponible Sur Le Lien Suivant : https://bit.ly/3Ja69UB

2-حافظ علوان حمادي الدليمي، **النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية**، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن 2001، ص ص 121-122.

3-**نفس المرجع السابق**، ص. ص154،148.

أولا: الإدارة المحلية في فرنسا

تعد تجربة الإدارة المحلية في فرنسا من أهم التجارب الأوروبية، بحيث يتضمن نظامها المحلي عدد من الوحدات الإدارية في الدولة وفقا لقانون اللامركزية الصادر سنة 1982 وتتمثل هذه الوحدات في:

1-الأقاليم أو المناطق: تشكل الأقاليم أكبر الوحدات المحلية في فرنسا، تتولى التخطيط الإقليمي للمدن والبلدات لتحقيق التنمية الاقتصادية ويوجد في فرنسا 27 إقليما، ويدير الإقليم مجلس منتخب. [1]

2-المحافظات: تشكل المستوى الثاني من مستويات الإدارة المحلية في فرنسا ويوجد 100 محافظة، وتختص بإنشاء المرافق المحلية وصيانة الطرق والاهتمام بقضايا البيئية، يتولى إدارتها مجلس منتخب، أما المحافظ فهو ممثل السلطة المركزية والمشرف على الوحدات المحلية البلدية في الحدود المقررة قانونا، كما أنه منفذ لقرارات المجلس المحلي ويشترك في مداولات المجلس وكذا متابعة تنفيذ كل من مشروعات التنمية المحلية وميزانية المجلس، إلى جانب قيامه برفع تقارير إلى السلطة المركزية حول إجراءات تنفيذ السياسات العامة للدولة في نطاق المحافظة.

3-البلديات: يوجد في فرنسا 36781 بلدية وتتكون إدارة البلدية من المجلس المحلي المنتخب ورئيس البلدية، تتولى مهام إعداد وإقرار الخطط المحلية وبرامج التنمية، إنشاء المشروعات والمرافق الخدماتية، المساهمة في استصلاح الاراضي الزراعية. [2]

ثانيا: الآليات التشاركية المعتمدة في عملية التنمية المحلية في فرنسا

كرس القانون الفرنسي حق كل فواعل المجتمع المحلي بالاطلاع على شؤون إدارة الإقليم المحلي على أن يتم استشارتهم في القرارات التي تخصهم، وكذلك حرية الوصول إلى الوثائق الإدارية من خلال مجموعة من الآليات التشاركية هي:

1-اللجنة التشاورية للمرافق العامة: في البلديات التي يزيد عدد سكانها عن 10000 نسمة تنشئ لجنة استشارية للخدمات العامة المحلية، يرأسها رئيس المجلس المحلي المنتخب، تضم في عضويتها أعضاء من المجلس المنتخب وفقا لمبدأ التمثيل النسبي، وممثلي الجمعيات المحلية المعينين من قبل المجلس المحلي، وكذا تضم أعضاء من هذا الأخير وفقا لمبدأ احترام التمثيل

1-مثنى فائق مرعي العبيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 163-171.

2-كمال جعلاب، **الإدارة المحلية وتطبيقاتها (الجزائر، بريطانيا، فرنسا)**، دار هومة، الجزائر، 2017، ص ص 232-234.

النسبي، ويمكن للجنة أن توجه الدعوة لأي شخص للمشاركة بصفة استشارية بناء على اقتراح رئيسها، كما يقدم رئيس اللجنة تقريرا سنويا عن الأعمال التي قامت بها إلى المجلس المحلي.[1]

وتضطلع اللجنة بالمهام التالية:[2]

-إبداء الرأي في مشاريع تفويض المرافق العمومية، مشاريع الشراكة، برامج البحث والتطوير قبل أن تبث فيهم هيئات المجالس المحلية.

-إمكانية طلب أحد اعضاء اللجنة إدراج أي اقتراح في جدول الأعمال يتعلق بتحسين الخدمات العامة المحلية.

-دراسة التقرير السنوي الذي يعده كل من المفوض إليه الخدمة العامة وصاحب عقد الشراكة.

-دراسة التقرير السنوي لرئيسها حول أسعار وجودة الخدمات العامة المتعلقة بمياه الشرب والصرف الصحي.

-تحديد خصائص الخدمات العامة التي يجب أن يؤمنها المفوض إليه .

2-المجلس الاستشاري للشباب: يمكن للسطات المحلية أو أي مؤسسة تعاون عامة ما بين البلديات، إنشاء مجلس للشباب لأبداء الرأي في القرارات المتعلقة بشكل خاص بالسياسات التي تخص الشباب وتقديم مقترحات عمل. ويتكون المجلس من الشباب دون سن الثلاثين الذي يعيشون في الإقليم المحلي بالمناصفة بين الرجال والنساء، يتم تحديد إجراءات عمله وتكوينه من خلال مداولات المجلس المحلي أو المؤسسة العامة للتعاون بين البلديات.[3]

3-اللجنة البلدية لذوي الاحتياجات الخاصة: نص القانون على إمكانية إنشاء لجنة بلدية لذوي الاحتياجات الخاصة تتألف من: ممثلي البلدية، جمعيات ذوي الاحتياجات الخاصة، ممثلي المتعاملين الاقتصادية، وتعاين اللجنة حالة الولوج للمباني والطرق والأماكن العامة، حيث تعد تقريرا سنويا يعرض على المجلس البلدي، يتضمن اقتراحات لصالح الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.[4]

4-مجالس الأحياء: في البلديات التي يبلغ عدد سكانها 80000 نسمة أو أكثر، يحدد المجلس البلدي لكل منطقة من مناطق البلدية مجلس حي (الاسم، التكوين، إجراءات العمل) ويمكن

1-L'Article**: L1413-1 Du Code Général Des Collectivités Territoriales**, Version à Venir Au 26 Novembre 2018,Vu Le 10/11L2019, Disponible Sur Le Lien Suivant : https://bit.ly/3oNHNc8

2-L'Article **: L1411-4 Du code Général Des Collectivités Territoriales**, Version à venir au 27 Février 2002, Vu Le 11/09/2018, Disponible Sur Le Lien Suivant : https://bit.ly/3DrYcqF

3-**L' Article : L1112-23 Du Code Général Des Collectivités Territoriales**, Version à Venir Au 29 Janvier 2017, Vu Le 2/04/2018, Disponible Sur Le Lien Suivant : https://bit.ly/3mFMIsJ

4-L'article **: L1423-3 Du Code Général Des Collectivités Territoriales**, Version à venir au 24 Décembre 2O19, Vu Le 29/12/2020 Disponible Sur Le Lien Suivant : https://bit.ly/3mIp6UF

استشارة مجالس الأحياء من قبل رئيس البلدية وإشراكهم في تنفيذ وتقييم الأعمال ذات العلاقة بالحي في إطار سياسة المدينة، إضافة إلى تقديم مقترحات لتنمية وتطوير الحي مع إمكانية تخصيص أموال وأماكن لنشاط مجالس الأحياء.[1]

5-المجالس القروية: في البلديات التي يقل عدد سكانها عن 3500 نسمة، يجوز للمجلس البلدي منح كل بلدة أو قرية صغيرة الحق في إنشاء مجلس استشاري بناء على طلب سكانها، يستشيره رئيس البلدية في أي مسالة تنموية، ويتم إبلاغه بأي قرار يخص إقليم البلدية.[2]

6-مجالس المواطنين: يتم إنشاء مجلس للمواطنين في كل منطقة ذات أولوية في سياسة المدينة على أساس تشخيص المبادرات والممارسات التشاركية، ويتألف المجلس من السكان الذين يتم اختيارهم بالقرعة على أساس المناصفة بين الرجل والمرأة، إضافة إلى ممثلين عن الجمعيات وكل الفاعلين المحليين، تساهم هذه المجالس في تطوير وتنفيذ وتقييم سياسة المدينة عن طريق المشاركة في جميع هيئات إدارة المدينة خاصة مشاريع التجديد الحضري.[3]

ثانيا: نماذج إدماج المقاربة التشاركية في العمل التنموي بفرنسا

1-الأدوار التنموية لمجالس الأحياء في مدينة ليل:

أنشئت مجالس الاحياء في ليل سنة 1978 بموجب القانون، تتكون مجلس الحي من 30 مستشار يتم انتخابهم لمدة ثلاث سنوات، يتوزعون بين مواطنين متطوعين وممثلين عن المجلس البلدي، ومواطنين يتم اختيارهم عشوائيا من القائمة الانتخابية. يجتمع مجلس الحي شهريا لاستشارة أعضاء المجلس حول القرارات البلدية، ويتم دعوة المنتخبين المحليين ورؤساء المصالح البلدية بانتظام للحضور من أجل تقديم مشاريعهم أو الإجابة على أسئلة أعضاء مجالس الاحياء. كما يتم تنظم ورشات عمل مع السكان للتشاور معهم حول قضايا تتعلق بمشاكل الحي وآفاق تطويره. [4]

أ-مشروع إقامة سوق مفتوح في حي des bois-blancs : قام مجلس الحي بمتابعة إنشاء سوق في الهواء الطلق سنة 2014 بالشراكة مع البلدية من خلال جمع آراء السكان لاختيار الموقع ومراقبة عمل التجار في السوق المفتوح، إضافة إلى توزيع حقائب التسوق ودفاتر التسوق للسكان أسبوعيا، فأصبح مشروع السوق في الهواء الطلق يثار بانتظام من قبل المستشارين أثناء

1 - L'article **: L1423-1 Du Code Général Des Collectivités Territoriales**, Version à venir Au 21 Février 2O14, Vu Le 16/09/2019, Disponible Sur Le Lien Suivant : https://bit.ly/3liarOX

2-L'article **: L1423-4 Du Code Général Des Collectivités Territoriales**, Version à venir Au 27 Décembre 2O19, Vu Le 10/11/2019,Disponible Sur Le Lien Suivant : https://bit.ly/3nloPsr

3-l'Article **7 De Loi N° 2014-173 Du 21 Féverier, 2014 De Programmation Urbaine(1)**, Vu Le 1/11/2018, Disponible Sur Le Lien Suivant : https://bit.ly/3z0xvGP

4-Ville De Lille**, Conseils De Quartier : Fonctionnement**, Vu Le 24/12/2020, Disponible Sur Le Lien Suivant : https://bit.ly/3C1gDSj

مجلس الحي، بهدف تطوير السوق عن طريق التواصل مع التجار واستقبال شكاوي واقتراحات السكان.

ب-مشروع إنشاء حديقة في حي faubourg: شارك مجلس الحي مع مصلحة الحدائق والمنتزهات ومجلس الأطفال البلدي في إنجاز حديقة بحي **faubourg** من خلال عرض المشروع على سكان الحي، مما أتاح إجراء بعض التغييرات عليه وتقديم اقتراحات للبلدية لتحويل أرض مساحتها 2.5 هكتار إلى حديقة تحتوي على أماكن للتنزه والترفيه لمختلف الأجيال وكذا أماكن للحيوانات، وقد قام المجلس بمتابعة إنجاز المشروع وتم الانتهاء منه في سنة 2016.[1]

2-دور مجلس الشباب في تنمية القطاع السياحي بباريس: مجلس الشباب الاستشاري هيئة ديمقراطية تشاركية تسمح للشباب الباريسي بالمساهمة في تحديد وتطوير السياسات البلدية حيث يتلقى مجلس الشباب خطاب مشاركة من عمدة باريس سنويا، للمشاركة في تقديم آرائهم واقتراحاتهم حول قضايا التنمية بالمدينة على أساس تطوعي حسب مجالات الاهتمام، ويتكون المجلس من 100 عضو مع مراعاة المساواة بين الجنسين.[2]

شارك المجلس في إبداء رأيه في تنمية القطاع السياحي بمدينة باريس من خلال تقديم مجموعة من الآراء والاقتراحات أثناء الاجتماعات التي عقدت مع المنتخبين المحليين لمناقشة آفاق تطوير السياحة في المدينة، وقد تم الموافقة على هذه الاقتراحات من قبل مجلس باريس سنة 2016 والتي تتمثل في:

-إقامة طرق وممرات مخصصة للدراجات الهوائية بالمدينة.

-إنشاء دوائر سياحية مرئية في الفضاء العام (خرائط، معلومات تاريخية عن الأماكن السياحية).

-تعبئة المدونين الأجانب لزيارة المناطق السياحية في المدينة والترويج لها عالميا عبر شبكات التواصل الاجتماعي.

-تطوير علامة تجارية إقليمية "باريس" تستخدمها الهيئات والإدارات المختلفة للترويج للسياحة.

-تطوير المزيد من بيوت الشباب من أجل تعزيز التبادل بين السياح وكأولوية في المدن السياحية التي توجد فيها خط ميترو لتسهل الوصول الى المواقع السياحية فيها.[3]

1-Ville De Lille**, Conseils De Quartier : Bilan 2014-2016,** Vu Le 19/08/2019, Disponible Sur Le Lien Suivant **:** file:///C:/Users/Med%20Informatica/Downloads/Bilan+des+9+quartiers+lillois.pdf

2-Conseil Parisien De La Jeunesse, Vu Le 5/08/2019, Disponible Sur Le Lien Suivant : https://bit.ly/3twxhWS

3 - **Avis Du Conseil Parisien De La Jeunesse Sur Le Projet De Schéma De Développement Touristique De La Ville De Paris,** Vu Le 16/01/2020 Disponible Sur Le lien suivant **:** https://bit.ly/3BTM40W

وساهمت هذه الاقتراحات في تعزيز قوة الجذب السياحي بالمدينة، حيث صنفت باريس عام 2019 كسادس أفضل وجهة سياحية في العالم ب19,1 مليون زائر بحسب مؤسسة "**Euromonitor International**" المتخصصة في التحليل الاقتصادي.[1]

3-دور "ورشات عمل مشروع" في تنمية التجارة بمدينة غرونوبل:

أنشأت مدينة غرونوبل مجالس المواطنين المستقلين لدعم تنفيذ مبادرات مشاركة المواطنين في جميع مجالات التنمية بالمدينة من خلال تأسيس "ورش عمل مشروع" سنة 2018، وهو ابتكار جديد في مجال المقاربة التشاركية يتيح ل30مواطنا من بينهم 17 مواطنا يتم اختيارهم عشوائيا و13 مواطنا متطوعا من ضمنهم ممثلين عن جمعيات الأحياء ومجالس المواطنين المستقلين وممثل عن المجلس الاستشاري للمقيمين الأجانب، تكلف الورشة ببلورة توصيات جماعية حول تحسين الخدمات البلدية، يتم رفعها إلى مجلس المدينة. [2]

أ-ورشة المحلات التجارية في غرونوبل: في إطار سعي مدينة غرونوبل لتنمية التجارة، تم إنشاء ورشة عمل مشروع عام 2019 لبلورة مسارات عمل لاقتراحها على البلدية بهدف تعزيز ديناميكية المتاجر المحلية واستدامتها، وشارك في هذه الورشة نائب العمدة المكلف بالاقتصاد المحلي ورئيس غرفة الحرف اليدوية ومدير مشروع الديمقراطية المحلية في غرونوبل، بالإضافة إلى حضور جهات فاعلة ذات صلة بالموضوع، تتمثل في رئيس المحكمة التجارية وجمعيات محلية ورئيس اتحاد التجار. [3]

ب-توصيات ورشة التجارة لمجلس مدينة غرونوبل: تتمثل أبرز الاقتراحات التي قدمتها هذه الورشة فيما يلي:

-تطوير أدوات الاتصال للترويج للمتاجر المحلية لدى الجمهور من خلال تطبيقات الهاتف ودليل موجه للمقيمين.

-تشجيع الجاذبية السياحية للمدينة وفروعها التجارية من خلال تنظيم زيارات وتقديم منتجات تذكارية للسياح وتوزيع منشورات في المنتجعات السياحية.

-تطوير بيئة حضرية ذات جودة عبر ترقية خدمات ومرافق.

1-Ouest France , **Voici Les Villes Les Plus Touristiques Du monde En 2019**, Vu Le 11/09/2020 Disponible Sur Le Lien Suivant : https://bit.ly/3aMJU7K

2-Ville De Grenoble, **Ateliers Projet**, VU le 18/07/2018, Disponible Sur Le Lien Suivant : https://bit.ly/3m7VsZP

3-Ville De Grenoble, **Ateliers Commerces,** Vu Le 24/06/2020, Disponible Sur Le lien Suivant : https://bit.ly/3C94Lyh

-تأسيس نظام للمساعدة والاستشارة يتضمن تنفيذ خطة العمل ودراسات السوق لتطوير مشروع تجاري جديد، بالموازاة مع تقديم مجلس المدينة معلومات للمستثمر حول المجالات الأكثر أولوية للاستثمار التي تلبي احتياجات السكان.

-قيام مجلس المدينة بتصميم منصة رقمية لمساعدة التجار المحليين على الاستثمار في التجارة الإلكترونية، مما يتيح العرض الإلكتروني للمنتجات.

-اعتماد التمويل التشاركي من خلال إشراك المواطنين والتجار والمتعاملين الاقتصاديين في البناء المشترك لخطة تنشيط التجارة الجوارية، لتحويل الأحياء إلى مناطق جذب تجاري بمساهمة من المواطنين والشركات المحلية.[1]

وبعد فحص الاقتراحات سالفة الذكر من قبل لجنة التنمية المستدامة، وافق مجلس البلدية على أغلب اقتراحات الورشة بموجب مداولة رسمية، وذلك في إطار خطة عمل للمجلس تمت صياغتها لتنشيط التجارة المحلية، وقد شرع في تنفيذها مع نهاية عام2019.[2]

المطلب الثاني: تجربة تركيا في إرساء المقاربة التشاركية لتحقيق التنمية المحلية

تركيا جمهورية ديمقراطية علمانية اجتماعية عاصمتها أنقرة ولغتها الرسمية اللغة التركية عملتها الليرة، يعتنق 90 بالمئة من الشعب التركي الديانة الإسلامية، أسست الدولة التركية الحديثة على يد الزعيم التركي الوطني كمال أتاتورك في عام 1920 على أنقاض الدولة العثمانية، حيث قام بنشر النظام العلماني. تمتد تركيا ذات التراث الثقافي القديم والمتميز عبر شبه جزيرة الأناضول في غرب آسيا إلى منطقة البلقان في جنوب شرق أوربا وتبلغ مساحتها 814578 كم^2، كما يبلغ عدد سكانها حوالي 85 مليون نسمة. تصنف تركيا في المرتبة 17 كقوة اقتصادية عالمية بناتج محلي إجمالي يقدر ب 799.54 مليار دولار، وتعد ثامن أكبر منتج للمواد الغذائية في العالم، والوجهة السياحية السادسة للسواح عالميا.[3]

1- Ville De Grenoble, **Rapport De Preconisation Des Commerces De Proximité ,** Vu Le 4/05/2020, Disponible Sur Le lien Suivant **:** file:///C:/Users/Med%20Informatica/Downloads/Rapport-de-preconisations-sur-la-revitalisation-des-commerces-de-proximite.pdf

2- Ville De Grenoble**, Extrait Du Registre Des Délibérations Du Conseil Municipal,** Vu Le 14/05/2020, Disponible sur Le lien Suivant : file:///C:/Users/Med%20Informatica/Downloads/Deliberation-du-conseil-municipal-du-23-septembre-2019-Plan-d-actions-suite-aux-preconisations-presentees-par-l-atelier-citoyen-sur-la-revitalisation-des-commerces-de-proximite.pdf

3-عبد السلام عبد اللاوي، **أهمية تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في تحقيق التنمية الشاملة: تركيا نموذجا**، مجلة المشكاة في الاقتصاد التنمية والقانون، المجلد الخامس، العددالتاسع، المركز الجامعي عين تموشنت، 2019، ص ص 221، 227.

أولا: التسيير المحلي التشاركي في تركيا

حدد مؤسس الدولة التركية كمال أتاتورك شكل الدولة ولغتها ونظامها القائم على الحكم البرلماني وفق قانون صادر سنة 1923، رفض أتاتورك التعددية الحزبية وأسس حزب الشعب الجمهوري الذي بقي مسيطرا على السلطة حتى وفاته، منذ ذلك الحين قاد الجيش عدة انقلابات عسكرية للإطاحة بأي حكومة تركية يسيطر عليها حزب ذو توجه إسلامي، آخرها محاولة الانقلاب العسكري الفاشل سنة 2016 للإطاحة بالرئيس التركي رجب طيب اردوغان وحكومة حزب العدالة والتنمية، وفي سنة 2017 أجري تعديل دستوري تم بموجبه إقامة نظام رئاسي وذلك بعد قرابة 15 سنة من الصراع مع أركان الدولة العميقة عبر استفتاء شعبي. [1]

1-مكانة المقاربة التشاركية في الدستور التركي:

أقر الدستور التركي مبدأ المقاربة التشاركية من خلال تنصيصه على حق المواطن في تقديم التماس كتابي إلى السلطات المختصة أو البرلمان التركي بشأن الانشغالات والشكاوى الشخصية والعامة مع ضرورة الرد كتابيا عليها دون إبطاء، كما تنظر أمانة المظالم التابعة للبرلمان في الشكاوى المتعلقة بأداء أجهزة الإدارة الحكومية. [2]

2-الحكم المحلي في تركيا:

يقوم الحكم المحلي في تركيا أساسا على مستويات المحافظات والمناطق والبلديات والقرى حيث تنقسم البلاد إلى 81 محافظة و1397 بلدية موزعة على المدن والمناطق والأحياء التركية.

-**إدارة المحافظات الخاصة:** يوجد 81 محافظة وهي وحدات السلطة المحلية، تضطلع بأدوار تنموية ضمن نطاق التغطية الجغرافية للمحافظات المعنية، ويتم انتخاب شعبيا المجلس العام للمحافظة، وهيئة صنع القرار ويرأس المحافظة ممثل معين من الحكومة المركزية، ويتألف الهيكل الإداري للمحافظة من مجلس المحافظة المنتخب وهـــو الهيئة الرئيسية لعمـــلية صنع القرار بالإضافة إلى المحافظ واللجنة التنفيذية للمحافظة.

-**البلديات الكبرى:** ويقصد بالمصطلح بلديات المدن الكبرى، ويتم انتخاب رؤساء البلديات الكبرى عن طريق التصويت الشعبي، أما انتخاب أعضاء مجالس البلديات الكبرى فيتم بشكل غير مباشر من قبل أعضاء مجالس ورؤساء بلديات الأحياء، يتألف مجلس البلديات الكبرى من رؤساء بلديات

1- أحمد سلمان محمد، **النظام السياسي التركي من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي**، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 62، العراق، 2017، ص ص 5، 13.

2- **دستور الجمهورية التركية لعام 1982 المعدل سنة 2017**، المادة 74، تم التصفح بتاريخ 2019/09/13، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3z3V8hY

الأحياء وخمس من أعضاء المجالس البلدية للأحياء ويختص المجلس بالقضايا الرئيسية المتعلقة بالمنطقة الحضرية.[1]

البلديات: هي الوحدات الإدارية الحضرية الأساسية، وهي فاعل رئيسي في الحوكمة المحلية ويوجد حاليا 1395 بلدية، يتم انتخاب رئيس البلدية وأعضاء المجلس البلدي شعبيا وتضطلع بمهام التخطيط الحضري، البنية التحتية والاستثمار.

-**القرى:** النوع الأقدم تاريخيا والأكثر انتشارا، تضطلع بواجبات الزامية وواجبات طوعية، ويوجد حاليا 34000 قرية، يديرها مختار منتخب شعبيا بمرتبة رئيس تنفيذي وهو مسؤول عن توفير الخدمات المحلية، إلى جانب جمعيات القرى التي تتمتع بحق التصويت على تحويل أحد الواجبات الطوعية إلى الزامي.[2]

3-مجلس المدينة كآلية للعمل التشاركي على المستوى المحلي:

تمثل وثيقة اسم الأجندة المحلية للقرن 21 التي تم نشرها سنة 1996 اللبنة الأساسية لظهور المقاربة التشاركية في تركيا، فالوثيقة خطة عمل تدعو إلى الشراكة العالمية لحل المشاكل التي تواجه العالم مثل الفقر والجوع، وعملت الأمم المتحدة على دعم تنفيذ الأجندة المحلية للقرن 21 في تركيا من خلال إنشاء مجلس المدينة في نطاق كل بلدية كمنصة لتحديد وحل المشكلات المحلية، وتعزز الدور التشاركي للمجلس بعد اضفاء الطابع الرسمي عليه في قانون البلديات رقم 5393 سنة 2005. [3]

أ-**تشكيلة مجلس المدينة:** أنشئ مجلس المدينة في إطار نهج الشراكة المجتمعية ويتكون من الأشخاص والمؤسسات والمنظمات التالية:

-المحافظ أو نائب المحافظ إضافة الى رئيس البلدية أو من ينوب عليه.

-ممثلو المؤسسات العامة بما لا يتجاوز عشرة ممثلين.

-رؤساء الأحياء وممثلو الأحزاب السياسية.

-ممثل أو ممثلين اثنين عن الجامعات.

-ممثلو المنظمات المهنية والنقابات العمالية، كتاب العدل ونقابات المحامين وممثلي الجمعيات.

1-منظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية (فرع الشرق الاوسط وغرب آسيا)، **دراسة عن أنظمة الحكم المحلي في إقليم الشرق الأوسط وغرب آسيا**، اسطنبول، 2014، ص ص 122-124.

2-**نفس المرجع السابق**، ص ص 127-129.

3-Duru Sahyar Akdemir, **Yerel Demokrasi, Kaatilim Ve Turkiye Kent Konseyleri Platformu** Karadeniz Teknik Universitesi Sosyal Bilimler Enstitusu,Yil.10,Sayi19, Haziran 2020,p 41 .

-ممثل واحد عن كل المجالس ومجموعات العمل التي أنشأها مجلس المدينة.[1]

ب-الأجهزة الرئيسية لمجلس المدينة: تتمثل فيما يلي: [2]

-**الهيئة العامة:** تعقد اجتماعين على الأقل في السنة، ويرأس الهيئة العامة رئيس مجلس المدينة.

-**المجلس التنفيذي:** يتألف من سبعة أعضاء بمن فيهم رؤساء مجالس الشباب والنساء، يرأسه رئيس مجلس المدينة، يتولى المجلس التنفيذي تحديد جدول أعمال الهيئة العامة ويعرض آراءها واقتراحاتها على البلدية، كما يراقب المجلس تنفيذ هذه المخرجات.

-**رئيس مجلس المدينة:** ينتخب من قبل الهيئة العامة لمدة سنتين في الولاية الأولى وثلاث سنوات للولاية الثانية.

-**أمين عام مجلس المدينة:** يتم انتخابه من قبل اللجنة التنفيذية، يتولى الأمين العام تنسيق تنفيذ واجبات مجلس المدينة ويضمن الانسجام في العمل بين المجالس ومجموعات العمل والهياكل المماثلة.

-**المجالس ومجموعات العمل:** يتم تشكيل مجالس عمل ومجموعات عمل للنساء والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة بشكل طوعي من مختلف المواطنين بهدف إدارة المدينة وتحقيق التنمية المحلية المستدامة في مجالات مثل البيئة، الصحة، النقل، كما تقوم الهيئة العامة لمجلس المدينة بمناقشة آراء واقتراحات المجالس ومجموعات العمل.

ج-وظائف مجلس المدينة: وفق قانون مجلس المدينة الصادر سنة 2006، يتولى المجلس الوظائف التالية:

-المساهمة في تطوير المجتمع المدني وإضفاء الطابع المؤسسي على هياكله.

-إشراك الشباب والنساء وذوي الاحتياجات الخاصة في آليات صنع القرار المحلي.

-إحالة الاقتراحات والتوصيات الصادرة عن مجلس المدينة إلى البلدية.

-المساهمة في تنفيذ مبادئ الشفافية المشاركة والمساءلة في إدارة المدينة والقدرة على التنبؤ.

-المساهمة في الاستخدام الفعال والعادل للموارد المحلية.

-نشر ثقافة المشاركة على المستوى المحلي واعتماد مفهوم الحوكمة المحلية.

1-Zuhal Onez Cetin, **The End Of Local Agenda 21 And Its Transition To The City Councils In Turkey**, International Journal Of Scientific Research And Innovative Technology,Vol.1,N°2 September 2014, p7.

2-Oguzhan Goktolga ve Suleyman Ekici, **A Local Governance Experience In Turkey : From "Local Agenda 21"S To The City Councils**, Birey ve Toplum Sosyal Blimler Dergisi, Cilt 6 N°12 , 2016,PP120-121.

-إعداد برامج تنموية تستجيب لمتطلبات التنمية المستدامة وتستهدف مكافحة الفقر.[1]

ثانيا: مجلس مدينة كير شهير كنموذج لتحقيق التنمية المحلية التشاركية

تأسس مجلس المدينة سنة 2008، يضم مجلس المرأة ومجلس الشباب ومجلس الأشخاص وذوي الاحتياجات الخاصة، وهناك أيضا مجموعات العمل تعمل مباشرة تحت المسؤولية المباشرة للإدارة العليا لمجلس المدينة مثل مجموعة عمل الثقافة والفن، مجموعة عمل الزراعة ومجموعة عمل الحوكمة، مجموعة عمل الاتصال والإعلام.[2]

1-**تشكيلة المجلس التنفيذي لمجلس مدينة كير شهير**: هو أعلى هيئة تنفيذية في مجلس المدينة يتكون من العمدة، رئيس الجامعة، رئيس المجلس الإقليمي، رئيس اتحاد الحرفيين ورئيس غرفة التجارة، مستشار مالي، ممثلي المجتمع المدني واثنان من رجال الأعمال.

2-**الأنشطة التشاركية لمجلس مدينة كير شهير**: تتمثل أبرز الأدوار التنموية التي اضطلع بها المجلس فيما يلي:

-تنظيم دورة تدريبية حول مهارات الكمبيوتر الأساسية بالتعاون مع البلدية والقطاع الخاص المحلي.

-التعاون بين مجلس مدينة كير شهير ومديرية التعليم في تنظيم دورات في تعلم اللغة الانجليزية.

-قيام مجموعة عمل الحوكمة بدهن وصيانة المدارس في قرى وبلدات المدينة.

-إعداد خطة التنمية المستدامة الاستراتيجية بالتعاون مع البلدية والجامعة.

-تقديم مجلس المرأة قروضا مصغرة لتحسين أوضاع النساء مع دعوة التجار للمهرجانات الثقافية والسياحية، بغرض القيام بأنشطة ثنائية بين التجار والنساء الحرفيات.

-مجلس ذوي الاحتياجات الخاصة نظم دورة لحياكة الأكياس الخيطية وتم افتتاح متجر خلال الدورة لبيع تلك الأكياس، وفي نفس السياق أطلق المجلس مشروع" قل لا لأكياس النايلون".

-مشاركة مجلس المرأة مع جمعية مستشفيات "كير شهير" العامة في تنظيم حلقتين دراستين حول سرطان النساء وكيفية التعامل مع الأطفال.[3]

1-Zuhal Onez Cetin, **Op. Cit**, P5.

2-Hasan Soyguzel, **Kent Konseylerinin Arasında İletişim ve İşbirliği: Türkiye Kent Konseyleri Birliği Örneği**,,Paradoks Ekonomi, Sosyoloji ve Politika Dergisi,Cilt.11,N°2, september 2015, PP 74-75.

3-Mustafa Kocaoglu,Katilimci, **Demokrasi Algilamsi ve Kent Konseyleri :Kirsehir Kent Konseyi Orengi**, Hukuk ve Iktisat Arastirmalar Dergisi,Cilt.6,N°1,2014, PP11-12.

المبحث الثالث: تجارب عربية ناجحة في مجال التنمية المحلية التشاركية (المغرب انموذجا)

تقع دولة المغرب في أقصى غرب شمال إفريقيا، وتبلغ مساحتها 446 ألف كم مربع، عاصمتها السياسية الرباط والاقتصادية الدار البيضاء، تمتد حدودها شمالا إلى البحر المتوسط وغربا عبر المحيط الأطلسي، ويحدها مضيق جبل طارق في الشمال والجزائر من الشرق وجمهورية الصحراء الغربية جنوبا، اللغات الرسمية في المغرب هي اللغتان العربية والأمازيغية عدد سكانها حوالي أربعين مليون نسمة، عملتها الرسمية الدرهم المغربي ويعتبر المغرب ثالث منتج للفوسفات في العالم، يساهم القطاع الصناعي فيها بحوالي28 بالمئة من الناتج الداخلي الخام، كما تلعب السياحة والفلاحة دورا هاما في دفع عجلة الاقتصاد المغربي.[1]

المطلب الأول: التنظيم اللامركزي والتأطير القانوني للمقاربة التشاركية في المغرب

شهد السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المغرب مجموعة من التحولات والتغيرات العميقة منذ اندلاع ثورات الربيع العربي وما أعقبها من ارتدادات على المستوى السياسي بمنطقة المغرب العربي، ناهيك عن الحركة الاحتجاجية الموسعة التي شهدها المغرب سنة 2011 التي أسفرت عن ميلاد حركة 20 فيفري كفاعل مدني مخاصم للفاعل السياسي، المتمثل في الأحزاب السياسية والمجالس المنتخبة نتيجة قصوره في تأطير واحتواء مطالب المحتجين، وهذا ما جعل الدولة مطالبة بالتخلي عن المقاربة الكلاسيكية في سياسات التنمية، وتبني مقاربة جديدة في هذا المجال تتأسس على لا مركزية القرارات والسياسات العامة، لردم الهوة بين السلطة والمحكومين وجبر الثقة والمشروعية.[2]

الفرع الأول: البناء المؤسساتي للدولة المغربية

وفق الدستور المغربي نظام الحكم ملكية دستورية، يتمتع فيه الملك بصلاحيات واسعة، حيث يمارس السلطة التنفيذية بجانب الحكومة ويعين رئيس الحكومة من الحزب السياسي المتصدر في الانتخابات التشريعية، ويعين أيضا أعضائها باقتراح من رئيسها، كما يرأس الملك المجلس الوزاري بمبادرة من الملك، أو بطلب من رئيس الحكومة. أما السلطة التشريعية فتتكون من مجلس النواب ومجلس المستشارين، يصوت البرلمان على القوانين ويراقب عمل الحكومة، كما يتيح الدستور لرئيس الحكومة ولأعضاء البرلمان الحق في التقدم باقتراح قانون. [3]

1-دليل العالم العربي، **المملكة المغربية**، تم التصفح بتاريخ 2018/12/14، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3vJMDsm

2-أسماء فلحي واخرون، **جيل الشباب في الوطن العربي ووسائل المشاركة غير التقليدية من المجال الافتراضي إلى الثورة**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، لبنان، 2015، ص ص 168-169.

3-**دستور المغرب الصادر عام 2011**، تم التصفح بتاريخ 2018/12/28، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3jDQfak

أولا: التنظيم الإداري المحلي في المغرب

يقوم التنظيم المحلي المغربي على الجهوية المتقدمة، يضم ثلاث مستويات من الهيئات المنتخبة تتداخل مع بعضها البعض، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري وتتمثل فيما يلي:

1-الجهة: تمثل المستوى الأول في التنظيم المحلي بالمغرب، يدير شؤونها مجلس منتخب لمدة ست سنوات، يتضمن برنامج التنمية الجهوية تشخيصا لحاجيات وإمكانيات الجهة لتحقيق التنمية المستدامة وفق منهج تشاركي، وبتنسيق مع والي الجهة كممثل للسلطة المركزية بهدف مواكبة التوجهات الاستراتيجية لسياسية الدولة، يناط بالمجلس مهام تحسين الجاذبية الاقتصادية للجهة وتقوية تنافسيتها، بالإضافة إلى تأهيل المناطق الريفية والجبلية. [1]

2-الإقليم: يمثل المستوى الثاني في التنظيم المحلي بالمغرب، يدير شؤونها مجلس منتخب لمدة ست سنوات، يتضمن برنامج تنمية الإقليم تشخيصا لحاجيات وإمكانيات الإقليم وفق نهج تشاركي تناط بالمجلس مهام النهوض بالتنمية الاجتماعية من خلال توفير الخدمات الأساسية في المناطق الريفية وتفعيل مبدأ التعاضد بين البلديات لتحقيق التنمية الاجتماعية ومحاربة الاقصاء الاجتماعي، وكذا إحداث وصيانة المنشآت المائية الصغيرة والمتوسطة، كما يمكن لمجلس العمالة عقد اتفاقيات شراكة مع القطاعين العام والخاص لإنجاز مشاريع تنموية.[2]

3-الجماعة(البلدية): تمثل المستوى الثالث في التنظيم المحلي بالمغرب، يدير شؤونها مجلس منتخب لمدة ست سنوات، يتضمن برنامج عمل الجماعة تشخيصا لحاجيات وإمكانيات الجماعة وتحديدا لأولوياتها، يتم إعداده بانسجام مع توجهات التنمية الجهوية ووفق منهج تشاركي وبتنسيق مع ممثل الإقليم بصفته مكلفا بتنسيق أنشطة المصالح اللاممركزة، يناط بمجلس الجماعة مهام إحداث وتسيير المرافق العمومية لتقديم الخدمات المحلية، وكذا تنمية الاقتصاد المحلي من خلال المساهمة في إقامة مناطق للأنشطة الاقتصادية.[3]

1-وزارة الداخلية المغربية، **القانون التنظيمي المتعلق بالجهات**، 2016، تم التصفح بتاريخ 2020/05/15، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/2ZqAXOR

2-الجمعية المغربية لرؤساء مجالس العمالات والاقاليم، **الدليل القانوني للعمالات والأقاليم**، المغرب، 2019، ص ص 27،30.

3-وزارة الداخلية المغربية، **القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات**، 2016، تم التصفح بتاريخ 2019/04/12، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3pHEXWu

الفرع الثاني: المقتضيات الدستورية والقانونية المؤطرة للمقاربة التشاركية في المغرب

حقق المغرب تقدما مهما في مسار الإصلاح الدستوري والقانوني، أثمر ترسانة تشريعية وتنظيمية أفضت إلى تعدد في الفاعلين والهيئات المستوى المحلي والجهوي من أجل الوصول إلى تنمية شاملة ومستدامة.

أولا: الدستور المغربي

جاء الدستور المغربي الجديد سنة 2011 ليعطي للفعل الديمقراطي التشاركي بعده القانوني الرسمي، من خلال التنصيص المباشر على مسؤولية السلطات العمومية والمجالس المنتخبة في إفراد حيز للمساهمة المواطنة في عملية صنع القرار المحلي،[1] حيث يعد أول نص دستوري في تاريخ المغرب يكرس الديمقراطية التشاركية كإحدى الأسس التي يقوم عليها النظام الدستوري المغربي، وتجلت أولى إرهاصات هذه الفكرة التشاركية من خلال:

-دسترة وظيفة المجتمع المدني مساهم في إعداد قرارات ومشروعات لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية.

-إقرار هيئات للتشاور والحوار من أجل إشراك الفاعلين الاجتماعين على اختلاف مشاربهم في إعداد السياسات العامة المحلية وتنفيذها وتقويمها.

-إقرار المساهمة الممكنة للمواطنين في تقديم اقتراحات في مجال التشريع.

-دسترة تقنية عرائض المواطنين الموجهة إلى السلطات العمومية.

-تمكين السلطات العمومية بوضع وتفعيل سياسات موجهة إلى الاشخاص والفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة.[2]

ثانيا: الميثاق الجماعي (القانون 08-17) الصادر سنة 2009

شكل الميثاق الجماعي قفزة نوعية في إطار التوجه المغربي نحو ترسيخ سياسة القرب وثقافة المشاركة بكل تجلياتها، والرغبة في الانتقال من تسيير إداري أحادي الجانب مقتصرا على قطاعات محددة إلى تسيير تنموي تشاركي قائم على تعدد المتدخلين في الشأن المحلي،[3] حيث تضمن الميثاق ما يلي:

1-عبد الرحمن حداد، **الديمقراطية التشاركية في التدبير المالي المحلي**، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية التنمية، العدد 125، 2015، ص147.

2-طارق حسن، **دستورانية ما بعد انفجارات 2011: قراءات في تجارب المغرب وتونس ومصر**، المركز العربي للأبحاث والدراسات قطر، 2016، ص11.

3-منية بنمليلح، **مرجع سبق ذكره**، ص123.

-اعتماد التخطيط الاستراتيجي كأداة فعالة للنهوض بالتنمية المحلية عبر اعتماد مخطط بلدي للتنمية لمدة ست سنوات، ويتم إعداده وفق منهجية تشاركية تدمج مقاربة النوع ويتم تحيينه كل ثلاث سنوات.

-تشجيع إحداث التعاونيات السكنية وجمعيات الأحياء والعمل على تعبئة المواطن لتنمية الوعي الجمعوي، وتنظيم مشاركته في الحياة المحلية والحفاظ على البيئة.

-تنمية المشاركة والشراكة مع الجمعيات القروية وكل المنظمات العاملة في الحقل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

-إشراك فعاليات وشخصيات المجتمع المدني في القرار المحلي من خلال إنشاء لجنة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع الاجتماعي.[1]

المطلب الثاني: الآليات التشاركية المعتمدة لتحقيق التنمية المحلية في المغرب

أفرزت الجهود الحكومية المغربية مجموعة من الآليات التشاركية كالملتمسات والعرائض والهيئات التشاورية، إضافة إلى البعد التشاركي لمضمون المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. كما تم تصميم بوابة حكومية للحكامة الإلكترونية لتوعية المواطنين بأهمية هذه الاليات وتكريس المشاركة المواطِنة الإلكترونية لتحقيق التنمية.

الفرع الأول: الملتمسات والعرائض

تعتبر الملتمسات والعرائض من الآليات التشاركية المعتمدة في المغرب لتحفير مشاركة المواطن في إدارة الشأن العام.

أولا: الملتمسات في مجال التشريع:

هو حق يخول للمواطنين والمواطنات المقيمين والمهاجرين المساهمة في المبادرة التشريعية عبر تقديم اقتراحات تخص الجماعات المحلية وقضايا التنمية المحلية والجهوية، من خلال تشكيل لجنة لتقديم الملتمس متكونة من تسعة أعضاء ينتسبون لثلث جهات المغرب على الأقل مرفقا بـ25000 توقيع. يتولى وكيل لجنة الملتمس إجراءات تقديم الملتمس إلى مجلس المستشارين (الغرفة الثانية في البرلمان المغربي) وفي حالة الموافقة على الملتمس توزع نسخة منه على أعضاء المجلس ويحال على اللجنة البرلمانية المختصة لدراسته ومناقشته، مما يتيح المجال أمام أي عضو من اللجنة المعنية لتبنيه واعتماده كمقترح قانون، أما في حالة عدم قبول الملتمس يتعين على رئيس

1-وزارة الداخلية المغربية، **الميثاق الجماعي**، المديرية العامة للجماعات المحلية، منشورات مركز الاتصال والنشر، المغرب، 2009 ص ص 22-26.

مجلس المستشارين إبلاغ وكيل لجنة تقديم الملتمس بقرار الرفض في الآجال القانونية المحددة مع تعليل أسباب عدم القبول.[1]

ثانيا: العرائض

يوجد نوعان من العرائض المعتمدة في المغرب، وتتمثل في:

1- العرائض الموجهة للسلطات العمومية: العريضة هو كل طلب مكتوب يتضمن مطالب أو اقتراحات أو توصيات يوجهه بصفة جماعية مواطنات أو مواطنون مقيمون بالمغرب أو خارجه إلى السلطة المختصة، قصد اتخاذ ما تراه مناسبا وفق أحكام القانون، كما يمكن أن تشمل شكاوي وتظلمات، ومن شروط تحرير العريضة أن تتضمن مطالبا مشروعة تخدم الصالح العام مرفقة بأسباب وأهداف العريضة وكذا لائحة دعم ب 5000 توقيع، يتم البث فيها من قبل لجنة العرائض بعد تقديمها إلى رئيس الحكومة أو البرلمان عن طريق إيداعها أو إرسالها إلكترونيا لدى السلطة العمومية المعنية أو بواسطة الإدارة المحلية التي تحيلها للسلطة المركزية. [2]

2-العرائض الموجهة لمجالس الجماعات المحلية

هي كل طلب مكتوب يقدمه المواطنون والمواطنات والجمعيات إلى المجلس المنتخب (الجهات الجماعات، الاقاليم) بإدراج نقطة تدخل في جدول أعماله، يتم دراسته من لجنة مختصة قبل عرضها على أعضاء المجلس للتداول فيها. ويشترط في تقديم العريضة بالنسبة للمواطنين أن يكونوا من ساكنة المجلس المعني أو يمارسون نشاطا اقتصاديا أو مهنيا ولهم مصلحة مشتركة في تقديمها، أما بخصوص الجمعيات يجب أن يكون نشاطها مرتبطا بموضوع العريضة ولديها مقر على نطاق إقليم المجلس المعني بالعريضة.[3]

الفرع الثاني: هيئات الحوار والتشاور

تتمثل هذه الهيئات في الهيئات التشاورية الجهوية والهيئة البلدية للمساواة وتكافؤ الفرص بالإضافة إلى المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

1-الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني **دليل المشاركة المواطنة: حق الملتمسات في مجال التشريع**، تم التصفح بتاريخ 2020/11/7، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3AfV5AM

2-الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، **دليل المشاركة المواطنة: حق تقديم العرائض إلى السلطات العمومية**، تم التصفح بتاريخ2020/11/7، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3hpKbkF

3-الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، **دليل المشاركة المواطنة: حق تقديم العرائض الى مجالس الجماعات الترابية**، المغرب، ص ص19-23.

أولا: الهيئات التشاورية لدى مجالس الجهات

يوجد ثلاثة هيئات تشاورية على مستوى الجهة للمشاركة في مختلف مراحل إعداد برنامج تنمية الجهة، تتمثل فيما يلي:

-هيئة استشارية بشراكة مع المجتمع المدني تختص بدراسة القضايا الجهوية المتعلقة بمقاربة النوع الاجتماعي وتكافؤ الفرص.

-هيئة استشارية تختص بدراسة القضايا المتعلقة باهتمامات الشباب.

-هيئة استشارية بشراكة مع الفاعلين الاقتصاديين تهتم بدراسة القضايا الجهوية ذات الطابع الاقتصادي. [1]

ثانيا: هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع لدى مجلس البلدية

هي هيئة استشارية يتم إنشاءها بالشراكة بين المجتمع المدني والمجلس المحلي المنتخب، تتألف من شخصيات تنتمي إلى فعاليات المجتمع المدني المحلي، يتم اختيارهم وفق مقاربة تشاركية وتشاورية (نساء ذوي الاحتياجات الخاصة، شباب باحثون، مقاولون، رجال مسنون) تختص الهيئة بدراسة القضايا المتعلقة بتفعيل مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع، وتقوم بتجميع المعطيات اللازمة في هذا الشأن، من أجل دراستها وإعداد توصيات وتقارير وملتمسات في مجال إعداد وتنفيذ وتقييم برامج المجلس المحلي، بشأن إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في ميدان التسيير والتنمية المحلية من خلال إيداعها لدى رئيس المجلس الجماعي[2]

الفرع الثالث: المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

أعلن الملك المغربي في ماي 2005 عن تأسيس المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بهدف إعادة بناء مقاربة وحكامة السياسات الاجتماعية في المغرب لتحقيق الأهداف الانمائية للألفية من خلال تفعيل مشاريع التنمية المندمجة والمتضامنة والقائمة على عنصر القرب من السكان مع إيلاء أهمية خاصة للشباب والنساء، حيث أذكت المبادرة دينامية اجتماعية في المناطق المهمشة عبر مشاريع ومنجزات ملموسة، وهي بذلك تمثل قطيعة معلنة بإرادة سياسية من أعلى مستوى في الدولة.

1-وزارة الداخلية المغربية، **دليل مساطر إحداث وتفعيل واشتغال وتتبع هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع الاجتماعي بالجهة**، سلسلة دليل المنتخب، **2019**، ص9.

2-وزارة الداخلية المغربية، **دليل مساطر إحداث وتفعيل واشتغال وتتبع هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع بالجماعات** المديرية العامة للجماعات المحلية بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، المغرب، 2017، ص ص 56-57.

1-محاور المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: تتمثل فيما يلي:

-التصدي للعجز الاجتماعي بالأحياء الحضرية الفقيرة والجماعات القروية الأشد خصاصا.

-دعم الجمعيات المحلية الناشطة في مجال التنمية البشرية.

-تشجيع الأنشطة المنتجة للدخل القار والمدرة لفرص التشغيل لانتشال الفئات والجهات المحرومة من براثن الفقر.

-العمل على الاستجابة للحاجيات الضرورية للأشخاص في وضعية صعبة أو ذوي الاحتياجات الخاصة. [1]

2-أجهزة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: يستند تفعيل برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على أجهزة للحكامة، وذلك لضمان تحقيق المشاركة في التخطيط التصاعدي وتتمثل هذه الهيئات فيما يلي: [2]

أ-**المرصد الوطني للتنمية البشرية:** يتشكل من إدارات عمومية وممثلون عن البرلمان وفعاليات المجتمع المدني من مهامه: إجراء دراسات بحوث ميدانية حول قضايا الفقر والتهميش والإقصاء.

ب-**جهاز الحكامة على المستوى المركزي:** لجنة استراتيجية للتنمية البشرية مشتركة بين الوزارات برئاسة الوزير الأول، تتولى مهام رصد الموارد الضرورية لإطلاق المبادرات المحلية للتنمية البشرية، وكذا العمل على إنعاش التعاون الدولي.

ج-**جهاز الحكامة على المستوى الجهوي:** يرأس اللجنة الجهوية والي الجهة، وتضم: عمال الأقاليم، رئيس المجلس الجهوية، رؤساء مجالس الأقاليم، المصالح الغير ممركزة للدولة، النسيج الجمعوي، البنوك، القطاع الخاص والجامعة، تعمل على خلق انسجام بين برامج المؤسسات العمومية والجماعات المحلية وعمليات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

د-**جهاز الحكامة على المستوى الإقليمي:** جهاز تقريري تكوينه عملي محدد ومتوازن، يضم منتخبين، مجتمع مدني، قطاع خاص والمصالح الغير ممركزة، يعمل على إعداد مخطط التنمية البشرية متعدد السنوات على صعيد الإقليم.

1-بوركبة مصطفى، **المقاربة التشاركية وآليات تقييم مشاريع التنمية المحلية: دليل عملي حول التتبع والتقييم التشاركية لمشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية**، المطبعة السريعة، المغرب، 2016، ص ص31،35.

2-المملكة المغربية، **المبادرة الوطنية للتنمية البشرية**، تم التصفح بتاريخ 2020/11/10، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3nkLsNT

الفرع الرابع: البوابة الوطنية للمشاركة المواطنة

أنشأت الحكومة المغربية نافذة إلكترونية لممارسة الحق الدستوري بشكل آمن وسهل بهدف تحقيق مشاركة فعالة للمواطنين والمواطنات وجمعيات المجتمع المدني في إعداد وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية من خلال:

-إبداء الرأي وتقديم المقترحات والتوصيات بخصوص مشاريع وبرامج وسياسات عمومية التي تهم المصلحة العامة.

-التقديم الإلكتروني للعرائض والملتمسات إلى السلطة المعنية عبر البوابة من أجل دراستها.

-الاطلاع على آخر المبادرات التي تمت معالجتها من طرف السلطة العمومية المعنية.

-الاطلاع على آخر النصوص القانونية والتنظيمية ودلائل المقاربة التشاركية، لتعزيز قدرات المجتمع المدني والمواطنين في مجال الحكامة التشاركية.[1]

المطلب الثالث: نماذج إدماج المقاربة التشاركية في العملية التنموية بالمغرب

سمحت الآليات التشاركية المستحدثة في المغرب بابتكار أشكال جديدة للتعاون والعمل الجماعي في مجال التنمية، وقد تم تطبيقها بنجاح في بعض المناطق المغربية، بحيث تبوء المواطن والمجتمع المدني في هذه المناطق مكانة الشريك في العملية التنموية.

الفرع الاول: المشاركة في إعداد المخطط الجماعي للتنمية في مدينة صفرو

أقامت السلطات المحلية في مدينة صفرو ورشة لإعداد المخطط الجماعي سنة 2010 من أجل الوقوف على الحاجيات الحقيقية والملحة للمواطنين المعبر عنها، من خلال ما ستعبر عنه جمعيات المجتمع المدني الحاضرة في الورشة التي تتوفر على الخبرة والتقنية اللازمة للمساهمة في إعداد التشخيص التشاركي في المدينة، حيث سجل وجود مجموعة من الصعوبات والمشاكل التي تعترض التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمدينة (التلوث، غياب محطة متطورة لتصفية الشرب مياه الشرب، غياب ملاعب الأحياء أزمة النقل والازدحام بشوارع المدينة...) كما خلص الحاضرون إلى مناقشة الرؤية المستقبلية لمدينة صفرو في ضوء نتائج عملية التشخيص التي تمت، حيث قدمت مجموعة من الاقتراحات كبناء ملاعب جديدة للأحياء

1-وزارة الداخلية المغربية،**البوابة الوطنية للمشاركة المواطنة**،تم التصفح بتاريخ 2021/01/02، متوفر على الرابط التالي: https://www.eparticipation.ma/

ومركبـــات ريـــاضية، إقامة حزام أخضر من الأشجار بمحيط المدينة والخوصصة الجزئية لقطاع النظافة والتطهير، توفير محطة عصرية لتصفية ومعالجة الماء الصالحة للشرب....الخ.[1]

الفرع الثاني: مشاركة المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياحية بإقليم شفشاون

يعتبر قطاع السياحة في الإقليم نموذج للشراكة والتكامل بين المجتمع المدني والسلطات المحلية في عدة مشاريع سياحية بالإقليم خاصة في المجال القروي، وتتمثل هذه المشاريع في التعاون الحاصل بين مديرية الغابات والمياه ومحاربة التصحر والمجتمع المدني المحلي للنهوض بالقطاع السياحي القروي من خلال تهيئة المنتزه الوطني لتلا سمطان والمنتزه الجهوي لبو هاشم وجعلهم في خدمة النشاط السياحي، كما عمل النسيج الجمعوي على الترويج للمواقع ذات الأهمية السياحية وبناء باحات الاستراحة ونقاط الإرشاد السياحي في المدينة بالإضافة الى الإسهام في التوعية والتحسيس بأهمية الحفاظ على الجانب البيئي في إطار الترويج للسياحة البيئية الذي يعد رأسمال المجتمع. .[2]

الفرع الثالث: اللجنة المحلية للتنمية البشرية ببلدية بوذنيب(مكناس)

تأسست سنة 2013 تضم منتخبين وجمعيات وممثلي المتعاملين الاقتصاديين وكذا ممثلو المصالح الغير ممركزة، يعهد للجنة إعداد وتدبير وتقييم برنامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وفق نهج تشاركي من خلال:

-تحديد الآليـــات التـي تمكـن فريـق التشخيـص من الـوصول إلى الفئات الأكثر فقـــرا بالــبلدية لمعرفة احتياجاتها الأساسية.

- اختيار المشاريع المقترحة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بعد توفير الاعتمادات المالية من قبل الشركاء.

-تتبع تنفيذ المشاريع المحددة مع إخبار كافة المتدخلين المحليين حول وضعية إنجازها بشكل منتظم.

-تنظيم تبادل الخبرات وجمع مقترحات وملاحظات الأطراف المتدخلة حول تنفيذ المشاريع والأولويات فيما يخص تقوية القدرات ورفعها إلى رئيس المجلس البلدي.[3]

1-محمد الزرهوني، **المجتمع المدني والحكامة الترابية**، الشركة العامة للتجهيز والطبع، المغرب، 2012، ص ص168، 207.

2-جميلة السعدي وآخرون، **المشروع الترابي اداة استراتيجية للتنمية المحلية(حالة جماعة اغوران)**، منشورات الجماعة القروية لاغزران، المغرب، 2015، ص179.

3-مولاي بنشريف، **مرجع سبق ذكره**، ص ص65- 66.

وعقدت اللجنة عدة اجتماعات، حضرها ممثلون عن المجلس البلدي والمجتمع المدني وتم برمجة مجموعة مشاريع في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، مثل دراسة وإحداث ملاعب ببعض أحياء البلدية، إنشاء مشروع مركز متعدد التخصصات، بناء دار الطالبة، وتم المصادقة عليها من قبل اللجنة بأغلبية الأصوات.[1]

الفرع الرابع: اللجنة الإقليمية للمبادرة البشرية بإقليم وزان

جهاز تقريري تكوينه عملي محدد ومتوازن يضم منتخبين، مجتمع مدني، قطاع خاص والمصالح الغير ممركزة. يعمل على إعداد مخطط التنمية البشرية متعدد السنوات على صعيد الإقليم، من خلال اعتماد نتائج التشخيصات التشاركي المتضمنة متطلبات الساكنة والمعدة من طرف اللجان المحلية للتنمية البشرية، وانتقاء المشاريع المقترحة من طرف الشركاء المحليين مع مراعاة المخططات القطاعية للمصالح الغير ممركزة للدولة، وأنجزت مجموعة من الأنشطة في مجال الديمقراطية التشاركية على مستوى إقليم وزان خلال الفترة (2014-2018) وقدر عددها ب 47 نشاط موزعة بين ثلاثة محاور:

-محور تعزيز تمثيل الشباب والنساء والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة داخل هيئات الحكامة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية (32 نشاط).

-محور تقوية قدرات أعضاء فرق التشخيص التشاركي ولجان الأحياء (9 أنشطة).

-محور دعم اندماج المرأة والشباب في المشاريع والأنشطة المدرة للدخل (6 أنشطة).[2]

الفرع الخامس: هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع في إقليم زاكورة

تأسست سنة 2017 تتكون من فعاليات المجتمع المدني المحلي لإقليم زاكورة، لديها برنامج سنوي وتهتم بفئات الطفولة، الشباب، الأشخاص المسنين، النساء، الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وتقوم بتشخيص الأوضاع والوقوف على أهم المشاكل من خلال الاحتكاك بالتجمعات الحضرية والقروية، وقد استفادت الهيئة من تكوين في الحقوق والتشريعات الوطنية والدولية وتطوير قدرات أعضاء الهيئة في مجال الديمقراطية التشاركية(آليات الإنجاز والتتبع و التقييم) وذلك في إطار إتفاقية التعاون اللامركزي بين المجلس الإقليمي لزاكورة ومنتدى الفيدراليات الكندية، وفي

1-**نفس المرجع السابق**، ص126.

2-**الصفحة الرسمية للمجلس الإقليمي لزاكورة على الفايسبوك**، تم التصفح بتاريخ 2019/02/11، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3jGhdhl

نفس السياق صادق المجلس في جانفي 2020على ثلاث آراء استشارية تعبر عن الحاجيات الصحية والاجتماعية والاقتصادية بالإقليم تقدمت بها الهيئة. [1] وتتمثل هذه التوصيات فيما يلي:

-الإدماج الاقتصادي والاجتماعي لشباب الإقليم من خلال تشجيع ودعم ومواكبة المبادرات والمشاريع التي تخلق الثروة وفرص العمل، وتنسيق الجهود بين النسيج المقاولاتي ومؤسسات التكوين المهني.

-تقديم خدمات خاصة للمسنين بإقليم زاكورة وتشجيع ودعم مبادرات المجتمع المدني التي تعني بأوضاع هذه الفئة في مختلف المجالات.

-التمكين الاقتصادي للنساء بالإقليم عن طريق إدراج قيم المساواة في جميع البرامج والخطط الاستراتيجيات التنموية للمجلس وقياس التقدم المحقق بعرض مؤشرات تتبع النوع الاجتماعي. [2]

الفرع السادس: مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في تحقيق التنمية المجتمعية

أولا: مشروع "مدرستكم"

يعتبر من المشاريع الرائدة في المنطقة العربية في ميدان المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، يهدف إلى إرساء بنية تحتية في مجال التعليم المدرسي بالمناطق الريفية في المغرب بمشاركة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني والخواص، حيث أسس مصرف BMCE وهي مؤسسة مالية وصناعية قابضة جمعية BMCE من أجل محاربة الأمية وحماية البيئة والتي تكفلت ببناء 1001 مدرسة ريفية خلال الفترة الممتدة (1995-2010)، بطريقة تتناسب واحتياجات البيئة مع المحافظة على التراث المعماري المحلي، ومن مزايا هذا المشروع توظيف الشباب والنساء في المجتمعات المحلية التي تبنى فيها المدارس على عقارات ممنوحة من الدولة ويتبنى "**مدرستكم**" نهج التنمية المجتمعية المتكاملة في أكثر المناطق حرمانا بالمغرب، من خلال الربط بين التعليم وأنشطة التنمية المستدامة لإعداد أجيال من الطلبة في المناطق الريفية.[3]

1-بوابة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في إقليم وزان، **تدابير وآليات المواكبة: تواصل القرب**، تم التصفح بتاريخ 6/11/ 2019 متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3z15Tla

2-جريدةالاتحاد الاشتركي،**في سابقة هي الأولى من نوعها على الصعيد الوطني:المجلس الإقليمي لزاكورة يصادق بالإجماع على ثلاثة آراء إستشارية**، المغرب، جانفي2020، تم التصفح بتاريخ 2020/11/30،متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3BwUStk

3-محمود عادل الرشيد، **إدارة الشركة بين القطاعين العام والخص: المفاهيم-النماذج-التطبيقات**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية مصر، 2006، ص ص202-203.

ثانيا: التحسيس والتوعية بموضوع الديمقراطية التشاركية لدى التلاميذ–اقليم اكادير –

نظمت جمعية التنمية المجتمعاتية الذكية ورشات تحسيسية لفائدة 141 تلميذ في ثلاثة ثانويات بإقليم أكادير إدواتنان (89 اناث و52 ذكور)، وبحضور حوالي 14 فردا من الأطقم الإدارية موزعين بين مديري المؤسسات المعنية والحراس العامون والأساتذة، إضافة إلى ممثلين عن جمعيات أولياء التلاميذ، وقد تمت برمجة هذه الورشات لمدة ثلاث ساعات من أجل محاولة الإحاطة بموضوع المقاربة التشاركية وأهميته في عملية التنمية المحلية من الناحية النظرية والتطبيقية. [1]

الفرع السابع: نموذج مقاولة اجتماعية لتدوير المواد البلاستيكية بالمغرب (إقليم بركان)

أنشئت مقاولة في إقليم بركان بالمغرب سنة 2010 تضم عشرات المنخرطين بدعم مالي حكومي ودعم لوجستي وتقني من طرف جمعية محلية، تختص في جمع الأكياس البلاستيكية التي كانت تلوث البيئة وتشوه جمالية المنطقة، والعمل على تدويرها من أجل إنتاج حقائب ومحافظ وأحذية، وقد حصدت هذه المبادرة عدة جوائز دولية، إذ قدمت حلولا بشرية وبيئية بتقليص النفايات البيئية وإدماج عدد كبير من النساء والشباب في مختلف مراحل الإنتاج، من جمع الأكياس إلى تنظيفها ثم تدويرها. [2]

1– **نشرة إخبارية تصدر في إطار مشروع المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية**، المغرب،2019،تم التصفح بتاريخ 2020/10/13، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3zFKbnK

2–بشرى زكاغ، **تحديات وآفاق الاقتصاد التضامني بالجهة الشرقية في ظل مقاربة النوع الاجتماعي**، ورقة بحثية مقدمة إلى الندوة الدولية الموسومة بـ "**الاقتصاد التضامني والاجتماعي ورهانات التنمية العادلة**"، المنظمة من قبل جامعة وجدة بالشراكة مع مركز تكامل للدراسات ومركز الابحاث وتنمية الجهة الشرقية ومؤسسة هانس زايدل، المغرب، يومي7/8 ديسمبر2018، ص15.

خاتمة الفصل الثاني:

أظهرت التجارب الدولية التي تم التطرق إليها في هذا الفصل نجاعة الممارسة اللامركزية وفعالية التسيير التشاركي المحلي للشأن العام في إنجاز المشاريع من خلال الإشراك الفعلي لجميع المتدخلين بمختلف تنوعاتهم الثقافية والفكرية والعقائدية، انطلاقا من تشخيص وبلورة الاختيارات التنموية، ووصولا إلى تنفيذها ومتابعتها وتقييمها، فقد تمكنت الدول التي خاضت تجربة ناجحة في هذا المجال من الولوج إلى مرحلة متقدمة من التطور الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، بفضل نجاحها في بناء نظام ديمقراطي يمزج بين سياسات يسارية وفق نهج تشاركي لمصلحة الفقراء والطبقة المتوسطة، وسياسات ليبرالية تحمي مصالح الطبقة العليا في الدولة، أما على المستوى العربي فنجد أن التجربة المغربية تسير بخطى ثابتة في مسار ترسيخ المقاربة التشاركية في السياق المحلي ، من أجل النهوض بالواقع التنموي في هذا البلد.

الفصل الثالث

المقاربة التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر: الواقع والمأمول

مقدمة الفصل الثالث:

سنتناول في الفصل الثالث التنظيم الإداري في الجزائر والجهود الحكومية لإدماج الطرح التشاركي في السياسات المحلية لتجاوز الصعوبات المالية التي تعترض تجسيد البرامج التنموية لاسيما تلك المتعلقة بتمويل وتنفيذ المشاريع المسجلة، من خلال التوجه نحو إعطاء ديناميكية لمجال الشراكة مع القطاع الخاص والحركة الجمعوية كمؤشر هام عن الحكامة المحلية وكخيار استراتيجي من شأنه توطين آليات ترشيد النفقات العمومية وتوفير الفرص الناجعة لخلق الثروة الاقتصادية. كما سيتم رصد واقع التنمية المحلية ببلدية عنابة وفق المقاربة التشاركية، بالإضافة إلى تحديات وآفاق تكريس هذه المقاربة في المسار التنموي بالجزائر.

المبحث الأول: مظاهر تكريس المقاربة التشاركية في عملية التنمية المحلية بالجزائر

في ظل التحولات الكبرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ميزت العالم، وأمام حجم التحديات الداخلية، وجدت الإدارة المحلية الجزائرية نفسها مجبرة على تبني مقاربة الحكامة التشاركية وتهيئة البيئة الملائمة والمرجعية القانونية التي تشجع المواطن على المشاركة في صنع القرار المحلي، وذلك في ظل بروز شركاء وحلفاء جدد للحكومة في عمليات التنمية المحلية.

المطلب الأول: الجهود الحكومية الجزائرية لترقية المقاربة التشاركية في العمل التنموي

تعود ارهاصات إدماج الطرح التشاركي في السياسات الحكومية بالجزائر إلى مخطط عمل الحكومة لسنة 2014، حيث شكل ترقية المقاربة التشاركية أهم محاوره، فقد أكد المخطط على وضع الحكومة إطار توافقي يسمح بتكريس نمط جديد وعصري للتسيير، من خلال قنوات دائمة للحوار والتشاور حول تنفيذ القرارات والمشاريع الموجهة لتلبية طلبات المواطنين من خلال الخطوات التالية:[1]

-تعميم تكوين المنتخبين المحليين والمستخدمين الإداريين للبلديات لتكريس النهج التشاركي في التسيير المحلي.

1-مفيدة بن لعبيدي، **إصلاح النظام الانتخابي وافاق تحقيق الديمقراطية التشاركية/الجوارية في الجزائر**، مجلة التواصل العدد51، جامعة عنابة، سبتمبر 2017، ص153.

-مكافحة السلوك البيروقراطي وعصرنة الإدارة من خلال العمل على انفتاح عملية صنع القرار العمومي واتسامها بالشفافية والإنصاف والمساهمة.

-تعزيز الجماعات الاقليمية بالوسائل البشرية والمادية قصد تمكينها من أداء دورها بأكثر فعالية في دفع عجلة التنمية.

-تدعيم عمل المجتمع المدني ببرامج تطوير نوعي وتعزيز للقدرات ووسائل العمل.

-إعادة النظر في التقسيم الإداري بهدف التكفل بضرورات التنمية المحلية وتقريب الإدارة من المواطن، لاسيما في مناطق الجنوب والهضاب العليا.

الفرع الأول: التنظيم الإداري المحلي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية

تعتبر طبيعة النظام السياسي المحدد الرئيسي لشكل وطبيعة السلطات والمؤسسات التي تقوم بإدارة وتحقيق عملية التنمية المحلية. حيث يعتبر النظام السياسي في الجزائر نظام شبه رئاسي ويمثل رئيس الجمهورية محور النظام السياسي في الجزائر والمؤسسة التنفيذية، فهو صاحب السلطة العليا في النظام وحامي الدستور، يتمتع بصلاحيات واختصاصات واسعة إلى جانب المؤسسة العسكرية التي لعبت دورا مركزيا في الحياة السياسية الجزائرية منذ الاستقلال باعتبارها النواة الصلبة والعلبة السوداء للنظام.[1] وقد كرس الدستور الجزائري ثنائية السلطة التنفيذية والمتمثلة في:

-رئيس الجمهورية المنتخب من قبل الشعب التي لا تثار مسؤوليته إلا أمامهم، يعين الوزير الأول أو رئيس الحكومة حسب الحالة وأعضائها وينهي مهامهم.

-الحكومة يقودها وزير أول ويعمل على تطبيق البرنامج الرئاسي، وذلك في حال فوز اغلبية موالية لرئيس الجمهورية في الانتخابات التشريعية، أما إذا اسفرت نتائج الانتخابات عن اغلبية غير رئاسية يعين رئيس الحكومة من الأغلبية البرلمانية، ويكلف بتشكيل الحكومة وإعداد برنامج الأغلبية الفائزة.[2]

وفيما يتعلق بسلطة التشريع ومراقبة عمل الحكومة، يمارسها البرلمان المتكون من غرفتين هما المجلس الشعبي الوطني ومجلس الامة وتتميز العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية

1-أسماء بن تركي، "**النظام السياسي الجزائري ودوره في تفعيل المواطنة والانتماء لدى الشباب: دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة بسكرة**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، تخصص علم اجتماع التربية جامعة بسكرة، الموسم الجامعي 2013/2012، ص ص 91-92.

2-**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الدستور الجزائري**، الجريدة الرسمية، العدد 82، الصادرة في 15 جمادي الاولى عام 1442هـ الموافق ل30 ديسمبر 2020، المواد 105-110، ص ص25-26.

بالتعاون المتبادل والفصل المرن، حيث يمكن للمجلس الشعبي الوطني أن يصوت على ملتمس رقابة أثناء ممارسة عمله الرقابي على الحكومة وفي حالة تصويت ثلثي النواب عليه، تقدم الحكومة استقالتها الى رئيس الجمهورية. كما اتاح المشرع لرئيس الجمهورية إمكانية التشريع بالأوامر في حالات محددة، وللوزير الاول او رئيس الحكومة حسب الحالة حق المبادرة بالقوانين، أما بخصوص مشاريع القوانين المتعلقة بالتنظيم المحلي وتهيئة الاقليم والتقسيم الاقليمي يتم إيداعها على مستوى مجلس الأمة.[1]

أولا: التنظيم الإداري المركزي بالجزائر

بحكم أن الجزائر بلد وحدوي، ولضمان التنسيق المؤسساتي بين الأقاليم المحلية، يتمثل التنظيم المركزي للدولة فيما يلي: [2]

– **رئاسة الجمهورية:** تقوم على مجموعة من الهيئات تتمثل في الأجهزة والهياكل الداخلية (الامانة العامة، المديريات المختلفة) ويعتبر منصب رئيس الجمهورية أهم عنصر في هذه المؤسسة المركزية.

–**الحكومة:** تعتبر المؤسسة الثانية بعد رئاسة الجمهورية داخل الجهاز التنفيذي، حيث توزع الوظيفة الإدارية العليا بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة.

–**الوزارة:** تتمثل أهم صلاحيات الوزير في ممارسة السلطة الرئاسية على جميع الموظفين العاملين بالوزارة وإصدار قرارات تنظيمية تتصل بقطاع وزارته، كما يتمتع بسلطة التعيين في وظائف الدولة ويمارس الوصاية الإدارية على مختلف المؤسسات الإدارية العاملة في قطاع وزارته. ويمكن تصنيف الوزارات إلى وزارات سيادية ووزارات ذات طابع اقتصادي ووزارات ذات طابع اجتماعي وثقافي. ويقوم تنظيم الوزارة على أجهزة الإدارة المركزية للوزارة والمصالح غير الممركزة التي تخضع للسلطة الرئاسية للوزير، مثل المديريات التنفيذية في الولايات.

ثانيا: التنظيم الإداري اللامركزي بالجزائر

تنطوي ركيزة التنظيم اللامركزي للجزائر على شبكات القرب التي تتميز بها الهيئات المحلية والتي تتمثل في:

–**الولاية:** تتمتع بمكانة متميزة في النظام المؤسساتي للدولة، وهي عماد تدخلها في مختلف مجالات الحياة المحلية، وهي مؤسسة تسير من طرف ممثلين منتخبين من المواطنين، مدعمة

1–الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الدستور الجزائري**، المواد 114–142–143–144–162، ص ص27–35.

2–محمد الصغير بعلي، **القانون الاداري: التنظيم الإداري**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص ص 90–92.

بمجلس ولائي ذو سلطة تقريرية، ووالي يتم تعيينه من طرف رئيس الجمهورية ويخضع لسلطة وزير الداخلية والجماعات المحلية.[1]

-**الدائرة:** هي هيئة عدم تركيز إداري من ناحية تعيين رئيسها وتفويض صلاحياتها المخولة لها من السلطة المركزية، ومن ناحية أخرى فهي مقاطعة إدارية تابعة للولاية تضم بلديتين أو أكثر تتولى المصادقة على مداولات المجالس البلدية وتنسيق عمليات تحضير المخططات البلدية للتنمية، كما يساعد رئيس الدائرة الوالي في تنفيذ القوانين وقرارات الحكومة وقرارات المجلس الشعبي الولائي.[2]

-**البلديـــة:** هـي مكـان لممارسـة الديمقراطيـة المحليـة باعتبارها الخليـة الأولى للامركزيـة الإداريـة، ونظـرا لأهميتهـا فقـد أشـار لهـا المشـرع الجزائـري فـي كـل الدسـاتير، وأحـدث لهـا قوانين تنظمها، كما ميزها المشرع بمجموعة من الخصائص منذ الاستقلال.

وبجانب الوحدات الادارية المشكلة للهيكل المركزي للوزارة، توجد مصالح غير ممركزة تمثل المصالح الخارجية للوزارة، والتي تخضع لسلطة الوزير وتتمثل في المديريات الولائية او الجهوية بالإضافة إلى المؤسسات الرقابية والاستشارية التي تم تكريسها دستوريا وهي تنشط في مختلف الميادين الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية.[3]

ثالثا: المخططات المحلية كأداة لتحقيق التنمية في الجزائر

ترتكز الاستراتيجيات التنموية التي تبنتها الدولة على إتاحة المجال للجماعات الاقليمية لإعداد مجموعة من المخططات المحلية من أجل تحقيق التنمية، وتتمثل هذه المخططات في:

1-المخطـط البلـدي للتنميـة: بموجب المرسوم الرئاسي رقم 19-139 المؤرخ في 9 اوت 1973 المتعلق بشروط تسيير وانجاز المخططات البلدية، فهو الأداة والوسيلة الاساسية لتحقيق التنمية المحلية, يتضمن تسجيل وتصنيف جميع المشاريع والاستثمارات ذات الاولوية للساكنين والتي تمس الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين، بالاتساق مع الرؤية الاستراتيجية للبرامج الوطنية للتنمية والمخطط الولائي، حيث يعبر المخطط البلدي عن لا

1-يوسف بوعلام الله ومحمد بن احمد، **واقع تطبيق اللامركزية في ظل التدبير التشاركي**، مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد السابع العدد الأول، جامعة سعيدة، مارس2020، ص137.

2-علي بن ترجا الله، **مستويات التنظيم الإداري الجزائري**، مجلة آفاق للعلوم، العدد الثاني، جامعة الجلفة، 2016، ص ص 33-36.

3-خالد عطا الله، **السياسة العامة بين التخطيط والتنفيذ: الجزائر انموذجا**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2018، ص ص 123-124.

مركزية التخطيط على المستوى المحلي وإشراك البلدية في إعداد وتنفيذ برامجها التنموية وفق جدول زمني مع تحديد كيفية تمويلها. [1]

2-المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير: هو أداة للتخطيط المجالي والحضري يحدد التوجهات الاساسية للتهيئة العمرانية على المستوى البلدي مع مراعاة تصميم التهيئة ومخططات التنمية المحلية. ويشمل المخطط كل بلديات الوطن ويتولى مسؤولية إعداده مسؤولية رئيس المجلس الشعبي البلدي أو المجالس الشعبية البلدية في حال كان المخطط يغطي أكثر من بلدية،[2] ويحتوي المخطط على تقرير توجيهي وتحليلي للأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية والسكانية في إقليم البلدية مع إلزامية إطلاع الجمعيات المحلية بشكل كتابي على المقرر الفاضي بإعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وتحديد مهلة خمسة عشر يوما لإبداء رغبتهم في المشاركة في المخطط، وكذلك يمكن للمواطنين ابداء آرائهم وملاحظاتهم واعتراضاتهم بعد ضبط المخطط التوجيهي من خلال سجل خاص تدون فيه ملاحظاتهم واقتراحاتهم، لكن يبقى هذا الإجراء القانوني مهجور على أرض الواقع.[3]

3-مخطط شغل الأراضي: يعتبر مخطط تفصيلي يحدد كيفية شغل الاراضي بشكل منسجم مع المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير[4]، يغطي كل بلدية أو جزء منها من خلال مبادرة رئيس

1-انتصار عريوات وعادل انزارن، **دور المخططات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**، المجلة الجزائرية للأمن الانساني، العدد السادس، جامعة باتنة1، جويلية 2018، ص63.

-زيدان جمال، **إدارة التنمية المحلية في الجزائر: بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع (دراسة تحليلية لدور البلدية حسب القانون البلدي الجديد 11-10**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص68.

2-الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية، **القانون رقم 90-29**، المؤرخ في14 جمادي الاولى عام 1411 الموافق 1 ديسمبر 1990، **يتعلق بالتهيئة والتعمير**، الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادرة في 15 جمادي الاول 1411الموافق2 ديسمبر 1990 المواد 34-35، ص16.

3-الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية، **المرسوم التنفيذي رقم 91-177**، المؤرخ في14 ذي القعدة عام 1411 الموافق 28 ماي 1991، **يحدد اجراءات اعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والمصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة به** الجريدة الرسمية، العدد 26 الصادرة في 18 ذي القعدة 1411الموافق 1 جوان 1991، المواد 07-11-12، ص ص976-977.

4-بزغيش بوبكر، **مخطط شغل الأراضي: أداة للتهيئة والتعمير**، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد16، العدد الأول جامعة بجاية، 2018، ص ص653- 654.

المجلس الشعبي البلدي الى اعداد مشروع المخطط وتحت المسؤولية المباشرة له، بحسب المادة 34 من القانون 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير.[1]

ويهدف المخطط إلى تحديد الشكل الحضاري بالنسبة للمناطق المعنية وحقوق البناء وتشغيل الأراضي وحماية المساحات العمومية والمساحات الخضراء والاراضي الفلاحية بالإضافة الى تحديد الاراضي الموجهة للنشاطات الاقتصادية وذات المنفعة العامة. كما يمكن للمواطنين القاطنين بالمنطق المعنية ابداء آرائهم وملاحظاتهم واعتراضاتهم بعد ضبط مخطط الاراضي من خلال سجل خاص تدون فيهم ملاحظاتهم واقتراحاتهم. لكن من الجانب التطبيقي نلمس عزوف سكان البلديات عن ذلك.[2]

4-المخططات الولائية للتنمية المحلية: هي برامج قطاعية غير ممركزة تتضمن مخططات سنوية ومخططات متوسطة المدى، تحتوي على كل المشاريع والبرامج التنموية الموجهة للولاية في مختلف الميادين وتتولى تنفيذه المديريات التنفيذية الموجودة على مستوى الولاية. [3]

رابعا: دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية

في سياق تخفيف الأعباء عن المركز وتعزيز اللامركزية، منح القانون اختصاصات واسعة للجماعات الإقليمية من أجل الاضطلاع بمهام التنمية المحلية.

1-دور المجلس الشعبي البلدي: يضطلع المجلس الشعبي البلدي بمجموعة من الأدوار التنموية، تتمثل في:

أ-مجال التنمية الاجتماعية:

-توزيع المياه الصالحة للشرب والسهر على ترشيد استخدام الموارد المائية.

-صرف المياه المستعملة وجمع النفايات الصلبة ونقلها ومعالجتها.

-مكافحة نواقل الأمراض المعدي والحفاظ على صحة الأغدية والأماكن والمؤسسات المستقبلة للجمهور.[4]

1-للمزيد من التفاصيل أنظر إلى: الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية، **المرسوم التنفيذي رقم 91- 178** المؤرخ في14 ذو القعدة1411 الموافق 28 ماي1991، **يحدد اجراءات اعداد مخططات شغل اراضي والصادقة عليها ومحتوى الوثائق المتعلقة بها**، الجريدة الرسمية ، العدد 26، الصادرة في 18 ذو القعدة 1411الموافق 1 جوان 1991.

2-الحسين فرج ومحمد زغو، **مخطط شغل الاراضي أداة لامركزية تشاركية لحماية البيئة**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 57، العدد الخامس، جامعة الجزائر2، 2020، ص ص 212، 219.

3- زيدان جمال، **مرجع سبق ذكره**، ص70.

4-**القانون المتعلق بالبلدية11 -10**، المواد112 -123، ص ص17 ،19.

-إنجاز مؤسسات التعليم الابتدائي وصيانتها، وكذا تسيير المطاعم المدرسية وضمان النقل المدرسي للتلاميذ.

-صيانة المساجد والمدارس القرآنية، بالإضافة إلى المحافظة على الممتلكات الدينية الموجودة في إقليم البلدية.

-المساهمة في إنجاز وتطوير الهياكل الجوارية المخصصة للنشاطات الرياضية والثقافية والتسلية، ونشر الفن والقراءة العمومية. [1]

ب-مجال السكن والتهيئة العمرانية والتجهيز:[2]

-إعداد المخطط البلدي للتنمية المتوسط وطويل المدى والسهر على تنفيذه.

-المشاركة في عمليات تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة.

-حماية الأراضي الفلاحية والمساحات الخضراء ومنع استغلالها في مشاريع اقتصادية وسكنية بإقليم البلدية.

-الموافقة القبلية على أي مشروع قد يحتوي على مخاطر تضر بالصحة العمومية باستثناء المشاريع ذات المنفعة الوطنية.

-حماية الأملاك العقارية الثقافية ذات القيمة التاريخية.

-مراقبة عمليات البناء المتعلقة ببرامج التجهيز والإسكان.

-توفير الشروط التحفيزية للترقية العقارية وكذا المبادرة والمساهمة في ترقية برامج السكن. [3]

ج-مجال التنمية الاقتصادية:

-الحفاظ على وعائها العقاري ومنح الأولوية في تخصيصها لبرامج الاستثمار الاقتصادي.

-تهيئة المساحات الموجهة نحو النشاطات الاقتصادية والتجارية والخدماتية.

-ترقية النشاط السياحي في الإقليم من خلال تهيئة المساحات الخضراء وصيانة فضاءات الترفيه والشواطئ. [4]

-إمكانية إنشاء مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري.

1-**القانون 11-10**، المادة122، ص19.

2-**القانون المتعلق بالبلدية 11 -10**، المواد107 -108-109-114-116، ص ص17 -18.

3-**القانون المتعلق بالبلدية 11-10**، المواد 115-119، ص18.

4- **القانون المتعلق بالبلدية11-10**، المواد117-118-124، ص ص18- 19.

-تشكل لجنة بلدية مكلفة بالشؤون الاقتصادية والمالية والاستثمارية بموجب مداولة مصادق عليها من المجلس الشعبي البلدي. [1]

2-دور رئيس المجلس الشعبي البلدي: يضطلع رئيس المجلس الشعبي البلدي بمجموعة من الأدوار التنموية، تتمثل في:

-السهر على النظام والسكينة والنظافة العمومية.

-اتخاد الاحتياطات الوقائية لضمان حماية وسلامة الأشخاص والممتلكات في الأماكن المعرضة للأخطار والكوارث في إقليم البلدية.

-إبرام المناقصات المتعلقة بأشغال البلدية ومراقبة حسن تنفيذها.

-حفظ النظام العام بصفته ضابط الشرطة القضائية ويمكنه تسخير قوات الشرطة أو الدرك عند الضرورة.

-العمل على تعميم وتنفيذ القوانين والتنظيمات داخل إقليم البلدية.

-إدارة وتنفيذ المخطط البلدي لتنظيم الاسعافات في حالة ما إذا حدثت كارثة في مجال البلدية.

-إدارة وتنفيذ المخطط البلدي لتنظيم الاسعافات في حالة ما إذا حدثت كارثة في مجال البلدية.[2]

-السهر على سلامة المواد الغذائية الاستهلاكية المعروضة للبيع.[3]

3-دور المجلس الشعبي الولائي: يضطلع المجلس الشعبي الولائي بمجموعة من الأدوار التنموية، تتمثل في:

أ-مجال التنمية الاقتصادية والفلاحية:

-توسيع وترقية الفلاحة وإقامة شراكات مع الفلاحين لتدعيم الري.

- إنشاء بنك ولائي للمعلومات والإحصائيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

-حماية البيئة والغابات وتطوير كل أساليب الوقاية من الاوبئة المتعلقة بالصحة الحيوانية والنباتية.

-تذليل كل الصعوبات أمام استفادة المتعاملين من العقار الاقتصادي، بالإضافة إلى المساهمة في إعادة تأهيل المناطق الصناعية المتواجدة بالولاية. [4]

1-**القانون المتعلق بالبلدية11-10**، المواد31-154، ص ص10، 22.

2-**القانون المتعلق بالبلدية11-10**، المواد 82-88-89-90-92-93، ص ص14- 15.

3-**القانون المتعلق بالبلدية11 -10**، المادة 94، ص16.

4-**القانون المتعلق بالولاية رقم12-07**، المواد 81-85-86، ص ص 204-205.

ب-مجال الهياكل القاعدية:[1]

-تهيئة طرق الولاية وصيانتها وتصنيفها.

-تنمية هياكل استقبال الاستثمارات وتطوير هياكل التنمية الريفية لاسيما في مجال فك العزلة.

ج-مجال التنمية الاجتماعية:[2]

- وضع برنامج ولائي للقضاء على السكنات الهشة بالتنسيق مع البلديات والمصالح التقنية وتشجيع إنشاء مؤسسات البناء والتعاونيات العقارية.

-إنجاز هياكل الصحة العمومية والقيام بأعمال الوقاية الصحية.

-مساعدة الفئات الاجتماعية المحتاجة إلى رعاية.

-إنشاء المؤسسات الثقافية والرياضية وبعث وتنمية التراث الثقافي بالولاية.

-إنجاز وصيانة مؤسسات التعليم الثانوي والتقني والتكوين المهني.

4-دور الوالي في تحقيق التنمية المحلية: يضطلع الوالي بمجموعة من الأدوار في مجال التنمية المحلية، تتمثل في:

أ-مجال التنمية السياسية:[3]

-السهر على حماية حقوق المواطنين وحرياتهم.

-العمل على تنفيذ القوانين والتنظيمات والدفاع عن رموز الدولة وشعاراتها.

-يتولى مسؤولية المحافظة على النظام والأمن والسلامة والسكينة العمومية.

-ضمان الاستقرار الأمني والسياسي في إقليم الولاية من خلال تنسيق نشاطات مصالح الامن.

-السهر على حماية أرشيف الدولة والولاية والبلدية.

ب-مجال التنمية الادارية:[4]

-يتولى الوالي التنشيط والتنسيق بين إدارة الولاية ومختلف المصالح غير الممركزة.

-تزود المصالح والمؤسسات العمومية المحلية التابعة للولاية بالقانون الأساسي للمستخدمين.

-تقوم إدارة الولاية تحت سلطة الوالي بتوظيف مستخدمين، إداريين وكذا التعاقد مع خبراء ومختصين عند الضرورة.

1-**القانون المتعلق بالولاية رقم12-07**، المواد 88-89-90-91، ص ص 205- 206.

2-محمد الصغير بعلي، **الولاية في القانون الاداري الجزائري: ملحق قانون الولاية 12-07، مرجع سبق ذكره**، ص86.

3-**القانون المتعلق بالولاية رقم12-07**، المواد 112-113-114-115-120، ص ص210-211.

4- **القانون المتعلق بالولاية رقم 12-07**، المواد127-129-130-131، ص ص212-213.

الفرع الثاني: مبررات إدماج المقاربة التشاركية على مستوي العمل المحلي

حظيت موضوع المقاربة التشاركية في العشرية الاخيرة باهتمام بالغ لدى الحكومة، حيث كانت محور إصلاح الادارة المحلية وهياكل الدولة باعتبارها توفر فرص الرقي الاجتماعي والسياسي للمجتمع، وتزايد الاهتمام المقاربة التشاركية من قبل الدولة الجزائرية لعدة عوامل داخلية وأخرى خارجية.

أولا-عوامل داخلية (سياسية واقتصادية واجتماعية): تتمثل في:

1-التحول الديمقراطي: شهدت الجزائر منذ تسعينيات القرن الماضي انفتاح ديمقراطي تخللته إصلاحات سياسية واقتصادية في مجال الحريات العامة والاساسية، مما أتاح حرية تأسيس الأحزاب السياسية، النقابات، الجمعيات والتحول نحو اقتصاد السوق. كل ذلك ساهم في بروز مفهوم المقاربة التشاركية في الجزائر.

2-البيروقراطية: سيطرة النخب التقليدية على الجهاز البيروقراطي المتخبط في ازمة مشروعية نتيجة انحصار دوره في وظيفة إدارية محضة، دون اي مردود اقتصادي تنموي وترهل الابنية الإدارية اللامركزية التي تخضع لهيمنة هاجس المركزية، مما أدى إلى عدم قدرة الإدارة المحلية على المزاوجة بين الثروات الموجودة والنمو الاقتصادي والعنصر البشري من جهة، وبين خلق مناصب الشغل وتوفير الحياة الكريمة والعدالة الاجتماعية لجميع المواطنين من جهة اخرى.[1]

3-الاحتجاجات الاجتماعية: تنامي الاحتجاجات اليومية المرتبطة بسوء تقديم الخدمات العمومية، بسبب تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي ومعاناة المواطن من الأزمات المختلفة، حيث أصبح السلوك الاحتجاجي والطلب الاجتماعي العنوان البارز للوضع الاجتماعي والسياسي في السنوات الاخيرة، خاصة لدى فئة الشباب العاطلين عن العمل والعائلات التي لا تتوفر على سكن، فالترابط والتعقيد المتزايد للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية طرح إشكالية تضارب مقترحات الجماعات المحلية مع تطلعات الساكنين وصعوبة الولوج للمعلومات.[2]

1- عبد النور ناجي، "**نحو إشراك المواطن كفاعل في منظومة الحوكمة المحلية: قراءة في الإطار القانوني والمؤسساتي للتجربة الجزائرية** "ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر العالمي الثاني "" MENAPAR " الموسوم بـ "دور المواطنين والمنظمات في البناء المشترك للعمل الحكومي بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، من تنظيم مجموعة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لبحوث الإدارة العامة بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة الإنمائيUNDP بمملكة البحرين وبالشراكة مع المعهد العربي للحوكمة بتونس يومي 7/6 أكتوبر 2015م. ص ص 11-12.

2- عبد النور ناجي، **مواقف القوى الغربية من الحركات الاحتجاجية والثورات الشعبية في المغرب العربي**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد الأول، جامعة باتنة، 2011، ص29.

4-فشل السياسات التنموية المركزية: تعثر مجهودات التنمية القائمة على مركزية السياسات العامة نظرا لغياب التناغم والانسجام بين برامج التنمية وحاجيات المجتمع المحلي في ظل هيمنة المقاربة القطاعية المغلقة وعدم بلورة رؤية سياسة ومتناسقة للتنمية المحلية.[1]

5-أزمة التمثيل الانتخابي :عجز نظام الانتخابات عن إفراز تمثيل حقيقي للمواطنين يستوفي كل شروط النجاعة والفعالية في ظل حالات الانسداد التي شهدتها العديد من المجالس المحلية على المستوى الوطني، وكذا ظواهر العنف والتمرد الاجتماعي، بحيث ساهم قانون الانتخابات في تفشي الفساد السياسي من خلال اعتماد القائمة المغلقة التي تفرض على الناخب اختيار القائمة كماهي، ووفق الترتيب الذي وضعه الحزب، مما يفتح المجال أمام عمليات بيع وشراء للمراتب الأولى في القوائم الحزبية وسيطرة المال الفاسد على المجالس المحلية، فتحولت حقوق المواطن إلى شعارات انتخابية موسمية تحول دون تمكنه من مراقبة ومساءلة المسؤول المحلي عن قرب.[2]

6-الفساد: من أبرز مظاهر الحكم السيء في الجزائر تفشي الفساد الإداري في المجالس المحلية المنتخبة، وفي هذا الصدد اكدت بيانات وزارة الداخلية على حدوث عمليات نهب ضخمة للعقار وإبرام صفقات مخالفة للتشريعات من قبل المنتخبين المحليين، مما أدى إلى توقيف عدد كبير من أعضاء المجالس المحلية ومتابعتهم قضائيا.[3] وبحسب وزير الداخلية فقد بلغ عدد المنتخبين المحليين الموقوفين في قضايا فساد 386 منتخب خلال العهدة الحالية 2020،[4] حيث صنفت الجزائر وفق التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية للعام 2020 في المرتبة عالميا والعاشرة عربيا في مؤشر الفساد العالمي.[5]

1- يونس حالو، **دور الجماعات الترابية في التخطيط الحضاري: دراسة مقارنة للقوانين المغاربية**، مجلة العلوم القانونية، العدد الرابع، المغرب، 2015، ص99.

2- قوي بوحنية، **الديمقراطية التشاركية في ظل الاصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية**، دار الحامد للنشر والتوزيع 2015، الاردن، ص ص92 -93.

3- خروفي بلال، "**الحوكمة المحلية ودورها في مكافحة الفساد في المجالس المحلية: دراسة حالة الجزائر**"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، جامعة ورقلة، 2012/2011، ص 102.

4-وكالة الأنباء الجزائرية، **386 منتخب موقوف خلال العهدة الحالية**، جانفي 2021، تم التصفح بتاريخ 2021/08/16 متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3jJRQfb

5- منظمة الشفافية الدولية، **مؤشر مدركات الفساد**، تقرير لسنة 2020، ص21.

7-الحراك الشعبي: أدى اتساع الفجوة بين المطالب التوزيعية، وعدم قدرة النظام السياسي على الاستجابة لها إلى حدوث تفاوت كبير في توزيع الثروة بين أفراد المجتمع، وكان ذلك سببا مباشرا في اندلاع الحراك الشعبي يوم 22 فيفري 2019 من خلال تظاهرات حاشدة مطالبة بالتغيير السياسي والعدالة الاجتماعية وكذلك محاسبة السياسيين ورجال المال الفاسدين.[1]

8-انهيار أسعار النفط: نظرا لاعتماد الجزائر بشكل شبه كامل في مداخيلها على صادرات النفط لتمويل مختلف أنواع النفقات العمومية والاجتماعية. فقد تعرضت لمخاطر مست الطبقة الاجتماعية والاقتصاد الوطني نتيجة انخفاض أسعار النفط سنة 2014. فمن الناحية الاجتماعية تقلصت فرص الشغل من خلال قرار الحكومة بتجميد التوظيف في القطاع العام ورفع الدعم عن بعض المواد واسعة الاستهلاك، مما أدى إلى تدهور الشرائية للمواطنين، وكان لذلك تداعيات كبيرة على الجبهة الاجتماعية وشكل تهديد للسلم الاجتماعي.[2]

ثانيا: عوامل دولية: تتمثل في:

1-الضغط المتزايد للمنظمات الدولية المانحة على السياسات الوطنية للدول من خارج المنظومة الغربية ومنها البلدان العربية للقيام بالإصلاح الإداري وإدماج المقاربة التشاركية في التسيير العمومي كضرورة للتكيف مع تحولات العولمة، وذلك في ظل تحرير التجارة وسيادة نظام الخصخصة والسوق الحرة والكيانات الكبيرة.[3] كما ساهم الحضور القوي لمنظمة الأمم المتحدة في العمل الإنمائي والاجتماعي في ترسيخ ثقافة الواجب قبل الحق على الصعيد العالمي.

2-الاهتمام العالمي المتزايد بحوكمة المجال المحلي كعامل جيو-اقتصادي له الدور الحاسم في استراتيجيات إنشاء المقاولات وتطويرها وجذب الاستثمار الوطني والدولي ضمن مقاربة حديثة في عالم الاقتصاد.[4] وكذلك توجه المؤسسات الاقتصادية الكبرى والشركات المتعددة الجنسيات

1-أحلام مقدم ومصطفى بن حوى، **22 فبراير.. الحراك الشعبي في الجزائر (الاسباب والتحديات)**، مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل ، المجلد الثاني، العدد السادس، المركز الديمقراطي العربي، المانيا، 2019، ص99.

2- عبد النور ناجي وخريف سالمي، **دور التشريعات في حوكمة التمويل المحلي للتنمية المحلية في ظل انهيار أسعار النفط العالمية في الجزائر**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد التاسع، العدد الثالث، جامعة الوادي، ديسمبر 2018، ص643.

3- ناجي عبد النور، **الإصلاح الإداري كآلية لمواجهة تحديات العولمة في العالم العربي**، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي الموسوم بـ "**عولمة الإدارة وعصر المعرفة**" المنظم من قبل جامعة الجنان، لبنان، **أيام** 17/16/15 ديسمبر2012، ص16.

4- ادريس الكراوي، **التنمية نهاية نموذج؟**، المركز الثقافي للكتاب، المغرب، 2014، ص ص19 ،21.

نحو الاستثمار في وسائل التواصل والقيادة عن بعد، مع ترك هامش المرونة لفروعها المحلية قصد التشاور والتفاوض والتجاوب مع محيطها كل حسب خصوصياته.[1]

3-موقع الجزائر في محيطها المتوسطي، العربي، المغاربي والإفريقي، وتنوع شراكاتها، فرض مسايرة الاتجاه العالمي نحو المقاربة التشاركية وإدخال إصلاحات وتغييرات على البنية الإدارية تجعلها تستجيب للمعايير الخارجية. فالأنشطة التنموية المحلية ليست مجرد ميدان تقني يعتمد على مجموعة مؤسسات، بل هي إطار مفتوح من العلاقات والتفاعلات والخلافات والصراعات ساهم الانفتاح الدولي في إعطائها بعدا عالميا تعاونيا.[2]

4-الاتفاقيات الدولية والإقليمية: وقعت الجزائر على مجموعة من الاتفاقيات الدولية والإقليمية الداعية إلى إشراك المواطن في إدارة الشأن العام. تتمثل في الآتي:

-**الإعلان العالمي لحقوق الانسان 1948:** اعتمد في منظمة الأمم المتحدة سنة 1948 حيث نصت المادة 21 من الإعلان على حق كل شخص في المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلاده، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يُختارون بحرية، صادقت الجزائر عليه سنة 1963.[3]

-**الميثاق الإفريقي لحقوق الانسان والشعوب 1981:** أعطى الميثاق للمواطنين الحق في المشاركة بحرية في إدارة الشؤون العامة سواء مباشرة أو عن طريق ممثلين، كما منح المواطن أحقية الحصول على المعلومة والحق في تكوين الجمعيات وحرية التجمع وفق القوانين واللوائح التنظيمية، صادقت الجزائر عليه سنة 1987. [4]

1- ادريس جردان، **ادماج بعد المشاركة في التنمية الترابية بالمغرب: بين الفعالية والشرعية**، مجلة السياسات العمومية، العدد 16، المغرب، 2015، ص54.

2-عبد النور ناجي،" **نحو إشراك المواطن كفاعل في منظومة الحوكمة المحلية: قراءة في الإطار القانوني والمؤسساتي للتجربة الجزائرية** "، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 14- 15.

3-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العدل، **وضعية الآليات الاساسية الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الانسان المصادق عليها من طرف الجزائر**، تم التصفح بتاريخ 2020/02/15، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/38bm5oI

-الأمم المتحدة، **الاعلان العالمي لحقوق الانسان**، 2015، المادة 21، ص 44.

4-المواد 09-10-11-13، **الميثاق الافريقي لحقوق الإنسان والشعوب** الصادر بموجب القرار 115 عن الدورة العادية السادسة عشر لمؤتمر رؤساء **دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية** التي عقدت في الفترة من 17 الى 30 يوليو ستة 1979 في منروفيا ليبريا بشأن إعداد مشروع اولي لميثاق افريقي لحقوق الإنسان والشعوب تمهيدا لإنشاء أجهزة للنهوض بحقوق الانسان والشعوب وحمايتها، ص ص4-5.

-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العدل، وضعية الآليات الاساسية الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الانسان المصادق عليها من طرف الجزائر، **مرجع سبق ذكره**.

-**الميثاق العربي لحقوق الانسان 2004:** صادقت عليه مجلس جامعة الدول العربية سنة 2004 ونصت المادة 37 من الميثاق على حق كل مواطن في المشاركة والإسهام في تحقيق التنمية والتمتع بمزاياها وثمارها، صادقت عليه الجزائر سنة 2006. [1]

5-الربيع العربي: شهدت عدة دول عربية مع مطلع 2011 انتفاضات شعبية غير مسبوقة تطالب بإحداث تغيير جذري في نمط إدارة الحكم في الأقطار العربية، بما يؤدي إلى الحفاظ على كرامة الناس، وتأمين حياة رغدة للشعوب، وإخضاع المسؤولين للمراقبة والمساءلة والمحاسبة، وذلك على خلفية إخفاق النظم الحاكمة في إنجاز تنمية حقيقية، فتسببت سياساتها وممارساتها في تفاقم مظاهر التخلف الاقتصادي وارتفاع مستويات الفقر والبطالة، وكان لهذه الانتفاضات تداعيات على بقية الدول العربية، مما عزز الضغوط الداخلية على النظم السياسية لهذه الدول من أجل القيام بإصلاح سياسي واقتصادي، لترسيخ شرعية النظم الحاكمة وتفادي الانتفاضات الداخلية .[2]

الفرع الثالث: الإطار الدستوري والقانوني للمقاربة التشاركية في الجزائر

على إثر اندلاع تظاهرات شعبية ذات بعد اجتماعي في الجزائر سنة2011 ، بادر النظام الجزائري بإجراء مجموعة من الإصلاحات السياسية المشجعة للنهج التشاركي، فتم رفع قانون حالة الطوارئ واعتبر القرار قفزة نوعية في مسار إرساء مبادئ الحكم الرشيد وخيار استراتيجي يزيل كل القيود والحواجز الشكلية المفروضة على أساس العمل الجماعي.[3] كما صدرت مجموعة من القوانين كقانون الاحزاب السياسية الذي حدد شروط وإجراءات مرنة لتأسيس الاحزاب، وقانون الإعلام الذي نص على ضمان حرية الممارسة الاعلامية واستقلالها وإنهاء احتكار الدولة للمجال الاعلامي، بالموازاة مع صدور قانون الانتخابات والذي تضمن تخفيض سن الترشح لتشجيع مشاركة الشباب في تسيير الشأن المحلي وإجبارية تخصيص حصة للنساء في الترشح والتمثيل لتعزيز مشاركة النساء في الحياة السياسية.[4]

1-جامعة الدول العربية، **الميثاق العربي لحقوق الانسان**، المادة 37، تم التصفح بتاريخ 2019/05/22، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3ydkM3l

2-محمد رضا الطيار، **إثر قيام الثورات العربية على تغير الانظمة السياسية في العالم العربي: دراسة مقارنة (تونس-مصر)** المكتب العربي للمعارف، مصر، 2016، ص ص 234، 248.

3-عمر بوجلال، **إدماج المقاربة التشاركية لترقية الحكامة المحلية: دراسة في التجربتين الجزائرية والمغربية**، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد العاشر، العدد الثاني، جامعة سيدي بلعباس، جوان 2019، ص 214.

4- عبد النور ناجي وجلال قصار الليل، **نحو تجسيد الحكامة المحلية التشاركية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر**، مجلة أبحاث، العدد الخامس، جامعة الجلفة، افريل 2018، ص133.

أولا: الإطار الدستوري المقاربة التشاركية

يمثل دستورا 2016 و2020 اللبنة الأولى لإرساء دعائم المقاربة التشاركية في الجزائر كغاية منشودة في النشاط العمومي، من خلال إجراء حوار تعاوني وتشاوري مستمر بين الجماعات المحلية والمواطنين والجمعيات، لتحديد المشاكل وتقييم السياسات العمومية وتكريس دولة القانون في خدمة المواطن.

1-دستور 2016: تتويجا لمسار الإصلاحات التي باشرتها الجزائر منذ 2011 وبعد سلسلة من المشاورات والحوارات مع مختلف الفعاليات الوطنية والوطنية من أحزاب سياسية وجمعيات ومنتخبين ومؤسسات عمومية وخاصة، أجريت مجموعة من التعديلات الدستورية سنة 2016 من أجل تكريس الفعل الديمقراطي التشاركي في بعده القانوني، من خلال التنصيص المباشر على مسؤولية السلطات العمومية والمجالس المنتخبة المحلية في إفراد حيز للمساهمة المواطنة في مسار اتخاذ القرار العمومي عبر آليات وهيئات مختلفة، وقد تضمن التعديل الدستوري ما يلي:

-ورود مصطلح الديمقراطية التشاركية لأول مرة كمبدأ دستوري تشجع الدولة اعتماده على مستوى الجماعات المحلية

-تعمل الدولة على ترقية مشاركة المرأة في مناصب المسؤولية في الهيئات والادارات العمومية.[1]

-ضمان حق المواطن في الوصول إلى المعلومات والوثائق والإحصائيات ونقلها وفق القانون[2] بما يتيح حرية الاطلاع على المعلومات الرسمية للدولة وتداولها كآلية قانونية لتفعيل المشاركة الشعبية في تقييم المسؤولين والموظفين بهدف الحد من التعسف والتجاوز في استخدام السلطة.[3]

-استحداث المجلس الاعلى للشباب كهيئة استشارية مكلفة بترقية القيم الوطنية والحس المدني والتضامن الاجتماعي لدى الشباب من أجل إعدادهم لتحمل مسؤولياتهم الوطنية، وكذا بلورة

1-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور الجزائر**، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، مارس 2016، المادة 15، ص4.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 2016**، المواد 50-51، ص7.

3-ذبيح عادل، **حقوق وحريات المواطن في التعديل ال دستوري2016، أي جديد؟**،مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد الخامس، جامعة المسيلة، فيفري 2017، ص208.

أولوياتهم في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في شكل آراء وتوصيات، ترفع إلى رئيس الجمهورية بهدف إشراك الشباب في الحياة العامة.

– دسترة المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، وذلك بحكم أنه قوة مبادرة واقتراح وتنشيط لرابطة الحوار والتشاور المجتمعي وكذا تقديم اقتراحات وتوصيات للحكومة،[1]وهنا يجب الإشارة إلى تكليف المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي سنة 2011 بإجراء سلسلة من المشاورات واللقاءات السياسية والمحلية مع الأحزاب والجمعيات والمنتخبين في جميع ولايات الوطن وفق منظور تشاركي تمخضت عنها مجموعة من التوصيات رفعت إلى الحكومة.[2]

2–دستور 2020: في إطار الوعود الانتخابية التي أطلقها رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون أثناء الحملة الانتخابية ببناء جمهورية جديدة نابعة من عمق التطلعات الشعبية، والقيام بإصلاح شامل للدولة بكل فروعها ومؤسسات الجمهورية، تم تكليف لجنة من خبراء القانون الدستوري بإجراء مراجعة واسعة للدستور تؤسس لدولة عصرية ديمقراطية محركة للتنمية وضامنة للمصلحة العامة وفي هذا السياق تضمنت مخرجات لجنة الخبراء مجموعة من الإصلاحات التي تشجع المشاركة الشعبية في الشأن العام، وتتمثل في :

– إدراج مشاركة الشباب في الحياة السياسية ضمن الأولويات الدستورية للدولة. [3]

–إقرار حق المواطنين في تقديم ملتمسات تتعلق بانشغالات ذات مصلحة عامة إلى المؤسسات العمومية وإلزامها بالرد عليها بهدف الرفع من دورهم في أخذ القرارات على المستوى المحلي. [4]

ثانيا: الإطار القانوني للمقاربة التشاركية

بحكم أن الجماعات المحلية تمثل الإطار الملائم لتنظيم المطالب المجتمعية وتكريس مبدأ اختيار الشعب، تضمن كل من قانون البلدية والولاية والقانون التوجيهي للمدينة وكذا قانون تهيئة الإقليم، إشارة صريحة إلى وجوب تعزيز التوجه التشاركي في العمل التنموي المحلي.

1–القانون رقم 06–06 المتضمن القانون التوجيهي لسياسة المدينة: نص القانون رقم06–06 على وجوب قيام الدولة بتوفير الآليات الكفيلة بإشراك المواطن بصفة مباشرة أو غير

1–الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 2016**، المواد 200–205،204،201، ص25.

2– سامية العايب، **النظام القانوني للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر**، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، العدد14، مارس2016، ص540.

3– **لجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 2020**، الجريدة الرسمية، العدد 82، الصادرة في 15 جمادي الاولى عام 1442هـ الموافق ل30 ديسمبر 2020، المادة 75، ص 20.

4- **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 2020**، المادة 81، ص21.

مباشرة في تطوير سياسة المدينة عن طريق الحركة الجمعوية.[1]، وفي هذا الإطار أسس المرصد الوطني لسياسة المدينة سنة 2007 والذي يضطلع بمهام تطوير أنماط جديدة للتسيير المحلي من أجل تحسين الإطار المعيشي للمواطن وترقية دور المدينة في التنمية المحلية المستدامة، بالإضافة إلى اقتراح برامج لصالح تنمية المدينة ويسير المرصد مجلس توجيهي يرأسه وزير السكن ويضم ممثلين عن عدة وزارات ويحضر ممثلين من الجماعات الاقليمية المعنية مداولات المجلس التوجيهي التي تتعلق بدراسة تدابير خاصة.[2]

كما يزود المرصد الوطني للمدينة بمجلس علمي، تشكيلته ذات علاقة مباشرة بسياسة المدينة، يبرز فيه العنصر الجامعي بامتياز مع إمكانية الاستعانة بكل شخصية محلية واستشارتها من أجل تقديم أي مساهمة لأشغال ومهام المرصد في إطار سياسة المدينة أو أي شخص يرى في مساعدته فائدة في سير أشغاله، لكن يلاحظ غياب ممثلين عن المجتمع المدني في تشكيلة المجلس العلمي. [3]

2-القانون رقم 01-20المتعلق بتهيئة الإقليم: نص القانون رقم 01-20 على مسؤولية الدولة في صياغة وإدارة السياسية الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، بالتنسيق مع الجماعات الإقليمية، وكذلك بالتشاور مع الأعوان الاقتصاديين والاجتماعيين للتنمية مع إمكانية إبرام عقود شراكة بين الدولة و/أو الجماعات الاقليمية والقطاع الخاص، للقيام بأعمال وبرامج متعلقة بالمخططات التوجيهية وخطط التهيئة، كما يساهم المواطن في إعداد سياسة تهيئة الإقليم وتنفيذها.[4]

3-القانون رقم 01/06 المتعلق بالوقاية بالفساد ومكافحته: تضمن ضرورة إلتزام الهيئات والمؤسسات الادارية باعتماد إجراءات وقواعد تمكن الجمهور من الحصول على معلومات تتعلق

1-الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية، **القانون رقم 06-06**، المؤرخ في21 محرم 1427 الموافق 20 فيفري 2006 **يتضمن القانون التوجيهي للمدينة**، الجريدة الرسمية، العدد 15، الصادرة في 12 صفر1427 الموافق 12 مارس 2006، المواد 02-11-14-17-21، ص ص 18-21.

2-الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية، **مرسوم تنفيذي رقم07-05**، المؤرخ في19ذو الحجة 1427 الموافق 8 جانفي 2007، **يتضمن تشكيلة المرصد الوطني للمدينة وتنظيمه وسيره**، **الجريدة الرسمية**، العدد الثالث، الصادرة في 21 ذو الحجة 1427 الموافق 10 جانفي2007، المواد 02-05-08-09، ص ص 5-6.

3-منال بن شناف ومحمد بن اعراب، **مشاركة المواطن في تجسيد سياسة المدينة**، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد17 العدد الثالث، جامعة سطيف، 2020، ص ص 107-109.

4-الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية، **القانون رقم 01-20**، المؤرخ في 27 رمضان1427 الموافق 12 ديسمبر2001 **يتعلق بتهيئة الاقليم وتنميته**، الجريدة الرسمية، العدد 19، الصادرة في 30 رمضان 1422 الموافق 15 ديسمبر 2001 المواد 02-59، ص ص 19، 30.

بتنظيمها وسيرها وكيفية اتخاذ القرارات فيها، مع الرد على عرائض وشكاوى المواطنين من أجل إضفاء الشفافية على كيفية إدارة الشؤون العامة. [1]

كما أكد القانون على ضرورة تشجيع مشاركة المجتمع المدني في مكافحة الفساد من خلال:

-اعتماد الشفافية في عملية صنع القرار وتعزيز مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العامة.

-تمكين وسائل الإعلام والجمهور من الحصول على المعلومات المتعلقة بالفساد مع مراعاة مقتضيات الأمن الوطني والنظام العام.[2]

4-القانون المتعلق بالبلدية رقم 11-10: اعتبر القانون أن البلدية تعد إطارا مؤسسيا لممارسة الديمقراطية والتسيير الجواري على المستوى المحلي، وأنها مكلفة بالسهر على توفير أطر ملائمة للمبادرات المحلية التي تشجع الساكنين على المشاركة المباشرة في تقديم اقتراحات للمشاكل المطروحة، وتضمن الباب الثالث (04) مواد تؤكد على إعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات التنمية المحلية وحثهم على المشاركة عبر مجموعة من الإجراءات:

- استعانة البلدية بصفة استشارية بشخصيات محلية أو خبراء أو جمعية محلية للمساهمة في أشغال المجلس والاستفادة من خبراتهم، بحكم مؤهلاتهم أو طبيعة نشاطهم عند اقتضاء الضرورة [3] ونذكر على سبيل المثال دور المختصين المهنيين في تحديد التوجيهات المتعلقة بالتهيئة العمرانية وطبيعة العلاقة التي سوف تتشكل بين المشروع التنموي والأحياء المحيطة به. [4]

-أقر المشرع امكانية قيام المجلس الشعبي البلدي بتقديم عرض سنوي لنشاطاته بهدف تشجيع المواطنين على المشاركة في عملية تتبع وتقييم أعمال البلدية.

-حضور المواطنين جلسات المجلس الشعبي البلدي العلنية، والاطلاع على محاضر المداولات والقرارات البلدية.

-إمكانية اللجوء إلى التعاقد مع خبراء ومستشارين من أجل إنجاز مهام ظرفية تتعلق بإدارة شؤون البلدية وتنميتها.

1-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العدل، **قانون رقم 06-01 يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته**، الطبعة الاولى، 2006، المادة 11، ص 7.

2- **نفس المرجع السابق**، المادة 15، ص8

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية**، المؤرخ في 20 رجب الاول عام 1432الموافق 22 جوان 2011، الجريدة الرسمية، العدد 37، الصادرة في 01 شعبان عام 1432الموافق 3 يوليو 2011 المواد11-12، ص8.

4-يوسف بوعلام، **صلاحيات تسيير المجلس الشعبي البلدي في التشريع الجزائري تكريسا لمشاركة المواطنين**، مجلة المعيار المجلد 11، العدد الثاني، المركز الجامعي تيسمسيلت، جوان 2020، ص66.

– إمكانية إشراك المواطنين في اللجان التي يشكلها المجلس الشعبي البلدي، وهي أهم قاعدة لتطبيق الديمقراطية التشاركية (هناك نوعين لجان دائمة وأخرى خاصة).[1]

–إقامة تعاون مشترك بين البلديات يرتكز على ترقية فضاء الشراكة والتضامن بين البلديات داخل التراب الوطني، مما يتيح إنشاء مصالح ومؤسسات عمومية مشتركة بهدف تحقيق التنمية المحلية وتسيير مرافق عمومية جوارية. [2]

كما نص المرسوم الرئاسي رقم 13–105 على فتح جلسات المجلس الشعبي البلدي العلنية أمام جميع المواطنين لمتابعة مجريات اشغال المجلس،[3]في حين يحدد المرسوم التنفيذي رقم 16–190 شروط وإجراءات الاطلاع على مستخرجات البلدية قصد تسهيل إعلام المواطنين حول تسيير الشؤون المحلية، وأتاح استخدام المجال الالكتروني لضمان نشر وتبليغ القرارات البلدية، مما يضفي المزيد من الشفافية على العمل البلدي.[4]

5–القانون 12–07 المتعلق بالولاية: بحكم أن الولاية هي "الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الاقليمية والدولة"، فقد تم التنصيص على مجموعة من الإجراءات القانونية لتكريس المقاربة التشاركية في العمل المحلي، وتتمثل في:[5]

–إمكانية الاستعانة بالمواطنين في عمل اللجان الولائية للاستفادة من خبراتهم ومؤهلاتهم، مما يتيح للمواطنين المساهمة في النشاط التنموي ومراقبة عمل المنتخبين (مشاركة ذات طابع استشاري).

–تعدد اللجان الولائية (لجان دائمة، لجان مؤقتة، لجنة تحقيق) من أجل ضمان أوسع مشاركة للمنتخبين المحليين في تسيير الشأن المحلي.

1–**القانون 11–10 المتعلق بالبلدية**، المواد 13–14، ص 8.

2– **القانون 11–10 المتعلق بالبلدية**، المواد 215–216–217، ص28.

3– الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية، **مرسوم تنفيذي رقم13–105**، المؤرخ في 5 جمادي الاول عام1434 الموافق 17 مارس 2013، **يتضمن النظام الداخلي النموذجي للمجلس الشعبي البلدي**، الجريدة الرسمية، العدد 15، الصادرة في 5 جمادي الأول عام1434 الموافق 17 مارس 2013، المادة 13، ص 11

4– الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية، **المرسوم الرئاسي رقم 16–190**، المؤرخ في25 رمضان 1437الموافق 30 جوان 2016 الجريدة الرسمية، العدد 41 الصادرة في 7 شوال عام 1437الموافق12يوليو 2016، المادة الثانية، ص8.

5– للمزيد من التفاصيل أنظر إلى: الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية، **القانون رقم 12–07 المتعلق بالولاية**، المؤرخ في28 ربيع الاول 1433الموافق 21 فيفري2012، الجريدة الرسمية، العدد 12، الصادرة في 7 ربيع الاول عام 1433الموافق29 فيفري 2012.

-مشاركة أعضاء المجلس الولائي في عملية تتبع وتقييم برامج التنمية المحلية من خلال توجيه أسئلة كتابية لمسؤولي المصالح أو المديريات غير الممركزة على المستوى الولائي.

- إمكانية اقامة تعاون لا مركزي مع جماعات إقليمية أجنبية من أجل تبادل الوسائل والتجارب المثلى مع بلدان أخرى، إضافة إلى إمكانية التعاون ما بين الولايات داخل التراب الوطني.

الفرع الثالث: آليات تكريس المقاربة التشاركية في الدور التنموي للدولة

اعتمدت الجزائر مجموعة من الآليات المؤسساتية لإدماج المقاربة التشاركية في السياسات الحكومية على المستوى المحلي، من خلال إنشاء مديرية الحكامة المحلية على مستوى وزارة الداخلية والجماعات المحلية وذلك بموجب مرسوم تنفيذي صدر سنة2014، وتتكون من المديرية الفرعية لتنظيم وتسيير الإدارة اللامركزية والمديرية الفرعية لمشاركة المواطنين والشراكة مع الحركة الجمعوية.[1]

اولا: المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالسكان والتنمية كآلية للتشخيص التشاركي

هو مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وتقني تعمل تحت وصاية وزارة الداخلية والجماعات المحلية وتحتوي على دائرة فرعية متخصصة في الاقتصاد الجهوي والتنمية المحلية. [2] تتولى مهمة إجراء أبحاث ميدانية على مستوى كل الأقاليم، مما يسمح بتشخيص وضعية التنمية وتحديد الاحتياجات وكذا النقائص المسجلة من أجل التعاون مع السلطات المحلية في ايجاد الحلول للمشاكل المطروحة في مجال التنمية والتهيئة العمرانية. [3]

ومن مهام المجلس أيضا القيام بدراسات استشرافية حول تهيئة وتنمية الولايات المنتدبة والمدن الجديدة، قصد التعرف على احتياجات السكان ومختلف الفاعلين المحليين بخصوص احتياجات وآفاق التنمية وفق نظرة علمية تنطلق من الواقع، حيث يكون لساكنة هذه المدن الدور الهام في تحديد الأولويات، وذلك من خلال:

-إجراء اللقاءات والمجموعات البؤرية مع الفاعلين المحليين لإعداد تشخيص تشاركي شامل.

--صياغة برامج للعمل خاصة المدن الجديدة بمشاركة سكانها.

1-**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 14-105** المؤرخ في 10 جمادي الاول عام 1435 الموافق 12 مارس 2014، **يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الداخلية والجماعات المحلية**، الجريدة الرسمية، العدد 15، الصادرة في 17 جمادي الاول عام 1435الموافق 19 مارس 2014، المادة السادسة، ص 6.

2-للمزيد من التفاصيل أنظر إلى: موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية، **المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالسكان والتنمية**، تم التصفح بتاريخ 2019/07/22، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3mxm8DK

3-الموقع الرسمي للمقاطعة الإدارية توقرت، **اجتماع مع اعضاء المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالسكان والتنمية** نوفمبر 2018، تم التصفح بتاريخ 2019/04/03، متوفر على الرابط التالي: http://ca-touggourt.dz/ar/?p=2831

-إعداد البيانات والمؤشرات حول الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للسكان واحتياجاتهم ذات الأولوية.[1]

كما تم تكليف المجلس الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالسكان والتنمية في إطار برنامج تنمية قدرات الأطراف المحلية "كابدال" تحت إشراف وزارة الداخلية بإعداد التشخيص الإقليمي للبلديات النموذجية وفق مقاربة تشاركية عبر جمع البيانات الإحصائية وتنظيم لقاءات مع الأطراف الفاعلة في التنمية المحلية والمتمثلة في: المنتخبين المحليين، المجتمع المدني الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، المصالح التقنية والمواطنين، قصد إعداد قاعدة بيانات وبطاقة فنية خاصة بكل بلدية نموذجية فيما يتعلق بمؤهلاتها وإمكانياتها والاختلالات التي تعاني منها.[2]

ثانيا: المرصد الوطني للمرتفق العام كهيئة استشارية لتحسين الخدمة العمومية المحلية

تأسس سنة 2016 بموجب مرسوم رئاسي، يرأسه وزير الداخلية والجماعات المحلية، يكلف المرصد الوطني للمرفق العام بالتشاور مع الدوائر الحكومية المعنية، بالإشراف على ترقية المرفق العام، ومن المهام المكلف بها دفع وتشجيع مستعملي المرفق العام والمجتمع المدني في تحسين الخدمة العمومية والعمل على وضع إجراءات فعالة، قصد ضمان إعلام المواطنين حول خدمات المرفق العام وكذا جمع آراء المستعملين واقتراحاتهم والرد على شكاويهم.[3]

ويضم المرصد الوطني للمرفق العام في عضويته رؤساء مجالس بلدية وولائية يعينهم وزير الداخلية وممثلان عن الجمعيات ذات الطابع الوطني، مع إمكانية إشراك كل شخص ذو كفاءة يقدم مساهمة في أشغال المرصد، كما يقوم هذا الاخير بإرسال تقارير مرحلية إلى الوزير الاول ورفع تقرير سنوي إلى رئيس الجمهورية.[4] وفي هذا الإطار تم رفع تقارير سنوية إلى رئيس الجمهورية منذ سنة 2018، تضمنت مجموعة من الاقتراحات لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر، تتمثل في الاتي:

1-يومية المساء، **بإشراف مركز الدراسات والتحاليل للسكان والتنمية: اطلاق دراسات استشرافية بعلي منجلي وعين النحاس** ديسمبر 2019، تم التصفح بتاريخ 2020/08/19، متوفر على الرابط التالي:https://bit.ly/2URtS8a

2-**برقية رقم 17/401**، موضوعها زيارة خبراء المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتنمية والسكان للبلديات النموذجية من أجل القيام بالتشخيص الإقليمي، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، 2 مارس 2017.

3-الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية، **المرسوم الرئاسي رقم 16-03**، المؤرخ في26 ربيع الاول 1437الموافق 7جانفي 2016، **يتضمن إنشاء المرصد الوطني للمرفق العام**، الجريدة الرسمية، العدد الثاني، الصادرة في 3 ربيع الاول عام 1437الموافق13جانفي 2016، المواد 03-04-05-08، ص ص 13-14.

4- **المرسوم الرئاسي رقم 16-03 المتضمن إنشاء المرصد الوطني للمرفق العام**، المواد08-14-15، ص ص 14-15.

-تعزيز اللامركزية في تسيير المرافق العامة والمبادرة المحلية فيما يتعلق بخلق الاستثمار.

-تعزيز الاتصال بالمواطن باستعمال كافة الوسائل بما فيها وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة في إطار المقاربة التشاركية. [1]

-تجسيد المواطنة التشاركية في بعدها التنظيمي والتسييري واستحداث مؤشرات قياس لتقييم نوعية المرافق العامة.

-دعم الجمعيات في تحسين استعمال المرافق العامة.

-تشجيع الشراكة في تسيير المرافق العمومية المحلية.

-استحداث أقطاب نشاط على مستوى محلي إقليمي لتوطين نشاطات المبدعين وخلق بيئة لفائدة صغار المستثمرين.

-إعطاء استقلالية أكبر للجماعات الإقليمية من خلال اصدار قانون جديد متعلق بالجباية المحلية.

-إجراء تقييم دوري لأداء المرافق من خلال استبيانات دقيقة موجهة للمواطن عبر وسائط التكنولوجية الجديدة. [2]

-إنشاء شبك الكتروني بتحسين الاتصال بين المواطن والإدارة.

-تعزيز الرقابة وفتح طرق الطعن أمام المواطن لإرساء مبادئ دولة القانون. [3]

ثالثا: اللجان الولائية كآلية لإشراك الفواعل المحلية في إعادة تأهيل المرافق العمومية

أصدرت وزارة الداخلية والجماعات المحلية التعليمة الوزارية رقم 1477 المؤرخة في 30 سبتمبر 2013، والتي تنص على "تشكيل لجان ولائية عبر كامل التراب الوطني مكلفة بإعادة تأهيل المرافق العمومية الادارية المحلية تبعا لبرنامج عمل مخطط بعناية فائقة"، كلف الولاة بتشكيل هذه اللجان وترأسها، ويشارك فيه مسؤولي الجماعات المحلية والمنتخبين مع الحرص على التنوع في التمثيل للبلديات، كما يمكن لهذه اللجنة دعوة الجامعيين وممثلي الحركة الجمعوية لإثراء أعمالها والمشاركة في اجتماعاتها من أجل إعداد تقارير شهرية ترفع للوزارة الوصية، تتضمن حصر للعراقيل التي تعترض عملية إعادة تأهيل المرافق العمومية وتقديم

1-وكالة الأنباء الجزائرية، **المرصد الوطني للمرتفق العام سيرفع تقريه السنوي لرئيس الجمهورية بداية** 2018، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/2Wy0qF0

2-وكالة الأنباء الجزائرية، **المرصد الوطني للمرفق العام يقترح اعطاء استقلالية أكبر للجماعات الإقليمية**، فيفري 2019، تم التصفح بتاريخ 2019/10/4، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3mDBiHl

3- الإذاعة الجزائرية، **المرصد الوطني للمرفق العام يرفع تقريره هذا الاسبوع**، 2018، تم التصفح بتاريخ 2020/05/17 متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3gyMzFy

اقتراحات وتوصيات حول وضعية الاستقبال والتكفل بانشغالات المواطنين وإعادة تأهيل المرافق العمومية، مما أفرز مجموعة من القرارات الوزارية الهادفة لتحسين الخدمة العمومية ومكافحة الفساد.[1]

كما يمكن لهذه اللجان عقد اجتماعات تقييم أسبوعي لإعادة تأهيل المرافق العمومية المحلية بمشاركة الفعاليات المحلية، حيث يتم استعراض مجموعة من المسائل في نطاق اختصاصها مثل جهود القضاء على النقاط السوداء عبر البلديات التي تلوث وتشوه النظر الجمالي للمحيط وكذا محاربة الباعة الفوضويين وإدماجهم في فضاءات منظمة للبيع، يتم استحداثها للقضاء على الأسواق الموازية. [2]

رابعا: وسيط الجمهورية كهيئة إدارية تكرس الممارسة التشاركية على المستوى المحلي

تم تأسيس هيئة وسيط الجمهورية في العديد من الدول الأوروبية والإفريقية وتختلف التسمية من دولة إلى اخرى، وأنشئت هذه الهيئة في الجزائر سنة 1986 تحت اسم الوسيط المحلي يعينه الوالي من بين موظفي ديوانه ومهمته النظر في مشاكل المواطنين والتكفل بها.[3]

وفي سنة 1996 قام الرئيس ليمين زروال اول رئيس جمهورية منتخب في ظل انتخابات تعددية بإصدار مرسوم رئاسي، يتضمن تأسيس هيئة وطنية تسمى وسيط الجمهورية مهمتها الرقابة على الإدارة والدفاع عن حقوق المواطنين، [4] وبعد تبوء الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة سدة الحكم أصدر قرار بإلغاء هيئة الوسيط سنة 1999.

وأعيد العمل بهيئة وسيط الجمهورية في فيفري سنة 2020 بعد انتخاب رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون بموجب مراسيم رئاسية، تضمنت تعيين وسيط للجمهورية[5] ومندوبين

1-فاطمة بن الدين، الدور **التنموي للجماعات المحلية وعلاقته بالجامعة**، مجلة الإنسان والمجال، العدد الثالث، المركز الجامعي البيض، 2016، ص ص21-23.

2-البليدة... **تقييم إعادة تأهيل المرافق العمومية محل اجتماع اللجنة المختصة**، 2012، تم التصفح بتاريخ 2018/01/15 متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/38njgkt

3-صفية شرفي، "**تجربة وسيط الجمهورية في الجزائر من الإنشاء إلى الالغاء مقارنة بالنموذج السويدي والفرنسي**"، رسالة ماجستير في الحقوق، تخصص إدارة عامة، جامعة الجزائر،2004/2003، ص ص10، 15.

4- **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم96-113**، المؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1416 الموافق 23 مارس 1996 يتضمن تأسيس وسيط الجمهورية، الجريدة الرسمية، العدد 20، الصادرة في 12 ذو القعدة الموافق 31 مارس سنة 1996، المادتين الأولى والثانية، ص4.

5- الجمهورية **الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم20-45**، المؤرخ في 21 جمادي الثانية عام 1441 الموافق 19 فيفري 2020 يتضمن تأسيس وسيط الجمهورية، الجريدة الرسمية، العدد التاسع، الصادرة في 25 جمادي الثانية الموافق 29 فيفري 2020، المادة الأولى، ص4.

محليين للهيئة وتتمثل مهامها في حماية حقوق وحرية المواطن من أي تجاوز إداري، ومد جسور الثقة بينه وبين الإدارة المحلية من خلال:

-قيام المواطن بإرسال عريضة إخطار لوسيط الجمهورية في حالة التعرض للتعسف أو انتهاك حقوقه بسبب خلل أو سوء تسيير إداري.[1]

-تمتع وسيط الجمهورية بصلاحيات الاطلاع على الوثائق والتحري في موضوع التظلم.

-رصد أي تجاوزات أو اختلالات في سير عمل الإدارة العمومية وتقديم اقتراحات لرئيس الجمهورية تتضمن التدابير والإجراءات التي ينبغي اتخاذها ضد المقصرين باعتبارها قوة اقتراح.[2]

خامسا: مركز نداء كآلية لاستقبال شكاوى ومقترحات المواطنين

أطلقت وزارة الداخلية سنة 2015 خط هاتفي مفتوح لدى وزارة الداخلية والجماعات المحلية للرد على انشغالات واستفسارات المواطنين، وكذا استقبال الشكاوى وإرسالها إلى الولاية للمتابعة والرد عليها، وذلك بهدف متابعة مشاكل المواطنين من أجل معالجتها بطريقة أسرع ومراقبة السلطات المحلية في أداء واجبها إلى جانب التكفل بمقترحات المواطنين ومتابعة مسار المقترحات عن طريق الاتصال برقم الهاتف الأخضر رقم 1100.[3]

يتوفر المركز على قدرة اصغاء ل 240 مكالمة في نفس الوقت، ويسهر على ضمان العملية 200 عون، قسموا إلى فوجين: 8 على المستوى المركزي و192 على مستوى الولايات، بحيث توجد مصلحة خاصة في كل ولاية تتابع مشاكل المتصلين، وتراسل الإدارات والبلديات حول المشاكل التي عددها المواطنون مع متابعة مدى تجاوبها مع هذه المشاكل، مما يتيح تكوين قاعدة معلوماتية على مستوى المركز تتضمن عرائض المواطنين، يتم استخدامها كأداة تساعد المسؤولين في اتخاذ القرار.[4]

سادسا: جلسات التكوين في مجال المقاربة التشاركية

هي عبارة عن جلسات تكوين عقدت في مراكز التكوين لوزارة الداخلية في كل من وهران وقسنطينة لفائدة المنتخبين المحليين وموظفي وإطارات البلدية والولاية، وكذا إطارات الإدارة

1-للمزيد من التفاصيل انظر إلى: **دليل وسيط الجمهورية**،2020، تم التصفح بتاريخ 2021/02/13، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3kgULek

2- **المرسوم الرئاسي رقم20-45**، المواد 05-06، ص4.

3- الإذاعة الجزائرية، **وزارة الداخلية: مركز نداء برقم اخضر (00 11) لتسهيل وصول المعلومة للمواطن**، ديسمبر2014، تم التصفح بتاريخ 2017/09/12، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3Bjso6q

4-ل.ح ، **الرقم الأخضر 1100 للرد على شكاوى المواطنين**، جريدة الشعب، العدد 16608، الجزائر، 2 جانفي 2015، ص3.

المركزية، فمنذ سنة 2016 تم تحسين مستوى 1903 إطار ومستخدم من خلال تكوين نوعي في مجالات عديدة منها المقاربة التشاركية، كما تم أيضا تكوين 61 ألف موظف منذ سنة 2015 منهم 2007 منتخب محلي و57 ألف موظف تابع للإدارة المحلية.[1] وقد تضمن التكوين أربع محاور هي:

-**المقاربة التشاركية والحكم المحلي (مفاهيم ورهانات وأهداف):** تقديم السياق التشريعي والعمل على تطبيق المقاربة التشاركية في السياق المحلي وتكييفها مع الواقع الجزائري.

-**المقاربة التشاركية وأدوات المساءلة الاجتماعية:** تقديم أمثلة وأسس ضرورية لتكريس نهج تشاركي على المستوى المحلي (المشاورات والتحقيقات).

-**الميزانية التشاركية:** شرح الخطوات الملموسة المتعين اتخاذها لتحقيق ميزانية تشاركية على المستوى البلدي.

-**التقييم التشاركي لأعمال المرافق العمومية:** من خلال عرض طريقة بطاقة التقييم المجتمعي كأداة منسبة للاعتراف بالدور المركزي لمستعملي المرافق العمومية، لإعطاء آرائهم وتصوراتهم فيما يتعلق بجودة الخدمات العمومية.[2]

كما تم القيام بأعمال تطبيقية في بيئة حقيقية مثل تجربة الميزانية التشاركية ببلدية معسكر حيث اتبعت مجموعة من الخطوات لتجسيدها على أرض الواقع، تتمثل في:

-التزام بالبلدية باعتماد آلية الميزانية التشاركية.

-تكوين مكوني البلدية والمجتمع المدني.

-توعية السكان وتقديم المعلومات لهم عن النهج التشاركي من أجل إعداد الميزانية.

-تنظيم منتديات المواطن وتعيين ممثلي الأحياء واقتراح المشاريع.

-تنظيم المنتدى البلدي ووضع اللمسات الأخيرة على الميزانية التشاركية.

-يصوت المجلس الشعبي البلدي على الميزانية الاولية التي تضم الميزانية التشاركية.

-متابعة تنفيذ المشاريع وتقييم الميزانية التشاركية.[3]

1- وكالة الأنباء الجزائرية، **386 منتخب موقوف خلال العهدة الحالية**، جانفي 2021، تم التصفح بتاريخ 2021/08/16 متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3jJRQfb

2- وزارة الداخلية والجماعات المحلية، **دليل تطبيق الديمقراطية التشاركية المحلية في الجزائر: للمستفيدين النهائيين والمكونين** المديرية الفرعية لتكوين المنتخبين والإطارات، الجزائر، جانفي 2018، ص ص 9، 66.

3- **نفس المرجع السابق**، ص ص 51، 134.

الفرع الثالث: برنامج كابدال كمقاربة حكومية مبتكرة للشراكة المجتمعية من اجل التنمية

في سياق الإصلاح الإداري الذي باشرته وزارة الداخلية لتحديث الادارة العمومية وتتويجا لمسار التعديلات الدستورية سنة 2016 المتضمنة اعتماد نهج تشاركي في تسيير الشؤون العامة، اطلق برنامج كابدال كمبادرة تشاركية تسمح بتعزيز علاقة الثقة بين المواطنين والمنتخبين والإدارة من خلال الحوار الصريح والبناء، الهادف إلى دعم الاستقرار السياسي وتقوية النسيج الاجتماعي وتحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين.

أولا: ماهية برنامج كابدال

هو مشروع نموذجي ومتجانس تحت إشراف الحكومة الجزائرية، يرمي إلى مجابهة تحديات التنمية المحلية وتوطين أهداف التنمية المستدامة على مستوى الأقاليم في إطار مندمج وتشاركي، بدعم من الأمم المتحدة والاتحاد الاوروبي وتم تخصيص مبلغ 11 مليون أورو لتمويل البرنامج بمساهمة مشتركة بين الحكومة بـ320 839 2 أورو والاتحاد الأوروبي بـ 000 700 7 أورو وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية بـ000 190 يورو.[1] ويستند هذا البرنامج على تعزيز التعاون والتنسيق مع الشركاء الدوليين في المجال التقني وجلب الخبرة لإرساء شروط محفزة للتنمية بحيث:[2]

-تبادر وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بإجراء إصلاحات عميقة على مستوى الجماعات المحلية من حيث حوكمة التسيير الإداري وتثمين القدرات والإمكانيات الاقتصادية.

-تقوم وزارة الشؤون الخارجية بحكم مجال اختصاصها بإفادة الجماعات الإقليمية حول التجارب العالمية الناجحة في ميدان التنمية المحلية، من أجل بناء نموذج مبتكر للحكامة يعكس خصوصية الواقع الجزائري.

-يساهم الاتحاد الأوروبي بالموارد المالية والخبرات في تحسين التسيير العمومي وكذا تمتلك أوروبا تجربة إيجابية في ديناميكية التنمية الإقليمية.

1- برنامج الأمم المتحدة للتنمية، **مطوية حول برنامج (كابدال) ديمقراطية وتنمية محلية**، تم التصفح بتاريخ2019/11/20 متوفر على الرابط التالي:
file:///C:/Users/Med%20Informatica/Downloads/D%C3%A9pliantCapedlA.pdf

2- وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، **بطاقة تعريفية ببرنامج كابدال (برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين)** تم التصفح بتاريخ2019/10/06، متوفر على الرابط التالي:
https://bit.ly/3B8DtXO

-يشارك برنامج الأمم المتحدة للتنمية في تسيير البرامج التنموية انطلاقا من الخبرة والتجربة التي أكتسبها في مجال التنمية على الصعيد العالمي.

1-النطاق الزمني والجغرافي لبرنامج كابدال :

أعلن رسميا عن إطلاق مشروع كابدال في جانفي 2017 على مدى أربعة سنوات، وتم اختيار عشر بلديات نموذجية كمرحلة أولية، وهي: بلدية الغزوات، بلدية أولاد بن عبد القادر بلدية بابار، بلدية بني معوش، بلدية جميلة، بلدية الخروب، بلدية مسعد، بلدية عين تيميمون بلدية جانت، بلدية تيقزيرت.[1]

جدول رقم(2) يوضح الخصائص المميزة للبلديات النموذجية في برنامج كابدال

الولاية	البلدية النموذجية	الخصائص المميزة
تلمسان	الغزوات	منطقة ساحلية (الصيد البحري-السياحة)
اليزي	جانت	منطقة صحراوية حدودية (الواحات-موروث ثقافي معماري)
سطيف	جميلة	منطقة ريفية (معالم اثرية سياحية-الصناعات التقليدية)
الجلفة	مسعد	منطقة ريفية (تربية المواشي-الزراعة-الصناعة التقليدية المحلية)
تيزي وزو	تيغزيرت	منطقة ساحلية (الصيد البحري، السياحة)
قسنطينة	الخروب	منطقة حضرية
خنشلة	بابار	منطقة ريفية (الزراعة-تربية المواشي-الصناعات التقليدية)
ادرار	تيميمون	منطقة صحراوية سياحية (الواحات-موروث ثقافي معماري)
بجاية	بني معوش	منطقة ريفية-سياحية
الشلف	اولاد بن عبد القادر	منطقة ريفية -زراعية

من إعداد الباحث

1-Habiba Naili , **La Démocratie Participative Et Le Financement Du Développement Local** Dirassat &Abhat ,Journal Arabe Des Sciences Humaines Et Sociales,VOL.12,N°3,universté djelfa juillet 2019,PP 27-28.

الشكل رقم (1): خريطة تبين البلديات النموذجية العشر

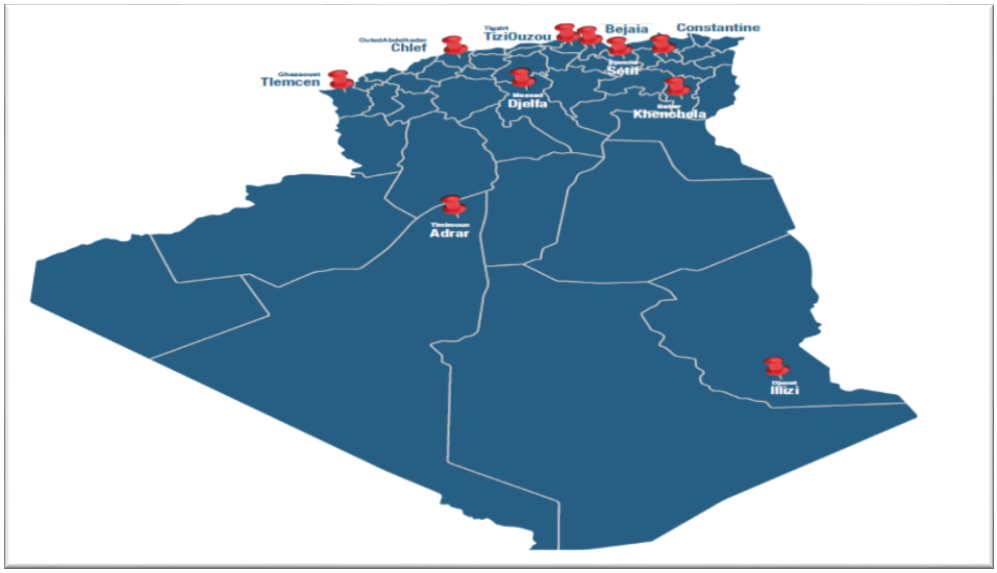

المصدر: https://eeas.europa.eu/

تمثل البلديات العشر عينة من مختلف مناطق الوطن، تم اختيارها بناء على معطيات موضوعية وتنوع تتميز به كل منطقة عن اخرى، بحيث تشكل نماذج لمختلف مكونات الأقاليم المحلية (الجغرافية، الديمغرافية، الثقافية، الاجتماعية، الاقتصادية) وستكون بمثابة نموذج يعمم على كل بلديات الوطن، بعد معالجة نقاط الضعف وتعزيز نقاط القوة واستخلاص الدروس من الحقول التجريبية.[1]

2-خصائص برنامج كابدال: يجمع برنامج كابدال بين مجموعة من الخصائص، تتمثل في:

-**متعدد القطاعات:** يشمل التنسيق والتعاون بين الفاعلين من مختلف القطاعات (التنظيمات الحرفية والمهنية، الخواص، المديريات التنفيذية، الجمعيات، النقابات، الجامعة والمنتخبين).[2]

-**متعدد الفاعلين:** التشبيك والشراكات بين مختلف الفاعلين.

-**شمولية:** لاسيما للشباب والنساء وذوي الاحتياجات الخاصة وكذا المناطق المهمشة والمحرومة من الإقليم.

1-وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، **حوار مع السيد دحماني محمد مدير برنامج كابدال في برنامج ضيف الصباح على القناة الأولى للإذاعة الجزائرية**، اجري بتاريخ2017/3/9، قناة وزارة الداخلية بموقع يوتيوب، تم التصفح بتاريخ 2018/08/9، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/2XMI2Zk

2-محمد أمين أوكيل، **رهان تفعيل الديمقراطية التشاركية من منظور برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين: (كابدال)**، المجلة الاكاديمية للبحث القانوني، المجلد 10، العدد الثاني، جامعة بجاية، ديسمبر 2019، ص 66.

-**متعددة المستويات:** يشمل البلدية وما بين البلديات وما بين المستوى الوطني والبلديات.[1]

3-أهداف برنامج كابدال:

في إطار توطين أهداف التنمية المستدامة للأجندة 2030 يسعى البرنامج إلى دعم المجتمع المدني على تحقيق الأهداف التالية: [2]

-ترقية مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون المحلية من خلال الإعلام والتوعية والتحسيس تجاه فئات الفاعلين المحليين، عن طريق نشر ميثاق المشاركة المواطنة والتنفيذ الميداني لأحكامه والآليات التي أقرها.

-ترقية وتكثيف التمثيل الإقليمي لسكان البلدية من خلال تشجيع السكان ومرافقتهم في إنشاء لجان جديدة للأحياء أو القرى، من أجل إعداد خريطة تشاركية للأحياء والقرى والتجمعات السكانية.

-تعزيز قدرات لجان الأحياء من حيث التنظيم والتسيير والحوار مع المواطنين من أجل القيام بأنشطة تشاركية وأعمال تطوعية في الحي، وكذا المشاركة في مشاريع التنمية في إقليم البلدية.

-ترقية الالتزام المدني وتكثيف النسيج الجمعوي المحلي من خلال التوعية بأهمية دور الجمعيات في مسار الحكامة والتنمية المحلية.

-تعزيز قدرات هيئات المشاركة (المجلس الاستشاري ولجانه الموضوعاتية) في مجالات متعددة كالروابط والعلاقات مع فئات المواطنين الممثلين داخل الهيئة، الحوار والتواصل مع الفاعلين الآخرين في الإقليم، التخطيط التشاركي المحلي وبرمجة وتركيب المشاريع.

-تعزيز قدرات الفاعلين المحليين من خلال نشاطات التكوين التي تهم الحياة الجمعوية، مثل: الروابط مع السكان المستهدفين والقدرة على تمثيلهم والدفاع عن مصالحهم، تعبئة المتطوعين والشراكات والتشبيك، وتنظيم وسير الجمعية.

4-مضمون برنامج كابدال:

يعتبر خارطة طريق تتضمن تنسيق عمل ومجهودات الفاعلين المحليين في إدارة النشاط العمومي وتعزيز قدراتهم ماليا وفنيا من أجل إرساء أسس حكامة تشاورية، وفق أطر توافقية

1- **النداء رقم 02 لاقتراح مشاريع موجهة للجمعيات المحلية في البلديات النموذجية لبرنامج كابدال**، ص4، تم التصفح بتاريخ 2020/09/15، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3jpdlC1

2- **نفس المرجع السابق**، ص6، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3jpdlC1

ومتينة مكيفة مع ثقافة المجتمع المحلي في مسار اتخاذ القرار ومرافقة التغيير،[1] بما يتيح الاصغاء الدائم والمستمر للساكنة وكذا إضفاء ديناميكية تشاركية في ثلاث محاور أساسية للتنمية المحلية، تتمثل فيما يلي:

-المشاريع المحفزة للتنمية الاقتصادية المحلية.

-إدارة المخاطر الكبرى على المستوى المحلي.

-تحسين وعصرنة المرفق العمومي.[2]

ثانيا: آليات برنامج كابدال لإدماج المقاربة التشاركية في العمل التنموي بالجزائر

وضع برنامج كابدال مجموعة من الآليات لتكريس المقاربة التشاركية في عملية التنمية المحلية والمعمول بها لدى كل الدول التي تتبنى هذه المقاربة، وتتمثل هذه الاليات في:

1-تكوين الفاعلين المحليين: تدريب الفاعلين المحليين على تقنيات التخطيط المحلي التشاركي لوضع رؤية استراتيجية للمخطط البلدي للتنمية على مدى 5 إلى 20 سنة، كما يتم تكوين حاملي المشاريع من الشباب والجمعيات المتخصصة من خلال تدريبهم على تحضير مشاريع استثمارية نوعية، والتي ستكون موضوع التداول لدى كل من المجلس البلدي والمجلس الاستشاري في إطار اعداد المخطط البلدي للتنمية وبهدف ترقية التنمية الاقتصادية المحلية.[3]

2-**ميثاق المشاركة المواطنة:** يعتبر ميثاق المشاركة المواطنة عقدا بين البلدية ومواطنيها يتقبل من خلاله المنتخبون المحليون الاصغاء لآراء المواطنين واحترامها وأخذها بعين الاعتبار، كما يلتزم من خلاله المواطنون بالمشاركة الفعالة في تسيير الشؤون العمومية للبلدية، ويتم إعداد الميثاق من طرف اللجنة المحلية المنتدبة للبلدية والمتكونة من مواطنين، مجتمع مدني ومتعاملين اقتصاديين وكذا منتخبين واداريين محليين، ويصادق عليه المجلس البلدي.[4]

3-المجلس الاستشاري: يؤسس بموجب ميثاق المشاركة المواطنة، يضم المجلس ممثلين عن جمعيات فاعلة خبراء متعاملين اقتصاديين، هيئات عمومية فاعلة في المجال الاقتصادي

1-صالحي بن صالح ونور الدين حاروش،(**كابدال) كبرنامج نموذجي لتجسيد الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10،العدد الأول، جامعة الوادي، افريل 2018، ص1371.

2-UNDP, **Document de projet développement local et démocratie participative CapDeL**, Vu Le 12/11/2019, Disponible sur le lien Suivant: https://bit.ly/2WnkLMW

3- صالح الدين زيش، **الديمقراطية التشاركية آلية جديدة في مسار الحكامة المحلية**، تقرير نهاية تربص على مستوى مديرية الحكامة المحلية بوزارة الداخلية والجماعات المحلية، المدرسة الوطنية للإدارة، الجزائر، 2019، ص ص 39-40.

4-**ميثاق المشاركة المواطنة لبلدية جميلة**، برنامج كابدال، تم التصفح بتاريخ 2020/11/7، متوفر على الرابط التالي:
file:///C:/Users/Med%20Informatica/Downloads/Chartes%20Communales%20(1).pdf

وممثلين عن الشباب والنساء وذوي الاحتياجات الخاصة، بالإضافة إلى ممثلين عن الأحياء والجامعة. ويشكل المجلس الاستشاري فضاء للتفكير المشترك بين ممثلي المواطنين وفاعلي المجتمع المدني والسلطات المحلية، مما يجعل منه الشريك المفضل للمجلس البلدي من خلال رفعه اقتراحات سكان البلدية إلى السلطة المحلية، والمشاركة في إعداد المخطط البلدي للتنمية وتنفيذه وتقييمه. كما يعقد المجلس الاستشاري جلسة استماع عامة عند كل نهاية سنة يعرض فيها تقرير حول حصيلة نشاطاته السنوية، كذلك يقوم رئيس المجلس البلدي بتقديم حصيلة النشاطات السنوية للمجلس أثناء الجلسة الاستماع.[1]

4-المخطط التنموي التشاركي: هو مخطط تنموي من الجيل الجديد يمثل صورة استشرافية لتنمية البلدية في مجالات متعددة، يتضمن إدماج كل الطاقات والقدرات المتوفرة لدى البلدية لتحقيق التنمية المحلية، انطلاقا من مخطط التشخيص الإقليمي ومرورا بالنظرة الاستراتيجية التي تحدد أولويات التنمية للبلدية المعنية، وصولا إلى تنفيذ المخطط عن طريق الميزانية التشاركية بشكل سنوي، لكن يعاب عليه عدم منح المجتمع المدني نسبة محددة من الميزانية السنوية، مثلما هو معمول به في تونس، حيث يتم منح نسبة تتراوح ما بين 3 و10% من الميزانية للمجتمع المدني لتصور المشاريع التي يريد إنجازها على مستوى إقليم البلدية.[2]

الجدول رقم (3)يوضح قائمة المشاريع الجمعوية التي تم اقتنائها للتمويل من طرف برنامج كابدال

الجمعية	البلدية	المشروع
الجمعية الثقافية "الاتقان"	مسعد	مسعد الخضراء: يهدف الى حماية البيئة وتحسين ظروف المعيشة
جمعية نشاطات الشباب "الريادة"	اولاد بن عبد القادر	المواطن النشط
جمعية حي الشهيد روقاجي عمار	بابار	دعم تمثيلية ساكنة بابار
جمعة حي 20 اوت 1955	تيميمون	تكوين ومرافقة لجان الاحياء
جمعية سيرتا اكسجين	الخروب	الخروب للشباب
جمعية المعاقين حركيا	اولاد بن عبد القادر	نحن معكم
جمعية حي 15 مسكن-افري-جانت	جانت	دور لجان الاحياء في الحكامة المحلية
جمعية فيروز لتكوين المرأة الريفية	اولاد بن عبد القادر	ورشة الخياطة والانتاج التقليدي-

1- **ميثاق المشاركة المواطنة لبلدية الخروب**، برنامج كابدال، تم التصفح بتاريخ 2020/11/7، متوفر على الرابط التالي: file:///C:/Users/Med%20Informatica/Downloads/Chartes%20Communales%20(1).pdf

2- صالح الدين زبيش، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 45-47.

		تكوين ودعم قدرات الحرفيات
نادي راستينج اتلتيك كلوب	الخروب	تفعيل النشاطات العلمية والرياضة في المدارس الابتدائية
جمعية نصف المجتمع لدعم قدرات النساء المستضعفات	الخروب	لمسة امل
جمعية الارتقاء	جميلة	الشريك
جمعية يدير	جانت	ابدا بتكوين الجمعيات
جمعية الفردوس قورارة للتضامن	تيميمون	محاربة افة استهلاك المخدرات
جمعية التكفل بالأطفال المعانون بالتوحد والامراض العقلية في الانشطة اليومية(التعليم الاساسي)	تيميمون	تكوين الاطفال المعانون بالتوحد
جمعية النشاطات الشبانية للمجمع الرياضي الجواري اولاد بن عبد القادر	اولاد بن عبد القادر	شبيبة اقوى
جمعية اهل الثقافة–الغزوات–	الغزوات	دعم قدرات المجتمع المدني عن طريق التكوين
جمعية مبادرة	مسعد	معا اقوى يهدف الى التمكين الاقتصادي للمراة الرفية
جمعية الاصالة والابداع	بابار	تطوير زريبة بابار
جمعية تناس	تيميمون	ازرو يهدف الى تحويل مشتقات النخيل الى اعلاف
جمعية تمكين	مسعد	تعزيز امكانية التوظيف ومكافحة البطالة بين النساء والشباب في بلدية مسعد عن طريق الترويج لتحويل صوف الاغنام
جمعية الشبيبة الرياضية	جميلة	الدراجة الهوائية كأداة لتنمية السياحة الجبلية
جمعية قرقارة تبنارتيت	تيميمون	اعادة تاهيل قرقارة امغير–تيميمون
جمعية مدراء النشاطات الترفيهية والتكوين للشباب	الخروب	الفرز الانتقائي للنفايات الحضرية عن طريق التقنيات الحديثة، وزيادة الوعي ونشر ثقافة فرز النفايات ي المصدر قبل التخلص منها
جمعية صناع الحياة جنتنا لخدمة المجتمع	جانت	"تارسي 2 "يهدف الى تمكين الفلاحون من تسويق منتوجاتهم

		وتحقيق الاكتفاء الذاتي
جمعية قناديل الامل للتضامن الاجتماعي	تيميمون	مشروع نساء وفلاحي تيميمون لتثمين ثمرة الحمرة كمورد اقتصادي واجتماعي
جمعية مبادرة	مسعد	حرفيات للحرف التقليدية في مسعد
الجمعية الولائية انامل المراة الريفية حنشلة	بابار	انشاء وحدات تحويل المنتوجات الزراعية في بلدية بابار
ابداع جمعية رواحل قورارة للتنمية الاجتماعية، الشباب ومؤهلات القيادة	تيميمون	اعادة احياء تيميمون عن طريق تكوين لجان الاحياء
جمعية تفاو تزيري للحفاظ على اصالة تيميمون وتراثها عبر انتاج النخيل لفائدة النساء القاطنات في المنزل في قصر تالة	تيميمون	انامل الواحة الحمراء لإنشاء ورشة اعادة تأهيل الانتاج التقليدي

المصدر: يوسف بن يزة، التنمية المحلية التشاركية في الجزائر، منشورات مخبر الامن الانساني، جامعة باتنة1، الجزائر 2020، ص66.

المطلب الثاني: القطاع الخاص كشريك محوري في تفعيل التنمية المحلية بالجزائر

مع تزايد التغييرات العالمية كأزمة انخفاض أسعار المحروقات، وانهيار النموذج الاشتراكي وفشل المخططات التنموية على المستوى الداخلي، وكذا تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، تزايدت الحاجة لدور القطاع الخاص في التنمية، وهذا الأمر ظهر جليا في تتبع دوره في الخطط التنموية المتعاقبة التي تبنتها الدولة، حيث تحول دور الدولة من تقديم بعض السلع والخدمات إلى دور أكبر يتمثل في المسؤولية عن رعاية المواطن، وحماية المجتمع وتأمين الخدمات.[1]

الفرع الأول: واقع القطاع الخاص في الجزائر

لقد كانت بدايات التحول نحو القطاع الخاص على المستوى المحلي مع الفترة التي أعقبت التعديل الهيكلي بموجب قانون المالية سنة 1994، حيث تم توقيف العمل بنظام المؤسسات العامة المحلية وكان أكبر المتضررين من هذه المادة البلديات الفقيرة رغم مطالبتهم منذ سنوات بالحق في إعادة العمل بهذه المؤسسات، الأمر الذي يوفر آلاف مناصب الشغل ويتيح إنجاز مشاريع التنمية المحلية، فقد دفعت البلديات ثمن سياسات برنامج التعديل الهيكلي التي فرضها

1-مبروك ساحلي، السياسة العامة التشغيلية، **تحليل السياسة العامة للدولة: تأثر السياسة التشغيلية للدولة بالوضع السياسي والايديولوجي-الجزائر نموذجا-**، دار الكتاب الحديث، مصر، 2016، ص286.

صندوق النقد الدولي، فأغلقت حوالي 1400 مؤسسة مفلسة كانت توفر 200 الف وظيفة وتقدم خدمات عمومية في مجالات النقل المدرسي والعمومي بالموازاة مع إنقاذ 300 مؤسسة تم تحويلها إلى وضع مؤسسة عمومية اقتصادية، لكن العديد من المؤسسات المنحلة نهبت أصولها(العقارات، الأراضي، الآلات والمعدات) تحت غطاء الخصخصة، وذلك في ظل الأزمة الامنية العنيفة التي مرت بها الجزائر.[1] وفي هذا الإطار جرى نقاش واسع في الجزائر حول الخصخصة وإدارة ونقل أعباء القطاع العام للخاص خلال وبعد العشرية السوداء وتمحور الجدل حول وجهتي نظر:

الأولى تدفع بقوة لضرورة إبرام عقود شراكة مع القطاع الخاص لإدارة المرافق العامة وتمويل البنية التحتية للتخفيف من أعباء الخزينة من ناحية، وسرعة تقديم السلع والخدمات العمومية والثانية تهاجم السياسة الأولى بحجة بيع الثروة الوطنية لرجال الأعمال وبأثمان بخسة، وتعتبر أنه لا يحق لأحد التصرف بحقوق الأجيال القادمة، لكن دون تقديم بدائل ملموسة من أصحاب هذا الموقف، ويمكن القول أن الخصخصة في الجزائر تم النظر إليها على أنها تحول من مكان إلى آخر وكأنه تحول طبيعي، أكثر مما هو معرفة بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يجري بها هذا التحول.[2]

لكن مع الطفرة النفطية التي شهدتها الجزائر في العقدين الأخيرين وفي ظل التوجهات الاقتصادية الليبرالية والدور الكبير للشركات المتعددة الجنسيات، ظهر نوع جديد من القطاع الخاص هو "رجال الاعمال" الذين يرتبطون بأجندات سياسية وهو ما يعبر عنه بالتزاوج ما بين رجال المال والسلطة.[3]

ويمكن تقسيم القطاع الخاص في الجزائر من حيث الممارسة إلى القطاع الخاص الرسمي وغير الرسمي، حيث يسيطر على هذا الاخير لوبيات نافذة، علاوة على تمركزه على الاستيراد مما يلحق ضرر بالغ بالاقتصاد الوطني فهو قطاع خارج إطار الدائرة الضريبية يعتمد على استيراد مواد تضر بممارسات القطاع الخاص في الجزائر، ما يؤدي إلى ضرب المؤسسات

1-Nordine Grim, **Communes Pauvres et Accorder Aux maires Le Droit De Créer Des Entreprises Publiques Locales**, Janvier 2017, Vu Le 9/08/2017, Disponible Sur Le Lien Suivant : https://bit.ly/3kZbm77

2-ذكاء مخلص الخالدي، **منظمة التجارة العالمية والشراكة الاوروبية-المتوسطية ودور القطاع الخاص**، ورقة بحثية مقدمة إلى ورقة بحثية مقدمة الى الندوة الدولية الموسومة بـ" **دور القطاع الخاص في مسار التنمية المستدامة وترشيد الحكم في الأقطار العربية**"، المنظم من قبل المنظمة العربية لمكافحة الفساد يومي 23/22 سبتمبر 2011، ص ص8-9.

3- منير الحمش والزبير عروس، **دور القطاع الخاص في مسار التنمية المستدامة وترشيد الحكم في الأقطار العربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات والمنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت، 2013، ص148.

الصغيرة أو المتوسطة. [1]ومن العوامل التي أدت إلى انتشار الاقتصاد الموازي هي تطبيق برنامج التعديل الهيكل والذي كان له آثار وخيمة على الاقتصاد الوطني، فيما يخص غلق وبيع المؤسسات العمومية وتسريح العمال. [2]

كما ادت جائحة كورونا وما تزامن معها من هبوط في أسعار النفط إلى تعريض بيئة عمل القطاع الخاص للخطر، فأغلقت الكثير من قطاعات الخدمة والإنشاء، وكذلك انخفض الإنفاق العام مما أدى إلى ركود انعكس على نمو القطاع الخاص،[3] الذي يرتكز على تحويل الموارد من الدولة، فهو لا يتمتع باستقلالية مطلقة ولا نسبية عنها وهذ ما يثير معضلة في طريق سعي الدولة للتخلي عن جانب من النشاط الاقتصادي. [4]

وفي هذا السياق تضمن قانون المالية لسنة2021 العديد من الإصلاحات التي تستهدف تشجيع دور القطاع الخاص، من بينها إعفاءات ضريبية لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي من خلال إعفاء المستثمرين الأجانب العاملين من الزامية الشراكة مع طرف محلي باستثناء قطاعات استيراد المواد الأولية والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالها، وتشجيع الشركات التي تقوم بتصدير السلع والخدمات وتوفير النقد الأجنبي عبر إعفاء دائم في مجال الضريبة على الدخل الإجمالي، ومنح مزايا ضريبية لتحفيز حاضنات الأعمال من خلال إعفاء من الرسم على النشاط المهني والضريبة على فوائد الشركات أو الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة سنتين. [5]

الفرع الثاني: البيئة المحفزة لمشاركة القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية بالجزائر

في إطار الجهود المبذولة لترقية وتطوير الاستثمار قامت الجزائر بسن مجموعة من القوانين المشجعة لنشاطات القطاع الخاص بمنح امتيازات للمشاريع الاقتصادية المنتجة للسلع

1- **نفس المرجع السابق**، ص 245.

2- نسرين يحياوي، **الاقتصاد الموازي في الجزائر: الحجم، والأسباب والنتائج**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد السادس، جامعة أم البواقي، 2016، ص295.

3- البنك الدولي، **الآفاق الاقتصادية: الجزائر**، أكتوبر 2020، تم التصفح بتاريخ 2021/05/12، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3Grov2D

4- جودة عبد الخالق، **القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي**، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي، بيروت، ص132.

5- وكالة الأنباء الجزائرية، **قانون المالية 2021: تحفيزات جديدة من أجل تشجيع الاستثمار ورفع الصادرات خارج المحروقات** ديسمبر 2020، تم التصفح بتاريخ 2021/04/22، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3Cr9bR5

والخدمات، وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتياز أو الرخصة، وكذا الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة ورسم نقل الملكية على المقتنيات العقارية.[1]

وبدأ الانفتاح على الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الجزائر من خلال عدة نصوص قانونية تضمنت مؤشرات نحو التوجه الجديد للدولة الجزائرية لتنمية وتحفيز دور القطاع الخاص في عملية التنمية المحلية ومن هذه النصوص قانون المياه رقم05-12 سنة 2005 الذي وضع الحجر الأساس لإشراك الخواص في تسيير مرفق المياه والتطهير في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، حيث تظل ملكية المنشآت العامة في دائرة الاملاك العامة ولكن تتاح الفرصة لاستغلالها اقتصاديا.[2]وكذلك الأمر بالنسبة للقانون رقم 02-10 المتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات، والمرسوم التنفيذي رقم 10-138 المحدد للقواعد التقنية لتصميم واستغلال وصيانة شبكات توزيع الكهرباء والغاز والذي تضمن إمكانية إتاحة إنجاز وتصميم واستغلال المنشآت الجديدة لإنتاج الكهرباء من طرف شخص طبيعي أو معنوي عبر إبرام عقود شراكة عام-خاص، وفي هذا الصدد أبرمت شركة كهرباء سكيكدة عقدا مع مجموعة SNC Lavalni بقيمة 600 مليون دولار لتصميم وإنجاز وتشغيل الكهرباء لمدة 12 عاما مع إمكانية تجديد العقد.[3]

اولا: ميثاق الشراكة بين الشركات الوطنية العمومية والخاصة

يمثل ميثاق شراكة الشركات الموقع عليها سنة 2017 من قبل الحكومة الجزائرية والاتحاد العام للعمال الجزائريين وأرباب العمل إطارا لبعث وتنويع الاقتصاد، ويحدد الميثاق الأحكام العامة لشراكة الشركات ومجال تطبيقها والمتدخلين في مسار الشراكة، كما يحدد اشكال الشراكة وطرق تمويلها وشفافية الإجراءات، يهدف إلى الحد من الصعوبات الادارية والمالية التي يمكن ان تحيط بمسار الشراكة. ويمكن تجسيد هذه الشراكة في شكلين: الشراكات التعاقدية المحضة المتعلقة بعملية معينة أو بنشاطات ملحقة للشركاء (ابحاث ونقل وتأمينات وتسويق وغيرها)

1-الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية، **امر رقم 01-03**، المؤرخ في1 جمادي الثانية 1422 الموافق 20 اوت2001 **يتعلق بتطوير الاستثمار**، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادرة في 3 جمادي الثانية 1422الموافق22 اوت 2001، المادة 09 ص ص5-6.

2- سليم سيهوب، **الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مجال الماء والتطهير**، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، العدد الثاني، جامعة تيارت، 2015، ص231.

3- رحيمة نمديلي، **عقود المشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص -دراسة تحليلية مقارنة-**، مجلة القانون والعلوم السياسية العدد الأول، المركز الجامعي-النعامة-، جانفي2015، ص ص186-187.

والشراكات القائمة على استحداث كيانات، بالمقابل يستثني الميثاق الشراكة التي لا تتضمن رأس مال اجتماعي لاسيما الشراكات التجارية المحضة أو تقديم الخدمات.[1]

ثانيا: الشباك اللامركزي كآلية لتشجيع الاستثمار المحلي

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وفق تنظيم هيكلي يتيح لها التواجد على المستوى المحلي، ويندرج ذلك في سياق تعميق اللامركزية الإدارية وتسهر الفروع المحلية للوكالة على تسهيل المعاملات والإجراءات الإدارية المتعلقة بالاستثمار الاقتصادي على المستوى الولائي كما تتدخل لدى الهيئات المحلية المختصة لتذليل الصعوبات التي قد تعترض المتعاملين الاقتصاديين.[2]

ويضم الشباك الغير المركزي الولائي المستحدث أربعة مراكز تتمثل في مركز تسيير المزايا ومركز استيفاء الإجراءات، مركز الدعم لإنشاء المؤسسات،[3] وذلك بهدف بناء علاقة ثقة بين الخواص والإدارة العمومية وتبسيط إجراءات إنجاز المشاريع، وكذلك إزالة التعقيدات البيروقراطية من أجل عمليات استقطاب للاستثمار على مستوى الأقاليم،[4] إضافة إلى وجود مركز الترقية الإقليمية الذي يتولى تنشيط الحياة الاقتصادية المحلية بالتعاون والتنسيق مع الجماعات الإقليمية من خلال القيام مجموعة من المهام هي:[5]

-وضع استراتيجية تنويع واثراء نشاطات الولاية تتضمن تعبئة وتثمين الموارد والطاقات الاقليمية.

-إعداد مخطط ترقية الاستثمار واقتراحه على السلطات الولائية المخولة إقرار وتنفيذ المخطط بعد مناقشته.

1- وكالة الأنباء الجزائرية، **ميثاق شراكة الشركات: أرضية لبعث وتنويع الاقتصاد**، تم التصفح بتاريخ 2019/11/18، ديسمبر 2017، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3DLWP7f

2-المواد 21-22، **أمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار**، ص7،8.

3- الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية، **المرسوم تنفيذي رقم 17-100**، المؤرخ في6 جمادي الثانية 1438الموافق 5 مارس2017، **المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها**، الجريدة الرسمية، العدد 16، الصادرة في 9 جمادي الثانية 1438الموافق8 مارس 2017، المادة 23، ص4.

4-ربيعة صبايحي، **استراتيجية الاستثمار المحلي في ظل التشكيلة المستحدثة للشباك الوحيد اللامركزي: تجربة جديدة بين المأمول وحصيلة الاستقطاب والاستقرار**، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، العدد الثاني، 2017، جامعة تيزي وزو، ص ص19-20.

5- **المرسوم التنفيذي رقم 17-100 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها**، المادة 28 مكرر1، ص6.

-جذب الاستثمارات الأجنبية نحو الأقاليم المحلية من خلال ايجاد الآليات الكفيلة بخلق شراكات وطنية أجنبية.

-إرساء شبكة من المعلومات والبيانات في خدمة المستثمرين من أجل الاطلاع على فرص الاستثمار المتوفرة في كل قطاع من قطاعات الاقتصاد المحلي.

-تحديد العراقيل التي تعترض الأنشطة والعمل على خلق بيئة ودية للاستثمار.

ثالثا: المرسوم الرئاسي15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرافق العامة

أسس القانون رقم 15-245 لمفهوم تفويض المرفق العام في سياق سعي الدولة لإيجاد آليات تمويلية لمنشآت البنية التحتية من خارج الموازنة العامة، ويعتبر هذا التفويض شكلا من أشكال الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، حيث يتم إشراك الخواص في تثمين الموارد المحلية عن طريق استغلال الممتلكات المحلية الغير مستغلة ضمن شراكة مربحة للطرفين، مما يضمن مرونة أكثر في التسيير، كل ذلك سيؤدي إلى تخفيف العبء المالي والبشري على البلدية والولاية وجودة في الخدمات المقدمة بأسعار تنافسية في ظل رقابة الدولة.[1] ويتضمن تفويض المرفق العام في الجزائر أربعة أساليب هي: [2]

-**أسلوب الامتياز**: يستعل المفوض له المرفق العام باسمه وعلى مسؤوليته وتحت رقابة جزئية من طرف السلطة المفوضة لمدة اقصاه 30 سنة، مع قابلية التمديد لأربعة سنوات أخرى كحد أقصى.

-**أسلوب الايجار**: تولي الجهة المستغلة للمرفق العام تسيير وصيانة المرفق العام مع تحمل كل المخاطر مقابل دفع اتاوة سنوية للسلطة المفوضة، بعقد يمتد لمدة 15 سنة مع قابلية التمديد لثلاث سنوات كحد اقصى.

-**أسلوب الوكالة**: تقوم السلطة المفوضة بتفويض المرفق العام مقابل نسبة مئوية من الأرباح يستفيد منها المفوض له، مع احتفاظها بحصرية تمويل المرفق ورقابتها الكلية عليه لمدة 12 سنة كحد اقصى.

1-وكالة الأنباء الجزائرية، **تفويض المرفق العام: تنظيم جديد قريبا على طاولة الحكومة**، مارس 2018، تم التصفح بتاريخ 2020/07/2، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3DLQKaW

2-الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية، **مرسوم رئاسي رقم 15-245**، المؤرخ في2 ذي الحجة 1436الموافق 16 سبتمبر2015، **يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام**، الجريدة الرسمية، العدد 50، الصادرة في 6 ذي الحجة 1436الموافق20 سبتمبر 2015، المادة 210، ص46.

-**أسلوب التسيير**: يستغل ويسير المفوض له المرفق العام لصالح السلطة المفوضة دون تحمل أي مسؤولية عن المخاطر المحتملة مقابل نسبة من الأرباح لمدة خمس سنوات كحد اقصى.

رابعا: المرسوم التنفيذي رقم18-199 المؤرخ سنة 2018 المتعلق بتفويض المرفق العام

جاء هذا المرسوم لتحديد شروط وكيفية تفويض المرفق العام للجماعات المحلية وقد تضمن ما يلي:

-ابرام اتفاقية التفويض يتم بناء على المنافسة الوطنية كقاعدة عامة والتراضي كاستثناء بغرض ضمان المساواة والشفافية في معايير انتقاء المتعاملين وفقا لقدراتهم التقنية والمالية والمهنية.

-يتضمن دفتر الشروط البنود المالية والإدارية والتقنية التي تحدد كيفية تقديم العروض والبيانات المتعلقة بتسيير المرفق العام، وكـذا الجوانب المالية للعقد المبرم والرسوم التي يـدفعها مستعملي المرفق العام محل التفويض. [1]

-إعطاء الأولوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في موضوع تفويض المرفق العام ويعتبر ذلك تكريسا لدورها التنموي.

-حدد المشرع أربع أشكال لتفويض المرفق وهي نفسها التي تم التطرق إليها في المرسوم السابق مع تحديد المدة الزمنية القصوى للامتياز(30سنة)، التأجير (15 سنة)، الوكالة المحفزة (10 سنوات)، التسيير (5سنوات).[2]

- تحل الخلافات التي تنشأ بين أطراف عقد تفويض المرفق العام من خلال إنشاء لجنة ودية لتسوية النزاعات على مستوي البلدية الولاية، لكن ما يعاب على هذه اللجنة عدم الزامية وجود شخص مختص بالقانون الإداري ينظر في حل النزاعات الإدارية القائمة.

-يلتزم المفوض له بفتح سجل خاص يوضع تحت تصرف المستهلكين، بغرض تدوين شكاويهم واقتراحاتهم، مع ضمان حق المواطن في إعلام السلطة المفوضة حال الإهمال أو التجاوز أو سوء الاستغلال للمرفق العام من قبل المفوض له، لكن المشرع لم يحدد آلية مباشرة تمكن المواطن من ممارسة هذا الحق.

1- الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية، **المرسوم التنفيذي رقم 18-199**، المؤرخ في20 ذي القعدة 1439الموافق 2 اوت 2018، **يتعلق بتفويض المرفق العام**، الجريدة الرسمية، العدد 48، الصادرة في 23 ذو القعدة 1439 الموافق 5 اوت 2018 المواد 10-11-13، ص ص 5-6.

2- **المرسوم التنفيذي رقم 18-199**، المواد23-53-54-55-56، ص ص 7- 10.

-إنشاء لجان بلدية وولائية لممارسة الرقابة القبلية لتفويضات المرفق العام (فتح العروض وفحص الملفات، فحص العروض وإجراء المفاوضات)، وكذا ممارسة الرقابة البعدية (تتبع تنفيذ اتفاقية التفويض العام).[1]

وما يعاب على هذه اللجان انها لا تضم في عضويتها قاضي من المحكمة الادارية يتولى رصد مدى شرعية إجراءات تفويض المرفق العام وما إذا كانت تتطابق مع دفتر الشروط أو إقرار تعويضات عن أضرار نتجت عن أعمال إدارية في إطار مشاريع الشراكة، وكذلك من أجل تأمين جو من المنافسة الشفافة. كما يجب إشراك المجتمع المدني في الرقابة البعدية للمرفق العام لضمان جودة الخدمات العمومية، وتفاديا لوقوع تلاعبات من جانب المنتخبين المحليين.

الفرع الثالث: إسهامات القطاع الخاص في مجال التنمية المحلية بالجزائر

يمثل القطاع الخاص في الجزائر إحدى الركائز الاساسية للنهوض بواقع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، إلى جانب مشاركته في ترقية وتشجيع العمل التنموي التطوعي في بعض الولايات.

أولا: المساهمة في توفير مناصب التشغيل

يلعب القطاع الخاص دورا هاما في إنعاش قطاع التشغيل عبر خلق استثمارات في مختلف القطاعات لتنشيط الاقتصاد المحلي، مما يساعد على التخفيف من ظاهرة الفقر.

الجدول رقم (4): يوضح نسبة اليد العاملة في كل من القطاع العام والقطاع الخاص خلال الفترة (2015-2019)

	قطاع	
السنوات	عمومي %	خاص%
2015	42,0	58,0
2016	40,2	59,8
2017	40,0	60,0
2018	37,0	63,0
2019	37,8	62,2

المصدر: من اعداد الطالب نقلا عن وكالة الانباء الجزائرية والديوان الوطني للإحصائيات.

1- **المرسوم التنفيذي رقم 18-199**، المواد70-71-77-79-82-85، ص ص 12-14.

يلاحظ تطور مساهمة القطاع الخاص في تشغيل اليد العاملة خلال الفترة الممتدة من 2015 الى 2018، حيث بلغت نسبة اليد العاملة في القطاع الخاص 63% من إجمالي نسبة اليد العاملة في الجزائر. وبحسب إحصائيات الوكالة الوطنية للاستثمار (2018-2019) فقد ساهم القطاع الخاص في توفير حوالي 220000 منصب شغل في مختلف الولايات من خلال إقامة 7153 مشروع استثماري مصرح به لدى الوكالة.

الجدول رقم(5): التوزيع الجغرافي لمناصب الشغل المستحدثة في إطار المشاريع المصرح بها لدى الوكالة الوطنية للاستثمار خلال سنة 2018

الشكل رقم(2): التوزيع الجغرافي لمناصب الشغل

الفيمة بمليون دينار جزائري

المناطق	عدد المشاريع	القيمة	مناصب الشغل
شمال وسط	1 298	551 434	48 687
شمال غرب	685	320 347	25 071
شمال شرق	444	240 784	17 850
الهضاب العليا غرب	136	85 294	4 034
الهضاب العليا وسط	164	51 212	3 600
الهضاب العليا شرق	798	260 033	27 624
جنوب غرب	113	41 649	3 478
جنوب شرق	453	118 488	12 150
الجنوب الكبير	34	6 908	826
المجموع	**4 125**	**1 676 149**	**143 320**

المصدر: الوكالة الوطنية للاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار لسنة 2018

http://www.andi.dz/

الجدول رقم(6): عدد مناصب الشغل المستحدثة في إطار المشاريع المصرح بها لدى الوكالة الوطنية للاستثمار خلال سنة 2019

قطاع النشاط	مناصب الشغل
النقل	640
الصناعة	49698
السياحة	8151
الصحة	2923
الفلاحة	2574
الخدمات	5463
البناء والاشغال العمومية	7940

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، نشرية المعلومات الاحصائية رقم 36، افريل 2020، ص16.

تظهر إحصائيات 2018 ريادة المنطقة الشمالية الوسطى في عدد المشاريع الاستثمارية المستحدثة بنسبة 25% من مجموع المشاريع المصرح بها بقدرة تشغيلية تقدر بـ 30% من إجمالي اليد العاملة المصرح بها، تليها منطقة الهضاب العليا الشرقية بـ798 مشروع استثماري وبقدرة تشغيلية تقدر بـ 27624 منصب شغل، ووفق إحصائيات سنة 2019 تبوء قطاع الصناعة الصدارة في خلق فرص العمل بـ49698 منصب عمل، يليه قطاع السياحة بـ8151 منصب عمل.

لكن سوق العمل غير الرسمي يمثل السوق الرئيسي الثاني وهو سوق تتزايد فيه حركية العمل بحيث لا يضبطه أي إطار قانوني[1]، وبحسب تقرير صادر عن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي سنة 2020 ،يقدر عدد العاملين في الاقتصاد الموازي بحوالي 4,6 مليون عامل، ولفت التقرير إلى ان قطاعي البناء والتجارة يحتلان المرتبة الاولى بنسبة 33%، يليهما قطاع الزراعة والخدمات العامة 18% والورش الانتاجية 15% والصيد البحري 17% .كما يؤكد الخبراء أن91% من المؤسسات التي تشغل أقل من 5 عمال تنشط في السوق الموازي.[2]

ثانيا: مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل التنمية الاقتصادية المحلية

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عصب القطاع الخاص في الجزائر، حيث اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات لدعم تأسيس وتطوير هذا النوع من المؤسسات كتخفيض الضرائب وسهولة الوصول على الائتمان، كما تم إنشاء وزارة مخصصة للشركات الناشئة والمشاريع الصغرى،[3] يقدر عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ 1.193.096 وبحسب اخر إحصائية لوزارة الصناعة والمناجم سنة 2020 تتركز معظم هذه المؤسسات في شمال البلاد بنسبة 70% ثم في مناطق الهضاب العليا بحوالي 22% أما وجودها في الجنوب فلا يتعدى

1-مبروك ساحلي، **تحليل السياسة العامة للدولة: تأثر السياسة التشغيلية للدولة بالوضع السياسي والايديولوجي-الجزائر نموذجا-، مرجع سبق ذكره**، ص157.

2-العربي الجديد، **الاقتصاد الموازي يشغل نصف العاملين بالجزائر...مخاوف من تداعيات كورونا**، سبتمبر 2020، تم التصفح بتاريخ 2020/11/18، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/38wcyJ4

3-للمزيد من التفاصيل انظر الى: الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية، **القانون رقم01-18**، المؤرخ في27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر 2001، **يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** الجريدة الرسمية، العدد 77، الصادرة في 30 رمضان 1422الموافق15 ديسمبر 2001.

- وزارة الصناعة والمناجم، **نشرية المعلومات الاحصائية رقم 36، افريل 2020، ص5**، تم التصفح 2020/09/24، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/2WTpdTW

نسبة 8,43 % من الإجمالي العام، ويبين الجدول التالي إسهامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأنشطة الاقتصادية في الجزائر.

الجدول رقم(7): توزيع المؤسسات المتوسطة والصغيرة حسب قطاع النشاط الاقتصادي خلال الفترة (2004-2020).

قطاع النشاط	العدد	النسبة%
الفلاحة	7387	0,62
الهيدروليك	3064	0,26
البناء والاشغال العمومية	190155	15,94
الصناعات التحويلية	103621	8,69
الخدمات	614315	51,49
الحرف اليدوية	274554	23,01
الاجمالي العام	1.193.096	100,00

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، نشرية المعلومات الاحصائية رقم 36، افريل 2020، ص 11.

يوضح الجدول أعلاه أن القطاع الخاص ينشط بشكل أساسي في قطاع الخدمات بنسبة51,49% والنقل بصفة خاصة، يليه قطاع الحرف اليدوية بـ23,01% ثم قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 190155 مؤسسة، في حين لا يتعدى نشاطه 8% في قطاع الصناعة.

ويمكن القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رافد حقيقي للتنمية المحلية تنتشر في مجال جغرافي واسع،[1] فهي فضاء ابداعي وابتكاري للشباب يوفر فرص الإقلاع الاقتصادي من خلال المساهمة في:

- تثمين موارد الأقاليم المحلية وزيادة الناتج المحلي الإجمالي.[2]

-توطيد العلاقة مع المستهلكين ومعرفة احتياجاتهم، وكذا الاستجابة لمتطلبات الإقليم خاصة في المناطق الريفية.

-تعزيز التنافسية في النشاط الاقتصادي المحلي وخلق فرص العمل.

1-عبد القدوس طار ورشيدة جيقدل، **دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية محلية جهويا وقطاعيا: دراسة حالة الجزائر**، مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية، المجلد الأول، العدد الثاني، جامعة بشار، ابريل 2017، ص 49.

2-سامية عناني، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في في تحقيق التنمية المحلية: دراسة حالة ولاية قالمة**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 16، جامعة بسكرة، ديسمبر 2014، ص ص 105، 108.

– تمويل الجماعات الإقليمية عن طريق إيرادات الجباية المحلية. [1]

كما تمثل تجربة الاستثمار في القطاع الفلاحي خاصة في المناطق الصحراوية تجربة ناجحة كان لها مردودية مرتفعة، ساهمت في تغطية الطلب المحلي والوطني مع تقليص التبعية للخارج في مجال الغذاء، وذلك من خلال التعاون والتنسيق مع الجماعات المحلية التي تتكفل بتحديد خصوصية الأراضي الفلاحية ومرافقة الاستثمارات الفلاحية، مما أدى إلى امتصاص جزء من البطالة المحلية ودفع عجلة الانعاش الاقتصادي.[2]ولابد أيضا من التطرق لمؤسسات القطاع الخاص النسوية في الجزائر والتي من ميزتها أنها شركات متوسطة ومتعددة في مجال الممارسة وتعمل على الاندماج الفعلي للمرأة على مستوى الحقوق والمساواة الاقتصادية.[3]

ثالثا: الشراكة العمومية–الخاصة في تقديم الخدمات العمومية المحلية

أتاح القانون تطبيق الفلسفة المحلية عبر فسح المجال للشراكة بين القطاعين العام والخاص في إدارة المصالح العمومية وتقديم خدمات للمواطنين بجودة عالية من خلال عقد تفويض المرفق العام في مجالات متعددة هي:

–النفايات المنزلية والفضلات الأخرى.

–صيانة الطرقات وإشارات المرور بالإضافة إلى حضائر ومساحات التوقف.

–الإنارة العمومية والنقل الجماعي وكذا الخدمات الجنائزية وتهيئة المقابر وصيانتها

–فضاءات الرياضة والثقافة والتسلية.[4]

–تحسين أداء مرفق توزيع المياه عن طريق الاستفادة من خبرات وأساليب القطاع الخاص.

– بناء فضاءات تجارية واستخدام تقنيات حديثة في توزيع السلع وكيفية اقتناءها.[5]

وفي نفس السياق تم إبرام عقد شراكة بين شركة المياه والتطهير لولاية الجزائر وشركة **Suez Environnement** الفرنسية، تلتزم بمقتضاه هذه الأخيرة بضمان امداد المياه وتسيير

1–أحمد بوسهمين، **الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر**، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 26، العدد الأول، سوريا، 2010، ص ص 220، 226.

2–لبنى بلغيث، "**حوكمة الإدارة المحلية وتطبيقاتها في قانون الولاية الجزائري (المشاركة، الشفافية، المساءلة)**"، رسالة ماجستير في القانون الإداري، جامعة تبسة، السنة الجامعية 2013 /2014، ص 120.

3–الزبير عروس ومنير الحمش، **مرجع سبق ذكره**، ص ص246–248.

4–**القانون رقم11–10 المتعلق بالبلدية**، المواد 149–155–156، ص ص21–22.

5–الكاهنة ارزيل، **عن استخدام تفويض المرفق العام في القانون الجزائري**، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد الثالث، جامعة جيجل، 2017، ص 28.

المنشآت المتعلقة بالمياه، ووضع نظام استدلالي لكفاءة خدمات المياه، بالإضافة إلى القيام بأداء المانجمينت للشركة العمومية.[1]

كما قامت شركة المياه ولتطهير لولاية قسنطينة بإبرام عقد شراكة مع شركة Eaux de Marseille وقد أثرت هذه الشراكة إيجابا على أداء الخدمة العمومية للمياه والصرف الصحي بقسنطينة، حيث استفاد 77% من سكان الولاية من نظام التزويد بالمياه على مدار 24 ساعة بحسب احصائيات 2014 مع تحسن جودة المياه الموزعة، كما تطور رقم أعمال الشركة بسبب الانشطة التي قامت بها الشركة المتعلقة بزيادة حجم المياه المفوترة، والتي تتمثل في تركيب العدادات وتخفيض القياس الجزافي ومحاربة التوصيلات غير القانونية.[2]

رابعا: المساهمة التطوعية في عملية التنمية المحلية

يقصد بها المسؤولية الاجتماعية أو الايثارية التي تنطوي على الاهتمام بمصالح الغير، ونبذ الأنانية لصالح الآخرين وخيرهم، ويمكن اعتبار مفهوم العمل الخيري ذا صلة وثيقة بمصطلح الايثار عندما يستخدم من الأفراد، أو المنظمات ذات الموارد الكبيرة لتوفير رأس المال والتعليم أو منافع أخرى لباقي البشر. وكما يقول توماس باين "إن ديانتي هي عمل الخير".[3] وقد تزايد الاهتمام بمفهوم المسؤولية الاجتماعية في الجزائر في ضوء تأكد الفواعل المحلية من أن تدهور التنمية الاجتماعية ينعكس سلبا على الاستثمار المحلي والاجنبي[4]

كما ساهمت قيم التكافل والتعاون الموجودة داخل المجتمعات المحلية ببلادنا في انتشار ثقافة التطوع لدى الخواص، بغية التخفيف من الأعباء التنموية الملقاة على عاتق الهيئات الرسمية وتأتي المبادرات التطوعية التي التزم فيها رجال أعمال ومقاولين بإنجاز مشاريع تنموية تطوعية من تلقاء انفسهم أو بالتنسيق مع السلطات المحلية (سطيف، قسنطينة) في سياق التحسين

1-مختار بنكوس وابراهيم ذوادي، **الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص كآلية لتمويل مشاريع البنى التحتية في الجزائر** مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد الرابع، العدد الثاني، جامعة الجلفة، اكتوبر 2020، ص ص 58-59 .

2- سهام عليوط وخالد بوجغدار، **الشراكة بين القطاعين العام والخاص كآلية لتسيير الخدمة العمومية للمياه-دراسة تقييمية لتجربة ولاية قسنطينة-**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الرابع، جامعة قسنطينة 2، جوان 2017، ص ص 34-36.

3- طلال أبو غزالة، **الأعمال والمجتمع**، ورقة بحثية مقدمة إلى الندوة الدولية الموسومة بـ "**دور القطاع الخاص في مسار التنمية المستدامة وترشيد الحكم في الأقطار العربية**" من تنظيم المنظمة العربية لمكافحة الفساد، لبنان يومي 22 /23 سبتمبر 2011 ص 3.

4- هدى رزق، **المسؤولية الاجتماعية وحوكمة الشركات**، ورقة بحثية مقدمة إلى الندوة الدولية الموسومة بـ "**دور القطاع الخاص في مسار التنمية المستدامة وترشيد الحكم في الاقطار العربية**" من تنظيم المنظمة العربية لمكافحة الفساد، لبنان يومي 22 /23 سبتمبر 2011، ص7.

الحضري الذي لا يحظى في العادة بميزانيات كبيرة، وذلك من خلال التعاضد بين المتعاملين الاقتصاديين للتشارك في الجهد التنموي[1]، وتتمثل أبرز المساهمات التطوعية للخواص في:

-**المساهمة في إنجاز مشاريع البنية التحتية:** إنجاز جسور، تعبيد طرق، عقارات لبناء مدارس، إنجاز مدارس ومتوسطات وعيادات طبية مع تجهيزها بكل الوسائل البيداغوجية والطبية العصرية، إنجاز مشاريع ازدواجية وطرق وطنية.[2]

-**المساهمة في مشاريع التهيئة العمرانية:** تهيئة الرصيف، تهيئة الملاعب والنافورات، تزيين المحيط.

-**القيام بمساهمات ذات طابع اجتماعي:** انجازات لفائدة المعاقين (توفير كراسي متحركة) تأثيث مدارس مخصصة للأطفال المصابين بالتوحد، تقديم مساعدات للفقراء والمحتاجين، تهيئة مقابر.[3]

إلا ان هذه المساهمة التطوعية للخواص مازالت محدودة ولا تشعر بها إلا نسبة ضئيلة من الأفراد وذلك في ظل غياب خطة متكاملة تجتمع فيها جهود الفواعل المحلية بما فيها القطاع الخاص، فلا يمكن تقويم مساهمة هذا الاخير في مجال المسؤولية الاجتماعية بشكل دقيق لعدم وجود المؤشرات التي تسمح بقياس دور رجال الاعمال والمقاولين في هذا المجال بالجزائر.[4]

المطلب الثالث: المجتمع المدني كحليف في تصحيح المسار التنموي بالجزائر

عرفت الساحة السياسية مفهوم المجتمع المدني في النصف الثاني من ثمانينات القرن الماضي. لقد بدأ الحديث عن المفهوم الجديد في الوقت الذي كان النظام السياسي الجزائري ويعاني أزمة حادة في قاعدته الاقتصادية، وشرعية مؤسساته السياسية ونمط تسييرها المعتمد على الدولة كفاعل وحيد، ليس في المجال السياسي فقط، بل حتى في المجال الاقتصادي والاجتماعي. وكان من تداعيات احداث أكتوبر 1988 التي عاشتها الجزائر ظهور إطار دستوري وقانوني جديد للمجتمع المدني ساهم في توسيع قاعدة السلطة ومساعدتها على إنجاز عملية الانتقال والخروج من الأزمة الاقتصادية والسياسية للنظام الاحادي القائم، حيث شهدت

1- يوسف بن يزة، التنمية المحلية التشاركية في الجزائر، **مرجع سبق ذكره**، ص ص82-89.

2-نور الدين بوطغان، **مقاولون يتطوعون لاستكمال مشاريع تنموية تكلف مبالغ باهظة**، يومية الشعب، العدد 17130 الجزائر، 10 سبتمبر 2016، ص6.

3-يوسف بن يزة، التنمية المحلية التشاركية في الجزائر، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 86-87.

4- هدى رزق، المسؤولية الاجتماعية وحوكمة الشركات، **مرجع سبق ذكره**، ص16

الجزائر ميلاد العديد من الجمعيات التي تتميز بتعدد نشاطها وانتشارها الجغرافي في كامل التراب الوطني.[1]

وبحكم وجود علاقة ارتباطية ووظيفية بين بنية النظام السياسي وفعالية مؤسسات المجتمع المدني نجد ان اقرار مبدا الحق في انشاء الجمعيات بموجب دستور 1989 يمثل اللبنة الاولى لإرساء الأسس الإيديولوجية والقانونية والسياسية لقيام المجتمع المدني، لكن نظرا لحداثة نشاطه آنذاك مقارنة بالسلطة الموجودة منذ عقود اقتصر دوره على التعبئة لصالح سياسات النخبة الحاكمة في ظل تصاعد الأزمة الامنية. [2]

فالظروف الامنية التي عرفتها الجزائر في مطلع التسعينات بعد فرض حالة الطوارئ كان لها تأثير على علاقة الدولة مع المجتمع المدني، فقد تم حل العديد من الجمعيات المناهضة للسلطة. ثم جاء دستور 1996 الذي أقر حق انشاء الجمعيات وحرية التجمع[3]، ومع الانفراج السياسي والأمني الذي شهدته الجزائر مطلع الألفية وانتهاجها سياسة المصالحة الوطنية، حظي موضوع المجتمع المدني باهتمام متزايد على المستوى الأكاديمي نظرا للسمعة العالمية التي اكتسبها العمل التطوعي،[4] لكن أغلب تنظيمات المجتمع المدني في تلك الفترة كانت غطاء لممارسات احتفالية ونخبوية يتكئ عليها النظام الجزائري أمام كل حدث سياسي واجتماعي. [5]

الفرع الاول: المكانة الدستورية والقانونية للمجتمع المدني في الجزائر(2012-2020)

في أعقاب الاحتجاجات الشعبية التي عرفتها الجزائر سنة 2011 حظي المجتمع المدني بحيز كبير من الاهتمام في أدبيات الخطاب الرسمية، حيث عملت الدولة على ترقية دور المجتمع المدني من خلال التأطير القانوني والدستوري لعمله بهدف المساهمة في عملية التنمية.

1- عبد الناصر جابي، **العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر...واقع وآفاق**، مجلة الفكر البرلماني، العدد 15 مجلس الأمة، الجزائر، فيفري 2007، ص ص142-143.

2- سمير كيم، **الأدوار الجديدة للمجتمع المدني في ظل الإدارة المحلية التشاركية: قراءة في الحالة الجزائرية**، مجلة المفكر العدد 16، جامعة بسكرة، ديسمبر2017، ص 438.

3- نادية آيت عبد المالك، **دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي لحماية الحقوق والحريات وتعزيز الحكم الراشد (دراسة تطبيقية لمؤسسات المجتمع المدني العربي)**، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد11، العدد الثاني، جامعة الجلفة، جوان2019، ص ص 284، 286.

4- صبرينة عجابي، **مرجع سبق ذكره**، ص111.

5- مصطفى كيحل، **الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي**، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة سطيف 2007، ص ص 169-170

أولا: دستور 2020

نص التعديل الدستوري الاخير على مجموعة من الآليات القانونية المشجعة للحركة الجمعوية وتتمثل في: [1]

-التصريح بإنشاء الجمعية كاف لمباشرة ممارسة العمل الجمعوي، كما أكد المشرع على التزام الدولة بمرافقة جمعيات المجتمع المدني ذات النفع العام وتفعيل دورها، للمساهمة في تسيير الشؤون العمومية وتجسيد الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي.

-استحداث المرصد الوطني للمجتمع المدني كهيئة استشارية تشارك في تجسيد أهداف التنمية الوطنية، وكذا ابداء الرأي وتقديم الاقتراحات إلى رئيس الجمهورية حول القضايا ذات الأولوية لدى المواطنين.

-توفير السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد كل أنواع الدعم للمجتمع المدني من أجل تطوير قدراته في مجال مكافحة الفساد.

ثانيا: قانون تأسيس الجمعيات 2012

يعرف القانون رقم 12-06 الجمعية بانها تنظيم يجمع اشخاص طبيعيين أو معنويين على أساس تعاقدي، يتشاركون الجهود والمعارف من أجل القيام بأنشطة تطوعية في مجال معين (مهني، علمي، اجتماعي، بيئي، ديني) بهدف خدمة الصالح العام، وللجمعية الحق في القيام بأعمال شراكة مع السلطات العمومية أو إبرام عقود أو اتفاقيات تعاون لها علاقة بأهدافها مع جمعيات أجنبية ومنظمات دولية غير حكومية وفق مدونة الشروط. [2]

ويلاحظ أن هذا القانون قام بحصر دور الجمعيات في الجانب التنموي والخدماتي وتجاهل دورها في التنمية الديمقراطية، كما أن تقديم المساعدات لم يحدد بأسس علمية وتقنية لتقييمها بل تركها سلطة تقديرية للإدارة، بحيث اصبح تمويل الجمعيات لا يعتمد على نشاطها وحركيتها على المستوى المحلي، بل تقاس بمبدأ الولاء والتبعية السياسية للنظام الحاكم ، فالجمعية ملزمة بتقديم نسخ من محاضر اجتماعاتها إلى السلطات العمومية المختصة وهذا يعد تدخلا في عمل الجمعيات ونشاطها، مما ينسف فكرة الاستقلالية التي نادى بها المشرع في هذا القانون فخضوع الجمعية وكشوفاتها المالية لرقابة المراقب المالي ومجلس المحاسبة يعد تدخلا صارخا في العمل

1-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 2020**، المواد 203-213، ص ص 59، 62.

2- للمزيد من التفاصيل أنظر إلى: الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية، **القانون رقم12-06**، المؤرخ في18 صفر عام 1433 الموافق 12جانفي 2012، **يتعلق بالجمعيات**، الجريدة الرسمية، العدد 02، الصادرة في 21 صفر1433الموافق15 جانفي2012، ص ص 33-41.

الجمعوي ويمس بفكرة استقلالية المجتمع المدني عن الدولة، أما فيما يخص الجانب التمويلي فيعد القانون رقم 90-31 أكثر انفتاحا من القانون الحالي الذي يفرض قيود مشددة على الجمعيات للحصول على مساعدات أجنبية بخلاف القانون السابق الذي يمنحها الحق في الحصول على مساعدات مالية أجنبية بعد موافقة السلطات المعنية.[1]

ثالثا: المرسوم الرئاسي رقم 21-139 المتعلق بالمرصد الوطني للمجتمع المدني

نص المرسوم الرئاسي رقم 21-139 الصادر سنة 2020 على أن المرصد الوطني للمجتمع المدني إطار للحوار والتشاور والاقتراح والتحليل والاستشراف في كل المسائل المتعلقة بالمجتمع المدني وترقيه أدائه، ويضطلع المرصد بمجموعة من المهام الآتية:

-اقتراح تصور عام لدوره في التنمية الوطنية المستدامة ورصد الاختلالات التي تحول دون مشاركته في الحياة العامة.

-المساهمة في إرساء أسس التشاور بين كل فعاليات المجتمع المدني والسلطات العمومية قصد جعل المجتمع المدني مساهما فعالا في التنمية الوطنية المستدامة.

-ابداء الرأي والتوصيات والاقتراحات في مجال ترقية مشاركة المجتمع المدني في وضع السياسات العمومية وتنفيذها على جميع المستويات وفق مقاربة تشاركية.

-يساهم في ترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة، وكذا اقتراح الآليات الاساسية لتشجيع العمل التطوعي والعمل للصالح العام في نشاط المجتمع المدني وتنمية روح الانتماء وقدرات الأفراد على التواصل فيما بينهم.[2]

ويتشكل المرصد من الرئيس وخمسين عضوا، مناصفة بين الرجال والنساء، منهم ثلاثون عضوا يمثلون الجمعيات وثمانية أعضاء يمثلون الكفاءات الوطنية للمجتمع المدني، واثنا عشر عضوا يمثلون النقابات والمنظمات المهنية.[3]

الفرع الثاني: تطور الحركة الجمعوية في الجزائر على ضوء قانون الجمعيات 2012

بعد اصدار قانون تأسيس الجمعيات شهدت الحركة الجمعوية انتعاشا وكثافة، حيث اتسمت هذه الحركة بتطور ملحوظ من الزاوية الكمية والنوعية ووفق إحصائيات وزارة الداخلية، بلغ عدد

1-بوطيب بن ناصر، **النظام القانوني للجمعيات في الجزائر:قراءة نقدية في ضوء القانون06/12**، مجلة دفاتر السياسية والقانون، العدد العاشر، جامعة ورقلة، جانفي 2014، ص ص 264-265.

2- الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية، **المرسوم الرئاسي رقم 21-139**، المؤرخ في29 شعبان عام 1442 الموافق 12ابريل 2021، **يتعلق بالمرصد الوطني للمجتمع المدني**، الجريدة الرسمية، العدد 29، الصادرة في 6 رمضان 1442الموافق18 ابريل 2021، المواد 02-03، ص ص12-13.

3- **المرسوم الرئاسي رقم 21-139 المتعلق بالمرصد الوطني للمجتمع المدني**، المادة 06، ص13.

الجمعيات المعتمدة سنة 2016: 48957جمعية، وهي تغطي كل مجالات الحياة العامة.[1]

الجدول رقم(8) يوضح عدد الجمعيات المعتمدة في الجزائر وتصنيفاتها خلال 2016

مجالات النشاط	عدد الجمعيات المعتمدة
الجمعيات ذات طابع ديني	15974
جمعيات تختص بشؤون المرأة	1086
الجمعيات المهنية	4618
الجمعيات الرياضية	18032
الجمعيات البيئية	2505
مجال العلوم والتكنولوجيا	1052
جمعيات الفنون والثقافة	13134
جمعيات ذوي الاحتياجات الخاصة	1746
جمعيات الشباب ورعاية الطفولة	3634
جمعيات السياحة والترفيه	142
جمعيات المستهلكين	142
جمعيات المتقاعدين والمسنين	3643
الجمعيات الخيرية	4304
الجمعيات الصحية	945
الجمعيات الطلابية والتلاميذ القدامى	132
جمعيات الاحياء	23371
جمعيات اولياء التلاميذ	16631
جمعيات الانقاذ	339
المجموع	48957

المصدر: وزارة الداخلية والجماعات المحلية، متوفر على الموقع التالي: www.interieur.gov.dz

وبحسب تصريح لمدير متابعة وترقية الحركة الجمعوية بوزارة الداخلية والجماعات المحلية في جوان 2020 بلغ عدد الجمعيات الوطنية وما بين الولايات 1600 جمعية، أما على المستوى المحلي فهناك أكثر من 33 ألف جمعية ولائية وحوالي 59 ألف جمعية بلدية، لكن الكثير منها غير فاعلة على أرض الواقع وجاري العمل على غربلتها من قبل الجهات المختصة.[2] كما بادرت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية في

1-فاطمة الزهراء حاجي، **60 ألف جمعية بالجزائر خارج القانون**، يومية النهار الجديد، العدد 2809، الجزائر، 15 ديسمبر 2016، ص5.

2- **تصريح مدير متابعة وترقية الحركة الجمعوية بوزارة الداخلية والجماعات الداخلية للإذاعة الوطنية**، 22 جوان 2020، تم التصفح بتاريخ 2020/08/10، متوفر على الرابط التالي:
https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20200622/195225.html

الآونة الاخيرة إلى تقليص مدة تأسيس الجمعيات المحلية ذات الطابع الخيري والتضامني إلى عشرة أيام وتخفيف الإجراءات البيروقراطية والروتينية، مما يتيح لها هامش كبير للتحرك والنشاط من اجل تأطير عملها وتعزيز العمل التشاركي بإقليم البلدية. [1]

الفرع الثالث: مظاهر مساهمة جمعيات المجتمع المدني الفاعلة محليا في المجهود التنموي بالجزائر

تمثل الجمعيات فضاءات للتحكيم والوساطة بين المواطنين والسلطات العمومية،[2] فهي القاطرة الأساسية لتجسيد المقاربة التشاركية، تناضل ضد تعسف الإدارة وتشارك مع السلطات الحكومية في ضبط النشاط الهادف للربح، حيث تلعب دورا مكملا لأدوار القطاعين العام والخاص في دفع وتيرة التنمية المحلية الشاملة والمستدامة. [3]

أولا: المشاركة في ضمان نزاهة الانتخابات المحلية (التنمية السياسية)

تشغل العملية الانتخابية مكانة أساسية في العمل السياسي، فالحق في الانتخاب من أهم الحقوق السياسية التي يناضل المجتمع المدني لحمايتها، [4]وفي هذا السياق بادرت الجزائر لأول مرة منذ الاستقلال وتلبية لمطالب الحراك الشعبي الذي شهدته سنة 2019 إلى إنشاء السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات كآلية مستحدثة تضمن حرية التصويت وتحمي أصوات الناخبين من خلال مشاركة الجمعيات والتنظيمات المهنية في المندوبيات المحلية للسلطة الوطنية المستقلة للقيام بمهام إعداد وتنظيم ومراقبة العملية الانتخابية، [5]من أجل منع أي تجاوزات وإزالة كل الشوائب التي تؤثر على نزاهة ومصداقية المسار الانتخابي باعتباره مؤشر لقياس نجاح وسلامة الديمقراطية المحلية وفي إضفاء مزيد من الشرعية على النظام السياسي.[6]

1- **وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية**، تم التصفح بتاريخ 2020/07/12، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/2WxSeV0

2- رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **خطاب للأمة بتاريخ 15 افريل2011**، تم التصفح بتاريخ 2018/11/12 متوفر على الرابط التالي: https://www.el-mouradia.dz

3- لبنى بلغيث، **مرجع سبق ذكره**، ص ص117-118.

4- دعاء ابراهيم عبد المجيد، **مرجع سبق ذكره**، ص175.

5- للمزيد من التفاصيل أنظر إلى: الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية، **القانون العضوي رقم19-07**، المؤرخ في14 محرم عام 1441 الموافق 14 سبتمبر 2019، **يتعلق بالسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات**، الجريدة الرسمية، العدد 55، الصادرة في 15 محرم 1441الموافق15 سبتمبر2019.

6- عبد النور ناجي، **المؤثرات السياسية التي أدت إلى عدم تطوير نظم انتخابية في ظل التحول الديمقراطي**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، جامعة ورقلة، افريل 2011، ص ص333-334.

ثانيا: مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية

1-إشراك الجمعيات في رسم السياسات العمومية الاقتصادية والاجتماعية المحلية: يمثل المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي إطار للمشاركة المجتمعية يتمثل فيه المجتمع المدني بنسبة 25% من إجمالي أعضاء المجلس كهيئة استشارية لصنع القرار،[1] بحيث تشارك الجمعيات الممثلة في دراسة مواضيع وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذا إعداد التقارير وصياغة الاقتراحات من خلال لجنة التنمية المحلية التابعة للمجلس كقوة اقتراح وسلاح مرموق للمشاركة المواطنية في التفكير والابداع. [2]

2-المساهمة في تقديم الخدمات الاجتماعية: تلعب الجمعيات دور مكمل للحكومة في مجال الخدمة الاجتماعية، بحيث تساهم في:

- الجهود الرامية لمكافحة الفقر خاصة في مناطق الظل من خلال أعمال الجمعيات الخيرية الناشطة محليا، والتي تعتمد على أموال التبرعات وصندوق الزكاة.

-تدعيم الخدمات الصحية في المناطق القروية بواسطة إعلام السلطات المحلية بالنقائص المسجلة في ميدان الرعاية الصحية إقامة مشاريع تكوينية في مجال الصحة المجتمعية.

- التمكين المجتمعي لفئات الشباب والمرأة وذوي الاحتياجات الخاصة عن طريق مرافقة الدولة للمشاريع الجمعوية* المنتجة، بغية ترقية دورهم في التنمية المحلية خصوصا في المناطق الريفية. [3]

1- للمزيد من التفاصيل أنظر إلى: الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية، **المرسوم الرئاسي رقم16-309**، المؤرخ في28 صفر عام 1438 الموافق28 نوفمبر 2016، **يتضمن تشكيلة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي وسيره**، الجريدة الرسمية العدد 69، الصادرة في 6 ربيع الاول 1438الموافق6 ديسمبر 2016

2- راضية عباس، **المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في إطار لتقويم السياسات العمومية على ضوء المرسوم الرئاسي 16-309**، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 32، الجزء الثاني، جوان 2018، ص ص158-159

*ترافق الدولة المشاريع التنموية للجمعيات المحلية بواسطة طرق مختلفة هي:

-مرافقة وزارة التضامن والاسرة وقضايا المرأة للجمعيات المحلية الحاملة لمشروع وقد سجل تمويل حوالي 100 مشروع جمعوي بدعم من الاتحاد الأوربي ما بين 2015 الى 2019

-مرافقة وزارة الشباب والرياضة للجمعيات الشبابية والرياضية الحاملة لمشروع وفي هذا الإطار تم تمويل ألف مشروع جمعوي في المجال الشبابي ما بين 2009 الى 2012

إضاقة إلى برنامج دعم الاتحاد الأوروبي للجمعيات الجزائرية الفاعلة في مجال التنمية الذي انطلق سنة 2002 واستفادت منه 76 جمعية محلية.

3-عبد السلام عبد اللاوي، "**دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر: دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج**" رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، جامعة ورقلة 2012/2011 ص 87.

الجدول رقم(9) يرصد حجم النشاطات الجمعوية التطوعية في مجال الخدمة الاجتماعية بالجزائر خلال الفترة (2008-2018)

نوع النشاط التطوعي	رصد عددها وطنيا
رعاية المرضى والايتام والمسنين والمحتاجين (المساعدات المالية والمعنوية)	بين 80 ألف و100 ألف نشاط بمعدل 8000 نشاط سنوي
التكفل بشؤون المرأة: حالات الادماج المهني والتأهيلي	حوالي 15 ألف حالة بمعدل 1500 حالة سنوية
التكفل بالطفولة والشباب: الختان والزواج الجماعي	بين 50 ألف و5 ألف
النشاطات التوعوية والتحسيسية*	10 آلاف نشاط
النشاطات الثقافية والتعليمية	بين 7000 و8000 نشاط

المصدر: عبد السلام عبد اللاوي وآمال بوبكر، اهمية المشاركة في تفعيل اداء الجماعات المحلية، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد15، العدد 04، جامعة المسيلة، 2020، ص 105.

كذلك تتكفل جمعيات أولياء التلاميذ بتقديم مساعدات للتلاميذ المحتاجين وإيجاد حلول للمشاكل التي تعترضهم، من خلال العمل على تعزيز أطر التشاور والتنسيق بين الأولياء والمؤسسة التعليمية والسلطات المحلية.[1]

ثالثا: مجال التنمية البيئية

يقدر عدد الجمعيات الناشطة في مجال حماية البيئة في الجزائر ب 2505 جمعية معتمدة وتضطلع بالأدوار التالية:

-المشاركة في نشر الوعي البيئي بواسطة توعية الساكنين وتوجيه سلوكهم من خلال النشريات التي تصدرها والملتقيات الدراسية، وكذا تنبيه السلطات المحلية عن النشاطات والمشاريع المضرة بالبيئة. [2]

*تسمح السلطات المحلية بالتجمع واستخدام الأماكن العمومية من طرف الجمعيات بهدف تنظيم ملتقيات وندوات وأيام دراسية توعوية وتحسيسية للمواطنين من أجل تنمية الحس المدني لديهم وخلق مواطن مسؤول ومشارك في النشاط العمومي.

1-شفيقة كحول، **آليات تفعيل دور جمعيات أولياء التلاميذ في تعزيز الوعي المروري لدى المتعلمين -دراسة ميدانية في ضوء آراء عينة من أولياء التلاميذ**، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 25، الجزء الثاني، جامعة بسكرة، ديسمبر 2017، ص ص559-600.

2- قوي بوحنية، **الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية، مرجع سبق ذكره**، ص ص162-163.

-المساهمة في حماية البيئة وتحسين الإطار المعيشي من خلال إبداء الرأي وتقديم المشورة والمساعدة للسلطات المكلفة بالبيئة.

-رفع الدعاوي ضد كل من يلحق الضرر بالبيئة امام الجهات القضائية المختصة.

-العمل على حماية العناصر البيئية المتمثلة في الماء، الهواء، الجو والأرض، باطن الأرض والفضاءات الطبيعية والعمران من كل أشكال التلوث.[1]

-جمع المعلومات التي تتعلق بالمشاكل التي تهدد الوسط البيئي، وعرض ما يتوافر لديها من معلومات على الجهات المختصة. [2]

رابعا: منصة ouraction.net لنشر ومتابعة النشاطات التنموية للمجتمع المدني بالجزائر

طور فريق بيلاما للخدمات منصة الكترونية لنشر ومتابعة أنشطة المجتمع المدني في مجال التنمية المحلية بكل ولايات الوطن، فالمنصة عبارة عن موقع بثلاث لغات يتيح لمنظمات المجتمع المدني كتابة تقرير موجز عن النشاط التنموي المنجز مع إمكانية تسجيل ملخص التجربة للاستفادة منها، كما يخصص لكل جمعية مسجلة في المنصة واجهة رقمية خاصة بها تحتوي على العنوان ورقم الهاتف، مجالات العمل انشطتها السابقة والقادمة. [3]

وفي نفس السياق تصنف الجزائر في المرتبة 120 عالميا من ضمن193 دولة وفقا لتقرير الأمم المتحدة لمؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية سنة 2020، وذلك بناء على مؤشر نطاق وجودة الخدمات المقدمة عبر الأنترنت (المرتبة 166)، حيث تصنف بلدية الجزائر الوسطى في المرتبة 56 عالميا في المؤشر المحلي للخدمة عبر الانترنت(مستوى متوسط) وفيما يخص مؤشر المشاركة الالكترونية صنفت الجزائر في المرتبة 183 عالميا. [4]

1-للمزيد من التفاصيل انظر الى: الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية، **القانون رقم03-10**، المؤرخ في19 جمادي الاول عام 1424 الموافق 19 جويلية2003، **يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة**، الجريدة الرسمية، العدد43، الصادرة في20 جمادي الاول 1424 الموافق20 جويلية2003، المواد35-36-37، ص13.

2-سمير شوقي، **دور الجمعيات البيئية في تجسيد الحكامة البيئية في الجزائر**، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد13، العدد الأول جامعة بسكرة، مارس2021، ص65.

3- **منصةOUR ACTIONالرقمية**، تم التصفح بتاريخ 2020/06/12، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/39TpyJm

4-الأمم المتحدة، **مسح الحكومة الإلكترونية 2020: الحكومة الرقمية في عقد العمل من أجل التنمية المستدامة**، تقرير إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، نيويورك، 2020، ص ص321-323.

المبحث الثاني: واقع تجسيد المقاربة التشاركية في العمل التنموي ببلدية عنابة

تعتبر البلدية الإطار المؤسساتي لممارسة المقاربة التشاركية على المستوى المحلي والتسيير الجواري، فهي النواة الأولى للامركزية، بحكم قربها من المواطن وبيئة خصبة لتجسيد النهج التشاركي في التسيير، وفي هذا الإطار قمنا بدراسة حالة بلدية عنابة بغرض إسقاط الجانب النظري على الميدان، لمعرفة مدى إدماج هذه المقاربة في عمليات التنمية على مستوى إقليم البلدية.

المطلب الأول: بطاقة تقنية لإقليم بلدية عنابة

تقع ولاية عنابة أقصى شمال شرق الجزائر، تتربع على مساحة مقدرة بـ 1421 كم^2 وهوما يمثل نسبة 0,06 بالمئة من المساحة الإجمالية للبلاد وعلى بعد 600 كم عن العاصمة، عرفت عنابة منذ القدم ازدهارا تجاريا وعمرانيا هاما، تأسست على يد الفينيقيين فسموها هيبون، حيث يعتبر روني بوياك في كتابه تاريخ بونة هذه الكلمة مشتقة من الكلمتين الفينيقيتين، حيث تعني الاولى الخليج والثانية تعني الجميل، لذلك احتلت المدينة المركز الثاني في الأهمية بعد قرطاج وظلت كذلك حتى أثناء العهد الروماني، دخلت تحت الحكم الإسلامي في القرن السابع، يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط بشريط ساحلي طوله 80 كم^2 ويحدها من الشرق ولاية الطارف ومن الغرب ولاية سكيكدة، أما جنوبا تحدها ولايتي سوق اهراس وقالمة، تبعد عن الحدود التونسية ب 80 كم^2. [1] ويبلغ تعداد سكان ولاية عنابة بحسب إحصاء 2019 ما يقارب **802.768** نسمة.[2]

وسميت عنابة نسبة لأشجار العناب المنتشرة في أعالي جبال سرايدي، تعد رابع ولاية في الجزائر من حيث الأهمية، يتميز مجالها بتباين تضاريسه حيث تتموضع شمالا جبال ايدوغ على ارتفاع 1.100 م والتي تمتاز بالغابات الكثيفة وينابيع المياه الطبيعية بينما القسم الجنوبي للولاية فهو عبارة عن سهل ساحلي متـجانس مسقي بأودية ذات سريـان شبــه دائم ومـن أهمـها

1- سفيان بوغارب، "**مشاركة هامشي المناطق الحضرية المتخلفة في مشاريع التنمية المحلية**"، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، تخصص علم اجتماع التنمية بالمشاركة، كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية جامعة عنابة، السنة الجامعية 2005/2004، ص130.

2-Programme PAJE, **Monographie De La Wilaya d'Annaba 2020**, P10.

وادي سيبوس، وادي بوناموسة.[1]

الفرع الأول: التنظيم الإداري لولاية عنابة ومقوماتها الاقتصادية

تمثل ولاية عنابة بحكم موقعها الجغرافي منطقة فلاحية هامة منذ الاستعمار، أين كانت المورد الرئيسي للعديد من المنتوجات الفلاحية(كروم قطن تبغ) لتموين فرنسا والأسواق الأوروبية، وعلى المستوى الاقتصادي تمثل ولاية عنابة المركز العصبي لنشاط متعدد ومكثف كالصناعة، التجارة، النقل، العبور والسياحة، ويتواجد بها مركب الحجار العملاق للحديد والصلب ومركب فرتيال لإنتاج الأسمدة، كما تعتبر مركزا لتصدير الحديد والفوسفات والمنتوجات الفلاحية نظرا لامتلاكها إحدى أكبر موانئ البحر الأبيض المتوسط، وكذا ترتبط بشبكة مواصلات برية وجوية وبحرية مع باقي مناطق الجزائر والعالم الخارجي. كما تزخر مدينة عنابة بمقومات وإمكانيات سياحية هائلة إذ يوجد على مستوى الولاية ثلاث مناطق للتوسع السياحي وهي على التوالي:

-منطقة الكورنيش: تقع شمال المحيط العمراني للمدينة بمساحة 356 هكتار.

-منطقة جنان الباي: تقع في بلدية سرايدي وتبلغ مساحتها1375 هكتار.

-منطقة شطايبي: منطقة مصنفة من بين أجمل الخلجان في العالم ذات مساحة328 هكتار.[2]

وتقسم ولاية عنابة إداريا إلى 6 دوائر (عنابة-البوني-الحجار-عين الباردة-برحال-شطايبي) و12 بلدية (عنابة-سرايدي-البوني-الحجار-سيدي عمار-برحال-وادي العنب-تريعات-الشرفة-عين الباردة-العلمة-عين الباردة)، موزعة حسب الجدول الاتي:

الجدول رقم(10) يوضح التنظيم الاداري لولاية عنابة

الدوائر	البلديات المتواجدة ضمن اقليمها
دائرة عنابة	عنابة-سرايدي
دائرة البوني	البوني
دائرة الحجار	سيدي عمار-الحجار
دائرة برحال	برحال -واد العنب-تريعات
دائرة شطايبي	شطايبي
دائرة عين الباردة	العلمة-الشرفة-عين الباردة

المصدر: من إعداد الباحث

1- فؤاد بن غضبان ولطفي قبايلي، **استراتيجية التنمية المجالية بالجزائر بين مؤهلات المحلية وبديل الأقلمة: حالة ولاية عنابة**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الرابع للجغرافيين العرب الموسوم بـ"**نحو استراتيجية لتخطيط التنمية المجالية في العالم العربي بأبعادها المحلية والقومية والمجالية**"، من تنظيم الجمعية الوطنية للجغرافيين المغاربة، المغرب، أيام 2 / 3 /4 نوفمبر، 2006 ص ص201-202.

2- آمال حاج جاب الله، **الإطار القانوني للمدن الكبرى في الجزائر**، منشورات دار بلقيس، الجزائر، 2014، ص171.

الفرع الثاني: التعريف بإقليم بلدية عنابة

تمثل القلب النابض لولاية عنابة تقدر مساحتها بـ 51.15 كم^2 منها 2700 هكتار من المساحات الغابية، يحدها شمالا وشرقا البحر الأبيض المتوسط وجنوبا بلدية البوني، أما من جهة الغرب فتحدها بلدية سرايدي،[1] يبلغ تعداد سكان البلدية بحسب إحصاء 2019 ما يقارب 263.913 نسمة، وتزخر بإمكانيات سياحية هائلة، حيث تحتوي الحضيرة السياحية للبلدية على 24 مؤسسة فندقية مصنفة بطاقة استيعاب 2900 سرير، حيث يقدر عدد الزائرين للمنشآت الفندقية سنة 2019 بـ52000 مواطن و7000 أجنبي. كما تبلغ نسبة التغطية بالغاز الطبيعي 89% ونسبة التغطية بالشبكة الكهربائية 80, 99 % على مستوى إقليم البلدية ويوجد فيها مستشفيين بهما1131 سرير، 6 عيادات متعددة الخدمات و26 قاعة علاج[2] وتتوفر أيضا على مرافق خدماتية في مجال التربية والتعليم، موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (11) يوضح عدد المؤسسات التربوية والاقسام والتلاميذ المتمدرسون على مستوى بلدية عنابة.

بلدية عنابة	التعليم الابتدائي	التعليم المتوسط	التعليم الثانوي
عدد المؤسسات	74	31	16
عدد الاقسام	942	565	368
عدد التلاميذ	20604	16439	10779

المصدر: مديرية التربية لولاية عنابة

أولا: التعريف بهيئة بلدية عنابة

يتشكل المجلس الشعبي لبلدية عنابة من 43 مقعدا، موزعة بين حركة مجتمع السلم بـ18 مقعدا وحزب التجمع الوطني الديمقراطي بـ12 مقعدا وحزب المستقبل بـ13 مقعدا وفق نتائج الانتخابات المحلية لسنة 2021. [3] ويبلغ العدد الإجمالي للمستخدمين والعاملين ببلدية عنابة 4300.[4]

1-نورة ثلايجية، "**برامج التنمية المحلية ومشاركة المجتمع المدني في بلدية عنابة**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، تخص علم اجتماع التنمية بالمشاركة، كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة عنابة، السنة الجامعية 2006/2005، ص204.

2- Programme PAJE, **Monographie De La Wilaya d'Annaba 2020**, PP10-16.

3- **السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، النتائج النهائية لانتخابات المجالس البلدية، 27 نوفمبر 2021**، تم التصفح بتاريخ 10 ديسمبر 2021، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3i1B5L5

4- مقابلة مع **نائب رئيس بلدية عنابة المكلف بالوسائل بتاريخ** 21 جانفي 2021 .

1-الهيئة التنفيذية للمجلس الشعبي لبلدية عنابة: يتألف من رئيس المجلس الشعبي لبلدية عنابة ويساعده 6 نواب، هم الآتي:

-نائب الرئيس المكلف بالإدارة المالية وتسيير الممتلكات العقارية والمنقولة.

-نائب الرئيس المكلف بالأشغال وصيانة الممتلكات العقارية والطريق العمومي.

-نائب الرئيس المكلف بالتعمير وتهيئة الإقليم.

-نائب الرئيس المكلف بالثقافة والرياضة والسياحة.

-نائب الرئيس المكلف بالشؤون الاجتماعية والعلاقات مع الحركة الجمعوية.

-نائب الرئيس المكلف بالبيئة والصحة والوقاية.

2-الهيكل التنظيمي لبلدية عنابة: يتكون المجلس الشعبي لبلدية عنابة من مجموعة من المصالح التي تسهر على خدمة مواطني المدينة، نذكر منها:

-مصلحة الأمانة العامة.

-مصلحة الإحصاء والمعلوماتية.

-مصلحة المستخدمين.

-مصلحة الإيرادات والممتلكات.

-مصلحة المالية.

-مصلحة العمليات التقنية.

-مصلحة البرامج.

-مصلحة الوسائل العامة.

-مصلحة التنظيم والشؤون العامة والشؤون الاجتماعية.

-مصلحة الثقافة، الرياضة والإعلام والشغل.

ثانيا: التنظيم الإداري لبلدية عنابة

تم تقسيم بلدية عنابة إداريا إلى خمسة قطاعة حضرية من أجل ضمان تنظيم وتحكم جيد في أحياء البلدية، والاستجابة لانشغالات الساكنين وتتوزع القطاعات الحضرية الخمسة على النحو التالي:

الجدول رقم (12) يوضح التنظيم الاداري لبلدية عنابة

القطاع الحضري	الاحياء
القطاع الحضري الاول	سيبوس–وسط المدينة–المدينة القديمة–ميدان مارس–حي النصر–الميناء–بني محافر–منادية
القطاع الحضري الثاني	واد الذهب–8 ماي–سيدي ابراهيم–طاباكوب–ديدوش مراد–واد الذهب–حي كاردوسو و غازوماتر–11ديسمبر 1960
القطاع الحضري الثالث	السهل الغربي–5جويلية–سيدي حرب–بلعيد بلقاسم–سيدي عاشور–الريم–8 مارس
القطاع الحضري الرابع	ابن باديس–لاكولون–البرتقال–معمل الغاز–واد الفرشة–الزعفرانية–إليزا
القطاع الحضري الخامس	سيدي عيسى–واد القبة–الخروبة–فالمسكور–رفاس زهوان–عين أشير

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم التنفيذي رقم 98 –284** مؤرخ في 24 جمادى الأولى عام 1419 الموافق 15 سبتمبر سنة 1998، **يتضمن تنظيم بلدية عنابة في قطاعات حضرية**، الجريدة الرسمية العدد69، المؤرخة في 25 جمادى الأولى 1419 الموافق 16 سبتمبر عام 1998، المواد01–02–03–04–05–06، ص ص3– 4.

المطلب الثاني: الآليات المعتمدة لتشجيع النهج التشاركي في المسار التنموي ببلدية عنابة

سوف نتطرق في هذا المطلب للميكانيزمات التي أقرتها السلطات المحلية لتكريس النهج التشاركي في التسيير المحلي ببلدية عنابة، كخلية الإصغاء للمستثمرين وبرنامج باج الحكومي وكذا تخصيص يوم أسبوعي من قبل البلدية للتواصل مع المواطنين والاستماع لانشغالاتهم.

الفرع الأول: خلية الإصغاء للمستثمرين كآلية لتعزيز الدور التنموي للقطاع الخاص ببلدية عنابة

استحدثت خلية الإصغاء في سبتمبر 2020، يرأسها والي ولاية عنابة تهدف إلى دفع الاستثمار الجاد ومرافقته للمشاركة في تحقيق التنمية على مستوى جميع بلديات الولاية بما فيها بلدية عنابة، وعالجت الخلية 365 ملف استثماري خلال 38اجتماعا وبحضور جميع أعضائها من مديري القطاعات المعنية ورؤساء البلديات منذ تنصيبها، تبعا لتعليمة الوزير الأول في إطار جهود الدولة لترقية المقاربة التشاركية على المستويين الولائي والبلدي، فهي بمثابة ورش عمل مفتوحة أسبوعيا يتم فيها استقبال أصحاب رؤوس الأموال وحاملي المشاريع من أجل دراسة ملفاتهم حالة بحالة، والاستماع لانشغالاتهم ومشاريعهم وأفكارهم،[1] وقد قامت الخلية باتخاذ إجراءات التسوية الإدارية والتقنية الفورية لأغلب الملفات المطروحة، وهناك عشرات

1–مقابلة مع **ملحق بديوان والي ولاية عنابة مكلف بالاستثمار**، **يوم** 02 جوان 2021.

المشاريع التي انطلقت أشغالها أو دخلت حيز الخدمة بعد معالجتها في إطار خلية الإصغاء كما يتم عقد جلسة تقييمية خلال الأسبوع الرابع من كل شهر لمراجعة ومتابعة مدى تنفيذ الإدارات المعنية القرارات المتخذة أثناء جلسات الخلية.[1]

وأصبحت خلية الإصغاء أحد الهياكل الفعالة في محاربة البيروقراطية الإدارية والتذليل الفعلي للصعوبات التي كانت تواجه العديد من المشاريع الاستثمارية على مستوى بلدية عنابة، حيث يحضر رئيس بلدية عنابة اجتماعات الخلية لإبداء رأيه حول المشاريع المقترحة التي تدخل في اختصاصاته الإقليمية واذا كانت هذه المشاريع تتماشى مع حاجيات البلدية، وكذا تقديم توضيحات حول الصعوبات التي تعترض ملفات الاستثمار المطروحة فيما يخص الوعاء العقاري ومناطق الاستثمار بالبلدية والعمل على تسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بمنح رخص البناء وشهادتي المطابقة والاستغلال، مع التزام البلدية بالمرافقة الفعلية للمستثمرين في إطار القانون.[2]

كما كشفت أشغال الجلسات حجم التلاعبات بالعقار الصناعي من بعض المستثمرين المزيفين وعدم وجود جدية في تجسيد بعض المشاريع، وذلك بسبب التباطؤ في إيداع ملف رخصة البناء، مما أدى إلى اللجوء للعدالة من أجل إلغاء عشرات عقود الاستثمار، أما بخصوص الملفات التي لم تفصل فيها الخلية بعد، فيعود ذلك إلى غياب الإطار القانوني المنظم للاستثمار المحلي في الجزائر.[3]

ورغم الجهود المبذولة من طرف الخلية لتعزيز دور الشركاء الاقتصاديين المحليين في عملية التنمية من أجل مواجهة تحديات الإنعاش الاقتصادي، إلا أن صلاحيات وعمل الخلية يحتاج لتطوير أكثر، وتتمثل أبرز نقاط ضعفها في:

-عدم وضع خريطة استثمارية وقاعدة معلومات لفرص الاستثمار من طرف مصالح البلدية بما يسمح للمستثمرين بالتعرف على الفرص والمؤهلات الاقتصادية في كل بلدية.

-اقتصار أشغال الخلية على الإصغاء دون فتح المجال للتشاور مع القطاع الخاص، والمشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتحسين مناخ الاستثمار على المستوى المحلي.

1- مقابلة مع **رئيس شركة SARL MANSOURI METAL BOX** ، يوم 3 فيفري 2021.

2-مقابلة مع **نائب رئيس بلدية عنابة المكلف بالوسائل**، يوم 21 جانفي 2021.

3-س.م، **خلية الاصغاء للمستثمرين بولاية عنابة بعد 6 اشهر من الإنشاء: إزالة العراقيل أمام 250 مشروع من إجمالي 295**، أخبار الشرق، العدد2665، الجزائر، 27 افريل2021، ص3.

-عدم إشراك المجتمع المدني في جلسات الخلية، باعتباره الأكثر قدرة على تحديد المشاريع ذات الأولوية لساكنة البلدية.

-عدم دعوة خبراء من الجامعة أو برنامج PAJE للمشاركة في جلسات الإصغاء لحاملي المشاريع، واقتصار دور الخلية في كثير من الأحيان على توجيه أصحاب المشاريع إلى مديرية الصناعة لوضع ملف الاستثمار وانتظار صدور قانون الاستثمار الجديد لمعالجة الملفات.

-تتولى الخلية حل المشاكل التقنية والإدارية التي تعترض المستثمرين ودون أن تكون قوة اقتراح بحيث لا تضطلع بمهام رفع التقارير للهيئات الوصية قصد تسليط الضوء على القيود الرئيسية التي تواجه الاستثمار المحلي، ولا تقديم المقترحات الخاصة بالتدابير القانونية والأحكام التشريعية والتنظيمية التي يتعين تعديلها أو إدراجها ماليا.

-التباطؤ في حل بعض المشاكل التي تعترض المستثمرين بسبب ضرورة مراسلة الوالي للمصالح المركزية قصد معالجة تلك المشاكل.

الفرع الثاني: برنامج PAJE الحكومي كآلية لإشراك الشباب في عملية التنمية المحلية ببلدية عنابة

يندرج البرنامج ضمن الجهود الحكومية لترقية المقاربة التشاركية في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى كل بلديات الولاية وبالأخص بلدية عنابة.

أولا: التعريف ببرنامج PAJE

وقعت الحكومة الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي اتفاقية تمويل مشترك بقيمة 26 مليون أورو(23,5 مليون أورو تمثل مساهمة أوروبية و2.5 مليون أورو مساهمة جزائرية) لتنفيذ برنامج دعم وتطوير وتنفيذ سياسات وطنية للشباب في إطار برنامج دعم الشباب والتشغيل PAJE من أجل إعمال مقاربة تشاركية قصد إشراك جميع الجهات الفاعلة في العمل التنموي بما في ذلك المجتمع المدني من خلال ابتكار آليات لدعم الشباب والمجتمع المدني، ويخضع البرنامج لإشراف وزارة العمل و التشغيل والضمان الاجتماعي بالشراكة مع 14 وزارة أخرى في أربع ولايات هي عنابة، بشار، وهران، خنشلة. [1]

1-أهداف برنامج PAJE: يرمي البرنامج إلى تدعيم مجهودات وعمل الحكومة الجزائرية في سياستها الوطنية لفائدة الشباب، وذلك عن طريق مقاربة شاملة للإدماج الاجتماعي والمهني عبر منهجية ترتكز على:

1-**Programme d' appui Jeunesse Emploi**,2018, Vu Le 21/04/2019,Disponible Sur le lien suivant : https://bit.ly/2X6gFJt

-التعاون ما بين القطاعات.

-الشراكة مع المجتمع المدني.

-تجريب حلول مبتكرة في الولايات النموذجية (ولاية عنابة).

2-ركائز برنامج PAJE: تتمثل ركائز البرنامج فيما يلي:

- الإرادة في العمل المشترك من أجل مبادرة شاملة لفائدة الشباب.

-فضاء للمبادرة والابتكار لتدعيم مكانة الشباب من أجل إثراء سياسات الإدماج المهني والاجتماعي المطبقة على الصعيد المحلي.

-دعم المبادرات المحلية للإدماج والتنمية.

-التمكين للفواعل العمومية والمجتمع المدني للقيام بالأدوار التنموية المنوطة بهم. [1]

3-هيئات إدارة البرنامج على المستوى المحلي: تتمثل الهيئات المشاركة في إدارة البرنامج فيما يلي:

-المديريات التنفيذية الموجودة على مستوى ولاية عنابة.

-الوكالات الحكومية الغير مركزية (ANJEM، ANEM،ADS،CNAC، ANSEJ).

-شركاء البرنامج الاقتصادي والاجتماعي (ممثلون عن المجالس المحلية، مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص، الجمعيات المهتمة بأنشطة البرنامج).

ثانيا: المجتمع المدني كفاعل محوري لإشراك الشباب في العمل التنموي ببلدية عنابة:

يحتوي برنامج PAJE على مصلحة الجمعيات التي تضطلع بمهام تعزيز قدرات الجمعيات الناشطة في مجال الشباب والتي لها صلة بالإدماج المهني، وتطوير مهن جديدة وتثمين الخبرة من خلال تمويل مشاريع جمعوية في هذا المجال، وقد استفادت من البرنامج 25 جمعية ناشطة على مستوى بلدية عنابة.[2]

1-**ميثاق برنامج PAJE**، طبعة جوان 2019.

2-مقابلة مع **المنسق العام لبرنامج PAJE بولاية عنابة**، يوم 11 جانفي 2020.

الجدول رقم(13) يوضح مشاريع جمعوية ممولة من طرف برنامج paje على مستوى بلدية عنابة

الجمعية	القطاع	عنوان المشروع	عدد المستفيدين من الشباب	
			رجال	نساء
جمعية جذور	السياحة	تكوين16 مرشد سياحي محلي	11	5
جمعية بونة المهنية لتربية النحل	الزراعة	تكوين الشباب على تربية النحل وانشاء بيوت النحل	21	9
جمعية هيبون	ريادة الاعمال	تكوين الشباب في مهن الملاحة البحرية	26	8
شباب الغد المشارك	الحرف اليدوية	تكوين وادماج الشباب في تجارة النجارة المعدنية	19	1
جمعية الهناء	الحرف اليدوية	التكوين والادماج المهني للشباب ذوي الاحتياجات الخاصة	10	10
جمعية كنوز	الحرف اليدوية	التكوين في مجال المخابز والحلويات	15	15
جمعية بونة لتنمية الحرف اليدوية	الحرف اليدوية	تكوين 30 امرأة		30
الجمعية المهنية للنباتات الطبية والعطرية	الزراعة	تكوين وادماج الشباب في انتاج الزيوت النباتية	7	13
جمعية بونة لتنمية الحرف اليدوية	الحرف اليدوية	تكوين نساء		30

المصدر: مكتب برنامج باج بولاية عنابة

وقد ساهمت هذه المشاريع الجمعوية في خلق مناصب عمل لفائدة شباب مستفيدين من التكوين، ونذكر على سبيل المثال:

-توظيف أربعة شباب في متحف هيبون كمرشدين سياحيين.

-خلق مناصب عمل لثماني شباب في مهن الملاحة البحرية.

-إنشاء خمس مؤسسات مصغرة في مجال الحلويات وثلاث مؤسسات مصغرة في النجارة المعدنية.

- إنشاء تعاونية في تربية النحل وثلاث مؤسسات مصغرة في نتاج الزيوت النباتية.

-إنشاء 160 مؤسسة مصغرة في مجالات متعددة على مستوى ولاية عنابة ككل. [1]

كما استفادت جمعيات ناشطة بإقليم ولاية عنابة من برامج تكوين في ميادين متعددة في إطار برنامج PAJE خلال الفترة(2018-2021)، والموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (14) يوضح برامج التكوين التي استفادت منها الجمعيات الناشطة بولاية عنابة في اطار برنامج paje

مجال التكوين	عدد الجمعيات المستفيدة
الاقتصاد التضامني الاجتماعي(ESS)	39 جمعية
تقنيات التشابك الجمعوي	20 جمعية
النباتات العطرية والطبية	جمعيتان-04 تعاونيات
تسيير مشروع	32 جمعية
تقنيات التواصل	13 جمعية
التنمية المحلية	30 جمعية
تسيير الجمعيات	21جمعية
مشاركة الجمعيات في تنمية منطقة الظل	09 جمعية
الشراكة الجمعوية	08 جمعية

المصدر: رئيس مصلحة الجمعيات لبرنامج PAJE بولاية عنابة

ثالثا: دور برنامج PAJE في تقوية الإدماج الاجتماعي والمهني للشباب

يساهم برنامج PAJE عبر شراكة ديناميكية مع كل الجهات الفاعلة في تقوية الإدماج الاجتماعي والمهني للشباب من خلال مقاربة شاملة، تقوم على الخطوات التالية:

-تحديد ومرافقة مسار الإدماج.

-القيام بتشخيص شامل لوضعية الشاب.

-مرافقة الشاب في عملية تصميم ومصادقة مشروعه المهني.

وخلال الفترة الممتدة ما بين (2018-2019)، تمت مرافقة 26 شخصا من بلدية عنابة في إطار برنامج PAJE، حيث تم إنشاء أربع مؤسسات مصغرة وإدماج 22 شابا في شركات اقتصادية، وفي السداسي الأول لسنة 2021 قام البرنامج بمرافقة 153 شابا (85 شابا مستوى جامعي، 25 شابا ذوي مستوى ثانوي،48 شابا ذوي مستوى متوسط، 15 شابا ذوي مستوى ابتدائي) على مستوى ولاية عنابة لإنشاء مؤسسات مصغرة.

ويلاحظ عدم وجود اتفاقيات تعاون وشراكة بين برنامج PAJE وكل من هيئة البلدية والمديريات التنفيذية بولاية عنابة من أجل تبادل المعلومات حول آفاق الاستثمار والفرص

1-مقابلة مع **المنسق العام لبرنامج PAJE** بولاية عنابة، يوم سبتمبر 2020.

الاقتصادية المتاحة، ولتكوين المنتخبين المحليين في مجال التنمية المحلية والتسيير التشاركي وذلك يعود لغياب النضج المهني الكافي لمقاربة برنامج PAJE لدى المسؤولين، وتقوقع الإدارة المحلية على نفسها وعدم الانفتاح على الآخر.

الفرع الثالث: استقبال المواطنين كآلية لتحسين الإطار المعيشي للمواطنين ببلدية عنابة

يعد استقبال المواطنين وممثلي المجتمع المدني بمثابة الوسيلة المثلى لتحسين العلاقة بين الإدارة المحلية والمواطن، حيث يشكل استقبال المواطنين في هذا الإطار فرصة سانحة لتقوية هذه العلاقة من خلال تعبير المواطن عن انشغالاته أمام السلطات المحلية، مما يمكنها من التعرف على الصعوبات والتحديات التنموية التي تواجه الساكنة على مستوى إقليم البلدية.

وبدأ العمل بهذه الآلية سنة 2014 ، حيث تم تخصيص يوم الاثنين من كل أسبوع لاستقبال المواطنين وجمعيات الأحياء من طرف رئيس المجلس الشعبي لبلدية عنابة، وذلك بحضور مسؤول عن الخلية المكلفة ببرمجة عمليات الاستقبال، ويتم التكفل والمتابعة الجدية لمختلف مراحل تسوية انشغالاتهم في إطار القوانين والتنظيمات المعمول بها، وكذا إعداد حصيلة شهرية تتضمن المقابلات التي تم إجراؤها وإجراءات المتابعة التي حظيت بها من طرف المسؤول المعني، ووضعية تنفيذ القرارات المتخذة من أجل رفعها لوالي ولاية عنابة والذي بدوره يرسل الحصيلة المعدة الى وزارة الداخلية والجماعات المحلية.[1] أما بخصوص استقبال تنظيمات المجتمع المدني من غير جمعيات الأحياء، فيكون ذلك عبر تقديم طلب رسمي إلى رئيس البلدية وانتظار الرد والذي قد يستغرق شهورا للموافقة عليه، بالمقارنة مع سرعة استجابة مصالح الولاية للطلبات المودعة من طرف المجتمع المدني للقاء الوالي، بحيث يتم إجراء اللقاء في غضون أيام قليلة من فترة ايداع الطلب.

1–وزارة الداخلية والجماعات المحلية، **تعليمة وزارية رقم 1587 بخصوص استقبال المواطنين في مقابلات والتكفل بتظلماتهم وانشغالاتهم** بتاريخ 23 اكتوبر 2013.

الجدول رقم(15) يتضمن جملة من انشغالات المواطنين وجمعيات الأحياء تتعلق بتحسين الإطار المعيشي للمواطنين في إطار يوم الاستقبال الاسبوعي

مقدم الانشغال	الانشغالات المطروحة	التكفل ومعالجة الانشغالات من طرف مصالح البلدية
جمعية حي سيدي عاشور	تهيئة الساحة العمومية –ترميم الطرقات– تنظيف شوارع الحي	–تكثيف اعوان النظافة والكنس. –انطلاق اشغال تهيئة الساحة العمومية –تدخل مصالح البلدية لترميم الطرقات
مواطنين (حي الزعفرانية)	نزع الحشائش وتقليم الاشجار–انجاز ملعب جواري	–تدخل البلدية والقيام بأعمال التنظيف ونزع الحشائش–تسجيل مشروع انجاز الملعب في إطار صندوق التضامن والضمان االبلديات
جمعية الصفصاف حي 1276 مسكن	تجديد شبكة الانارة العمومية	المشروع في طور الاجراءات الادارية
جمعية حي الريم 350 مسكن	تنظيف الحديقة العمومية وجهر البالوعات	–تنسيق وتوحيد الجهود بين البلدية وجمعية الحي في اعمال التنظيف وجهر البالوعات ومجمع تصريف الامطار
جمعية امل الصفصاف	انجاز ملعب–تجديد شبكة قنوات الصرف الصحي–التهيئة العمرانية	–عملية التهيئة سجلت على مستوى ميزانية الدولة–الملعب في طور الانجاز–عملية تجديد قنوات الصرف الصحي سجلت على مستوى ميزانية البلدية
جمعية حي سيبوس	تهيئة (الشاطئ–الارصفة–الإنارة العمومية–اماكن الراحة للعائلات–لعب الاطفال)	عملية التهيئة ستتكفل بها مديرية التعمير التي قامت بتسجيل العملية وقد تم الشروع في انجاز المشروع
مواطنين (حي المدينة القديمة)	تسرب قنوات الصرف الصحي	تدخل مصالح البلدية واصلاح تسربات قنوات الصرف الصحي
مواطنين (حي600 مسكن السهل الغربي)	انشاء ممر للراجلين فوق واد السهل الغربي لتفادي حوادث سقوط مميتة	المشروع قيد الانجاز من قبل مقاولة
جمعية الاشراق	اعادة اعتبار للعمارات	توجيه الجمعية إلى مديرية السكن وهي الجهة المختصة بإعادة الاعتبار للمباني الواقعة في اقليم بلدية عنابة
جمعية حي واد الفرشة	ازالة البنايات الفوضوية التي تحولت الى وكر للجريمة	تسخير القوة العمومية لإزالة البنايات الفوضوية
مواطنين (حي واد الفرشة)	عقد الملكية للسكنات الوظيفية	تسوية الملف وتحويله الى مديرية املاك الدولة لإنجاز عقود الملكية

المصدر: نائب رئيس بلدية عنابة المكلف بالوسائل

وفي نفس السياق يوجد سجل خاص لتدوين الشكاوي والاقتراحات، لكن يلاحظ عدم استخدامه بسبب قلة الوعي لدى أغلبية ساكنة بلدية عنابة بحقوقهم وواجباتهم، إلى جانب نقص في التوجيه والاتصال وإعلام المواطنين من طرف مصالح البلدية حول الإجراءات الواجب اتباعها، فيما يخص تسجيل ملاحظات وانشغالات واقتراحات المواطنين على مستوى البلدية.

كما تمثل الإذاعة منبرا للنقاش وتعدد الآراء، يستضيف جميع الفاعلين على المستوى المحلي لتسهيل عملية التواصل من خلال القيام باستضافة رئيس بلدية عنابة ضمن برنامج (موعد على المباشر) للإجابة عن مختلف تساؤلات المواطنين وانشغالاتهم، عبر صفحة اذاعة عنابة في الفايسبوك أو عن طريق الأرقام الهاتفية المباشرة ضمن البرنامج، ومن الانشغالات المطروحة هي غياب الأنترنت بالفرع البلدي إليزا، مما يعرقل استخراج وثائق الحالة المدنية وأيضا مشكلة تعطل الإشارات الضوئية في معظم طرقات البلدية.[1] فالإذاعة فضاء عمومي يتيح للمواطن المشاركة في مناقشة الشأن المحلي وهي وسيلة اعلامية تزوده بالمعلومات المتعلقة بقضايا التنمية ببلدية عنابة.

وفيما يخص مداولات المجلس الشعبي لبلدية عنابة، يلاحظ عزوف المواطنين عن حضورها وذلك بسبب ضعف ثقافة المشاركة في العمل البلدي وعدم علم الاغلبية بموعد انعقاد أشغالها وبالنظام القانوني المنظم لعملها، وتتحمل السلطات البلدية الجزء الأكبر من المسؤولية في ذلك لضعف نشاطها التوعوي حول أهمية المشاركة في العمل التنموي كحق من حقوق المواطنة، فجلسات المجلس تقتصر على حضور عدد محدود من المواطنين والجمعيات التي وجهت لهم دعوة رسمية، ومن هنا يتبين أن الحضور غير متاح للجميع، وهذا ما يخالف القانون البلدي ويلزم القانون البلدي الجمهور الحاضر بالصمت طيلة مدة الجلسة وعدم المشاركة في المناقشات،[2] مما يضفي الطابع الشكلي على هذا النوع من المشاركة، حيث يتم إعداد برامج التنمية بالبلدية بناء على اقتراح من رئيس بلدية عنابة، علاوة على تقديمه حصيلة نشاطات البلدية بصفة دورية خلال مداولات المجلس الشعبي لبلدية عنابة، لكن دون إجراء نقاشات جدية من طرف المنتخبين حول الشؤون البلدية، نظرا لافتقار أغلبيتهم للمؤهلات العلمية والتقنية المطلوبة في مجال الحوكمة والتسيير المحلي، مما يعيق التكفل التام بانشغالات وتطلعات المواطنين.

1-**صفحة إذاعة عنابة على الفايسبوك**، تم التصفح بتاريخ 12/05/ 2020، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/38XAgOO

2-المادة 15 **من المرسوم التنفيذي رقم 13-105**.

الفرع الرابع: برنامج GENBI لإنشاء تعاونيات نسائية في بلدية عنابة

تم إطلاق البرنامج سنة 2014 بالشراكة بين وزارة البيئة والوكالة الألمانية للتنمية في ولايات (عنابة، الطارف)، مدة البرنامج خمس سنوات، يهدف إلى إدماج النساء في الحياة الاقتصادية من خلال تثمين الموارد البيولوجية وتطوير المعارف المتعلقة بالتنوع البيولوجي، حيث قام البرنامج بمرافقة نساء ودعمهن ماليا لإعداد وتأسيس تعاونيات، كما خضعن لبرامج تكوين في تونس وألمانيا وتم تزويدهن بمعدات العمل. وقد أسس برنامج GENBI تعاونيتين نسائية ببلدية عنابة هما:

-**تعاونية عسل إيدوغ (عنابة):** متخصصة في تربية النحل وإنتاج العسل الطبيعي ومشتقاته ويبلغ عدد أعضائها 27 عضوا، تم تدريبهم على التقنيات المختلفة في تربية النحل حسب الموسم وتقويم تربية النحل.

-**تعاونية ورود إيدوغ (عنابة):** متخصصة في تقطير واستخراج الزيوت العطرية والطبية من النباتات وتضم 10 أعضاء، وتم تدريبهم على الأساليب الجديدة لاستخراج وتقطير الزيوت النباتية.

كما قام برنامج **GENBI** بدعم مشاركة هذه التعاونيات النسائية في مختلف المعارض الدولية والوطنية من أجل تسويق منتجاتها المحلية كمعرض ألمانيا للتسويق، المعرض الدولي للحرف اليدوية (الجزائر 2018)، المعرض الوطني للاستثمار الحرجي(تلمسان2017)، أسبوع الأزهار (الطارف 2017).[1]

المطلب الثالث: مظاهر مشاركة الفواعل المحلية في عمليات التنمية ببلدية عنابة

سوف نتطرق في هذا المطلب لإسهامات الفواعل الرسمية (البلدية) وغير الرسمية (المجتمع المدني والقطاع الخاص) من أجل النهوض بواقع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على مستوى إقليم بلدية عنابة، في ضوء التوجه الرسمي لإدماج المقاربة التشاركية في إدارة الشأن العام.

الفرع الأول: مشاركة المجلس البلدي في إعداد وتنفيذ المخطط التنموي لبلدية عنابة

يعد المخطط البلدي للتنمية دون إجراء عملية التشخيص التشاركي، حيث يتم إعداده بناء على اقتراحات يقدمها الوالي لرئيس بلدية عنابة وخرجات ميدانية للمسؤولين المحليين لتقدير

1- مقابلة مع **رئيس مصلحة الجمعيات ببرنامج paje** لولاية عنابة، يوم 22 جانفي 2020.

احتياجات المواطنين، وكذلك يقوم رؤساء القطاع الحضري الخمس بالتواصل مع جمعيات الأحياء والمواطنين قصد نقل مطالبهم إلى هيئة البلدية من أجل تحسين الإطار المعيشي وإشباع حاجياتهم. كما يمثل يوم الاستقبال الأسبوعي فرصة للتعرف على أولويات التنمية بالبلدية، وذلك رغم وجود لجان المجلس الشعبي البلدي وما تمثله من فضاء للنقاش العمومي وتحديد خيارات التنمية، لكن أمام غياب المورد البشري المؤهل، وغياب الاستقلالية في العمل وعدم وضوح الصلاحيات، تبقى هذه اللجان عاجزة عن أداء مهامها وتجسيد برامجها.

وتتمثل الخطوة اللاحقة في قيام رئيس البلدية بتكليف المصالح التقنية بإعداد بطاقات تقنية للعمليات المقترحة والتي لا تخضع لمعايير ومنهجية تحديد المشاريع والأنشطة ذات الاولوية لغياب أهداف تنموية محددة، ومن ثم المصادقة على المخطط من قبل المجلس الشعبي البلدي بأسلوب المداولة دون إجراء دراسات جدوى للمشاريع المقترحة [1]، وإرساله عن طريق الدائرة إلى مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية عنابة، مع إبراز القيمة المالية لإنجاز كل مشروع ومبررات ومدة الإنجاز.

ومن هنا يتم دراسة المشاريع المقترحة على مستوى مديرية البرمجة من حيث جدوى المشروع والغلاف المالي المخصص للعملية. وهنا يلاحظ أن الموافقة المبدئية على العمليات المقترحة تخضع لموافقة مديرية البرمجة في ظل غياب مكتب بلدي للتخطيط ودراسة المشاريع، حيث تتمتع المديرية بصلاحية عدم تسجيل أي مشروع تشوبه اختلالات تقنية أو في حال عدم تناسب قيمة إنجازه مع الغلاف المالي المقترح من البلدية، وذلك لضمان عدم هدر المال العام.[2]

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن برمجة مشاريع التنمية المحلية على مستوى بلدية عنابة تخضع لمبدأ عدم التركيز الإداري، فالموافقة على تنفيذ المخطط البلدي للتنمية مقيدة بسلطة ممثلي المركز وبأهداف المخطط الوطني، فالقرار النهائي يعود للوالي ودور المجلس الشعبي البلدي يقتصر على المبادرة بإعداد وتنفيذ المخطط عن طريق التعاقد مع الخواص، وذلك في ظل غياب آليات تشاركية مؤسساتية ببلدية عنابة على غرار الميثاق البلدي للمشاركة ومجلس استشاري يضم جميع الفاعلين بإقليم البلدية، وبالتالي غياب التخطيط التشاركي في إعداد المخطط التنموي للبلدية إلى جانب ضعف آليات الرقابة والتتبع والتقييم الخاص بالمشاريع المنجزة أو التي هي قيد التنفيذ من حيث احترام الآجال المحددة للإنجاز وجودة المشروع.

1-مقابلة مع **مدير الأمانة العامة للمجلس الشعبي لبلدية عنابة**، يوم 03 جانفي 2020.

2-مقابلة مع **رئيس مصلحة تنمية البرامج المحلية بمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية عنابة**، يوم 08 جانفي 2020.

وتتجلى مظاهر عدم التركيز الإداري أيضا في إسناد عملية قيادة برنامج التنمية الحضرية ببلدية عنابة لمديرية التعمير والهندسة والبناء، دون وجود آلية لإشراك المجتمع المدني والجامعة في مختلف مراحلها (التشخيص، تحديد المشاكل، إعداد الدراسة والإنجاز) في ظل ضعف التنسيق والتشاور مع البلدية. كما يلاحظ غياب التنسيق بين المصالح الحكومية في بعض أشغال تهيئة الأحياء كتدخل مصالح سونلغاز والجزائرية للمياه بعد الانتهاء من إنجاز مشروع التهيئة الحضرية، وكل ذلك مخالف لأحكام القانون التوجيهي لسياسة المدينة الصادر الذي يؤكد على وجوب توفير شروط التشاور والنقاش بين مختلف المتدخلين في سياسة المدينة.

إن التنفيذ الفعلي لمخططات شغل الأراضي ببلدية عنابة مرهون بمصادقة مديرية التعمير والهندسة والبناء والتي لا يلزمها القانون بفترة محددة للتصديق عليه.

فالتأثير العميق والمتعدد الصور والأشكال للوصاية الإدارية المفروضة على البلدية يتجسد في برامج تحسين الإطار المعيشي للمواطنين، من حيث تقييد الإنجازات في موضوع مقررات التسجيل المركزية دون إمكانية القيام بخدمات أخرى لا تتضمنها تلك المقررات، مما أدى إلى تكرار نفس أشكال الأشغال دونما إبداع، بما لا يراعي احتياجات ومشاكل كل حي نتيجة عدم القيام بتشخيصات مسبقة لها، فهناك توحيد لنمط التهيئة في جميع أحياء البلدية.[1]

كما يجب الإشارة إلى قيام المجلس البلدي بتقديم اقتراح يتضمن تقسيم البلدية إلى عشر مندوبيات بلدية، بدل التقسيم الحالي من أجل تعزيز اللامركزية الإدارية في عمليات التنمية على مستوى بلدية عنابة، لكن الاقتراح رفض من طرف السلطة الولائية.

الفرع الثاني: الإيرادات الجبائية لبلدية عنابة (الرسم على الإعلانات والصفائح المهنية)

تتوفر بلدية عنابة على العديد من المرافق العمومية الاقتصادية (ثلاث محطات للنقل الحضري، محطة لنقل المسافرين، مذبح، مسمكة، ثلاثة مواقف للسيارات)، بالإضافة الى 1373 سوق بلدي و302 محل تجاري، والتي تشكل المصدر الرئيسي لممتلكاتها العقارية المنتجة للمداخيل من خلال تأجيرها للخواص، وعلى الرغم من أنها ممتلكات معتبرة ومتنوعة فإن ناتج مداخيلها يبقى بالمقابل ضعيفا.

هذا الوضع يعكس عجز بلدية عنابة في تثمين مواردها العقارية وعدم اهتمام المسؤولين بموضوع تحسين ممتلكات البلدية المنتجة للمداخيل، ويعود ذلك بالدرجة الأولى لعدم تحيين مبالغ الإيجار وفق مقاييس (النشاط، القيمة التجارية للمواقع)، فقد كانت الزيادات المقررة رمزية

1-مجلس المحاسبة، **التقرير السنوي**، 2019، ص 144.

حيث بلغت نسبة مساهمة الجباية المحلية في إيرادات قسم التسيير ببلدية عنابة حوالي 68% سنة 2018، وعلى سبيل المثال تكشف الأرقام الرسمية المتعلقة بالرسم الخاص على الإعلانات والصفائح المهنية عن وجود فوارق كبيرة بين الوعاء المتوفر الخاص بهذا الرسم من حيث عدد التجار المسجلين الذين يمارسون أنشطتهم على مستوى بلدية عنابة، وبين ما يتم تحصيله فعليا من إيرادات[1]، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(16) يوضح الإيرادات الجبائية المحصل عليها من طرف بلدية عنابة بالرسم على الإعلانات والصفائح المهنية خلال سنة 2018.

عدد التجار المسجلين على مستوى بلدية عنابة	مبلغ الايرادات المستحقة	مبلغ التحصيلات	الفارق
26778	26,77 مليون دج	3,45 مليون دج	23,3 مليون دج

المصدر: المركز الوطني للسجل التجاري (فرع ولاية عنابة)

يلاحظ أن المبلغ غير المتحصل عليه من الإيرادات الجبائية للرسم على الإعلانات والصفائح المهنية يقدر بـ 23,3 مليون دينار، ويعود هذا العجز المسجل لغياب لجنة بلدية مكلفة بإحصاء دقيق وشامل لكل الإعلانات والصفائح المتواجدة عبر كامل إقليم البلدية، وعدم وضع دفتر شروط موحد يضبط كيفية استغلال وتأجير الفضاءات الإشهارية، بالإضافة إلى عدم وجود وكالة لتحصيل جميع الإيرادات الخاصة بالبلدية، تلزم المخالفين بتسديد المستحقات مما يحرم البلدية من مداخيل هامة يمكن الاستفادة منها لتمويل مشاريع التنمية المحلية.

الفرع الثاني: الأدوار التنموية للقطاع الخاص في بلدية عنابة

تعتبر الشراكة بين البلدية والقطاع الخاص وسيلة لتحقيق الأهداف التنموية، إذ أن هذه الشّراكة تمكن من تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وذلك عبر إعادة تطوير الاقتصاديات المحلية الملائمة لشركات القطاع الخاص من أجل مساهمة في خلق نظام تشاركي أكثر استدامة ، ورغم أن القطاع الخاص هو قطاع حيوي وفاعل أساسي في التنمية المحلية، غير أن ما لاحظناه بأنّ الواقع يثبت بأن دور القطاع الخاص في بلدية عنابة ينحصر في المشاركة في تنفيذ المشاريع التنموية خاصة في قطاع الأشغال العمومية، وهذا ما أكّده ممثلي البلدية والقطاع الخاص من خلال المقابلات التّي قمنا بها معهم.

أولا: دور القطاع الخاص في خلق فرص الشغل وتنمية الاقتصاد المحلي ببلدية عنابة

1-مجلس المحاسبة، **التقرير السنوي**، 2020، ص ص 177 ،184.

تتميز بلدية عنابة بديناميكية اقتصادية تمكنها من المساهمة بفعالية في دفع عجلة التنمية المحلية بولاية عنابة، بحيث تستحوذ على أكبر حصة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الولائي مقارنة بالبلديات الأخرى بنسبة 68% من العدد الإجمالي.

الجدول رقم(17) يوضح توزيع المؤسسات القطاع الخاص وحجم العمالة حسب قطاع النشاط في بلدية عنابة لسنة 2020.

نوعية النشاط	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	اليد العاملة
الصناعات الغذائية	230	1169
صناعة النسيج	52	116
التجارة	1468	5492
الزراعة والصيد	217	1797
الخدمات المقدمة للشركات	548	4380
الخدمات المقدمة للأفراد	141	307
الخدمات المقدمة للمجتمع	36	238
العقارات	113	633
المياه والطاقة	9	312
المناجم والمحاجر	1	6
النقل والمواصلات	466	4022
الفنادق والمطاعم والقهوة	389	1969
البناء والاشغال العمومية	781	6667
البلاستيك	27	680
صناعة الخشب والورق والطباعة	88	312
مواد البناء (سيراميك، زجاج)	25	213
الهيدروكربونات	6	373
الصناعات الفولاذية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية	81	700

المصدر: إحصائيات مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية عنابة

يبلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بلدية عنابة 4678 مؤسسة، وتوفر فرص عمل تقدر بـ 29386 منصب شغل، حيث يتصدر قطاع التجارة الصدارة بحوالي 32 % من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 17 % ثم قطاع الخدمات بـ 16%. ويحتل قطاع البناء والأشغال العمومية المرتبة الأولى من حيث نسبة اليد العاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ 23% ثم قطاع التجارة بـ 19% وفي المرتبة الثالثة قطاع الخدمات بنسبة 17% من إجمالي اليد العاملة ، ويلعب القطاع الخاص دورا هاما في تحريك عجلة الاقتصاد المحلي وتوفير مناصب الشغل لساكنة البلدية وتعزيز خلق الثروة في إطار تفعيل برنامج الإنعاش الاقتصادي المحلي الذي تراهن عليه الدولة لدعم الإنتاج الوطني كما يحتوي إقليم البلدية على تسع مصحات خاصة، تقدم خدمات صحية للقاطنين بولاية عنابة والولايات المجاورة وتوفر مئات مناصب العمل.

ثانيا: دور القطاع الخاص في تنفيذ مشاريع التنمية ببلدية عنابة

يساهم القطاع الخاص في تنفيذ مشاريع الّتنمية المحلية في شكل مناقصات أو صفقات عمومية أو إيجار الأملاك العقارية وإيجار الممتلكات المنقولة، حيث تتم كل عمليات الإيجار لهذه الممتلكات سواء كانت عقارية أو منقولة بمداولة يعقدها المجلس الشّعبي البلدي وعن طريق عقد أو دفتر الشّروط المتضمن الالتزامات المفروضة على المستأجر.[1] أما في حالة بيع الممتلكات يتعين على البلدية التطبيق الصارم لمبدأ المناقصة العلانية لعمليات بيع أملاكها.[2] وتتمثل أهم المشاريع التنموية التي يتشارك في تنفيذها القطاع الخاص مع بلدية عنابة فيما يلي:

-إعادة تأهيل المدارس الابتدائية وقاعات العلاج المتواجدة بالبلدية.

-إنجاز وتجهيز المدارس الابتدائية وقاعات العلاج والملاعب الجوارية.

-إنجاز الأسواق الجوارية والطرق وتهيئة محاور الدوران.

-إنجاز أشغال التهيئة العمرانية (الساحات العمومية والحدائق وألعاب الاطفال)

-تجديد قنوات صرف المياه القذرة ومياه الأمطار بأحياء البلدية للحفاظ على الصحة العامة وربط السكنات الجديدة بقنوات الصرف الصحي.

1- **تعليمة وزارة الداخلية رقم 111 المؤرخة في 01 فبراير** 1993 ، المتعلقة بتسيير، تثمين وصيانة أملاك الجماعات المحلية.

2- **منشور وزير الداخلية رقم 419 المؤرخ في 02 سبتمبر 1997** المتضمن إعادة تثمين أملاك الجماعات المحلية.

-تجديد شبكة قنوات المياه الصالحة للشرب بهدف رفع ساعات التزويد بالمياه الصالحة للشرب والقضاء على التسربات. [1]

-إنجاز مشاريع لفك العزلة عن مناطق الظل ببلدية عنابة مثل إنجاز طريق في منطقة عين الخربة وحماية الطريق من انزلاق التربة بمنطقة فج الحمام الجنوبية على مسافة 800 متر بحي سيدي عيسى.

-إعادة الاعتبار وترميم البنايات القديمة.

-تأهيل وترميم شبكة التهيئة الرئيسية (التطهير، البالوعات، الأرصفة، الإنارة العمومية، مساحات التوقف)

--تهيئة المصالح البيومترية والفروع الإدارية للحالة المدنية من أجل تحسين ظروف الخدمة العمومية ببلدية عنابة.[2]

إن مساهمة القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع التنموية وإن كانت غير متوازنة مقارنة مع الدور التنموي الفعلي المنوط به، إلا أن مشاركاته في تنفيذ مشاريع في بلدية عنابة ساهمت ولو بشكل نسبي في توفير مناصب الشغل وتكوين اليد العاملة وتحريك عجلة الاقتصاد المحلي.

ثالثا: المساهمات التطوعية للخواص في مكافحة وباء كورونا ببلدية عنابة

بادرت غرفة التجارة والصناعة لولاية عنابة بإطلاق مبادرات تضامنية لمكافحة وباء كورونا عن طريق تنظيم حملة تبرعات مالية من قبل الخواص، لاقتناء معدات ومستلزمات طبية بقيمة 2.387.675,50 دج لفائدة مديرية الصحة بولاية عنابة.

الجدول(18) رقم يوضح نوع وكمية المعدات والمستلزمات الطبية التي تم اقتنائها لفائدة مديرية الصحة لولاية عنابة

النوع	الكمية
ترمومتر عن بعد	20
آلة غطاء الاحذية	02
آلة تغطية الاحذية المستهلكة	09
سترة	374
كمامة	3300
طقم النوم	960
مناديل مضادة للبكتيريا	53

1- مقابلة مع **رئيس مقاولة للأشغال العمومية**، يوم 31 أكتوبر 2021.

2- مقابلة مع **مدير الأمانة العامة للمجلس الشعبي لبلدية عنابة، يوم** 03 جانفي 2020.

سرير	30
اغذية	9100
قفاز الفحص	100

المصدر: رئيس غرفة التجارة والصناعة لولاية عنابة

وفي نفس السياق تم التبرع بلوازم طبية من طرف رئيس غرفة التجارة والصناعة لولاية عنابة لفائدة كل من مديرية أمن الولاية، مديرية الحماية المدنية، مؤسسة عنابة نظيفة، بلدية عنابة مديرية التجارة، البنك الوطني الجزائري.

الجدول رقم(19) يوضح اللوازم الطبية المخصصة من قبل الخواص للإدارات الحكومية

النوع	الكمية
اقنعة جراحية	540
معقم كحولي	794 زجاجة 100 ملل/250 ملل
قفاز جراحي	15000

المصدر: رئيس غرفة التجارة والصناعة لولاية عنابة

كما قدمت شركة **SARL EL-AMAL** لمستشفى ابن رشد المتواجد بإقليم بلدية عنابة خمسة أجهزة مراقبة وجهاز تنفس اصطناعي لحالات الطوارئ و4000 ل من ماء الجافيل في إطار الجهود التشاركية للقطاع الخاص لمكافحة وباء كورونا.[1]

الفرع الثالث: مشاركة المجتمع المدني في دفع عجلة التنمية ببلدية عنابة

يضطلع المجتمع المدني بمجموعة من الأدوار التنموية ببلدية عنابة، تتمثل فيما يلي:

أولا: المجال الاجتماعي

-تنظيم صالون للحرفيين الشباب بالتنسيق والتعاون مع بلدية عنابة بهدف تشجيع النشاط الحرفي الأصيل والمعاصر، لاسيما لدى فئة الشباب للحفاظ على التراث الجزائري وكذا الترويج لبعض الحرف الجديدة على غرار رسكلة الزجاج والبلاستيك.

-تنظيم ملتقيات تحسيسية بالتنسيق مع السلطات المحلية حول العنف ضد الأطفال، بهدف المساهمة في وضع استراتيجيات وقائية وعلاجية فعالة من جميع الجوانب النفسية والتربوية والاجتماعية لحماية الأطفال من كافة الانتهاكات التي يتعرض لها على غرار: الاستغلال الجنسي، العنف الأسري وجرائم الاختطاف والاتجار بالأطفال.[2]

1- مقابلة مع **رئيس شركة SARL MANSOURI METAL BOX**، يوم 03 فيفري2021.

2-مقابلة مع **رئيس الجمعية الولائية لحماية الطفولة والشباب**، يوم 15 أوت 2020.

– المشاركة في الحملات التحسيسية حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية المنظمة من قبل السلطات المحلية، بحيث تقوم فعاليات المجتمع المدني بزيارة مختلف الأحياء الشعبية ببلدية عنابة لتحسيس الشباب حول مخاطر هذه الظاهرة.

–القيام بمبادرات تضامنية تشمل توزيع كسوة العيد على الأطفال الأيتام والعائلات المعوزة وذوي الدخل الضعيف.

–توزيع 110 قفة ضمن مشروع قفة رمضان لسنة 2020 وزعت على مستحقيها من العائلات الفقيرة ببلدية عنابة.

–إطلاق منصة تعليم عن بعد تحاكي واقع الحصص التعليمية الحقيقية أثناء فترة الحجر الصحي موجهة للتلاميذ المستفيدين من دروس الدعم التطوعي وجميع المهتمين.

–تنظيم قوافل طبية لفائدة العائلات المعوزة، حيث سجل اكتشاف حالات الإصابة بداء السكري ومرض الضغط الدموي وتم إخضاع المصابين لفحص كامل.

–إطلاق مبادرات تضامنية لفائدة التلاميذ المحتاجين.

–القيام بزيارات تضامنية لكل من دار المسنين، دار الطفولة المسعفة، مراكز ذوي الاحتياجات الخاصة وتنظيم أنشطة ترفيهية تتوج بتقديم هدايا تذكارية.

–تنظيم لقاءات وحوارات بين الشباب حول دور المجتمع المدني في ترقية المواطنة بمشاركة شباب وشابات ممثلين عن مختلف الجمعيات المحلية [1]

ثانيا: المجال الثقافي

– المشاركة في نشاطات ثقافية وحصص إذاعية لتشجيع القراءة والمطالعة والعمل التطوعي.

–تنظيم نشاطات ثقافية مثل مسابقة وسام القارئ الصغير وتكريم الأطفال الفائزين فيها.

–تنظيم معارض كتاب مصغرة تعرض فيها كتب متنوعة بهدف تقريب القراء الصغار للعناوين المميزة.

–قيام جمعية المدينة بالتعاون مع قسم الهندسة المعمارية بجامعة عنابة بإعداد بطاقات تقنية حول كيفية ترميم المعالم الاثرية المتواجدة على مستوى بلدية عنابة، وتقديمها إلى مديرية الثقافة.

1–مقابلة مع **نائب رئيس جمعية الإكرام**، يوم 02 جويلية 2020.

-تقديم جمعية المدينة عريضة إلى مديرية الثقافة لإلغاء مشروع إنجاز مركز تجاري في المدينة القديمة الذي يشكل خطرا على معالمها في مرحلة أشغال الحفر، وكذا ما يسببه من إزدحام مروري في وسط المدينة.

-إطلاق حملات تحسيسية وتوعوية بأهمية الحفاظ على الموروث الثقافي ولتشجيع السياحة الثقافية والمستدامة، من خلال تنظيم خرجات ميدانية إلى المدينة القديمة والتعريف بتاريخ ومعالم هذا الحي العريق مدعومين بدليل سياحي مخصص للمدينة القديمة.

-تنظيم خرجات ميدانية للتعريف بحصن الخروبة السفلى وبقايا أسوار المدينة وآخر بوابة لمدينة عنابة، وكذا تقديم نبذة تاريخية عن هذه المعالم الآثرية والقيام بحملة تنظيف لها وللمناطق المجاورة. [1]

ثالثا: المجال الصحي

-تنظيم حملات تحسيسية وتوعوية حول أعراض ومخاطر وطرق انتقال فيروس كورونا، وكذا سبل الوقاية منه من خلال الملصقات الإعلامية والمشاركة في الحصص الإذاعية، بالإضافة إلى القيام بخرجات ميدانية شملت الشواطئ والمدارس والجامعة.

-تنظيم حملات تعقيم في الأماكن التي تشهد إقبالا كبيرا للمواطنين والتي شملت مراكز البريد والوكالات البنكية، الأسواق الجوارية ومراكز الأمن الحضري، دور الاشخاص المسنين ومراكز الطفولة المسعفة، الفروع البلدية والمساجد.

-تنظيم حملات تضامنية لخياطة وجمع الكمامات والألبسة الواقية من أجل توزيعها في الأماكن العمومية وعلى الأطقم الطبية وشبه الطبية، بالإضافة إلى توزيع مواد التطهير على المدارس الابتدائية.

-إقامة ملتقيات محلية تضم جميع فعاليات المجتمع المدني لمناقشة الجهود التطوعية لمجابهة وباء كورونا وسبل توحيد وتنسيق هذه الجهود كل حسب مجال نشاطه. [2]

-تقديم غرفة فحص لبعض المستشفيات المتواجدة ببلدية عنابة من أجل تسهيل مهمة الطاقم الطبي في فحص المشتبه بهم بوباء كورونا في جو أقل خطرا بفضل نظام العزل الشامل.

-إطلاق حملة توعوية وتحسيسية لاحترام مسافة الأمان في محلات وأماكن عمومية ببلدية عنابة، وذلك للحد من انتشار وباء كورونا.

1-مقابلة مع **المكلف بالإعلام بجمعية المدينة**، يوم 12 جوان 2020.

2-مقابلة مع **نائب رئيس جمعية الإكرام، مرجع سبق ذكره.**

-قيام جمعيات مختصة في حماية المستهلك بالتعاون مع مديرية التجارة بتنظيم برامج توعوية وتحسيسية بمطاعم ومقاهي متواجدة ببلدية عنابة، والوقوف على أهمية احترام النظافة مع تعليق ملصقات خاصة بالبروتوكول الصحي للوقاية من جائحة كورونا، وتوعية المستهلكين بأهمية التباعد الاجتماعي.

-تعاضد جهود العديد من الجمعيات لتوفير أجهزة تكثيف الأكسجين توضع في خدمة المرضى بهدف التخفيف من تأثيرات جائحة كورونا

-القيام بحملات تعقيم وتوزيع كمامات ومواد معقمة للوقاية من وباء كورونا بأحياء سيدي ابراهيم وسيبوس وعلى مستوى دار العجزة بحي الصفصاف، وكذا بمؤسسة الطفولة المسعفة ودار الأيتام مع تقديم هدايا للأطفال.

-توزيع قفازات طبية، قناعات طبية، خوذات واقية على العيادات المتعددة الخدمات ببلدية عنابة.

-دعم دار المسنين باللوازم الطبية وتوزيع الكمامات على المسنين، بالإضافة إلى القيام بنشاطات التحسيس والوقاية ضد وباء كورونا.

-توزيع 2000 كمامات واقية على سكان أحياء القطاع الحضري الخامس و1500 كمامة معقمة بأحياء القطاع الحضري الأول، وكذا على مستوى مراكز البريد ببلدية عنابة بالتعاون والتنسيق مع مديرية الشباب والرياضة وبلدية عنابة.[1]

رابعا: المجال السياحي والبيئي

-إطلاق مبادرة شارع التجارة السياحية في المدينة القديمة تحت إشراف الاتحاد الولائي للتجار والحرفيين وبالتنسيق مع لجنة الحي وجمعية الدراجة الخضراء، وأصحاب المحلات الموجودة بشارع أحمد نغزة من أجل فتح دكاكين ومحلات ذات طابع سياحي كالأنشطة الحرفية، بيع الزهور والمأكولات الشعبية، مما يساهم في استقطاب الزوار والسياح، ويكون له الأثر الإيجابي على الحركة التجارية والاقتصادية بالبلدية.

-قيام المجتمع المدني والمواطنين بمبادرات لتهيئة وترميم بعض الأزقة والشارع، وطلاء العمارات بالمدينة القديمة، مما ساهم في استقطاب السياح للمواقع التي شهدت عملية إعادة الاعتبار، منها شارع فليب المقابل للميناء. [2]

1-مقابلة مع **أمين المال لجمعية أبناء عنابة الثقافية**، يوم 31 أوت 2020.

2-مقابلة مع **المكلف بالإعلام بجمعية المدينة، مرجع سبق ذكره.**

-إطلاق جمعية الدراجة الخضراء حملة تحسيسية تحت شعار" ليست قمامتي لكنه وطني" من خلال تنظيف المحيط ورفع أكياس القمامة بدل توزيع مطويات والتكلم مع الأشخاص.

-إطلاق حملات تنظيف للواجهة البحرية والحدائق العمومية المتواجدة والمسرح الأثري الروماني ببلدية عنابة بمشاركة الأطفال والمواطنين، بالإضافة إلى تنظيم مبادرات لتنظيف القاعات والملاعب الرياضة، مثل مبادرتي "لعب نظيف في قاعة رياضية" و"لعب نظيف في ملعب نظيف".

-إطلاق حملات تنظيف وتهيئة وتشجير بأحياء بلدية عنابة بمشاركة المواطنين ومؤسسة عنابة نظيفة وكذا محافظة الغابات لولاية عنابة وجمعية الدراجة الخضراء.

-إطلاق مبادرة "اغرس شجرة ترجع الجزائر خضراء" بهدف تعليم الأطفال حماية البيئة والتشجيع على غرس الأشجار والاعتناء بالمساحات الخضراء على مستوى أحياء بلدية عنابة.

-إطلاق مبادرة تحدي تنظيف بالوعة من أجل تحفيز المواطنين على تفقد بالوعات أحيائهم والاجتهاد في تنظيفها بالطرق الممكنة سواء بإعلام السلطات البلدية أو بتكاثف جهود سكان الحي لتجنب كوارث سيول الامطار

-تنظيم نشاطات تحسيسية وتوعوية بالتنسيق مع السلطات المحلية حول ثقافة غرس التشجير ومخاطر رمي الأوساخ في الغابات مع التنبيه بعدم رمي القارورات وكل أنواع مسببات الحرائق.

-إنشاء لجنة اقتراح مسالك الدراجات واستقطاب مختصين في الهندسة والعمران بمدينة عنابة وإطلاق مبادرة عنابة مدينة الدراجة من أجل المحافظة على البيئة وممارسة الرياضة، والتخفيف من الازدحام المروري ونسبة التلوث في الجو، مع العمل على تطوير ربط الدراجات بالسياحة عبر تنظيم مسابقة الدراجات في أماكن سياحية مثل **Hippone Challenge**

-تنظيم جمعية الدراجة الخضراء مبادرات تطوعية على مستوى أحياء بلدية عنابة وتشمل خرجة معاينة وجرد للأماكن التي يمكن تجميلها، وكذا حملة تنظيف وتهيئة يشارك فيها شباب الحي وأعضاء من الجمعية، بالإضافة إلى حصة ترفيهية بالحي بالدراجات للأطفال.

-التعاون والتنسيق بين الجمعيات البيئية والسلطات المحلية في مجال البرامج والأنشطة التوعوية والتحسيسية مثل إنجاز بعض المطويات والملتقيات والدلائل الإرشادية للتوعية بمخاطر تلوث المياه بالصرف الصحي بسبب قدم قنوات الصرف الصحي، وتلوث المياه وتأثيره على الصحة العامة للسكان، مما يساعد الجهات الحكومية على اختيار وتبني السياسات والحلول المتوافقة، وكذا في قضية نهب رمال الشواطئ وتلويثها بالصرف الصحي والصناعي.

-مشاركة المواطنين بالجهد والمال في الحملات التطوعية التي تنظمها الجمعيات البيئية في حملات التشجير والمحافظة على المساحات الخضراء وتنظيف الأحياء.

-المشاركة في جهود حماية الغطاء النباتي من خلال غرس 200 شجيرة ببلدية عنابة بالتنسيق مع مديرية الشباب والرياضة ومحافظة الغابات لولاية عنابة.[1]

ويلاحظ أن علاقات العمل والشراكة بين البلدية والجمعيات غير ممأسسة، بالإضافة إلى قلة الإمكانيات المادية والمالية الممنوحة لتنظيمات المجتمع المدني، حيث تقدر نسبة التمويل السنوية من قبل البلدية بـ3% وذلك في ظل عدم وجود شفافية ومساواة في توزيع هذه الإعانات حيث يغلب عليها طابع المحاباة والانتماء السياسي.

خامسا: مشاركة المواطنين في أشغال التهيئة العمرانية (حي واد الفرشة)

في ظل غياب المصالح المعنية بالتهيئة والتزيين الحضري وبطلب من المقاول المسؤول عن إنجاز مشروع التهيئة الحضرية بحي واد الفرشة، قدم مواطني الحي مجموعة من التوجيهات والارشادات للمقاول لمعالجة النقائص والاختلالات التي يعاني منها الحي، والتي تتمثل في:

-الأماكن التي يجب تهيئتها كفضاءات للراحة ومساحات للعب الأطفال.

-الأماكن التي تتطلب تزويدها بالإنارة.

-الأماكن التي تعاني من فيضانات أثناء فصل الشتاء وتحتاج لبالوعات تصريف مياه الأمطار.

-الأماكن التي يجب تهيئتها كفضاء للمساحات الخضراء وغرس الأشجار.

-إطلاع المقاول على مخطط المجاري المائية بالحي لإعادة تجديد قنوات الصرف الصحي.[2]

1-مقابلة مع **نائب رئيس جمعية الدراجة الخضراء**، يوم 18 مارس2021.

2-مقابلة مع **رئيس مقاولة للأشغال العمومية، مرجع سبق ذكره.**

المبحث الثالث: تحديات وآفاق تجسيد المقاربة التشاركية في العمل التنموي بالجزائر

لقد أبان التشخيص الدقيق لواقع تسيير الشأن المحلي في الجزائر، على مجموعة من التحديات التي تواجه تجسيد المقاربة التشاركية، وأمام تزايد الرهانات على دورها في تحقيق التنمية المحلية، أصبح من اللازم اعتماد مجموعة من الآليات الكفيلة بتفعيلها هذه الآلية في الواقع العملي.

المطلب الأول: تحديات إدماج الطرح التشاركي في المسار التنموي بالجزائر

إذا كانت الجزائـر قد بادرت باتخاذ مجموعة من الإصلاحات لتكريس النهج التشاركي في التسيير المحلي، فإن مسـار هذه الإصلاحات يـستوجب مواجـهة مجموعة من التحديات (السياسية والاقتصادية، الإدارية والقانونية، الاجتماعية والثقافية).

الفرع الأول: تحديات مرتبطة بدور الدولة

تواجـه الدولة الجزائرية مـجموعة من التحـديات الـسياسية والاقتصادية والإدارية التي تعيق اضطلاعها بالأدوار التنموية المنوطة بها.

أولا: تحديات سياسية

تتمثل أبرز التحديات السياسية التي تعيق قيام الدولة الجزائرية بالدور التنموي المنوط بها فيما يلي:

-غياب آلية واضحة لفض النزاع بين السلطة المركزية والوحدات المحلية أو بين الوحدات المحلية ببعضها البعض بصورة ملزمة لجميع الأطراف. [1]

-محدودية دور المجالس المحلية في التخطيط بحيث توضع خطط التنمية المحلية على أساس قطاعي (التعليم-الصحة-الزراعة...)، فضلا عن أن خطة كل قطاع تتحدد مركزيا دون الأخذ بعين الاعتبار احتياجات كل إقليم.[2]

-التعامل الموسمي والمناسباتي مع المقاربة التشاركية كوسيلة لتخفيف الضغط عن النظام السياسي، عبر إتاحة الفرصة لفعاليات المجتمعات المحلية للتعبير عن انشغالاتها دون السماح لها بالمساهمة المباشرة في عملية صنع القرار.[3]

-عجز النخبة الحاكمة عن مجابهة التحديات التنموية أدى إلى تزايد القطيعة بين الدولة والمجتمع وتدهور شرعية النظام السياسي، فأصبحت الدولة في نظر المواطن عنصرا سلبيا تجنبه أسلم من التعاون معه.

-قوة الدولة الجزائرية وسطوتها من الناحية السياسية والأمنية، يجعلها صاحبة المبادرة بالإصلاح، فالمقاربة التشاركية ينظر إليها بنوع من الشك والريبة، باعتبارها تفرض قيودا على حرية حركة السلطة الحكومية، وقدرتها على المناورة في عملية صياغة السياسات العامة.[4]

-عدم استيعاب الأحزاب السياسية عددا من الفئات الاجتماعية المؤثرة والفاعلة مثل الشباب والمرأة، وكذلك النخبة المثقفة التي ابتعدت عن العمل السياسي، وتمثل هذه الفئات جوهر الاضطرابات الموجودة على المستوى المحلي.[5]

-ضعف دور الأحزاب في التنشئة وتأطير الجماهير للمشاركة في الحياة العامة المحلية بسبب فقدان الثقة فيها، وما زاد من حدة أزمتها غياب الديمقراطية داخل تلك الأحزاب وتحولها إلى مجرد جهاز تابع للإدارة.[1]

1-وائل عمران علي، **مرجع سبق ذكره**، ص42.

2- سمير محمد عبد الوهاب، **المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية: الأدوار والعلاقات**، برنامج اللامركزية وقضايا المحليات، جامعة القاهرة، 2006، ص29.

3- أحمد شكر الصبيحي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 172، 181.

4- منير مباركية، المجتمع المدني والديمقراطي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 61-62.

5- عبد النور ناجي، **الحكامة الحزبية كمدخل الى الترسيخ الديمقراطي في الجزائر**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي الموسوم بـ"**دور الأحزاب السياسية في ارساء الديمقراطية: دراسة مقارنة بين النظم العربية والغربية**" من تنظيم كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة قالمة يومي 23-24 نوفمبر 2014، ص5.

ثانيا: تحديات قانونية

تتمثل أبرز التحديات القانونية التي تعيق مشاركة الجماعات المحلية في عملية التنمية المحلية بالجزائر في:

-وجود الكثير من العراقيل القانونية والتشريعية التي تعترض إمكانية إقامة شراكة مع الشركات الأجنبية في المشاريع الهيكلية، نظرا لوجود اعتبارات أمنية تتعلق بحماية الأمن القومي وفق منظور الدولة. (2)

-الثغرات التي تعاني منها التشريعات المحلية بحيث تحتوي على بعض النصوص القانونية المعقدة من حيث المضمون أو مبهمة الصياغة، مما يشكل عائقا أمام تسيير الجماعات المحلية وقيامها بالمهام المنوطة بها، وذلك على الرغم من جملة الإصلاحات الإدارية التي شهدتها الجزائر منذ الاستقلال.

-محدودية التشريع البرلماني في ميدان التسيير المحلي من حيث تنظيم المهام وتوزيع الصلاحيات بين المصالح الغير ممركزة والجماعات المحلية، تفاديا لتداخل الاختصاصات بينهما مما يمثل عبئا إضافيا على الجهود المبذولة لدفع عجلة التنمية المحلية. (3)

ثالثا: تحديات اقتصادية

تتمثل أبرز التحديات الاقتصادية التي تعيق قيام الدولة الجزائرية بالدور المنوط بها في عملية التنمية المحلية فيما يلي:

-يشكل الاقتصاد الموازي إجحافا أمام الامتثال الجبائي، باعتبار أن المتعاملين في السوق الموازية لا يقدمون أي مساهمة جبائية، مما يؤدي إلى تقليص فعالية المؤسسات العمومية في تشجيع الاستثمار والنهوض به. (4)

-العجز المالي للبلديات واعتمادها شبه كلي على الإعانات الحكومية، وبالتالي تفرض السلطة المركزية الخطط التنموية والخدماتية التي تقوم بها البلدية خدمة لمواطنيها. (1)وبحسب

1- عبد النور ناجي، **آفاق تفعيل أداء الأحزاب السياسية في سياق قوانين الاصلاح السياسي الأخيرة**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي الموسوم بـ"دور الأحزاب السياسية في بلدان المغرب العربي" من تنظيم كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة عنابة يومي 22-23 افريل 2012، ص ص3-4.

2-الزبير عروس ومنير الحمش، **مرجع سبق ذكره**، ص149.

3-قوي بوحنية واخرون، **حوكمة التنمية المستدامة في النظرية والتطبيق: دراسة لبعض النماذج والمؤشرات**، دار الكتاب الحديث، 2016، الجزائر، ص56

4- وكالة الأنباء الجزائرية، **الاقتصاد الموازي يشكل اجحافا امام الامتثال الضريبي ويرهن جهود النهوض بالاستثمار**، جويلية 2020، تم التصفح بتاريخ 2021/03/13، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/2Y8xUKB

احصائيات وزارة الداخلية تم إحصـاء أكثر من 600 بلدية تعاني من عـجز مالي خطير وأصبحت مهددة بالتوقف عن النشاط قبل نهاية سنة 2021.[2]

-تفاوت مستوى التنمية من بلدية إلى أخرى وذلك لعدم اضطلاع البلدية بدور قيادة التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي، من حيث التخطيط لاستثمار مواردها المتاحة بهدف تحقيق التنمية المنشودة.[3]

رابعا: تحديات إدارية

تتمثل أبرز التحديات الإدارية التي تعيق مشاركة الجماعات المحلية في عملية التنمية المحلية بالجزائر فيما يلي:

-افتقار معظم بلديات وولايات الوطن ومن بينها بلدية عنابة لبوابة إلكترونية مزودة بدلائل المساهمة، وإشراك المواطنين في عمليات التداول وصنع القرار (عملية المداولة عبر الأنترنت واستقبال الشكاوي ومعالجتها، معلومات عن الاجتماعات العامة للمجلس البلدي، أطر المشاركة في عملية التخطيط المحلي للتنمية، نتائج المشاورات مع فعاليات المجتمع المدني، أدوات إلكترونية للتشاور).

-ضعف التنسيق بين المديريات التنفيذية والمجالس المحلية في تنفيذ المشاريع التنموية فالمركز هو صاحب اليد العليا في تحديد الاحتياجات المحلية وتقرير الأولويات واعتماد الميزانيات.

-اختيار القيادات الإدارية وتعيينها يتم من قبل السلطة المركزية، مما يضعف دور المجالس المحلية في مساءلة المسؤولين التنفيذيين ويلغي قدرته على القيام بتغيير هذه القيادات ومحاسبتهم في حالة التقصير والإخلال بواجباتهم.[4]

-تميز الإدارة المحلية بالتلكؤ وطغيان منطق الحذر والخوف من السلطة المركزية، مما ينعكس سلبا على أداء وتنفيذ البرامج التنموية، حيث لا تعتمد على أساليب علمية في التخطيط والتنفيذ فالجماعات المحلية هي مجرد أداة لتنفيذ مشاريع كبرى تشرف عليها سلطة مركزية.

1- قوي بوحنية، **الديمقراطية التشاركية في ظل الاصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية**، مرجع سبق ذكره، ص62.

2-محمد بن تزار، **أكثر من 600 بلدية تعاني عجز مالي خطير ومهددة بالتوقف عن النشاط كلية قبل نهاية السنة**، يومية الوسيط أفريل 2021، تم التصفح بتاريخ 2021/05/27، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3wuP0l8

3- وائل عمران علي، **مرجع سبق ذكره**، ص39.

4-**نفس المرجع السابق**، ص ص 36،38.

-معاناة المجالس المحلية المنتخبة في ظل التعددية من هيمنة الطابع الحزبي المضر بمصلحة وأولويات الساكنين ومبدأ الحق في التنمية، من خلال إيلاء الأولوية لدورهم كممثلين منتخبين على حساب مهمتهم كممثلين للدولة، وانغماسهم في صراعات حول مكاسب ضيقة.

-التوجيه المركزي للقرار البلدي عبر الإعانات التي تقدمها السلطة المركزية، مما يجعلها تتولى بنفسها القيادة من خلال مراقبة كيفية الإنفاق البلدي والرقابة الإدارية الشديدة على أعضاء وأعمال المجالس المحلية من طرف الوالي ورئيس الدائرة.[1]

-تضارب المصالح في القطاعات الحكومية نتيجة إنشاء مؤسسات حكومية تابعة للسلطة المركزية تضطلع بمهام تقديم الخدمات العمومية للمرتفقين، وبعث مشاريع التنمية على حساب الدور التنموي للجماعات المحلية.[2]

-عدم وجود معايير لتقييم أداء (رئيس المجلس البلدي وأعضائه، الأمين العام للبلدية) فيما يخص العلاقة مع المواطن كطرف فاعل ومشارك في النشاط البلدي.

-افتقار الإدارة المحلية للتقنيات الحديثة المستخدمة في التواصل والتشاور مع الجمهور على المستوى المحلي، وفي هذا الصدد يلاحظ عدم امتلاك العديد من بلديات الوطن لمواقع إلكترونية.[3]

-غياب ثقافة المشاركة في العمل التنموي على مستوى المجالس المنتخبة، وتتجلى أبرز مظاهرها في عدم تقديم عرض عن نشاطاتها السنوية للمواطنين أو حتى تفعيل آلية استشارة المجتمع المدني في مداولات المجلس وأعمال اللجان.[4]

الفرع الثاني: تحديات مرتبطة بالقطاع الخاص

تعيق مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية المحلية بالجزائر مجموعة من التحديات القانونية والاقتصادية والإدارية.

1-عبد النور ناجي وفتيحة ليتيم، **جهود تطبيق الحوكمة لتحسين أداء الإدارة المحلية في الجزائر**، ورقة بحثية مقدمة إلى اعمال الملتقى الدولي الثالث الموسوم بـ"**الجماعات المحلية في الدول المغاربية في ظل التشريعات الجديدة والمنتظرة**" من تنظيم كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الوادي، يومي 1 /2 ديسمبر 2015، ص8.

2-قوي بوحنية، **حوكمة التنمية المستدامة في النظرية والتطبيق: دراسة لبعض النماذج والمؤشرات**، دار الكتاب الحديث الجزائر، 2016، ص56.

3- عبد النور ناجي، **الدور التنموي للمجالس المحلية في إطار الحوكمة، مرجع سبق ذكره**، ص113.

4- سعيد مقدم، **علاقة الناخب بالمنتخب المحلي وانعكاساتها على التنمية المحلية: "دراسة على ضوء القانون والممارسة"** ورقة بحثية مقدمة إلى أعمال الملتقى الدولي الثالث الموسوم بـ"**الجماعات المحلية في الدول المغاربية في ظل التشريعات الجديدة والمنتظرة**"، من تنظيم كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الوادي، يومي 1 و 2 ديسمبر 2015، ص9.

أولا: تحديات قانونية

تتمثل أبرز التحديات القانونية التي تواجه مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية المحلية بالجزائر فيما يلي:

-تسخير القوانين في المحاباة وتصفية الحسابات مع الخصوم، وعلى سبيل المثال حق الحكومة في تملك الملكية العامة، واستخدامها من أجل النكاية بفلان وتنفيع فلان، وتمكين مشاريع لفلان بعيدا عن المصلحة العامة.[1]

-تساهم الأحكام القضائية في تثبيط نمو ونجاح الشراكة العمومية-الخاصة، فهي أحد الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع حالات الغش والاحتيال والتلاعب المالي خاصة في قطاع الأشغال العمومية والبناء، مما ينعكس بالضرورة على جودة وكفاءة إنجاز المشاريع التنموية. وترجع أسباب ارتفاع مخاطر التقاضي إلى عدم إلمام المقاولين عموما بالالتزامات القانونية الملقاة على عاتقهم في ظل تدني المستويات التعليمية وغياب مخطط تأهيل وتكوين المقاولين.[2]

-تأخر صدور قانون الاستثمار وذلك بسبب خضوع هذا الملف للتعديل والمراجعة حيث في كل مرة يتغير الوزراء والمسؤولون، مما يؤدي إلى تنفير الراغبين في الاستثمار وتسويد نظرة المستثمرين الأجانب حول مناخ الاستثمار في الجزائر وتجميد طلبات الاستثمار.[3]

ثانيا: تحديات اقتصادية

تتمثل أبرز التحديات الاقتصادية التي تعيق مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية المحلية بالجزائر فيما يلي:

- يشكل ارتباط نمو القطاع الخاص بالإنفاق العام للدولة عاملا مهما جدا في إضعاف دوره سواء في التزاماته الاجتماعية، أو في التزاماته تجاه بناء القدرات الاقتصادية للدولة، فكان يطلب أكثر مما يأخذ، فهو يعتبر موضوع المحفزات والضرائب والإعفاءات التي اعتمدتها الدولة

1-ذكاء مخلص الخالدي، **مرجع سبق ذكره**، ص14.

1-مصطفى سحنون وعبد القادر بريش، **الأحكام القضائية وأثرها على نجاح الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في شركات البناء والأشغال العمومية-دراسة استطلاعية-**، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد05، العدد الثاني، المركز الجامعي تندوف 2019، ص73.

2-إيمان كيموش، **لا توقيع على طلبات المستثمرين منذ 15 شهرا**، جريدة الشروق، العدد6812، الجزائر، 7جوان 2021 ص5.

وكذا إعطاء الأراضي دون مقابل مكسبا خاصا، إلى جانب عدم امتلاكه ولا وقوفه على رؤية وطنية ولا على رؤية دولتية. [1]

-تواجه معظم الشركات الخاصة المتوسطة والصغيرة حواجز الدخول إلى الأسواق ومحدودية الوصول إلى التمويل المقدم من المصارف. لذلك يُثني العديد من المستثمرين المحلين عن إطلاق مشاريع تنموية، يمكن أن تعزز الاقتصاديات المحلية وتحسن قدراتها التنافسية.[2]

-استغلال رجال الأعمال المرتبطين بالنخبة الحاكمة سواء من ناحية المصلحة المالية والاقتصادية المشتركة أو من حيث القرابة للتسهيلات الضريبية والتشريعات القانونية من أجل تحقيق الكسب الخاص وتهريب الأموال نحو الخارج، دون تحقيق أي إنتاجية تذكر في مجال التنمية الاقتصادية المحلية.

-افتقار معظم الخطط التنموية للمؤشرات اللازمة لتوجيه نشاط القطاع الخاص نحو أهدافه أدى إلى ظهوره بمظهر العازف عن المشاركة في الجهد التنموي، وذلك في ظل بروز بورجوازية ريعية فاسدة تمسك السلطة الاقتصادية، حيث تهتم بالتجارة الخارجية والنشاطات ذات العائد السريع والمضاربة. [3].

-الطابع العائلي للعديد من الشركات الخاصة، وعلى سبيل المثال تجربة آل الخليفة في الجزائر هذه الشركة التي انبعثت من لا شـــيء ووظــفت لاســتنزاف المال العام في فترة وجيزة، نتيجة ممارســات سياسيــة وليست مسؤولية القطاع الخاص باعتباره قطاعا اقتصاديا في حد ذاته.[4]

ثالثا: تحديات مرتبطة بمناخ الاستثمار

يواجه مناخ الاستثمار والأعمال في الجزائر مجموعة من العقبات في دفع مسار التنمية المحلية الاقتصادية، حيث صنفت الجزائر في المرتبة 157 عالميا في تقرير **DOING BUSINESS** الصادر عن البنك الدولي سنة 2020 والخاص بمناخ الأعمال والاستثمار في 190دولة، وتتمثل أبرز العوائق التي تواجه مناخ الاستثمار في الجزائر فيما يلي:

-تصنف الجزائر في المرتبة 121 عالميا في مؤشر رخص البناء بـ 19 إجراء مقابل 15,7 إجراء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بمعدل زمني يصل 131 يوما.

1- ذكاء مخلص الخالدي، **مرجع سبق ذكره**، ص11.

2-لحسن العاشي، **اقتصاد الجزائر بين الفجوة بين الموارد والإنجازات**، مركز مالكوم كير-كارينغي للشرق الاوسط ، 2013، تم التصفح بتاريخ 2018/04/19متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3DAzOnF

1-عبد النور ناجي ومبروك ساحلي، **تحليل السياسة العامة للدولة: تأثر السياسة التشغيلية للدولة بالوضع السياسي والايديولوجي، مرجع سبق ذكره**، ص288.

2-الزبير عروس ومنير الحمش، **مرجع سبق ذكره**، ص ص246-248.

-تعاني المؤسسات المتوسطة والصغيرة مجموعة من الصعوبات التي تعيق بعث نشاطها والتي تتعلق بالربط بشبكة الكهرباء وتسجيل الملكية، حيث يصنف تقرير **DOING BUSINESS** الجزائر في المرتبة 102 عالميا بـ 12 إجراءات و84 يوما، أما مؤشر تسجيل الملكية صنفت الجزائر في المرتبة 165 بـ 10 إجراءات و55 يوما.[1]

-يمثل النظام البنكي والمصرفي الحلقة الأضعف في مسار الاستثمار والأعمال، حيث صنف تقرير **DOING BUSSINES** الجزائر في الرتبة 181 عالميا في مؤشر الحصول على القروض كما احتلت المرتبة 81 في مؤشر تسوية الديون، نظرا لفرض البنوك ضمانات تعجز المؤسسات المتوسطة والصغيرة عن الوفاء بها وعدم توزيعها بيانات الائتمان الإيجابية والسلبية على كل من الشركات والأفراد.

-يمثل النظام الجبائي نقطة الضعف، فهو أضعف امكانية قراءة أداء الاقتصاد الوطني بشفافية اذ صنفت الجزائر وفق تقرير **DOIN BUSSINESS** في الرتبة 158 عالميا في مؤشر النظام الجبائي بالنسبة لمناخ الأعمال والاستثمار.[2]

-يشكل العقار مشكلا بالنسبة لأصحاب المشروعات الجديدة وهذا راجع إلى محدودية الأراضي المخصصة للنشاط الصناعي وصعوبة الإجراءات للحصول على العقار، من حيث العقد والإيجار والملكية وثقل القوانين المسيرة لها، إلى جانب غياب سلطة اتخاذ القرار حول تخصيص وتسيير الأراضي.[3]

رابعا: تحديات إدارية

تتمثل أبرز التحديات الإدارية التي تعيق مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية المحلية بالجزائر فيما يلي:

-تصنف الجزائر في المرتبة 152 عالميا في مؤشر بدء النشاط التجاري، فالمستثمر في الجزائر ملزم بالقيام بـ12 إجراء إداري للشروع في النشاط الاقتصادي بشكل قانوني، بالمقابل 6,5 إجراء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بداية بالتسجيل المسبق، توثيق الاسم، ثم التسجيل في المدن الكبرى، وتقدر مدة الإجراء بنحو 18 يوم على الأقل، وبالنسبة لتكاليف

3-البنك الدولي، **ترتيب الجزائر في تقرير DOING BUSINESS**، 2020، تم التصفح بتاريخ 2021/03/12، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3kMGUNs

2-محمد صالح غطاس، **مناخ الاستثمار في الجزائر الأعقد في المنطقة**، ديسمبر 2019، تم التصفح بتاريخ 2021/05/17 متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3kmQZRy

2-نور الدين بوالشرش، **المقاولاتية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية**، مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة، المجلد الثاني العددالأول، جامعة الشلف، 2020، ص25.

المشروع فإن الكلفة تستثني العمولات والرشاوي التي يدفعها المستثمر من أجل عدم عرقلة ملف الاستثمار على مستوى الجهاز البيروقراطي.[1]

– البيروقراطية القاتلة قد تدفع القطاع الخاص إلى الوقوع في الممارسات القانونية كتقديم الرشوة لتعجيل إجراءات البدء بالنشاط الاقتصادي.[2]

–تمتع النخبة الحاكمة بقدر عال من الاستقلال النسبي والتسلطية، يمكنها من تعزيز اتجاهات التضخم الإداري، مما يجعل القطاع الخاص المنتج والمساهم في التنمية يغيب، ولا يكون له دور حقيقي في المطالبة بالتأثير في عملية صنع القرار الاقتصادي.[3]

–توظيف المستخدمين على مستوى الوحدات المحلية يخضع في غالب الأحيان لمبدأ المحاباة والمحسوبية على حساب معايير الشفافية والكفاءة في عملية الاختيار.[4]

الفرع الثالث: تحديات مرتبطة بالمجتمع المدني

تواجه مشاركة المجتمع المدني في عملية التنمية المحلية بالجزائر مجموعة من التحديات السياسية والقانونية، الاقتصادية والإدارية.

أولا: تحديات سياسية

تتمثل أبرز التحديات السياسية التي تعيق مشاركة المجتمع المدني في عملية التنمية المحلية بالجزائر فيما يلي:

–طبيعة الثقافة السياسية السائدة في الجزائر تتنكر لدور المجتمع المدني، حيث تعمل على لجمه والسيطرة عليه وإبعاده من أن يكون مصدر تهديد للسلطة الحاكمة في ظل تسلط الدولة واحتكار السلطة المحلية لعملية اتخاذ القرار.

–يعيق التضييق الممارس على الحقوق والحريات السياسية إمكانية تطور العمل الجمعوي حيث تشكل القيود المفروضة على حرية التنظيم، بما في ذلك حق تشكيل الجمعيات عاملا سلبيا يحول دون مشاركة المواطن في تسيير الشأن العام.[5]

1-World Bank Group, **Doing Business2020 : Economy Profile Algeria, P5,**Viewed On 23/01/2021, Available At The following Link : https://bit.ly/3ju9raS

2- الزبير عروس ومنير الحمش، **مرجع سبق ذكره**، ص247.

3- عبد النور ناجي ومبروك ساحلي، **تحليل السياسة العامة للدولة: تأثر السياسة التشغيلية للدولة بالوضع السياسي والايديولوجي، مرجع سبق ذكره**، ص288.

4- **نفس المرجع السابق**، ص113-118

5- بلال موزاي، **الجمعيات المدنية كأساس لتفعيل التنمية السياسية في الجزائر**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد الثاني جامعة خنشلة، جويلية 2014، ص151.

-العلاقة بين المجتمع المدني والسلطة يغلب عليها طابع الهيمنة وعدم وجود الثقة، مما يقيد مجال حرية الجمعيات بسبب القيود القانونية والإدارية المفروضة من الدولة عند مزاولة نشاطها.[1]

-سيطرة الدولة على وسائل الإعلام الثقيلة يحد من هامش حرية المجتمع المدني كمنبر إعلامي حر يطرح قضايا الفساد الإداري و المالي أمام الجمهور.[2]

-غياب التنسيق والتعاون بين تنظيمات المجتمع المدني خاصة التي تنشط في مجال واحد بسبب وجود حساسيات وتحفظات وصراعات فيما بينها. [3]

-عدم استقلالية الجمعيات من خلال نشاطها الذي يكشف إمكانية انتماء أعضائها لأحزاب سياسية، مما يفسر ازدواجية التعاطي الرسمي مع العمل الجمعوي، إذ يلاحظ وجود محاباة في تمويل جمعيات موسمية وحجبها عن جمعيات أخرى ناشطة وطنيا ومحليا. [4]

ثانيا: تحديات قانونية

تتمثل أبرز التحديات القانونية التي تعيق مشاركة المجتمع المدني في عملية التنمية المحلية بالجزائر فيما يلي:

-فرض قانون رقم 12-06 وصاية الدولة على نشاط الجمعيات ورقابتها الصارمة على سير عملها لن يكون سوى عاملا مثبطا لفعاليتها ومدخلا للتضييق في أفق إسهامها في ممارسة الديمقراطية المحلية.

-تفتقر الجمعيات إلى آلية قانونية نافذة للتدخل والإسهام الفعلي في عملية اتخاذ القرار أو في عملية إعداد وتنفيذ المخطط البلدي للتنمية بسبب الطابع الاستشاري الذي يسود آليات المقاربة التشاركية واقتصارها على إعلام واطلاع الجمهور على المداولات البلدية والولائية دون الحق في

1-صالح زياني، **بناء قدرات المنظمات الأهلية كآلية لتفعيل مسار الحوكمة المحلية وتجسيد التنمية الشاملة في الجزائر** منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات ومؤسسة كونراد أديناور، تونس، جانفي 2014، ص ص186-188.

2- قوي بوحنية، **حوكمة التنمية المستدامة في النظرية والتطبيق: دراسة لبعض النماذج والمؤشرات، مرجع سبق ذكره** ص66.

3- أحمد علي حجازي، **منظمات المجتمع المدني والتنمية**، مصر العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2013، ص 74.

4- مبروك جنيدي، **الجمعيات المحلية كأحد الفواعل الاساسية للديمقراطية التشاركية في الجزائر**، مجلة الاجتهاد القضائي المجلد12، عدد خاص، جامعة بسكرة، افريل 2020، ص 193.

المشاركة الالزامية، بتقديم توصيات واقتراحات في المشاريع المعدة والتي تنسجم مع مجالات نشاطها.[1]

ثالثا: تحديات اقتصادية

تتمثل أبرز التحديات الاقتصادية التي تعيق مشاركة المجتمع المدني في عملية التنمية المحلية بالجزائر فيما يلي:

-سعى العديد من تنظيمات المجتمع المدني الناشطة في الميدان الاقتصادي للدفاع عن مصالح القطاع الخاص، وكيفية استفادة هذا الأخير من قوانين التحفيز المخصصة للقطاع العام وهوامش القوانين دون الاهتمام بتطوير المسؤولية الاجتماعية والحكم الرشيد للمؤسسات الخاصة.[2]

-شح الموارد المالية للمجتمع المدني نتيجة الاعتماد الشبه كلي على إعانات الدولة وعدم مجازفة القطاع الخاص في دعم الحركة الجمعوية، مما أدى إلى ضعف فعالية خدماتها.

-نزوع السلطة إلى الهيمنة على تنظيمات المجتمع المدني وتدخلها المستمر في شؤونها من خلال فرض العديد من القيود المالية عليها، مما يحد من استقلاليتها وفعالية نشاطها.

-ضعف موارد الجمعيات يمنعها من الاضطلاع بنشاطاتها بالفعالية المطلوبة، نظرا للقيود القانونية المفروضة عليه فيما يخص تلقي الدعم المالي والهبات.[3]

-حصول تجاوزات في كيفية توزيع الإعانات المالية الموجهة للجمعيات المحلية من قبل المجالس الشعبية البلـدية على غرار مـا هـو حاصل ببـلدية عنابة، حيث كانت الأفضلية للجمعيات التي يرأسها منتخبون.[4]

رابعا: تحديات إدارية

تتمثل أبرز التحديات الإدارية التي تعيق مشاركة المجتمع المدني في عملية التنمية المحلية فيما يلي:

-مشكلة الإدارة الديمقراطية الذاتية لجمعيات المجتمع المدني، ومن أبرز مظاهرها طغيان النزعة الفردية في عملية صنع القرار في حالات عديدة بالإضافة إلى نقص التواصل الداخلي.[1]

1- محمد امين أوكيل، **عن دور الحركة الجمعوية في تكريس المقاربة التشاركية في الجزائر: بين عوائق الممارسة ورهانات التفعيل**، مجلة القانون، العدد التاسع، المركز الجامعي غليزان، ديسمبر 2017، ص ص 104-108.

2- الزبير عروس ومنير الحمش، **مرجع سبق ذكره**، ص 248.

3- صالح زياني، **مرجع سبق ذكره**، ص189-190.

4- أميرة سكيكدي، **إعانات الجمعيات المحلية تحت مقصلة المجلس الشعبي ببلدية عنابة** جريدة الصريح، العدد 1567 الجزائر، 22 سبتمبر 2021، ص 3.

-محدودية فاعلية المجتمع المدني، ترجع في جزء كبير منها إلى القيود البيروقراطية التي تخضع لها تلك التنظيمات. فهي تعاني من تسلط النخبة المؤسسة، والبطء في تداول المسؤولية وشخصنة إدارتها وتركزها في شخص واحد. [2]

-هشاشة البنية التنظيمية بسبب وجود العديد من القيود التنظيمية التي تعرقل سبل اضطلاعها بدور الشريك الفعلي في تسيير الشؤون العامة. [3]

الفرع الرابع: تحديات ثقافية واجتماعية

يواجه رهان تجسيد المقاربة التشاركية في عملية التنمية المحلية بالجزائر مجموعة من التحديات الاجتماعية والثقافية.

أولا: تحديات اجتماعية

تتمثل أبرز التحديات الاجتماعية التي تعيق ترقية المقاربة التشاركية في العمل التنموي بالجزائر فيما يلي:

-فقدان المجالس المنتخبة للمصداقية والتأثير في وجدان من انتخبها نتيجة ترسخ صورة السلطة المحلية كممثل للسلطة المركزية أكثر من تمثيلها للمواطنين في لاوعي الفرد.

-استخفاف المواطن بقراراتها ونفوذها واعتبارها الحلقة الأضعف في ظل سيطرة القيادات الإدارية المعينة مركزيا على عملية صياغة السياسات العامة المحلية.

-تعرض رئيس البلدية إلى التنمر واللوم وحتى الاحتقار من قبل الوالي وممثلي السلطات المركزية في مختلف التجمعات وتحميله مسؤولية فشل السياسات التنموية أمام وسائل الإعلام، مما يشكل صورة نمطية في ذهن المواطن اتجاه الجماعات المحلية ككيانات عاجزة وفاشلة عن الوفاء بالتزاماتها باتجاه المواطنين.

-ظاهرة تزلف المسؤولين المحليين والمبالغة في التقرب والتودد لممثلي السلطة المركزية طمعا في مكاسب شخصية، مما شكل تصور سلبي لدى المواطن حول أسلوب إدارة الشأن المحلي.[1]

1- أحمد علي حجازي، **مرجع سبق ذكره**، ص74.

2- محمد بنحمو، **المجتمع المدني العربي والفاعلية المحدودة**، مركز الجزيرة للدراسات، ماي 2009، تم التصفح بتاريخ 2017/12/22، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3jqTJNJ

3-مبروك جنيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 193.

-ترسخ فكرة الدولة المسؤولة عن تقديم كافة الخدمات للمواطن والتي تسيطر على كل مقدراته يشكل حاجزا نفسيا أمام الساكنين يعيق إمكانية انضمامهم إلى تنظيمات مجتمعية بديلة تشارك في تحقيق التنمية المحلية.[2]

-شيوع ظاهرة الجهل بالحقوق لدى فئة من المواطنين، مما يحد من قدرتهم على المراقبة والمحاسبة وكذلك صعوبة إدراك عملية صنع السياسات العامة التي يتم بلورتها من طرف المجالس المحلية.[3]

-نقص الوازع الأخـلاقي وواجـب الانضبـاط في السلوكيات الوظيفية لدى العديد من مستخدمي

الجماعات الاقليمية، يعيق فتح المجال لمساهمات المجتمع المدني والمواطنين في عمليات التنمية المحلية. [4]

-شعور الشباب الراغب في خوض مغامرة إنشاء مقاولته الخاصة بالغبن لعدم تكافؤ الفرص في مجال الاستفادة من الدعم الذي تقدمه الدولة نتيجة تفشي ظواهر الزبونية والرشوة.[5]

-نقص الهياكل الداعمة للمرأة لبدء المشروع وتطويره، فعادة ما تركز البرامج والخدمات المتعلقة بالتمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة على تلبية احتياجاتها الأساسية وعلى التدريب على الموضوعات المهنية وإدارة الأعمال والتكنولوجيا، وتهمل الجانب المتعلق بالمرافقة والنضج والتوجيه التي تحتاجها رائدة الأعمال عند بدء المشروع أو عند تطويره. حيث يسجل نقصا كبيرا في فرص التواصل ضمن الشبكات المتخصصة وفي المناقشات المتعلقة بالسياسات، كما أن مستوى تمثيل رائدات الأعمال في جمعيات الأعمال منخفض.[6]

1- منصور ابوبكر، **تصورات الفرد الجزائري حول مفهوم السلطة باعتبارها معوقا للتنمية في الجماعات المحلية**، ورقة بحثية مقدمة إلى أعمال الملتقى الدولي الثالث الموسوم بـ"**الجماعات المحلية في الدول المغاربية في ظل التشريعات الجديدة والمنتظرة**" من تنظيم كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي، يومي 1/ 2 ديسمبر 2015، ص ص132-134.

2- أحمد علي حجازي، **مرجع سبق ذكره**، ص 75.

3- ادريس فخور، **آلية مشاركة المواطنين في تحديث المرفق العمومي في ضوء مضامين الدستور الجديد**، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 120، 2015، ص95.

4- مبروك جنيدي، **الجمعيات المحلية كأحد الفواعل الاساسية للديمقراطية التشاركية في الجزائر**، مجلة الاجتهاد القضائي المجلد12، عدد خاص، جامعة بسكرة، افريل 2020، ص 193.

5-ادريس الكراوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 61.

6- محمد حمو، **المرأة المغاربية بين مساعي التمكين وإكراهات الواقع-دراسة متكاملة-**، منشورات مركز تكامل للدراسات والأبحاث، مطبعة قرطبة، المغرب، 2020، ص147.

ثانيا: تحديات ثقافية

تتمثل أبرز التحديات الثقافية التي تعيق ترقية المقاربة التشاركية في العمل التنموي بالجزائر فيما يلي:

-طغيان ظاهرة القبلية وشراء الذمم في العملية الانتخابية أنتج منتخبين محليين يفتقرون للدراية الكافية بتقنيات التسيير المحلي التشاركي وكذا بمقتضيات حوكمة عملية التنمية المحلية.[1]

-تتسم العديد من تنظيمات المجتمع المدني بأنها ذات طابع نخبوي ومدني-حضري، وبالتالي فقدت قدرتها على التأثير خارج دوائر المثقفين في المدن إلى حد كبير، وحتى ضمن المثقفين هناك منافسة غير موضوعية ليست حول قضايا المجتمع ولكن حول المناصب والتمويل. لذلك ينعدم التنسيق بين هذه التنظيمات ويحدث التضارب حتى بين تلك التي لها أهداف متطابقة. [2]

-ترسخ سلوك اجتماعي لدى الفرد العادي، يرتكز على أن التغيير المنتظر أو المطلوب تقوم به مؤسسات الدولة، أي من أعلى، بل إن حل المشاكل كافة لن يأتي إلا عن طريق الدولة، بحيث تحول الفرد إلى ذات بلا دور، عديم القوة للتأثير في القرارات ذات العلاقة بمجتمعه وذلك في ظل هيمنة الدولة.[3]

-التركيبة العشائرية الموجودة في العديد من المجتمعات المحلية بالجزائر نتج عنها عدم قناعة الفرد بالسلطة المنبثقة عن طريق الاختيار الشعبي وسمو سلطة القبيلة والعرش. [4]

-استبعاد فعاليات المجتمعات المحلية من المشاركة في إعداد مخططات التنمية وعدم خلق فضاءات عمومية للنقاش مع المواطنين والأكاديميين مما يعيق الوصول إلى قرارات حاسمة يكون للمواطن طرف فيه، كما دعا إلى ذلك هابرماس في نظرية المناقشة. [5]

1-سعيد مقدم، **علاقة الناخب بالمنتخب المحلي وانعكاساتها على التنمية المحلية: "دراسة على ضوء القانون والممارسة" مرجع سبق ذكره**، ص57.

2- حيدر ابراهيم علي، **الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي**، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الدولي الموسوم بـ" **المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي**" من تنظيم تجمع الباحثات اللبنانيات ومؤسسة فريدريش ايبرت، بيروت، أيام 18/19/20 أفريل 2004، ص ص 5-6.

3- أحمد شكر الصبيحي، **مرجع سبق ذكره**، ص 178.

4- سعيد مقدم، **علاقة الناخب بالمنتخب المحلي وانعكاساتها على التنمية المحلية: "دراسة على ضوء القانون والممارسة" مرجع سبق ذكره**، 58.

5-ادريس فخور، **مرجع سبق ذكره** ، ص95.

-ضعف ثقافة المبادرة والمخاطرة في إنجاز مشاريع مبتكرة ومقاولات ذاتية منتجة للثروة بسبب احتكام شريحة واسعة من الشباب إلى منطق الاتكالية والتي لخصها هوج بويل بفعلي "العطاء والأخذ".[1]

-ثقافة حصر دور المرأة داخل الأسرة يجعلها تكافح للتوفيق بين التزاماتها الأسرية والعملية، ونظرا للعوائق الاجتماعية والثقافية المختلفة لا تستطيع المرأة أن تنتقل بحرية خاصة في المناطق الريفية، ما يمنعها من الشروع في أعمال خارج المنزل ومن الوصول للأسواق البعيدة عن المناطق المحلية القريبة. كما تتخوف من المخاطرة لكونها لا تحظى بدعم الأسرة خاصة في المرحلة المبكرة لمشروعها.[2]

المطلب الثاني: مداخل تفعيل المقاربة التشاركية في الجزائر

سنحاول في هذا المطلب تسليط الضوء على مجموعة من المداخل الكفيلة بتفعيل آلية المقاربة التشاركية قصد تصحيح المسار التنموي على المستوى المحلي بالجزائر، وتتمثل هذه المداخل في التعاون اللامركزي، اللامركزية الإقليمية، الحكامة الإلكترونية، الاقتصاد التضامني الاجتماعي، وذلك على ضوء التحديات التي تم عرضها سابقا.

الفرع الأول: مدخل التعاون اللامركزي

تمتد جذور التعاون اللامركزي إلى ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث شهدت أوروبا الغربية تعاونا تنمويا بين المدن الفرنسية والألمانية وشكلت مخرجات قمة ريو 1992 الانطلاقة الحقيقية للتعاون اللامركزي من خلال إشراك المنظمات غير الحكومية والكيانات الإقليمية اللامركزية في سياسات حماية البيئة والتنمية المستدامة كفواعل جديدة على الساحة الدولية، إضافة إلى تزايد الوعي بأهمية المدن كوحدات أساسية للحكم الرشيد الإقليمي، مما أدى إلى إعادة تنظيم سيادة الدولة بما يتناسب مع هياكلها المحلية من أجل موازنة تأثيرات العولمة والسماح للمجتمعات المحلية بالانفتاح على المحيط الدولي.[3]

أولا: مفهوم التعاون اللامركزي

تقارب الدول والمنظمات تعريفاتها للتعاون اللامركزي وفق مقاربتين أساسيتين:

1-ادريس الكراوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 54.

2- محمد حمو، **المرأة المغاربية بين مساعي التمكين وإكراهات الواقع-دراسة متكاملة-**، **مرجع سبق ذكره**، ص147.

3-Martine Bond Et Martin Balikwisha, **La Coopération Décentralisée Dans L'espace francophone,** Document N°12 Abidjan, juillet 2013, PP4-5, Disponible Sur Le Lien Suivant : https://bit.ly/36l83mS

1-المقاربة الضيقة(الفرانكفونية): اقتصار علاقات التعاون اللامركزي حصرا على الفواعل العمومية ممثلة في الحكومات المحلية من دول مختلفة، كما يمكن إشراك الأطراف المناسبة من مختلف القطاعات لضمان فعالية التعاون.

2-المقاربة الموسعة(الأنجلوسكسونية): فتح آفاق الشراكة والتعاون الدولي ليس فقط أمام الجماعات المحلية بل يشمل كافة الفواعل تحت دولتية (جمعيات، الشركات، الجامعات، مراكز البحث)، ويركز هذا الطرح على مجال النشاط وتدعمه الدول الناطقة باللغة الانجليزية والاتحاد الأوروبي.[1]

يمكن القول أن التعاون اللامركزي هو نمط حديث من التعاون التنموي، يؤطره اتفاقيات التعاون والشراكة التي تنشأ بين الفاعلين اللامركزيين (الجماعات أو السلطات الإقليمية وجمعياتها ومجالسها وتنظيماتها) من دول مختلفة بهدف الاستجابة لأولويات وحاجيات الساكنين في إقليم معين.[2]

وتكمن أهمية التعاون اللامركزي في تعزيز بيئة الثقة المتبادلة المرتبطة بالتعاون الدولي عن طريق توعية المجتمعات المحلية بالقضايا ذات الاهتمام المشترك، كما يساهم في إيجاد نموذجا جديدا للتنمية التعاونية يقوم على "**كيف سنعمل سويا في هذا الأمر** " بدل النموذج التقليدي القائم على ثقافة "**كم ستعطيني**".[3]

ثانيا: أشكال التعاون اللامركزي

توجد أشكال متعددة للتعاون اللامركزي، تتمثل فيما يلي:

1-اتفاقيات التوأمة: نقصد بكلمة توأمة التقاء واتفاق جماعة محلية في التوأمة مع جماعة محلية أخرى في توطيد أواصر التعاون بينهما في إطار روح المودة والتعاطف استنادا لبعض المقومات الثقافية أو الاقتصادية أو التاريخية المشتركة بينهما، وقد شهد مفهوم التوأمة تطورا ملحوظا في الآونة الاخيرة، من مجرد علاقات صداقة بين الشعوب إلى إقامة علاقات ومبادرات في مختلف المجالات الاقتصادية الاجتماعية والتقنية.

وتتمثل الأركان الأساسية للتوأمة في النقاط التالية:

1-مشروع بحث تكويني جامعي، **التعاون اللامركزي الجزائري-المتوسطي**، تم التصفح بتاريخ 2019/08/12، متوفر على صفحة الفايسبوك: https://bit.ly/2XTNha

2- منير مباركية، **التعاون اللامركزي ودوره في تكريس الديمقراطية التشاركية: الأدوار والمساهمات الممكنة في السياق الجزائري**، مجلة البحوث السياسية والإدارية، المجلد السادس، العدد الثاني، جامعة الجلفة ،2017، ص 199.

3- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **دليل توجيهي عملي في خدمة صانعي القرار للسياسات المحلية عبر حوض البحر الابيض المتوسط: توظيف قدرات وامكانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية المحلية**، سويسرا 2012، ص ص42-43.

-توفر الرغبة المشتركة في التوأمة بين جماعتين حضرية أو قروية.

-توفر الكفاءة الأهلية لتحقيق أهداف التوأمة والقدرة الفعلية على التعبير عمليا عن ممارسات وأنشطة تعود بالخير والفائدة على الجماعتين. كما يمكن للجماعات المحلية إبرام اتفاقيات في إطار التعاون اللامركزي قصد إنجاز مشاريع اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية.[1]

2-التعاون في إطار المنظمات الدولية المختصة بالشؤون المحلية: تنخرط البلديات والمدن في هذا النوع من المنظمات ذات الطابع اللامركزي باعتبارها فضاء لتطوير العمل المحلي على المستوى الدولي وتوسيع آفاقه، ومن بين هذه المنظمات نخص بالذكر:

-**منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة:** تأسست سنة 2004 مقرها برشلونة تضم في صفوفها جماعات محلية من 136 دولة منبثقة من اندماج ثلاث منظمات هي الفيدرالية العالمية العامة للمدن المتحدة، الاتحاد الدولي للسلطات المحلية، شبكة المدن الكبرى، وتهدف إلى من اجل المساهمة في تحسين الخدمات الحضرية. [2]

-**منظمة المدن العربية:** تأسست سنة 1997 تختص بشؤون البلديات والمدن العربية تهدف الى، تبادل الخبرات بين المدن العربية، ومساعدة البلديات والمدن الأعضاء بقروض ميسرة لإنجاز مشاريع إنمائية، بالإضافة إلى تحديث مؤسسات الجماعات الاقليمية والعمل على تطوير التشريعات المحلية.

-**الجمعية الأورومتوسطية للسلطات المحلية والإقليمية:** تتألف من 84 عضوا من بينها 10 مقاعد مخصصة لشبكات المدن والأقاليم، تهدف إلى إشراك السلطات المحلية في عملية تجسيد الشراكة الأورو متوسطية والتنمية الإقليمية.[3]

-**منظمة العواصم والمدن الإسلامية:** مقرها مكة المكرمة وتهدف إلى تحقيق مخططات عمرانية شاملة لتوجيه نمو العواصم والمدن الإسلامية والعمل على رفع مستوى الخدمات العامة.

-**اتحاد المدن الافريقية:** مقره داكار عاصمة السنغال ويعمل على ترقية التعاون في مجال الخدمات للمدن الأعضاء عن طريق تبادل المعلومات والبيانات.[1]

1- يوسف النصري، **التعاون والشراكة اداة لتطوير اللامركزية**، منشورات مجلة العلوم القانونية، العدد 04، سلسلة الدراسات الدستورية والسياسية، المغرب، 2015، ص ص184، 186.

2- وهيبة غربي، "**استخدام الشراكة لتحقيق خدمة متميزة في الادارة المحلية دراسة حالة: مجموعة من البلديات بولاية بسكرة**" اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في الاقتصاد، تخصص علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2015/2014، ص ص161-162.

3- **نفس المرجع السابق**، ص 163.

وفي نفس السياق لخص الباحثان de Losada و Anne Calvete كافة أشكال التعاون اللامركزي في الجدول الآتي:

الجدول رقم(20) أشكال التعاون اللامركزي

نوع التعاون	الطريقة	الاتجاه	المحتوى
تعاون مباشر	عمودي	شمال-جنوب جنوب-جنوب	منح مساعدات، نقل المعرفة تبادل الخبرات
	شراكة-وكالة	شمال-جنوب جنوب-جنوب، ثلاثي	نقل المعرفة، تبادل الخبرات تمويل، تدريب
تعاون غير مباشر	منظمات ONG	شمال-جنوب	منح مساعدات، نقل المعرفة تبادل الخبرات
التعليم والتوعية، المبادرات	مبادرات منظماتONG	شمال- جنوب	حملات، مناصرة، مشاريع تعليمية
تفويض	الحكومات المحلية والاقليمية المتطورة و/أو الوكالات	شمال-جنوب	تبادل الخبرات، التعاون التقني التعلم والتدريب
دعم مالي	اتفاق ثنائي بين الحكومات المحلية المتطورة والحكومات المحلية الاقل تطورا	شمال-جنوب	منح مساعدات، نقل المعرفة
المنح الدراسية		شمال-جنوب	التعليم والتدريب

المصدر: Fernandez de Losada And Anne Calvete,**Decentralised Cooperation To Achieve The 2030 Agenda**, CPMR And Platforma,2018 , P18.

ثالثا: ضوابط التعاون اللامركزي في الجزائر

وضع المرسوم التنفيذي رقم 17-329 الصادر سنة 2017 أسس التعاون الدولي اللامركزي في عمليات التنمية المحلية بالجزائر والمستوحى من الطرح الفرانكوفوني، حيث حدد كيفية عمل ونشاط الجماعات الإقليمية على المستوى الدولي، وقد نص على ما يلي: [2]

-إعداد مخطط عمل سنوي من قبل أطراف التعاون وإلزام الجماعات الإقليمية بتقديم حصيلة عن نشاطات التعاون اللامركزي بصفة دورية.

-مرافقة وزيري الداخلية والخارجية للجماعات الإقليمية خلال مراحل إبرام اتفاقيات التعاون اللامركزي.

1- فريدة مزياني، **المجالس الشعبية البلدية في ظل التعددية السياسية في التشريع الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في القانون، تخصص قانون إداري، جامعة قسنطينة، 2005/2004، ص225.

2- للمزيد من التفاصيل انظر الى: الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية، **المرسوم التنفيذي رقم17-329** المؤرخ في26 صفر عام 1439 الموافق لـ 15 نوفمبر2017، **يحدد كيفية إقامة علاقات التعاون اللامركزي**، الجريدة الرسمية، العدد 68 الصادرة في9 ربيع الاول 1439 الموافق لـ 28 نوفمبر 2017.

-إقامة شراكة ثنائية أو جماعية بين جماعة إقليمية وطنية وجماعة إقليمية أجنبية في شكل علاقات صداقة، توأمة، تبادلات علمية وتقنية، برامج ومشاريع تنموية.

-إدراج نفقات التعاون اللامركزي ضمن الميزانية المحلية للجماعات الإقليمية مع إمكانية الاستفادة من إعانات الدولة.

رابعا: البعد التشاركي في مضمون التعاون اللامركزي

يساهم التعاون اللامركزي في إضفاء ديناميكية تشاركية على العمل التنموي من خلال نقل مهارات وممارسات الحكامة المحلية داخل الدول وفيما بينها، وتتمثل نشاطات التعاون اللامركزي المكرسة للمقاربة التشاركية فيما يلي:

-تدعيم النسيج الجمعوي بمشاريع وبرامج عمل وتدريب لتنمية القدرات التشاركية في مجال التخطيط التشاركي المحلي من خلال الاطلاع والاحتكاك بتجارب ناجحة في هذا المجال.[1]

-التعاون المؤسسي بين الجماعات الإقليمية حول تقنيات التسيير الإداري من أجل نقل الممارسات الجيدة على المستوى المحلي. وفي هذا الصدد نذكر برنامج التعاون الذي اطلقته الرابطة النرويجية للسلطات المحلية والإقليمية بالشراكة مع البرنامج النرويجي للتعاون اللامركزي سنة 2008 عبر 14 بلدية إفريقية، لتقوية قدراتها في مجال الحوكمة المحلية (تقنيات التسيير التشاركي، المساءلة، الشفافية) والتخطيط المحلي وفق مقتضيات التنمية المستدامة، وكذا تعزيز التمثيل السياسي والإداري للمرأة في العمل البلدي.[2]

-اعتماد نهج متعدد الشركاء يرتكز على التشاور والتحليل المشترك بين كل الاطراف المتدخلة في عملية التنمية المحلية من أجل تحديد المشاريع التنموية ذات المنفعة المتبادلة. وفي هذا الصدد نذكر التعاون القائم بين جمعيات ناشطة محليا لتبادل الخبرات والاستشارات في مجال التنمية المستدامة، كحماية الطيور وزراعة الأناناس (تجربة التعاون بين Gävle السويدية و Buffalo الجنوب افريقية).[3]

1-منير مباركية، **التعاون اللامركزي ودوره في تكريس الديمقراطية التشاركية: الأدوار والمساهمات الممكنة في السياق الجزائري، مرجع سبق ذكره**، ص272-273.

2 -Municipal International Coopration Programme And The Norwergian Association of LoCal and Regional Authorities,**Local Government Partnerships For Good Governance Democracy and Eradication of Poverty** ,PP4-5,Viewed On 14/12/2018, Available at the following link : https://bit.ly/3D0g10W

3-**Municipal Partnership : International Cooperation For Mutual Benefit**,P35, Viewed On 10/02/2018, Available at the following link : https://bit.ly/3ugpUDF

-تشجيع المبادرات المحلية القائمة على التضامن والحوار كحقل خصب للاندماج في السياق المحلي وبناء الثقة بين المواطنين والجماعات الإقليمية، وذلك من أجل تشخيص واقع التنمية في تلك المناطق وتحديد أولوياتها [1]

-تبادل الخبرات والمساعدة الفنية بين جميع الفاعلين في الأقاليم المرتبطة باتفاقية التعاون من أجل ابتكار وإدارة آليات لإشراك الشباب والمرأة في مجال التنمية الاقتصادية المحلية، كتشجيع ومساعدة الشباب والنساء على إنشاء تعاونيات في إطار مشاريع الاقتصاد الاجتماعي.[2]

-تقوية التماسك وشد الروابط بين المجتمعات المحلية من خلال تقريب فئات الشباب وذوي الاحتياجات الخاصة للجماعة المحلية في المجتمعات المستقبلة لعدد كبير من المهاجرين من أجل دمجها بواسطة مشاريع تضامنية مع بلدها الاصلي.

-أرضية خصبة للشراكة مع القطاع الخاص بحكم تشجيع التعاون اللامركزي للتجارة الخارجية وجلب الاستثمارات الأجنبية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتكنولوجيا الحديثة، فتطوير التبادل التجاري في إطار اتفاقيات التعاون يساهم في تنمية مهارات وقدرات الشركات المحلية[3]

وفي هذا الصدد نذكر على سبيل المثال: قيام إقليم Brittany الفرنسي بإطلاق برنامج دعم وتدريب لمنتجي القطن البيولوجي في ثمانية دول في غرب افريقيا، ثم العمل على تصديره والترويج له في الإقليم الفرنسي، وهذا ما انعكس ايجابا على واقع التنمية المحلية وتطوير القطاع الخاص في تلك البلدان.[4] وكذلك تجربة التعاون بين Södertälje السويدية و Wuxi الصينية لتبادل الخبرات الفنية والفنية في مجال تشجيع مناخ الاستثمار المحلي وتطوير قطاع الأعمال. [5]

خامسا: التعاون اللامركزي كآلية للإشراك المهاجرين في عملية التنمية المحلية في الجزائر

1- مفيدة بن لعبيدي، **دور التعاون اللامركزي-الافقي في حوكمة عملية التنمية المحلية-التعاون اللامركزي الجزائري الفرنسي انموذجا-**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد15، جامعة الوادي، جانفي 2015، ص ص121-122.

2-Pierre Pougnaud Avec La Participation Des Associations De Collectivités Territoriales Françaises, **Guide Opérationnel De La Coopération Décentralisée,** Commission Nationale De La Coopération Décentralisée, Première Edition, La France, 2020,PP 47-48.

3- عبد النور ناجي، **التعاون اللامركزي الحدودي كمقاربة تنموية تنفيذا لإعادة تفعيل الوحدة**، ورقة بحثية مقدمة إلى أعمال المنتدى الثاني والخمسين للفكر والمعاصر الموسوم بـ "**من اجل استراتيجية جديدة لإحياء الاتحاد المغاربي**"، من تنظيم مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، اوت 2019، ص8.

4-Fernandez de Losada And Anne Calvete,**Decentralised Cooperation To Achieve The 2030 Agenda**, CPMR And Platforma,2018 , P16 .

5-Municipal Partnership: International Cooperation For Mutual Benefit, **Op.Cit**, P33.

يمثل التعاون اللامركزي بين الجزائر وفرنسا منطلقا لاندماج المهاجرين في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمناطقهم الأصلية في إطار تعاون تنموي، يقوم على تعبئة قدرات الجماعات المحلية، انطلاقا من تحديد أولويات التنمية المحلية، وذلك من خلال تمكين المهاجرين الذين نجحوا في تجاربهم الاقتصادية بالمهجر من توظيف ما حققوه، واستثماره في خدمة مناطقهم الأصلية من أجل النهوض بالأنشطة الاقتصادية في تلك البلديات وفقا لمؤهلاتها، وأيضا لخلق مناصب شغل لفائدة الشباب.

ولاشك أن هذه المبادرات، تساهم في تنظيم تيارات الهجرة وتوجيهها بطريقة إيجابية بعيدا عن العلاقة التقليدية القائمة بين المانح والمتلقي، وكذا تحويل وجهة الهجرة من الشمال إلى الجنوب كما أنه من شأن هذه الرؤية أن تساهم في رسم إطار جديد قد يساعد على احتواء التحديات الاجتماعية الكبرى التي تعرفها الجزائر كمصدر رئيسي للهجرة.[1]

الفرع الثاني: مدخل اللامركزية الإقليمية

يفرض التوجه العالمي نحو أقلمة*السياسات العامة [2]على الجزائر، القيام بإصلاحات عميقة وشاملة في بنية التنظيم الإداري والهيكلي للدولة عبر اعتماد مبدأ اللامركزية الإقليمية دستوريا كمقاربة جديدة لها أبعاد تكاملية، تقوم على مراجعة الأدوار والعلاقات القائمة بين جميع المتدخلين في تنمية الاقاليم،[3] باعتبارها آلية تسييرية للترشيد وأداة من أدوات التسريع بالعمل التنموي التشاركي والمستدام، تحاول من خلالها الدولة العصرية الإجابة على المطالب الملحة في التنمية وتدعيم النظام اللامركزي وتطوير بنياته للحفاظ على وحدتها مع ضرورة مشاركة

1-ادريس الكراوي، **مرجع سبق ذكره**، ص154.

2-Arezki Akerkar**, Coopération Décentralisée Et Développement Territorial: L'expérience Franco-Algérienne** ,Revue Recherches Et études En Développement,VOL.2,N°2, Université De Bordj Bou Arreridj, Décembre 2015, P39.

*الاقلمة هي التركيز في مجال معين وتطويره اقتصاديا في جميع الميادين وفق مبادئها الاساسية المتمثلة في:

-الاعتماد على الامكانيات والموارد المحلية في التنمية الاقتصادية.

-التوازن المجالي من المركز حتى الاطراف في جميع الميادين.

-سيادة العدالة الاجتماعية والمحافظة على توازن الانظمة البيئية.

-التأكيد على الهوية والاستقلالية كمبدأ اساسي.

3- بلال الراكراكي، **السياسات العمومية الترابية الجهوية بين المعيقات وسبل التفعيل في ضوء النموذج التنموي الجديد** نوفمبر 2020، تم التصفح بتاريخ 2021/02/12، متوفر على الرابط التالي: https://democraticac.de/?p=70909

المجتمعات المحلية بروافدها الثقافية والمجالية المنصهرة في هوية وطنية واحدة لتحقيق التنمية المنشودة. [1]

أولا: مفهوم اللامركزية الإقليمية

يشير نظام الإقليمية إلى نوع متطور من اللامركزية تتيح نقل جزء من الصلاحيات من السلطة المركزية إلى السلطة الإقليمية المستحدثة تنفيذية كانت أو منتخبة، بحيث تمنح الأقاليم استقلال عن المركز في مجالات حيوية كالتنمية الاقتصادية والإدارية بهدف دفع عجلة التنمية وتوسيع نطاق الديمقراطية المحلية،[2]وذلك من خلال:

-إحداث تنمية متوازنة وشاملة داخل الإقليم وما بين الأقاليم لتقليص الفوارق التنموية.

-ترسيخ مبادئ الحوكمة المحلية الجيدة.

-تجميع المصالح المتكاملة والمشتركة داخل الإقليم من أجل الوصول إلى الالتقائية بين البرامج الوطنية والمحلية.[3]

-تجسيد خصائص الدولة الحديثة (اللامركزية، الديمقراطية الجوارية، الوساطة بين القاعدة والقمة في ظل احترام مبدأ التفويض والاختصاص).[4]

-ربط الأقاليم بالنسيج الاقتصادي الوطني والدولي واستثمار المؤهلات الذاتية لكل إقليم.[5]

ثانيا: واقع اللامركزية الإقليمية في الجزائر

لم يول التنظيم الإداري الجزائري المنبثق عن النظام الفرنسي أي اهمية للجهة واقتصر العمل بها على بعض الميادين كالميدان العسكري، الجمارك وقطاع التجارة، ويمكن إيجاز واقع الجهة في الجزائر في نقطتين هما:

1-مصطفى عبدي، **تطور الجهوية بالمغرب: من فترة ما قبل الحماية إلى مرحلة الجهوية المتقدمة**، مجلة القانون الدستوري والعلوم الإدارية، العدد السادس، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، أفريل **2020**، ص ص207-208

2- قناة الجزيرة الفضائية، **الجهوية المتقدمة**، نوفمبر 2015، تم التصفح بتاريخ 2019/09/4،متوفر على الرابط التالي:

https://bit.ly/3m2eTlj

3- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، **متطلبات الجهوية المتقدمة وتحديات ادماج السياسات القطاعية**، تقرير سنة 2016، المغرب، ص81.

4-طلبة تخصص الإدارة المحلية، "**الرهانات الجديدة للتنمية المحلية**"، حلقة دراسية، الدفعة 39، المدرسة الوطنية للإدارة، السنة الدراسية 2006/2005، الجزائر، ص 44.

5-محمد بوبوش، **الجهوية المتقدمة بالمغرب دراسة تحليلية**، المركز العربي الديمقراطي، ألمانيا، تم التصفح بتاريخ 2020/01/12 متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3kGlt0g

أ–الجهة مصلحة خارجية لا تتمتع بالشخصية المعنوية وهي هيئة غير ممركزة ويختلف وضعها وتنظيمها ووظائفها من وزارة إلى أخرى، كما يتم إنشائها بموجب مرسوم.

ب–تخضع الجهة لوصاية قوية وتضطلع بمجموعة من الوظائف، تتمثل فيما يلي:

–تنسيق وتوجيه وتنشيط المديريات الولائية الموجودة على تراب الجهة.

–تثبيت الكفاءات والثروات على المستوى الجهوي.

–تمثيل الإدارة المركزية على مستوى الجهات ومساعدتها في إنجاز العديد من المهام المخولة لها في مجال المراقبة والتفتيش في الولايات التابعة لاختصاصها الإقليمي، وكذا رفع اقتراحات إلى المركز حول طرق ووسائل العمل بهدف تحسين أدائها. [1]

ويمثل القانون رقم 01–20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 اللبنة الأولى في مسار إرساء نظام الأقاليم في الجزائر عبر استحداث تسع فضاءات للتهيئة الإقليمية والتنمية المستدامة على أساس مؤهلات وخصائص كل إقليم، والتي تتكون من عدة ولايات متجاورة لها خصوصيات فيزيائية ووجهات إنمائية متماثلة أو متكاملة. [2]

ثالثا: اللامركزية الإقليمية كضرورة لتكريس المقاربة التشاركية في العمل التنموي بالجزائر

يشكل التنوع الجغرافي للجزائر منطلقا لإرساء تقسيم إداري جديد من خلال إنشاء أقاليم على أساس التكامل الاقتصادي والاجتماعي، بحيث تتوافر في كل منها المقومات الاقتصادية والاجتماعية التي تعكس الميزة التنافسية لكل إقليم وفق نسق تشاركي وتعاوني[3]، يعتمد معايير جغرافية –اقتصادية وبعيدا عن أي تأثيرات لغوية وعرقية وطائفية بغية خلق التكامل والتلاحم بين المناطق المدمجة في الإقليم الواحد، من حيث الموارد الطبيعية (معادن ،غابات، مياه) والمؤهلات الاقتصادية.[4] بالموازاة مع زيادة ضبط والتحكم في الوعاء الضريبي وتوجيه موارده لتنمية الإقليم، مما يعزز ذلك الشعور بالانتماء إلى الإقليم ما يجعل الأفراد يحسون بأن هذه

1– طلبة تخصص الإدارة المحلية، **مرجع سبق ذكره**، ص 40، 42.

2– للمزيد من التفاصيل أنظر إلى: الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية، **القانون رقم01–20**، المؤرخ في27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر2001، **يتعلق بتهيئة الاقليم وتنميته المستدامة**، الجريدة الرسمية، العدد 77، الصادرة في30 رمضان 1422 الموافق لـ15 ديسمبر 2001.

3–محمود شريف، **المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية: الأدوار والعلاقات**، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة جامعة القاهرة، مصر، 2006، ص58.

4–فاتح حاجي، **الجهوية في الجزائر: الواقع والآفاق**، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد15، العدد26، جامعة سطيف، ص127.

الأقاليم وجدت لتقوية الشعور المحلي بالانتماء لهذه التكوينات، وهذا ما يجعلهم يلتفون حولها ويتفانون في خدمتها، ويتفاخرون بازدهارها.[1]

1-تطوير نظام عدم التركيز الإداري:

في إطار سعي الدولة الجزائرية لإنجاح مسار الإصلاح الإداري يجب تكييف هياكل عدم التركيز مع أنماط التسيير الحديثة لإعادة بعث هياكل الدولة، لكونها تخص المواطن بصفة مباشرة. كما تمس البرامج والسياسات الحكومية بهدف تقريب الإدارة من المواطن وتعزيز العلاقة المباشرة بين الجماعات الإقليمية والدولة، وذلك من خلال:

-إتاحة الفرصة للإبداع المحلي من خلال الحد من الوسائل الرقابية التقليدية المفروضة على المسؤولين والموظفين وتعويضها بآليات التدقيق والتقييم.

-إعادة توزيع مصالح عدم التركيز على مستوى الإقليمية.

-إنشاء مصالح كل وزارة على مستوى البلديات لتقريب الإدارة من المواطن بهدف تحفيز المبادرات المحلية في إدارة الشؤون العامة.

-خلق تنافسية إدارية بين البلديات وتشجيع الأفضل وتعضيد الوسائل والإمكانيات.

-عدم تركيز سلطة اتخاذ القرار لتسهيل التنسيق بين الإدارات في الإقليم من أجل تحقيق انسجام في السياسات العامة المحلية وفق نهج تشاركي.[2]

-إلغاء الهيراركية بين المستويات المحلية بحيث لا يكون هناك وصاية من مستوى على مستوى محلي اخر.[3]

-تقريب المسافات بين مراكز القرار والفضاء الإقليمي من أجل تحقيق تسيير جواري وشفاف يقضي على كل العراقيل البيروقراطية.

-تنمية وتحفيز العنصر البشري في الوحدات المحلية من خلال تصميم وتنفيذ البرامج التدريبية الفعلية، لتمكين الإدارات الغير ممركزة من تأدية أدوارها بفعالية وكفاءة وفق تقنية التسيير التشاركي.[4]

2-رهانات ترقية المقاربة التشاركية في الجزائر من خلال منظور اللامركزية الإقليمية:

1- يوسف بن يزة، **الحكم المحلي وامكانية تطبيقه في الجزائر**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد الثالث، جامعة الوادي، ديسمبر 2019، ص ص 150-151.

2- عبد السلام عبد اللاوي، **مستقبل التنمية المحلية في الجزائر على ضوء التحديات الاقتصادية الراهنة**، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الوادي، العدد الخامس، جوان 2018، ص ص 48-49.

3- وائل عمران علي، **مرجع سبق ذكره**، ص81

4- محمود شريف، **المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية: الادوار والعلاقات، مرجع سبق ذكره**، ص 60.

تساهم اللامركزية الإقليمية في ترقية المقاربة التشاركية في عملية التنمية المحلية من خلال:

-تدريب السكان المحليين على تدريب شؤونهم، واتخاذ القرارات في جو ديمقراطي، مما يكسبهم خبرة سياسية في إدارة الشأن العام لا سيما في مناطق مثل الصحراء والسهوب، مما يؤدي إلى تقوية البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة.

-تحرير المناطق الداخلية والنائية من ارتباطهم الدائم بعاصمة البلاد وتمركز مختلف الهيئات فيها، يمكن من معالجة مطالب وانشغالات الساكنين والمستثمرين على مستوى الإقليم. كما يتيح المجال لبروز أقطاب سياسية، اقتصادية وسياحية وعدم حصرها في منطقة واحدة.

-إحلال الصراع التقليدي القائم على العصبية والقبلية بصراع حديث قائم على المصالح الاقتصادية للأقاليم،[1] إلى جانب تنمية التضامن المحلي داخل الإقليم وتصميم سياسات عامة مدمجة في المجال الاقتصادي، تتجاوز الإطار الضيق للولاية والبلدية.

-اعتماد التخطيط التنموي التصاعدي القائم على الإنصات لحاجات المواطنين في إطار المخططات الوطنية لتهيئة الإقليم بما يتماشى مع موارده.[2]

-الانتقال من بوتقة العمل الإداري إلى التوسع نحو اللامركزية الاقتصادية الخلاقة، والتي سوف تصبح فيها الجماعات المحلية أقطابا اقتصادية لا تخضع إلا لقانون اقتصادي محلي متميز انطلاقا من الإمكانيات والمقدرات المحلية لكل إقليم، مما يؤدي إلى خلق ثقافة التنويع والتميز الاقتصادي المحلي.[3]

-وضع نموذج تعاقدي للتفاعل بين المسؤولين المحليين والفواعل غير الرسمية من خلال التفاوض والتخطيط المشترك لعملية التنمية الاقتصادية، فيما بين ممثلي القطاعين العام والخاص والاتحادات التجارية بهدف زيادة موارد الأقاليم عن طريق تقديم مبادرات في مجالات الصناعة والزراعة والسياحة والبنية الأساسية.

-اشتراك المجالس البلدية في إعداد خطط التنمية الإقليمية ومنح الأقاليم حرية تحديد أهداف خطط التنمية وسلطة التشريع في مواضيع مثل إدارة الأقاليم والتدريب المهني والمستشفيات

1-يوسف بن يزة، **الحكم المحلي وامكانية تطبيقه في الجزائر، مرجع سبق ذكره**، ص ص 150-151.

2-المدرسة الوطنية للإدارة، **مرجع سبق ذكره**، ص 41.

3- فريد ابرادشة، **الوظيفة الاقتصادية للجماعات المحلية في الجزائر في ضوء التشريعات المحلية المعاصرة: جدلية الإنتقال من اللامركزية الإدارية إلى اللامركزية الاقتصادية**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السادس، العدد الثاني، جامعة بشار، ديسمبر 2020، ص348.

والثقافة والتخطيط، إلى جانب السياحة والمواصلات وحماية البيئة مع السماح للبلديات بوضع قوانينها الخاصة.[1]

-تمكين المجالس البلدية من وضع خريطة استثمارية، وسلطة الموافقة على إقامة مشروعات استثمارية، خاصة مشروعات محددة ذات مبالغ معينة، بالتعاون مع الجهات الحكومية المعنية بالاستثمار.[2]

-تحرير المبادرة الاقتصادية من أي قيود بيروقراطية حتى يتم توطين نشاطات منتجة مهيكلة للأقاليم المحلية ممتصة لطلب العمل وفرصة لتثمين المكنونات التنموية لكل إقليم، بما يتناسب وخصوصياته.

-تعزيز دور المجتمع المدني في الوساطة الاجتماعية من خلال إنشاء قطب اجتماعي اقليمي يتولى تتبع وتقييم السياسات العامات المحلية، وكذا يكون قناة ناقلة للمطالب المحلية على مستوى الإقليم.[3]

-تشكيل مجالس إقليمية منتخبة بصلاحيات واسعة في اتخاد القرار وفق نهج تشاركي وفي فرض الرقابة على عمل الهيئات الغير ممركزة في نطاق الإقليم، كما تتولى تقديم اقتراحات وإبداء الرأي للحكومة المركزية حول القوانين والسياسات العامة.[4]

الفرع الثالث: مدخل الحكامة الإلكترونية التشاركية

بالرغم من تحقيق الحكومة الجزائرية نتائج هامة في مجال تحسين وتسهيل ولوج المواطنين إلى المعلومة والخدمات إلكترونيا وعبر قنوات متعددة، إلا أن المواطن لم يعد يكتفي بتلقي الخدمة العمومية والمطالبة بتحسين جودتها، بل أصبح كذلك يطالب بالمشاركة في تحديد الأولويات والتأثير على القرارات المتخذة والسياسات المرسومة محليا ومساءلة المنتخبين المحليين عن نتائج عملهم في ظل تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

أولا: ماهية الحكامة الإلكترونية

اقترن ظهور الحكامة الإلكترونية كميدان للعمل والبحث مع بداية التحول نحو الحكومة الالكترونية سنة 2005 وأخذ المصطلح زخما سياسيا في أوروبا مع بداية القرن الحادي

1-عبد القادر خليفة، **مرجع سبق ذكره**، ص. ص 354، 359.

2- محمود شريف، **المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية: الأدوار والعلاقات، مرجع سبق ذكره**، ص59.

3- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، **متطلبات الجهوية المتقدمة وتحديات إدماج السياسات القطاعية**، تقرير 2016 المغرب، ص 115.

4- يوسف ازروال وليلى عجال، **اللامركزية والإنتقال الى الحكم المحلي بتونس: المرتكزات القانونية والسياسية**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد الثامن، العدد الثالث، جامعة باتنة1، جوان 2021، ص ص719-720.

والعشرين باعتباره وسيلة لإعادة بناء الثقة بالمؤسسات الحكومية عن طريق إشراك المواطنين في عملية صنع السياسات العمومية.[1]

1-مفهوم الحكامة الإلكترونية: تعرف منظمة اليونسكو الحكامة الإلكترونية بأنها عملية تمكين المواطنين من التفاعل مع المسؤولين والمنتخبين حول القضايا العامة، من خلال استخدام القطاعات العامة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف تحسين المعلومات والخدمات وتشجيع تشاركها مع المواطنين في عملية صياغة السياسات العمومية، مما يسمح بتكريس مبادئ المساءلة والشفافية في العمليات الحكومية.[2]كما تتضمن الحكامة الإلكترونية إحداث تغيير جذري في العلاقات المؤسساتية عن طريق "إعادة هندسة إدارية لتطبيقات الحكومة الإلكترونية وتنظيمها وفق مبادئ الحكامة الجيدة".[3] فإشراك القطاع الثالث وقطاع الأعمال في الإدارة الالكترونية بخلاف الحكومة الالكترونية لها مفهوم ضيق يقتصر فقط على التنظيم المؤسساتي الحكومي.[4]

تأسيسا على ما سبق فالحكامة الإلكترونية هي دمج بين تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصال والعمل السياسي من أجل تكريس مبادئ الحكامة التشاركية في تسيير الشؤون العامة مما يتيح خلق مناخ ملائم لتحفيز وتقوية المشاركة السياسية ودمقرطة عملية اتخاذ القرار، وكذا تكوين رأي عام داعم لقضايا معينة.[5]

2-محاور الحكامة الإلكترونية: تتضمن الحكامة على الخط أربع محاور رئيسية هي:[6]

أ-الإدارة الرقمية: هي الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل إضفاء مبادئ الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد داخل المؤسسات العمومية الوطنية والمحلية.

1-David Le Blanc, **E-participation: a Quick Overview of Recent Qualitative Trends,** Desa Working Paper N°163, Department of Economic And Social Affairs, Unites Nations, N. Y ,USA 2020, P 9.

2- محمد عصام أحمد، **جاهزية الإدارات المحلية لاعتماد الحوكمة الإلكترونية: دراسة حالة في ديوان محافظة نينوى**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 93، الجامعة المستنصرية، العراق، 2012، ص 286.

3- عبد اللطيف باري، "**دور ومكانة الحكومة الإلكترونية في الأنظمة السياسية المقارنة**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص التنظيمات السياسية والإدارية، جامعة بسكرة، 2014/2013، ص73.

4- محمد عصام احمد، **مرجع سبق ذكره**، ص287.

5- عبد المجيد رمضان، **الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية (حالة الجزائر)**، مجلة دفاتر السياسة والقانون العدد 16، جامعة ورقلة، جانفي2017، ص84.

6-PNUD ,**Encourager La Responsabilisation Sociale:Comment Passer Des Principes à La Pratique ?**, Gouvernance Démocratique, Note d'orientation, Centre Pour La Gouvernance d'Oslo Norvège, Aout2010, P19 .

ب-تقديم الخدمات والمعلومات على الأنترنت: هي الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتوفير الخدمات للمواطنين خصوصا الفئات الفقيرة والمهمشة، إضافة إلى إحاطة الجمهور بجميع المعلومات عن الهيئات الوطنية والبنى الحكومية، وكذا البرامج والاستراتيجيات من أجل رفع مستوى الوعي الجماعي.

ج-الاستشارة الإلكترونية: هي إقامة منتديات مفتوحة للمناقشات والمداولات الحكومة للمواطنين وفضاءات الكترونية للنقاش وإبداء الرأي في المسائل العامة مع التزام الحكومة بالرد على أسئلة المواطنين.

د-المشاركة الإلكترونية: تهدف إلى تحسين سياسات التوجيه والخدمات والوظيفة العمومية في ثلاث مستويات: ولوج المواطنين للمعلومات، استشارة المواطنين، إجراء حوارات بين المواطنين والدولة).

3-أهداف الحكامة الإلكترونية: تتمثل أهداف الحكامة الإلكترونية فيما يلي:

-مشاطرة المواطنين بجميع المعلومات المتوفرة من أجل رفع مستوى الوعي الجماعي بالقضايا المطروحة.[1]

-تقاسم المسؤوليات وتطوير سياسات بجودة أفضل من خلال تحليل الآراء المعبر عنها.

-إقامة منتديات مفتوحة للمناقشات والمداولات عبر الشبكة العنكبوتية.

-ضمان الانفتاح والشفافية في عملية اتخاد القرار وكذا مراقبة وتقييم العملية باستمرار.[2]

ثانيا: آليات تجسيد الحكامة الإلكترونية التشاركية في العمل التنموي بالجزائر

يتطلب إدماج الحكامة الإلكترونية في التسيير المحلي بالجزائر وضع مجموعة من الآليات تتمثل فيما يلي:

1-مأسسة عملية تقديم العرائض الرقمية: هو شكل من أشكال المشاركة تتوفر على الأنترنت عبر تصميم منصة إلكترونية لتقديم العرائض على مستوى المجلس البلدي أو الولائي، وتتضمن الاسم والعنوان، البريد الإلكتروني ورقم الهاتف، تصبح نافذة بعد اكتمال نصاب عدد التوقيعات

1-عدنان بن عبد الله الشيحة، **دور الحكومة الإلكترونية في رفع كفاءة الإدارة المحلية وتفعيل المشاركة الشعبية في ظل التنظيمات البيروقراطية في الدول النامية: الفرص والتحديات**، ورقة بحثية مقدمة في ندوة التجارة الالكترونية، جامعة الملك خالد السعودية 2003، ص18.

2-OECD, **Promesses Et limites De la Démocratie électronique: Les Défis De La Participation Citoyenne En Linge**, CFC, Paris, 2003, P36.

المطلوبة وسيلة تحفيز وتدعيم للمشاركة الشعبية الإلكترونية من خلال إيصال آراء واتجاهات المواطنين نحو مختلف القضايا والقوانين إلى الجهات المختصة [1]باعتبارها قوة إلزام معنوية ذات بعد سياسي يوقع عليها الآلاف أو ملايين الناس،[2] وبديل عصري يوازي الإحتجاج البدني خاصة في حالات العنف ومنع التظاهر. ويتطلب تجسيد مشروع إطلاق منصة رقمية للعرائض تكوين مسؤولين من البلدية والولاية لتلقي العرائض ومعالجتها إلكترونيا، وكذا تدريب الشباب والمجتمع المدني على كيفية وضع العرائض واستعمال المنصة الرقمية. ويعد البرلمان الأسكتلندي السباق عالميا في استخدام العرائض الإلكترونية بهدف تكريس المشاركة الإلكترونية للأفراد في إدارة الشأن المحلي.[3]

2-المدافعة الإلكترونية كآلية لتطوير القدرات التشاركية للمجتمع المدني:

في ظل التطور التكنولوجي الرهيب أصبحت المدافعة تتمتع بمكانة محورية في النشاط الإلكتروني للمجتمع المدني، وذلك بالنظر إلى حجم الأدوار التنموية التي يضطلع بها في المجال الاجتماعي. فالمدافعة الإلكترونية تعني استخدام تقنيات تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في التأثير على السياسات والتشريعات الحكومية بهدف تحسين الظروف الاجتماعية للفئات المستضعفة من خلال تمكين الجماعات المدافعة من المشاركة في جهود التغيير السياسي والاجتماعي،[4] بأقل التكاليف وضمن نطاق جغرافي واسع وبيئة متنوعة.[5]

أ-متطلبات تطبيق المدافعة الإلكترونية في نشاطات المجتمع المدني: تتمثل فيما يلي: [6]

1- أحمد أمين فورار، **الديمقراطية التشاركية وأدواتها الرقمية: منطلقات نظرية وتطبيقات عملية**، مجلة البحوث والدراسات، المجلد15، العدد الأول، جامعة الاغواط، جوان2018، ص285.

2- يمنى عاطف وعبد الحميد صلاح، **الإعلام والفضاء الإلكتروني**، أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، مصر، 2014 ص47.

3- أحمد أمين فورار، **مرجع سبق ذكره**، ص285.

1-وفاء هانم الصادي واخرون، **الخدمة الاجتماعية الإلكترونية**، دار المسيرة للإنتاج والتوزيع والطباعة، الأردن، 2016 ص330.

5-John g.McNutt, **Coming Perspective In The Development Of Electronic Advocacy For Social Policy practice**, Journal Critical Social Work, vol.1,N°1,USA,2000, Available at the following link : https://bit.ly/3KMsmbP

6-وفاء هانم الصادي واخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص ص340، 375.

-إحداث تغييرات في القوانين واللوائح المنظمة لعمل المجتمع المدني، مما ينعكس على بنائها التنظيمي من حيث تطوير البنية التحتية التكنولوجية للجمعيات وصياغة أنشطتها الدفاعية الإلكترونية.

-بث ثقافة المدافعة وتنظيم دورات تدريبية للقيادات والعاملين بمنظمات المجتمع المدني على مهارات الحوار المجتمعي والتفاوض مع متخذي القرارات، من خلال المجتمع الافتراضي بغرض توضيح وتأكيد العلاقة بين المدافعة التكنولوجية والبناء التنظيمي.

-تدريب العاملين على كيفية توظيف تكنولوجيا الاتصال الحديثة وتنمية قدراتهم الإلكترونية لتطبيق وممارسة المدافعة التكنولوجية.

-الانضمام إلى شبكات التواصل الاجتماعي يساهم في توحيد جهود جمعيات المجتمع المدني لتحقيق أهدافها الدفاعية مع توفير الحماية لها.

ب-الدور التنموي للمجتمع المدني في ظل المدافعة الإلكترونية: تستخدم منظمات المجتمع المدني في المدافعة التكنولوجية مجموعة من الوسائل (الهاتف الخلوي أو المحمول-مواقع الأنترنت-البريد الإلكتروني-المدونات) من أجل القيام بمجموعة من الأدوار التشاركية المتمثلة في: [1]

-تجميع أصحاب المشكلات ومهضومي الحقوق من خلال المواقع الالكترونية.

-نشر جوانب المشكلة على مواقع أكثر انتشارا لخلق رأي عام متعاطف وداعم للقضية المطروحة.

-الاتصال بصناع القرار عبر المواقع الالكترونية المختلفة لتحديد أبعاد تلك الفئات ومطالبهم.

-تخصيص كل منظمة من منظمات المجتمع المدني لجانب من مواقعها الإلكتروني لتطبيق المدافعة الإلكترونية لصالح المواطنين.

3-التصويت الإلكتروني: هو إحدى الأساليب الحديثة في الممارسة الديمقراطية يشير إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في إدارة عملية التصويت وممارسة حق الانتخاب بدلا من الوسائل التقليدية كالأوراق وصناديق الاقتراع، من أجل تعميق المشاركة السياسية وتحقيق أقصى درجات الشفافية والأمن، مما يضمن التعبير عن الإرادة الشعبية الحرة. وتتم عملية التصويت الإلكتروني على أربع مراحل هي:

-تسجيل الناخبين لدى دائرة التسجيل وإصدار وثائق تشمل الناخبين والمرشحين المؤهلين.

1- **نفس المرجع السابق**، ص ص 332-333.

-الاقتراع بواسطة وسائل إلكترونية مع التأكد من هوية الناخب.

-تخزين النتائج في أنظمة إلكترونية وفق معايير فنية وأمنية عالية الدقة.

-الفرز الإلكتروني للأصوات وإصدار النتائج. [1]

أ-مزايا تطبيق التصويت الإلكتروني في الجزائر: تتمثل هذه المزايا فيما يلي:

-إتاحة المجال أمام الناخب لمراجعة معلومات البطاقة الانتخابية الخاصة به وتصحيحها إلكترونيا قبل الاقتراع،[2] وكذا حصول كل مصوت فور التصويت على إيصال رسمي مطبوع من الجهاز كمستند رسمي به بيانات المصوت وساعة التصويت واختياراته.

-توسيع نطاق المشاركة الشعبية في الانتخابات لتشمل الكتلة الصامتة لاسيما فئة الشباب كونهم الأقدر على التفاعل واستخدام الوسائل التكنولوجية المختلفة في هذا العصر الرقمي.

-يوفر للمرشحين والمراقبين فرصة الاطلاع المباشر على إجراءات التصويت حتى لحظة إعلان النتائج دون الاعتماد على وكلاء المرشحين والمشاكل التي تصاحب تلك العملية.

-تمكن الآلات الإلكترونية ذوي الاحتياجات الخاصة من الإدلاء بأصواتهم حيث تستخدم تكنولوجيا صوتية معززة للعملية لفاقدي البصر.

-إزالة الهواجس والغموض والشك الذي ينتاب الناخب أثناء التصويت التقليدي واستعادة الثقة بالعمل السياسي وازدهاره. [3]

-إزالة كل العراقيل التي تؤثر على مشاركة الجالية الجزائر في المهجر والعاملين في مناطق بعيدة جغرافيا عن مقر سكناهم من خلال السماح بالتصويت عبر الهاتف النقال.

-إفراز نخبة سياسية حقيقية تمثل تطلعات المواطنين وتتحمل مسؤولية إيصال مطالب وآراء الجمهور للقادة السياسيين. [4]

4-مجلس ذكي محلي لتحفيز المبادرات المحلية: تصميم مجلس ذكي رقمي على مستوى كل ولاية يضم في عضويته مسؤولين محليين وخبراء وجمعيات، يخصص لاستقبال أفكار إبداعية من أجل المشاركة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، بشرط ألا تتعارض مع القوانين

1-عبد الرزاق سويقات، "**دور رقمنة الإدارة المحلية في تجسيد الحكم الراشد: دراسة مقارنة بين الجزائر والأردن**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص الديمقراطية والرشادة، جامعة بسكرة، السنة الجامعية 2019/2018، ص90.

2-**نفس المرجع السابق**، ص ص98- 99.

3- محمد آلاء محمد رشيد الزيود، **التصويت الإلكتروني وتحدياته والرقابة الدولية عليه**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن 2020، ص ص 31-34.

4- ابتسام مقدم، "**الديمقراطية التشاركية ودورها في تفعيل التنمية المحلية بالجزائر-ولاية وهران دراسة حالة-**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة وهران، السنة الجامعية 2019/2018، ص255.

المعمول بها والثقافة السائدة في تلك المنطقة، وتعتبر دولة الإمارات دولة رائدة في هذا المجال حيث تحتوي البوابة الإلكترونية لبلدية دبي على منصة رقمية لمجلس محمد بن راشد الذكي ومن الأفكار التي قدمت لهذا المجلس فكرة الطلاء الذكي المتكون من مواد تمتص مواد ثاني أكسيد الكربون، وتبنت البلدية هذه الفكرة المتميزة وجسدتها في الحدائق العامة والأماكن المزدحمة بهدف تحسين جودة الهواء والحفاظ على الصحة العامة وساهمت هذه المبادرة في تجميل المدينة.[1]

5-نظام لا مركزي لتلقي الشكاوي والاقتراحات: هو نظام إلكتروني يمكن الوصول إليه من أجهزة الكمبيوتر والهواتف النقالة، يتيح النظام للمواطنين تقديم اقتراحاتهم وشكواهم إلى أي جهة حكومية على المستوى المحلي في أي وقت للمشاركة في صياغة السياسات الحكومية من خلال البوابة ولديهم خيار تحميل المستندات، ثم يتم منحهم رقما مرجعيا يسمح لهم بتتبع حالة طلبهم، حيث تقوم كل هيئة حكومية محلية بتشكيل فريق متخصص للتعامل مع الشكاوي والاقتراحات حول تطوير خدمة حكومية متوفرة ويجب على الفريق الالتزام بمؤشرات الأداء المحددة مسبقا والأطر الزمنية للاستجابة وفقا لفئة الحالة. وتم العمل بهذا النظام في مملكة البحرين وحققت نجاحات باهرة منذ انطلاقه سنة 2014 وفق الإحصائيات المتوفرة على بوابة "نظام تواصل".[2]

6-منصة رقمية بلدية متعددة الأغراض: تسهل المنصة القيام بعدة نشاطات تشاركية والتي تتمثل فيما يلي:

-إطلاق بطاقة اقتراح إلكترونية تتضمن الاسم واللقب، العنوان، رقم الهاتف، التدخلات والمشاريع المقترحة حسب الأولوية في إطار إعداد المخطط البلدي للتنمية.[3]

-منتدى التفكير: يمكن لأي مواطن تقديم اقتراح لتحسين البلدية، حيث يتم طرح اقتراح يحظى بمستوى كاف من الدعم للتصويت الشعبي الإلكتروني وعند الموافقة عليه تصبح السلطة البلدية ملزمة بتنفيذه.

1- **البوابة الإلكترونية لبلدية دبي**، تم التصفح بتاريخ 2019/02/0، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3kHzYSC

2- **نظام تواصل لتلقي الشكاوي والاقتراحات في مملكة البحرين**، تم التصفح بتاريخ 2018/11/9، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3iDP0HG

3- بلدية بني خلاد بتونس، **البرنامج الاستثماري التشاركي**، تم التصفح بتاريخ 2019/02/5، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3B5Noh4

– المشاورات: قبل تنفيذ إجراءات معينة يستشير مجلس البلدية المواطنين حول المعايير التي يجب إتباعها أو يمنحهم الفرصة للاختيار بين المشاريع البديلة.

–الميزانية التشاركية: يحتفظ مجلس البلدية بمبلغ محدد من المال للمشاريع المقترحة والتي يصوت عليها المواطنون إلكترونيا بعد تزويدهم بالتقارير الفنية والمعلومات ذات الصلة بالمشاريع المطروحة.[1]

تم تطبيق هذا النموذج في اسبانيا حيث قام مجلس مدينة مدريد بإنشاء منصة (Decide Madrid) سنة 2015 وقد كانت مستويات المشاركة في إطار "قرار مدريد" عالية حيث شارك الآلاف في المشاورات حول الخطط الاستراتيجية، والميزانيات التشاركية والمشاريع الحضارية وكذا مشاريع الاستدامة واللوائح البلدية لحركة المرور. كما حصلت المنصة على جائزة الأمم المتحدة للخدمة العامة.[2]

كما يمكن وضع نظام لاتخاذ القرار إلكترونيا للمجالس المحلية والذي تم اعتماده في استونيا مما أتاح لأعضاء المجلس حضور جلسة المجلس افتراضيا والتصويت إلكترونيا، بالموازاة مع منح فرصة للمواطنين بمشاهدة جلسة المجلس وقراءة وثائق الجلسة، واقتراح البنود التي ستتم مناقشتها في جدول الأعمال وإرسال استفساراتهم عبر البريد الإلكتروني.[3]

7–دور الحكامة الالكترونية التشاركية في مكافحة وباء كورونا:

تساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تكريس النهج التشاركي في مكافحة وباء كورونا على المستوى المحلي من خلال:[4]

–تطوير تطبيق المشاركة المجتمعية للسماح للسلطات المحلية بمشاركة معلومات وإرشادات ملائمة وموثوقة لمنع انتشار فيروس كورونا، ويتضمن التطبيق جزءا للتفاعل الاجتماعي والذي سمح للناس بتقديم ملاحظات واقتراحات إلى المسؤولين المحليين (تطبيق اعتمد في استونيا).

–قيام السلطة المحلية بإطلاق منصة رقمية بالشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني كمخزون مدني للمساعدة والتوفيق بين مختلف فعاليات المجتمع المحلي من إعداد وإدارة

1-Vicente Pina Aand Lourdes Torres And Sonia Royo**, Decide Madrid: A Case Study On E-Participation**,Jun 2019 **,**Viewed On 24 /12/2019, Available at the following link : **https://bit.ly/3ach28P**

2–الأمم المتحدة، **مسح الحكومة الالكترونية 2020: الحكومة الرقمية في عقد العمل من أجل التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره**، ص141.

3-Joachim Astrom And Hille Hinsberg**, Case Studies On E-Paticipation Policy: Sweden Estonia And Iceland**, Edition1,Praxis, Estonia, 2013, P26.

4–الأمم المتحدة، **مسح الحكومة الإلكترونية 2020: الحكومة الرقمية في عقد العمل من أجل التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره**، ص ص 237–240.

المتطوعين الذين يقومون بتوزيع اللوازم الضرورية وتقديم الدعم لاحتياجات الرعاية الاجتماعية الأساسية، لاسيما الفئات الهشة.

-إطلاق منصة رقمية لقطاع المشاريع وقطاع الأعمال لتطوير حلول للحد من الازدحام في المرافق الصحية وتحسين الخدمات الصحية، وتجنب نقص الإمدادات الطبية.

الفرع الرابع: مدخل الاقتصاد التضامني الاجتماعي

يمكن لتنظيمات المجتمع المدني الاضطلاع بأدوار اقتصادية هامة ضمن سياق علاقة الحركة الجمعوية والتعاونيات بالتنمية المحلية، فقد أكد بوتنام في دراسته الميدانية الكثيفة التي استمرت لعقدين من الزمن على وجود ارتباط وثيق بين معدلات التنمية الاقتصادية ورأس المال الاجتماعي، أي بما يمتلكه القطاع الثالث من مهارات وقدرات على إقامة مشاريع اقتصادية وإدارتها. فالاقتصاد التضامني الاجتماعي هو نتيجة الأزمات الاجتماعية المرافقة للأزمات الاقتصادية ولمنظومة الاقتصاد الليبرالي.[1]

أولا: ماهية الاقتصاد الاجتماعي التضامني

هو بديل متسق مع مبدأ المشاركة المجتمعية يعالج التحديات التي تواجه المسار التنموي لجأ العالم إليه نتيجة مساوئ الإنتاج الرأسمالي وعدم استقراره البنيوي الذي ظهر في أعقاب الأزمة الاقتصادية سنة 2008 بسب التركيز على اقتصاد نقدي بدل التركيز على إنتاج السلع والخدمات وإعادة توزيعها بين الأفراد والجماعات، وقد تزايد الاهتمام العالمي بالاقتصاد التضامني الاجتماعي حيث أصبح محور اللقاءات الاقتصادية الدولية لتحصين المجتمعات المحلية من التداعيات الاجتماعية لأي أزمات اقتصادية.[2]

ويمكن تعريفه بأنه مجموع الأنشطة الإنتاجية للسلع والخدمات التي تنتظم في شكل بنيات هيكلية ومستقلة بهدف خلق سوق تضامنية قادرة على ترويج مخرجاتها وإعادة استثمار فائض إنتاجها ضمن نمط اقتصادي يكثف الصلات الاجتماعية لمعالجة مسألة البيئة والفقر والبطالة ويعطي الأولوية للرأسمال البشري بدل رأس المال المادي، حيث يفتح الآفاق لمسارات متكاملة

1-صالح زياني، **مرجع سبق ذكره**، ص ص182-183.

2-عبدو ابوه الهادي، "**الاقتصاد التضامني والتنمية الاجتماعية: الامكانيات والواقع في موريتانيا**"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة تلمسان، السنة الجامعية 2015/2014، ص68.

نحو تنمية شاملة وفق نهج تشاركي متسق يراعي الشواغل المتنوعة المتعلقة بالاستدامة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وكذا الاستقرار السياسي.[1]

1-هياكل الاقتصاد التضامني الاجتماعي: تتمثل فيما يلي:

أ-التعاونيات: مجموعة من الأفراد يؤسسون مشروعا يدار ديمقراطيا بشكل مشترك، وتتمثل أولويات التعاونية في تنمية المجتمع المحلي وتحقيق الأهداف المشتركة والتطلعات الاقتصادية والاجتماعية لأعضائها.

ب-الجمعيات: هو مختلف التجمعات الحرة للأشخاص التي تهدف إلى تحقيق نشاط اقتصادي غير ربحي في مجال التنمية الاقتصادية المحلية لصالح الفئات الهشة.[2]

ج-التعاضديات: تجمعات لأشخاص لهم نفس الأهداف في مجالات محددة مثل: تعاضديات عمال الجماعات المحلية، تعاضديات المعلمين، تهدف إلى تحقيق كل نشاط تضامني وتعاوني لصالح منخرطيها في مجال التأمين على المخاطر والاستفادة من التغطية، كما تقوم بعض التعاونيات بمنح القروض الاستثمارية وحماية المعاقين.

د-المقاولات الاجتماعية: تطلق صفة مقاولة اجتماعية على كل مقاولة تستوفي شروط ومبادئ الاقتصاد الاجتماعي التضامني في قوانينها الأساسية، حيث تمثل قطاعا ثالثا يشجع الابتكارات الاجتماعية ويستثمر في آليات محلية للحلول غير المتمركزة وتوجه جزء من أرباحها نحو غايات اجتماعية (دعم التشغيل، التعليم، بناء مساكن لفائدة العمال). [3]

2-مميزات الاقتصاد التضامني والاجتماعي: يتميز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بمجموعة من الخصائص هي:

أ-اقتصاد أخلاقي: أنشطته تضبطها قواعد أخلاقية ترتكز على مبادئ العدالة والإنصاف والتعاون والتضامن وتتجانس فيه المصالح الخاصة مع المصلحة العامة. [4]

1- مؤتمر العمل الدولي، **الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم**، التقرير الخامس، مكتب العمل الدولي، جنيف 2014، ص39.

2- عبد الجليل مقدم وسماح بوعقال، **نحو اقتصاد اجتماعي وتضامني (عرض تجارب دولية في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني)** حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد الأول، 2018، ص268.

3- سعيدة كحال، **دور الاقتصاد التضامني في مواجهة اللامساواة الاجتماعية: من اجل مقاربة مجالية للتنمية المستدامة**، مجلة ابحاث قانونية وسياسية، المجلد الخامس، العدد الأول، جامعة جيجل، 2020، ص138.

4- خلف حسين أحمد الدخيل، **الاقتصاد الاجتماعي التضامني: إطار مفاهيمي ودعوة للاعتماد**، مجلة العلوم القانونية، العدد الخاص لبحوث مؤتمر فرع القانون العام المنعقد تحت عنوان" الإصلاح الدستوري والمؤسساتي الواقع والمأمول"، جامعة بغداد 2018، ص88.

ب-التسيير الديمقراطي التشاركي: يعتبر الحكم الديمقراطي من القيم الأساسية للاقتصاد الاجتماعي التضامني، بحيث يشارك جميع الأعضاء في مؤسسات الاقتصاد التضامني الاجتماعي في عملية صنع القرار وتقاسم المسؤوليات، من خلال انتهاج أسلوب التسيير الجماعي وحق التصويت.

ج-ابتكار أدوات تمويل بديلة: بديل ابتكاري عن برامج المساعدة والخطط الاقتصادية العادية يعود بالفائدة على الفئات الأكثر حرمانا وتهميشا وفقرا عن طريق اعتماد طرق تمويل جديدة وبديلة لتامين تمويل مبادرات اقتصادية، أطلقها المجتمع بما يضمن المساواة في الوصول إلى الفرص والموارد المالية اللازمة للنمو والانتشار.[1]

د-الطوعية والاعتماد على الذات: اقتصاد مستقل بطبيعته يتميز بإدارة مستقلة عن السلطات العمومية يرتكز على المبادرات الطوعية وحرية الانخراط في هياكله.[2]

ثانيا: البعد التشاركي في تطبيقات الاقتصاد الاجتماعي التضامني

يؤمن الاقتصاد التضامني الاجتماعي الانتقال التدريجي نحو اعتماد نموذج تنموي باستهلاك منخفض ونمو منخفض ودرجة إنصاف عالية، مما يؤدي إلى تحسين رفاهية الشع ونوعية حياة أفضل للجميع وديمقراطية أكبر على الإنتاج، فالانتقال إلى اقتصاد قائم على المعرفة تكون فيه الأفكار والعلاقات هي المصدر الرئيس لقيمة العمل، مما يمثل أساس لبنى جديدة للامركزية الاقتصادية، حيث تتخذ القرارات بشكل جماعي من خلال مؤسسات جديدة تؤطر وتقود إلى تحقيق توازن بالازدهار الاقتصادي والإنصاف والعدالة.[3]

1-إشراك القطاع الثالث والجامعة في تحقيق التنمية المحلية: تحفز تطبيقات الاقتصاد التضامني الاجتماعي مشاركة القطاع الثالث والجامعة في عملية التنمية المحلية من خلال:

1-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **الاقتصاد الاجتماعي التضامني أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية**. سلسلة السياسات العامة، العدد الرابع، الامم المتحدة، الاسكوا، بيروت، 2013، ص2.

2-عزيز محجوب، **الاقتصاد الاجتماعي التضامني نموذج تنموي جديد للاقتصاد المحلي في ظل تحديات العولمة**، مجلة الابداع المجلد التاسع، العدد الأول، جامعة البليدة 2، 2019، ص86.

3- الطاهر بكني، **إعادة اختراع الرأسمالية أم تضميد لجروحها؟**، ورقة بحثية مقدمة إلى الندوة الدولية الموسومة بـ "**الاقتصاد التضامني والاجتماعي ورهانات التنمية العادلة**" من تنظيم جامعة وجدة بالشراكة مع مركز تكامل للدراسات ومركز الأبحاث وتنمية الجهة الشرقية ومؤسسة هانس زايدل، يومي 8/7 ديسمبر 2018، المغرب، ص ص 7، 16.

-إدماج الجمعيات والتعاونيات في الاقتصاد الاخضر عن طريق تيسير حق الانتفاع المعقلن وخلق أنشطة مدرة للدخل تعتني بالشق الاجتماعي وتحافظ على التوازنات البيئية الهشة مثل شركات إعادة تدوير الفضلات الورقية والبلاستيكية.[1]

-مشاركة القطاع الثالث في النهوض بالاقتصاد المحلي من خلال تنمية نشاط مقاولاتي ذي بعد اجتماعي قادر على رفع التحديات المرتبطة بمعضلة البطالة، وكذلك تجهيز جيل الشباب وذوي الاحتياجات الخاصة بالمهارات الحياتية وإعداده لسوق العمل .[2]

- مشاركة الجامعة في تطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال تنمية التكنولوجيات الملائمة عبر إعداد مشاريع بحثية ذات منفعة اجتماعية، تتيح للقطاع الثالث تسويق منتوجات وخدمات مبتكرة وصديقة للبيئة بهدف بلورة مجالات محلية متضامنة تساهم في خلق الديناميكية الاقتصادية. [3]

2-المقاولة الاجتماعية ودورها في تكريس اللامركزية الاقتصادية:

المقاولة الاجتماعية مفهوم حديث ارتبط ظهوره بتطور الاقتصاد التضامني، فهي تقدم حلولا ملموسة ومبتكرة وفاعلة لتلبية الحاجات الاجتماعية التي عجزت الدولة عن تأمينها في السابق من خلال خلق الثروة وفرص العمل في مختلف المجالات، تجمع بين الكفاءة الاقتصادية والمنفعة الاجتماعية والبيئية وكذا ترسيخ ثقافة المقاربة التشاركية بالموازاة مع تعبئة المواطنين وتشجيع ابتكاراتهم. ومن أبرز نماذج المقاولاتية الاجتماعية الجمعيات والتعاونيات التضامنية الخاضعة للتسيير الديمقراطي ويشترط فيها وجود أهداف اجتماعية ذات أثر على المجتمع وربح محدود وإعادة استثمار أرباح المشروع، وكذا رؤوس أموال محددة وأجور تراتبية محددة.[4]

كما تتميز المقاولة الاجتماعية بقدرتها على الانتشار الجغرافي في المناطق الصناعية والريفية والمدن الجديدة وذلك لسهولة تكيفها مع محيط هذه المناطق وعدم تطلبها استثمارات كبيرة ولا

1- محمد البقصي واخرون، **الاقتصاد الاجتماعي (سند للتنمية الترابية بالمجال الجبلي)**، أشغال الدورة الثالثة لمنتدى التنمية والثقافة لإغزران، منشورات الجماعة القروية لإغزران، رقم 3، المغرب، 2013، ص164.

2- ادريس الكراوي، **مرجع سبق ذكره**، ص33

3- بوخالفة بوشتى ومحمد موستغفر، **الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافعة لنمو مدمج**، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المغرب، 2015، ص88.

4- سناء زعيمي وعبد العزيز عبد الصادق، **المقاولات الاجتماعية وإمكانية التوفيق بين الاقتصادي والاجتماعي**، ورقة بحثية مقدمة إلى الندوة الدولية الموسومة **ب** "**الاقتصاد التضامني والاجتماعي ورهانات التنمية العادلة**" المنظمة من قبل جامعة وجدة بالشراكة مع مركز تكامل للدراسات ومركز الأبحاث وتنمية الجهة الشرقية ومؤسسة هانس زايدل، المغرب، يومي 8/7 ، ص ص 4-6.

تشترط تكوينا عاليا في العمل الانتاجي، أو تكاليف مرتفعة، أو تكنولوجيا عالية، لذلك فهي تعمل على تحقيق تنمية إقليمية متوازنة من خلال محاربة الإقصاء وتوفير فرص العمل في المجالات الهشة والهامشية، لضمان عيش متوازن لكافة الفئات المهمشة والمنتحين الاقتصاديين ذوي الدخل المحدود في المناطق غير الجاذبة للقطاع الخاص عبر إنشائها مشاريع ذاتية تدر أرباحا والتي بإمكانها أيضا تغطية تكلفة البرامج التنموية في تلك المناطق كالمبادرات الصحية وبرامج الائتمانات شديدة الصغر.[1] وذلك بعيدا عن نظرة المقاولاتية الكلاسيكية المرتبطة دائما بالربح دون النظر إلى الأهداف الاجتماعية، فالعاملين في الاقتصاد التضامني والاجتماعي هم سفراء ومروجين للمنتجات المحلية بأسلوب تجاري نزيه ودون إلحاق أضرار جسيمة بالبيئة حيث يخلق هذا القطاع فرص شغل ب2,5 مرة أكثر من القطاع الخاص.[2]

3-تعزيز المشاركة النسائية في عملية التنمية المحلية: يطرح الاقتصاد التضامني كحل فعال للاهتمام بالنساء المهمشات والفقيرات والمقصيات من دائرة الإنتاج الاقتصادي ومنافعه، حيث يساهم هذا القطاع في تعزيز مقاربة النوع الاجتماعي من خلال النمط التقليدي(تربية النحل، الخياطة، الحياكة، الخزف، الطرز والعطور والزيوت النباتية) القائم على المساواة الاجتماعية وذلك للأسباب التالية:

-الدمج بين الاقتصاد التضامني ومقاربة النوع الاجتماعي يضمن المساواة المهنية ويقلص الهشاشة والاستبعاد الاجتماعي.

-ميل النساء للانخراط في الاقتصاد التضامني، بدل أشكال العمل الهشة الأخرى (العمل المؤقت، العمل غير المقنن).

-امتلاك النساء رؤية ومشروعا مجتمعيا خاصا من خلال الخبرات التي اكتسبتها في العديد من المجالات، وحضورهن في الاقتصاد التضامني كفيل بتطويره وإبداع نماذج اقتصادية نوعية.

-خلق فرص مستقرة وشروطا كريمة للعمل لصالح النساء من خلال توفير الجمعيات والتعاونيات العاملة في هذا المجال، الدعم التقني والمالي لهن من أجل إطلاق مشاريعهن الاقتصادية والتعاونية. [3]

1- بوشتى بوخالفة ومحمد موستغفر، **مرجع سبق ذكره**، ص 114.

2- **نفس المرجع السابق**، ص ص 9، 12.

3- بشرى زكاغ، **مرجع سبق ذكره**، ص 13.

خاتمة الفصل الثالث:

من خلال تشخيصنا للتجربة الجزائرية في كسب رهان التنمية المحلية وفق المنظور التشاركي، نجد أنها لازالت تجربة فتية، وتحتاج إلى مزيد من المأسسة والتفعيل وإرساء ثقافة المشاركة لكسب هذا الرهان، قصد تخفيف العبء عن الدولة التي أصبحت غير قادرة على الوفاء بجميع التزاماتها التنموية، وقد أثبتت الملاحظة في الواقع من خلال الشواهد الميدانية في الجزائر عموما وبلدية عنابة خصوصا محدودية الممارسات التشاركية، وذلك يعود إلى تحييد المجتمع المدني عن أدواره الحقيقية وتسليط سيف الإدارة عليه وضعف إنتاجية القطاع الخاص الذي يعاني من الإجراءات البيروقراطية، وغياب إطار قانوني منظم للاستثمار، بالإضافة إلى فقدان البلديات لذاتيتها وتبعيتها للسلطة المركزية بسبب معضلة التمويل والأزمة الأمنية العصيبة التي مرت بها الجزائر في تسعينيات القرن الماضي، وما ترتب عنها من إفرازات والتي كانت وراء التوسع المطرد لمجال ممارسة المركزية على حساب اللامركزية في اتخاذ العديد من القرارات المحلية.

لذلك يرتبط حاضر الجزائر ومستقبلها بترسيخ دعائم الديمقراطية المحلية عن طريق تكريس المقاربة التشاركية، فاستحضار هذه الآلية يتم في سياق اخراج الجماعات المحلية من أزمتها ومشاكلها المختلفة وكي تكون قاعدة لنظام التسيير المحلي لتحقيق التنمية المنشودة، إلا أنه يجب تكييف قوانين هذه المقاربة لتتأقلم مع البيئة المحلية، لذا فهي قابلة للتغيير والتجديد في أي وقت حتى تواكب وتساير التحولات الحاصلة وليست مجرد مسعى عشوائي بل هي مسارات قانونية مضبوطة، كل يدرك فيها ماله وما عليه.

لكن يبقى السؤال المحوري المطروح هو مدى استعداد الفاعل السياسي في الجزائر لقبول مكون آخر يمارس سلطة رقابية وتقييمية لأدائه؟ فمعالجة إشكالية مساهمة المقاربة التشاركية في تحقيق التنمية المحلية بالجزائر لا يقتصر فقط على الشق الإداري والاقتصادي والاجتماعي بل يشمل أيضا الشق السياسي، من حيث النخب السياسية والهيئات التمثيلية وما يتصل بها من قضايا الشفافية وحقوق الإنسان.

الخاتمة

الخاتمة:

في نهاية تناولنا لموضوع "المقاربة التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر" تتضح الكثير من النتائج المتعلقة بمتغيرات الدراسة، ويمكن تلخيصها كما الآتي:

-ينبغي التأكيد على أن النهوض بواقع التنمية المحلية في الجزائر لن يتم إلا بتأصيل المقاربة التشاركية داخل الجماعات المحلية والانطلاق من فهم الأبعاد الحضارية للمجتمع الجزائري خاصة وأن نظام الإدارة المحلية في بلادنا مستوحى من النظام الإداري الفرنسي، ومن هذا المنطلق فإن أول خطوة يجب القيام بها هي تهيئة المناخ الملائم لتجسيد هذه المقاربة وذلك عبر الانفتاح على التجارب الدولية الرائدة والاستفادة من ايجابياتها، حيث بإمكان الجزائر تكييف هذه التجارب وفق خصوصيات مجتمعاتها المحلية، بما يُمكِنُها من أن تصبح قادرة على مجابهة مختلف التحديات التنموية.

- معضلة التمويل الذاتي للبلدية يعد سببا رئيسيا في ضعف قدرة هذه الأخيرة على اتخاد المبادرة وبلورة المشاريع التنموية، وهوما يؤدي إلى تبعيتها للدولة، ولجوئها أكثر للإعانات المالية التي يمنحها صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، مما يجعلها عرضة لإملاءات وهيمنة السلطة المركزية على النشاط المالي المحلي، وبالتالي السيطرة والتحكم في عملية التنمية المحلية.

-يلاحظ أن النصوص القانونية المنظمة للمقاربة التشاركية في الجزائر لها مضمون تشاركي محدود، بالنظر لعدم وجود سند قانوني يجبر المنتخبين على التواصل الدائم والمستمر مع ناخبيهم طيلة العهدة الانتخابية، مما أدى إلى غياب أي نوع من الرقابة الشعبية على أعمال المنتخبين.

-انتهاج الدولة الجزائرية أسلوب الحوار مع المجتمع المدني، وذلك بالنظر لتوجه أجيال من الشباب نحو العمل الجمعوي والعزوف عن العمل السياسي. لكن يبقى المجتمع المدني في كثير من الأحيان، أداة تنفيذية لبرامج قطاعية أو مبادرات من السلطات العليا في البلاد، ودون أن يكون فاعلا حقيقيا وشريكا أساسيا في عملية التنمية المحلية نتيجة طغيان ثقافة التحكم والاحتكار السياسي للسلطة.

-عدم وجود رؤية مشتركة تجمع كل فعاليات المجتمع المدني في الجزائر حول برامج موحدة وأهداف محددة للتنمية المحلية بسبب طغيان العلاقات المصلحية على حساب المصلحة العامة مما أدى إلى تشتت الجهود الجمعوية المبذولة في هذا المجال، وذلك في ظل ضعف التواصل والتنسيق مع باقي الفواعل المحلية.

-يفسر بطء بلدية عنابة في إدماج المقاربة التشاركية في العمل التنموي إلى التنوع الكبير للأهداف المسندة لهذه الآلية، والطرق المختلفة التي ينظر بها المسؤولون والمنتخبون إليها فهناك من يرى فيها وسيلة لتصفية الحسابات السياسية وإضعاف دورهم وعرقلة نشاطهم وهناك من يعتبرها الأداة المثلى لتفعيل التنمية المحلية، رغم أن مشاركة المواطن مسألة معقدة بحسب وجهة نظر هؤلاء. كل ذلك ساهم في تعثر الإجراءات الهادفة لترقية المقاربة التشاركية، مما ترتب عنه اتساع الفجوة بين الإدارة والمواطن وعجز السلطات عن مواكبة التطورات الحاصلة على مستوى إقليم البلدية.

-كرس المشرع الجزائري مبدأ اللامركزية الإدارية كأداة لتطبيق كل قوانين وتنظيمات الجمهورية وكفضاء لتجسيد السياسات الحكومية من قبل المجالس البلدية تحت سلطة الوالي كهيئة يجمع بين عدم التركيز الإداري واللامركزية الإدارية، مما يحول دون إشراك فعلي للبلدية والمجتمع المدني في صياغة هذه السياسات، حيث ان القرارات والمشاريع الكبرى تبقي رهينة بموافقة وتأشيرة ممثلي السلطة المركزية الذين يمارسون رقابة إدارية شديدة على قرارات وأعضاء المجالس المحلية.

-سيطرة الهاجس الأمني في مختلف عمليات التقسيم الإداري بدل الهاجس التنموي، مما يشكل عائقا امام إعطاء ديناميكية لمجال الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني كخيار استراتيجي يوفر الفرص لخلق الثروة الاقتصادية.

بناء على النتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم التوصيات التالية:

-تحويل الخلية الولائية للإصغاء للمستثمرين إلى مجلس تشاور واقتراح يشارك فيه المجتمع المدني والخواص، حتى يضطلع بمسؤولية تحسين بيئة الاستثمار الاقتصادي على مستوى كل بلدية وتقديم اقتراحات للوزارة الوصية والكتل البرلمانية، تتعلق بالتدابير القانونية والأحكام التشريعية التي يتعين تعديلها، وكذا العمل على معالجة مشكلة العقار الصناعي واسترداد الأراضي غير المستغلة و/أو التي تم تحويلها من وظيفتها الأولية مع التأكد من سرعة معالجة طلبات الأراضي المعدة للاستثمار وإجراءات إصدار الملكية من الإدارة.

-وضع ميثاق محلي للعمل الجمعوي قصد جمع تنظيمات المجتمع المدني حول هدف موحد ولتوضيح العلاقة التي تجمع الجمعيات وباقي الفواعل في مجال التنمية المحلية، مما يسمح بمأسسة الحوار المدني والعمل التطوعي.

-ضرورة تكييف قانوني البلدية والولاية مع مفهوم المقاربة التشاركية، وتكوين هيئة محلية على مستوى كل بلدية تضم منتخبين، ممثلين عن الجمعيات والقطاع الخاص، ممثلين عن المصالح الإدارية ومواطنين، مهمتها الأساسية تتبع وتقييم مسار إرساء النهج التشاركي وتقديم اقتراحات لمعالجة الاختلالات التي تشوب تطبيق هذه المقاربة، كما تتولى هذه الهيئة مرافقة الجماعات المحلية في تنفيذ إجراءات الشراكة ومراقبة مدى تطبيق البرامج والوعود التي تقدم بها المنتخبون أثناء الحملة الانتخابية مع الإنجازات المحققة.

-وضع إطار قانوني يحدد كيفية وطرق تدخل المجتمع المدني في مشاريع الاقتصاد التضامني الاجتماعي، وكذا إنشاء مرصد وطني في هذا الإطار، يضم في عضويته منتخبين محليين وناشطين جمعويين، تسند له مهمة المساهمة في اقتراح سياسات لتطوير الاقتصاد التضامني الاجتماعي، بالإضافة إلى ضرورة تأهيل البنى التقليدية المحلية (العرش والقبيلة) كإطار محفز لمشاريع الاقتصاد التضامني. .

-تحفيز مشاركة الوحدات المحلية في المنظمات الدولية المهتمة بقضايا الحكامة وإدراجها ضمن علاقات التعاون اللامركزي، والسماح بتأسيس جمعيات للمدن والبلديات الجزائرية تعمل في إطار مجلس وطني مستحدث من أجل تقوية الشراكات اللامركزية على المستوى الدولي، يضم جميع المتدخلين في التنمية المحلية ومن بينهم ممثلين عن الجالية الجزائرية في المهجر، يسند للمجلس مهمة تقييم التوجهات الوطنية للتعاون اللامركزي. كما يجب مراجعة الإطار القانون المنظم لهذا التعاون بإنشاء لجان للتعاون اللامركزي على مستوى المجالس الشعبية البلدية مع إلزامية إشراك جميع الفواعل المحلية ومن بينها الجامعة في مناقشة وإدارة مشاريع التعاون كالتكوين في مجال التنمية التشاركية مثلا.

-العمل على اعتماد آلية الاستفتاء المحلي بالدستور الجزائري، بإيجاد مخرج قانوني لها كأداة لتفعيل إجراء المبادأة الشعبية (تقديم اقتراح قرار في شكل عريضة) وذلك في حال عدم موافقة المجلس البلدي على تبني الاقتراح.

-ضرورة اعتماد التخطيط الاستراتيجي التشاركي كآلية قانونية ملزمة للسلطة البلدية، وكذلك العمل على تدعيم لجان المجلس الشعبي البلدي بأطر وموارد بشرية ذات اختصاصات متنوعة في مجال التخطيط والتنشيط الاقتصادي، قادرة على مواكبة متغيرات تسيير الشأن المحلي.

-النهوض بالتنمية المحلية لا يتأتى فقط بتطوير الترسانة القانونية في اتجاه منح الجماعات المحلية صلاحيات واسعة وجعلها تتحمل مسؤوليات جسيمة، وإنما يتطلب الأمر تحقيق استقلاليتها عبر توفير جميع الوسائل المالية، وذلك من خلال خلق وكالة لامركزية لتحصيل الايرادات، تتولى تحديد السعر والتحصيل، مما يساهم في الرفع من المردودية وضمان استقلال مالي محلي.

-إدماج موضوع الديمقراطية التشاركية في المناهج التربوية والتعليمية قصد ترسيخ ثقافة المشاركة في الوعي الجمعي وتنمية القدرات التشاركية للأفراد من أجل استغلالها في النشاط التنموي.

-فتح نقاش وطني واسع وبناء حول اللامركزية الإقليمية، يشارك فيه المجتمع المدني والقطاع الخاص والجامعة، بهدف توفير شروط نجاحها مع مراعاة الخصوصيات السياسية للدولة.

الملاحق

الملحق رقم (01): المقابلة

وزارة التعلم العالي والبحث العلمي

جامعة باجي مختار عنابة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تخصص: الإدارة الحكومية

مقابلة مع مسؤولين بولاية عنابة

إعداد الطالب: **بإشراف:**

قصار الليل جلال **أ. د ساحلي مبروك**

مقابلة مع السيد(ة):.....المهنة:.....

المستوى الدراسي:.....

مكان المقابلة:.....التاريخ:..../..../.....

الأسئلة:

1-ما هو تصوركم لمفهوم المقاربة التشاركية؟

2-هل استفدتم من دورات تكوينية في مجال التنمية المحلية التشاركية؟

3-هل البرامج التنموية التي تم انجازها ببلدية عنابة تستجيب لتطلعات وانشغالات ساكنة البلدية؟

4-هل توجد آليات تشاركية معتمدة لإشراك الفواعل المحلية في عملية التنمية ببلدية عنابة؟

5-هل يساهم المجتمع المدني في نقل مطالب المواطنين إلى السلطات البلدية وتقييم ومتابعة المشاريع التنموية بإقليم البلدية؟

6-هل الاختصاصات الممنوحة للبلدية بموجب القانون10-11 كفيلة بضمان استقلاليتها في أداء أدوارها التنموية؟

7-فيما تتمثل أهم مشاريع الشراكة القائمة بين بلدية عنابة والقطاع الخاص؟ وهل يقوم القطاع الخاص بجهود تطوعية لإنجاز مشاريع تنموية بإقليم البلدية؟

8-ماهي أسباب عزوف المواطنين عن حضور مداولات المجلس الشعبي لبلدية عنابة؟ وهل يستعين المجلس البلدي بشخصيات محلية أو ممثلين عن الجمعيات بصفة استشارية للمشاركة في اتخاد القرارات البلدية؟

9-ما هي أبرز التحديات التي تواجه إدماج المقاربة التشاركية في العملية التنموية ببلدية عنابة؟

10-ماهي الاقتراحات التي يمكنكم تقديمها لتجاوز تحديات تفعيل التنمية بإقليم البلدية وفق المقاربة التشاركية؟

وزارة التعلم العالي والبحث العلمي

جامعة باجي مختار عنابة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تخصص: الإدارة الحكومية

مقابلة مع ممثلي مجتمع مدني –بلدية عنابة–

إعداد الطالب : **بإشراف:**

قصار الليل جلال **أ. د ساحلي مبروك**

مقابلة مع السيد(ة):.....المهنة:.....

المستوى الدراسي:.....

مكان المقابلة:.....التاريخ:..../..../.....

الأسئلة:

1-ما هو تصوركم لمفهوم المقاربة التشاركية؟

2-هل استفدتم من دورات تكوينية في مجال التنمية المحلية التشاركية؟

3-كيف يساهم المجتمع المدني في عملية التنمية ببلدية عنابة؟ فيما تتمثل أبرز الادوار التنموية التي يضطلع بها؟

4-هل يتم إشراك المواطنين والمجتمع المدني في أشغال لجان المجلس الشعبي لبلدية عنابة وفي إعداد المخطط البلدي للتنمية ومتابعته وتقييمه؟

5-هل سبق لكم أن شاركتم في مشاريع مع القطاع الخاص أو البلدية؟ فيما تتمثل هذه المشاريع؟

6-ما هي أبرز العراقيل التي تواجهكم في أداء أدواركم التنموية؟

7-ماهي العراقيل التي تعترض تجسيد المقاربة التشاركية ببلدية عنابة من وجهة نظركم؟

8-ما هي أهم الاقتراحات التي يمكنكم تقديمها لتجاوز هذه التحديات وتفعيل المقاربة التشاركية على مستوى بلدية عنابة؟

وزارة التعلم العالي والبحث العلمي

جامعة باجي مختار عنابة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تخصص: الإدارة الحكومية

مقابلة مع ممثلي قطاع خاص –بلدية عنابة–

إعداد الطالب: **بإشراف:**

قصار الليل جلال **أ. د ساحلي**

مقابلة مع السيد(ة):.....المهنة:.....

المستوى الدراسي:.....

مكان المقابلة:.....التاريخ:..../..../.....

الأسئلة:

1-ما هو تصوركم لمفهوم المقاربة التشاركية؟

2-ما هي طبيعة الأدوار التنموية المنوط بها للقطاع الخاص في ظل الشراكة مع البلدية؟

3-لا تقتصر علاقة الشراكة على القطاعين العام والخاص، بل تتعداه لتشمل المجتمع المدني فهل تجمع القطاع الخاص علاقات شراكة مع المجتمع المدني ببلدية عنابة؟

4-هل يتم إشراك القطاع الخاص في إعداد برامج التنمية ببلدية عنابة؟

5هل يقوم القطاع الخاص بمبادرات تطوعية لتمويل إنجاز مشاريع تنموية ببلدية عنابة؟

6-ماهي أبرز التحديات التي تواجه القطاع الخاص في تأدية دوره التنموي ببلدية عنابة؟

7-ما هي أبرز التحديات التي تواجه تجسيد المقاربة التشاركية ببلدية عنابة من وجهة نظركم؟

8-ما هي الاقتراحات التي يمكنكم تقديمها لتجاوز هذه التحديات وتفعيل المقاربة التشاركية لتحقيق التنمية ببلدية عنابة؟

الملحق رقم: 02

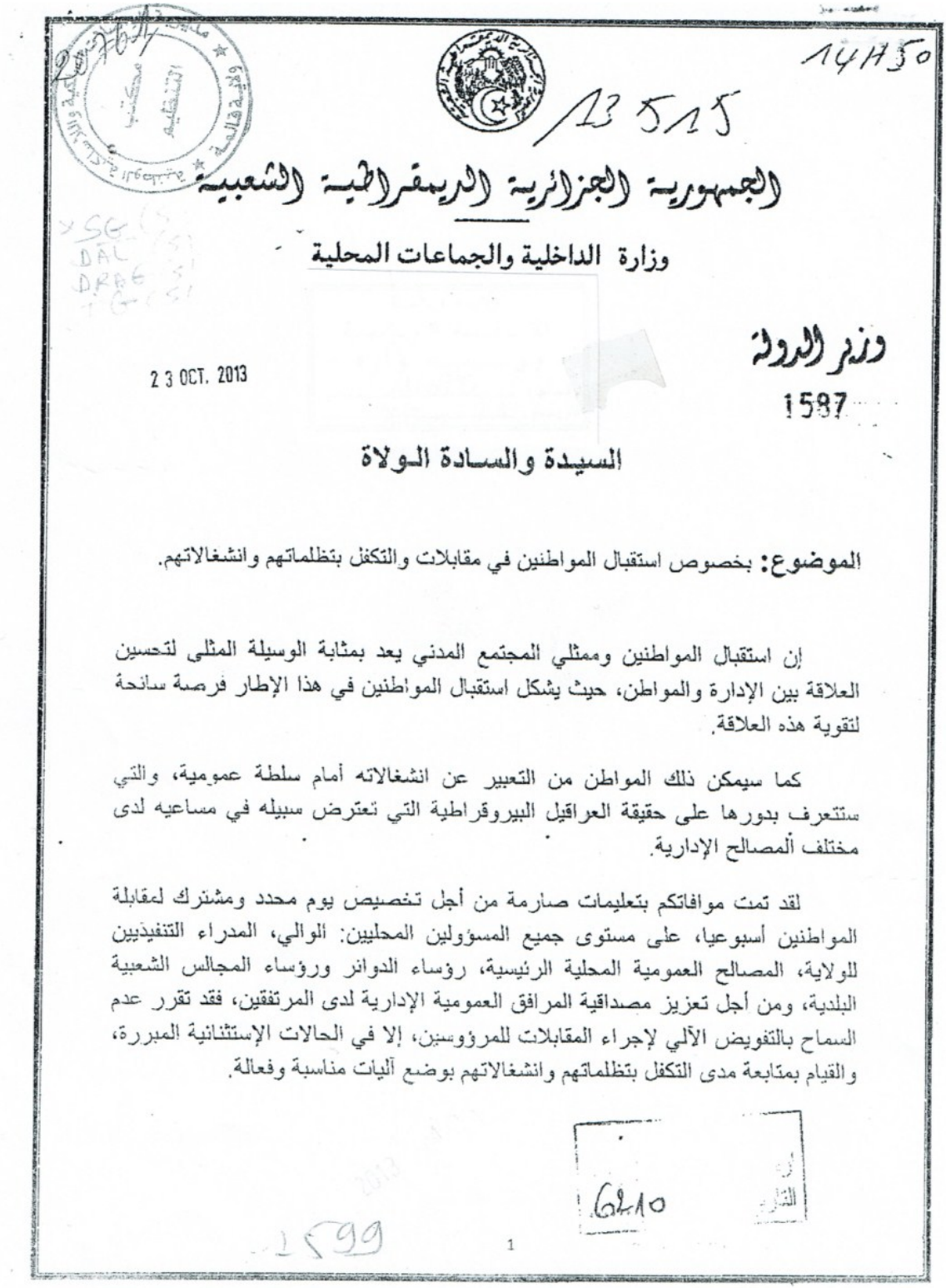

14H50

13515

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الداخلية والجماعات المحلية

وزير الدولة

23 OCT. 2013

1587

السيدة والسادة الولاة

الموضوع: بخصوص استقبال المواطنين في مقابلات والتكفل بتظلماتهم وانشغالاتهم.

إن استقبال المواطنين وممثلي المجتمع المدني يعد بمثابة الوسيلة المثلى لتحسين العلاقة بين الإدارة والمواطن، حيث يشكل استقبال المواطنين في هذا الإطار فرصة سانحة لتقوية هذه العلاقة.

كما سيمكن ذلك المواطن من التعبير عن انشغالاته أمام سلطة عمومية، والتي ستتعرف بدورها على حقيقة العراقيل البيروقراطية التي تعترض سبيله في مساعيه لدى مختلف المصالح الإدارية.

لقد تمت موافاتكم بتعليمات صارمة من أجل تخصيص يوم محدد ومشترك لمقابلة المواطنين أسبوعيا، على مستوى جميع المسؤولين المحليين: الوالي، المدراء التنفيذيين للولاية، المصالح العمومية المحلية الرئيسية، رؤساء الدوائر ورؤساء المجالس الشعبية البلدية، ومن أجل تعزيز مصداقية المرافق العمومية الإدارية لدى المرتفقين، فقد تقرر عدم السماح بالتفويض الآلي لإجراء المقابلات للمرؤوسين، إلا في الحالات الإستثنائية المبررة، والقيام بمتابعة مدى التكفل بتظلماتهم وانشغالاتهم بوضع آليات مناسبة وفعالة.

6210

1599

1

DE GUELMA RECU LE 23/10/2013 A 15H15 P/325

سعيا لتنظيم هذه المقابلات في ظروف أحسن وضبطها بصفة جيدة، تتلاءم مع برامج عمل المسؤولين المحليين المعنيين، فإنه يتعين عليكم القيام بما يلي:

- يجب تحديد يوم مشترك أسبوعيا، لجميع المصالح الإدارية من أجل مقابلة المواطنين والسهر على احترامه من طرف جميع المسؤولين المعنيين؛
- بالنسبة لولايات: الجزائر، وهران، سطيف، تيزي وزو، باتنة، الجلفة، البليدة، الشلف، المسيلة، تلمسان، قسنطينة وبجاية، يكلف السادة الأمناء العامون بإجراء المقابلات الأسبوعية تحت إشراف والي الولاية وبمتابعة مستمرة منه وبحضور المديرين التنفيذيين الذين يمكن أن يكونوا معنيين بمحتوى شكاوى المواطنين؛
- بالنسبة لولايات الجنوب المتمثلة في أدرار، إليزي، تامنراست، غرداية، ورقلة، الوادي، بسكرة، تندوف وبشار، ونظرا لبعد المسافات التي تفصل بعض البلديات عن مقر الولاية وظروف التنقل، فإنه يتعين عليكم إعطاء الأولوية لتنظيم المقابلات من طرف السادة رؤساء الدوائر بحضور رؤساء المصالح المحلية المعنية واتخاذ الإجراءات المناسبة في شأنها، وضمان متابعة مباشرة ومستمرة من طرف والي الولاية الذي يتلقى دوريا تقارير عنها.
- هذا الإجراء يمكن أن يكمل بمقابلات دورية مع المواطنين، يجريها والي الولاية بحضور المديرين الولائيين المعنيين، وذلك بناءا على المواضيع الأساسية لتظلمات وانشغالات المواطنين؛
- بالنسبة لباقي الولايات، يتولى والي الولاية شخصيا إجراء المقابلات مع المواطنين ؛
- في كل الحالات المذكورة آنفا، الولاة المنتدبون، ورؤساء الدوائر ورؤساء المجالس الشعبية البلدية ملزمون باستقبال المواطنين شخصيا في مقابلات تنظم وفقا لنفس التنظيم المعمول به على مستوى الولاية وذلك بحضور المسؤولين المعنيين، لاسيما رؤساء الأقسام المعنية بالنسبة لمقابلات الولاة المنتدبين ورؤساء الدوائر، مع رفع تقارير دورية في شأنها لوالي الولاية بغرض المتابعة واتخاذ ما هو لازم من إجراءات في خصوصها؛
- تعيين مسؤول عن الخلية المكلفة باستقبال المواطنين في كل ولاية، دائرة أو بلدية، قصد المشاركة في المقابلات المنظمة ومتابعة مدى تنفيذ القرارات المتخذة خلالها، يتم اختياره من بين المستخدمين المرسمين المعروفين بكفاءتهم، التزامهم وحيادهم وخاصة روح التواصل التي تحذوهم؛
- يتولى هذا الإطار تحت الإشراف المباشر للوالي ضمان:
  - المتابعة المنتظمة لتنفيذ القرارات المتخذة خلال المقابلات مع المواطنين؛
  - تجميع حصيلة المقابلات التي تم إجراؤها على مستوى الولايات، الدوائر والبلديات؛

2

DE GUELMA RECU LE 23/10/2013 A 15H15 P/325

- إعداد الحصيلة الشهرية للمقابلات التي تم إجراؤها مع المواطنين والتي تتضمن المعطيات الإحصائية، التحليلية وذات الدلالة، بتحديد: موضوع المقابلات، إجراءات المتابعة التي حظيت بها من طرف المسؤول عن المقابلة ووضعية تنفيذ القرارات المتخذة؛
- إرسال هذه الحصيلة المعدة إلى الإدارة المركزية لوزارة الداخلية والجماعات المحلية قبل العاشر (10) من الشهر الذي يلي.

إن وزارة الداخلية والجماعات المحلية مصممة على المضي قدما في وضع "المرتفق" في صميم اهتمامات السلطات المحلية، وعليه فإن إعادة الاعتبار للمرافق العمومية الادارية والتكفل بتظلمات وانشغالات المواطنين ومعالجتها، سيشكلان من الآن فصاعدا عنصرين أساسيين في تقييم فعالية المصالح الإدارية والمسؤولين القائمين عليها.

في هذا الشأن، ستعكف الإدارة المركزية على متابعة التطبيق الفعلي للتدابير المذكورة آنفا وتقييم مدى التزام المسؤولين المحليين بتجسيدها في أرض الواقع، وذلك من خلال برنامج تفتيش الإدارات المحلية الذي ستباشره قريبا.

وعليه، يطلب من كل واحد منكم العمل على توفير الظروف والشروط الملائمة لضمان نجاعة هذه التدابير والآليات، والعمل على رفع العراقيل التي يمكن أن تعيق عملية تفعيلها.

وزير الدولة
وزير الداخلية والجماعات المحلية

الطيب بلعيز

وزارة الداخلية والجماعات المحلية

مديرية المواصلات السلكية واللاسلكية والبريد والتنظيم

3

DE GUELMA RECU LE 23/10/2013 A 15H15 P/325

الملحق رقم:03

الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

ولايـة عنابـة
دائـرة عنابـة
الأمانة العامة
رقم: 2015/ع.ل/479

عنـابـة فـي : 20 ديسمبر 2015

رئيـس المجلـس الشعبـي البلـدي

إلـــى

السـيد /مديـر البرمجة ومتابعـة الميزانية

عن طريـق

السيـد: رئيـس دائـرة عنابـة

الموضـوع : ف/ي العمليات المقترحة في إطار المخطط البلدي للتنمية لسنة 2016

يشرفنـي أن أوافيكم ضمن هذا الإرسال بقرص مضغوط يتضمن الإقتراحات الخاصة بالمخططات البلدية للتنمية لسنة 2016 .

تقبلـوا فـائـق التقديـر والاحتـرام.

رئيـس المجلـس الشعبـي البلـدي

رئيس المجلس الشعبي البلدي
فريـد مـرابـط

ولاية عنابة بلدية عنابة الأمانة العامة

مديرية الميزانية 27 ديسمبر 2015 2479.

مديريه الاشغال والصيانه

إقتراحات العمليات على المخطط البلدي للتنمية لسنة 2015

الرقم	إسم العملية	المبلغ (دج)	العناصر المبررات لانجاز المشروع	مدة الإنجاز
1	تهيئة الفرع الاداري للحالة المدنية بوزراذ حسين	8 000 000,00	تحسين ظروف الخدمة العمومية و رقي المواطن إلى ما هو أفضل	03 أشهر
2	إتمام تهيئة محور الدوران الجسر البيض	8 000 000,00	تحسين المحيط والمظهر العام لهذا الحي ورقي المواطن إلى ما هو أفضل	03 أشهر
3	تهيئة المصلحة البيومترية بالفرع الإداري سبوس	4 000 000,00	تحسين ظروف الخدمة العمومية ورقي المواطن إلى ما هو أفضل	شهران 02
4	تهيئة المصلحة البيومترية بالفرع الإداري سيدي عاشور	1 200 000,00	تحسين ظروف الخدمة العمومية و رقي المواطن إلى ما هو أفضل	15 يوم
5	تجديد شبكة الإنارة العمومبة بطريق الحجار ابتداءا من محور الدوران سيدي ابراهيم إلى غاية جسر Y	16 000 000,00	تحسين المدخل الجنوبي للمدينة	03 أشهر
6	تجديد قنوات صرف المياه القدرة ومياه الأمطار بحي جيني سيدار وسيدي عيسى 01 و 02	20 000 000,00	ضرورة ربط السكنات بقنوات الصرف الصحي للحفاظ على البيئة	03 أشهر
7	تجديد شبكة قنوات المياه الصالحة للشرب بتجزئة سيدي عيسى 01 وجيني سيدار	7 800 000,00	رفع ساعات التزويد بالمياه الصالحة للشرب والقضاء على التسربات	03 أشهر
8	إنجاز ممرين للراجلين يربطان مقبرة سيدي حرب بالحي السكني سيد حرب بجانب مضخة المياه	10 000 000,00	فك العزلة عن الحي تسهيل العبور للمقبرة	شهران 02
	المجمـوع	**75 000 000,00**		

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية عنابة
مديرية الإدارة المحلية
مصلحة التنشيط المحلي

وضعية المشاريع في إطار المخطط البلدي للتنمية لبلدية عنابة

موقوفة إلى غاية 31/05/2021

الرقم	عنوان العملية	سنة التسجيل	الإعتماد المالي	مبلغ العقد	المبلغ المستهلك	باقي الإستهلاك	نسبة الإستهلاك المالي%	نسبة التقدم الفيزيائي%	ملاحظات
1	إنجاز سوق جواري بحي الأبطال مع الستائر BOXES 58	2013	14 533 000,00	14 533 000,00	6 514 467,34	8 018 532,66	44,82	100%	في إنتظار إرسال ملحق الغلق
2	إنجاز و تجهيز الملعب الجواري حي سيبوس أمام قاعة الرياضة	2019	10 920 000,00	10 919 057,56	0,00	10 919 057,56	0	0%	الملف مؤشر في إنتظار الوضعية
3	تصليح تسربات المياه الصالحة للشرب عبر إقليم البلدية	2020	9 903 000,00	9 902 432,00	0,00	9 902 432,00	0	0%	الملف مؤشر في إنتظار الوضعية
4	تجديد الإنارة العمومية من نوع LED إبتداءا من طريق الخروبة إلى غاية المنارة	2020	14 303 000,00	14 303 000,00	0,00	14 303 000,00	0	0%	على مستوى مصلحة الصفقات و الطلبات العمومية
5	تجديد شبكة الإنارة العمومية من نوع LED المدخل الغربي	2020	12 032 000,00	12 031 420,00	0,00	12 031 420,00	0	0%	الملف مؤشر في إنتظار الوضعية

6	تجديدالإنارة العمومية من نوع led المدخل الجنوبي	2020	1 353 000,00	1 352 472,00	0,00	1 352 472,00	0	0%	الملف مؤشر في إنتظار الوضعية
7	تجديد الإنارة العمومية من نوع led بشارع بوعلي السعيد إبتداءا من محور الدوران سيدي إبراهيم إلى غاية محور الدوران حسن النوري	2020	2 524 000,00	2 523 622,00	0,00	2 523 622,00	0	0%	الملف مؤشر في إنتظار الوضعية
8	إعادة تأهيل قاعات العلاج للأحياء التالية سيبوس رفاس زهوان حي الريم	2020	12 708 000,00	12 708 000,00	0,00	12 708 000,00	0	0%	على مستوى مصلحة الصفقات و الطلبات العمومية
9	إعادة تأهيل قاعات العلاج للأحياء التالية سيدي عيسى نهج العربي التبسي قرود محمد الناصر	2020	14 615 000,00	14 615 000,00	0,00	14 615 000,00	0	0%	على مستوى مصلحة الصفقات و الطلبات العمومية
10	تجديد قناة المياه الصالحة للشرب بحي واد الفرشة	2021	4 981 000,00	4 981 000,00	0,00	4 981 000,00	0	0%	على مستوى مصلحة الصفقات و الطلبات العمومية
11	إعادة تأهيل المدارس الإبتدائية مدرسة كرمادي مسعود	2021	1 127 000,00	1 127 000,00	0,00	1 127 000,00	0	0%	على مستوى مصلحة الصفقات و الطلبات العمومية
12	إعادة تأهيل المدارس الإبتدائية مدرسة سحاري علي	2021	1 717 000,00	1 717 000,00	0,00	1 717 000,00	0	0%	على مستوى مصلحة الصفقات و الطلبات العمومية
13	إعادة تأهيل المدارس الإبتدائية مدرسة أسماء بنت أبي بكر	2021	1 687 000,00	1 687 000,00	0,00	1 687 000,00	0	0%	على مستوى مصلحة الصفقات و الطلبات العمومية
14	إعادة تأهيل المدارس الإبتدائية مدرسة قاسم إسماعيل	2021	1 822 000,00	1 822 000,00	0,00	1 822 000,00	0	0%	على مستوى مصلحة الصفقات و الطلبات العمومية

الملحق رقم:05

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية عنابة
بلدية عنابة
كيفية تأسيس جمعية ذات طابع بلدي
تخضع للقانون رقم 06/12 المؤرخ في 2012/01/12
المتعلق بالجمعيات

يحتوي الملف على الوثائق التالية :

01- طلب تسجيل موجه إلى السيد / رئيس المجلس الشعبي البلدي

02- محضر إجتماع الجمعية العامة التأسيسية موقع من طرف الرئيس و الأمين العام يتضمن جدول أعماله ما يلي :

أ- تاريخ و مكان عقد الإجتماع.

ب- المصادقة على القانون الأساسي.

ج- إنتخاب أعضاء المكتب.

د- نقاط أخرى.

03- قائمة الأعضاء المؤسسين تضم عشرة (10) أعضاء على الأقل للجمعيات ذات الطابع البلدي.

04- قائمة أعضاء جهاز القيادة و الإدارة

05- القانون الأساسي موقع من طرف رئيس الجمعية و الأمين العام و مصادق عليه من قبل مصالح البلدية.

06- شهادة تثبت إستعمال المقر مسلمة من طرف صاحب المقر مصادق عليها من طرف مصالح البلدية

07- محضر إثبات عقد جمعية عامة محرر من طرف محضر قضائي

ملاحظة : كل هذه الوثائق تقدم مكتوبة بالإعلام الالي

المادة 27 :

يجتمع المكتب على الأقل (**تحديد عدد المرات**)..... في الشهر ، بدعوى من رئيسه، وبإمكانه أن يجتمع كذلك بطلب من (**تحديد النصاب**).....أعضاء المكتب.

المادة 28 :

لا تصح اجتماعات المكتب إلا بحضور (**تحديد النصاب**)..... أعضائه. ويتخذ المكتب القرارات بأغلبية (**تحديد الأغلبية**)..... أعضائه ، وإذا تساوت الأصوات يعتبر صوت الرئيس صوتا مرجحا.

المادة 29 :

يمثل الرئيس الجمعية في جميع أعمال الحياة المدنية ، وهو مكلف بمايلي:

- تمثيل الجمعية لدى السلطات العمومية.
- التقاضي باسم الجمعية.
- اكتتاب تأمين يضمن النتائج المرتبطة بالمسؤولية المدنية.
- استدعاء أجهزة الجمعية ، رئاسة وتسيير المناقشات.
- اقتراح جدول أعمال دورات الجمعية العامة.
- تنشيط وتنسيق نشاطات جميع أجهزة الجمعية.
- إعداد حصائل وملخصات نصف سنوية عن حياة الجمعية.
- تبليغ السلطة الإدارية المؤهلة بجميع المعلومات.
- تحضير التقريرين الأدبي والمالي وتقديمه للجمعية العامة للبث فيه.
- إشعار السلطة التنفيذية للجمعية في أجل أقصاه ثلاثون (30) يوما من تاريخ اتخاذ القرار.
- ممارسة سلطة النظام التسلسلي على الأعضاء المستخدمين في الجمعية.

وهو مكلف أيضا بـ (**الإشارة إلى مهام أخرى لرئيس الجمعية إن وجدت**).

المادة 30 :

يكلف الكاتب العام بمعونة الكاتب العام المساعد ، بجميع قضايا الإدارة ، ويتولى بهذه الصفة مايلي:

- مسك قائمة المنخرطين.
- معالجة البريد وتسيير المحفوظات.
- مسك سجل المداولات لكل من المكتب التنفيذي والجمعية العامة.

- تحرير محاضر المداولات لكل من المكتب التنفيذي والجمعية العامة.
- حفظ نسخة من القانون الأساسي.

بالإضافة إلى (**الإشارة إلى مهام أخرى**).

المادة 31 :

يتولى أمين المال بمعونة أمين المال المساعد المسائل المالية والمحاسبة ، فهو مكلف بهذه الصفة بمايلي:

-تحصيل الاشتراكات.

-تسيير الأموال ، جرد وضبط أملاك الجمعية المنقولة والعقارية.

-مسك صندوق النفقات الزهيدة.

-إعداد التقارير المالية.

وهو مكلف أيضا بـ (**الإشارة إلى مهام أخرى**).

المادة 32 :

يوقع أمين المال سندات النفقات، وفي حالة وقوع مانع يوقعها أمين المال المساعد.

ويوقعها بعد التوقيع الأول رئيس الجمعية أو نائبه حسب الترتيب المنصوص عليه في المادة 24 من هذا القانون الأساسي.

الفصـــــل الرابـــــع

-التنظيم والتقسيم الداخلي -

المادة 33 :

تنقسم الجمعية إلى:

(ضرورة تحديد التقسيم الذي تعتمده الجمعية على المستوى المحلي، سواء كان جهوي أو ولائي).

الباب الثالث

-الأحكام المالية-

الفصل الأول

-الموارد-

المادة 34 :

تتألف موارد الجمعية من:

- إشتراكات أعضائها تصب مباشرة في حساب الجمعية.
- المداخيل المرتبطة بنشاطاتها الجمعوية وأملاكها.
- الهبات النقدية والعينية والوصايا.
- مداخيل جمع التبرعات.
- الإعانات المحتملة للدولة والجماعات المحلية.

المادة 35 :

تودع الموارد في حساب وحيد بنكي أو حساب مفتوح لدى مؤسسة مالية عمومية يفتح بناءا على طلب من رئيس الجمعية وباسم الجمعية.

المادة 36 :

تلتزم الجمعية بعدم تحصيل أموال صادرة عن تنظيمات ومنظمات غير حكومية أجنبية، ما عدا تلك الناتجة عن علاقات التعاون المؤسسة قانونا، على أن يكون هذا التمويل محل موافقة مسبقة من السلطة المختصة.

الفصل الثاني

-النفقات-

المادة 37 :

تشمل نفقات الجمعية جميع النفقات اللازمة لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في هذا القانون الأساسي.

المادة 38 :

تعيين الجمعية محافظ حسابات يتولى اعتماد حسابات الجمعية بالقيد المزدوج ، يشمل الموارد والنفقات.

المادة 39 :

تضع الجمعية حسابها وملفات جرد أملاكها ، المترتبة عن المساعدات والإعانات العمومية التي تمنحها الدولة والجماعات المحلية تحت تصرف هيئات الرقابة طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

البـــــــاب الرابع

–حل النـــزاعات – حل الجمعية–

المادة40 :

تقوم الجمعية العامة بالبث النهائي في قضايا الانضباط ، (**يمكن أن تخول هذه الصلاحية إلى لجنة انضباط شريطة تحديد تشكيلها وعدد أعضائها ومهامها ، بالإضافة إلى كيفيات عملها**).

المادة 41 :

تخضع النزاعات بين أعضاء الجمعية ، مهما كانت طبيعتها ، لتطبيق القانون الأساسي، وعند الاقتضاء، للجهات القضائية الخاضعة للقانون العام .في حالة نزاع قضائي، تعيين محضر قضائي لجرد أملاكها بسعي من الطرف الذي يهمه الأمر.

المادة 42 :

يقرر الحل الإرادي للجمعية من قبل الجمعية العامة، بعد تقرير مكتب الجمعية.

يتخذ قرار الحل الإرادي للجمعية من قبل الجمعية العامة بحضور (**ضرورة تحديد النصاب**) ..... من أعضاء الجمعية العامة ، وبمصادقة (**ضرورة تحديد الأغلبية**) ..... من الأعضاء الحاضرين ، يتم أيلولة الأملاك المنقولة والعقارية بقرار من الجمعية العامة ، حسب التشريع المعمول به.

البـــــاب الخامس

–أحكام ختامية–

المادة 43 :

يتم تعديل القانون الأساسي بعد مصادقة الجمعية العامة ، بناءا على اقتراح مكتب الجمعية.

لا يعتد بالتعديلات المقترحة إلا بحضور (**ضرورة تحديد النصاب**)..... من أعضاء الجمعية العامة ، وبعد مصادقة (**تحديد الأغلبية**)..... من الأعضاء الحاضرين على كل تعديل.

المادة 44 :

تبلغ الجمعية السلطة المختصة بكل التعديلات التي تطرأ على هيئاتها القيادية والتعديلات التي تمس قانونها الأساسي في الآجال المحددة ضمن القانون المعمول به.

المادة 45 :

يبين النظام الداخلي بصورة عامة ، زيادة على الأحكام الواضحة المنصوص عليها أعلاه ، كل مسألة ترى الجمعية العامة ضرورة تسويتها في هذا الإطار.

صيغ في (**يبين عدد النسخ**)..... نسخ أصلية.

(**الإشارة إلى المكان**).....في (**الإشارة إلى التاريخ**).....

الرئيـــــس	الأميـــن العـــام
(ضرورة ذكر إسم ولقب الرئيس وتوقيعه)	(ضرورة ذكر إسم ولقب الأمين العام وتوقيعه)

ملاحظة :يتعين المصادقة المادية على التوقيعين على مستوى مصلحة الحالة المدنية بالبلدية.

الملحق رقم: 06

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية الشلف
مديرية الإدارة المحلية
مصلحة التنشيط المحلي ،الصفقات و البرامج
رقم : /م.ت.م/2017

الشلف ، في :
06 MARS 2017

00000677

مدير الإدارة المحلية
إلـــى
السيد : رئيس دائرة أولاد بن عبد القادر

الموضوع: ف/ي برنامج المهمة الميدانية لفريق من خبراء المركز الوطني للدراسات التحاليل الخاصة بالسكان و التنمية

المرجع : - برقية وزارة الداخلية و الجماعات المحلية – الأمانة رقم 401 بتاريخ 2017/03/02.

المرفقات : برنامج التنقلات الميدانية

بناء على البرقية المذكورة بالمرجع أعلاه ، المتعلقة بتجسيد برنامج تنمية قدرات الأطراف الفاعلة في التنمية المحلية المنبثق عن الإتفاقية المشتركة بين الحكومة الجزائرية و الإتحاد الأوروبي و برنامج الإنمائي للأمم المتحدة الرامي إلى تعزيز القدرات البشرية و قدرات التسيير للأطراف الفاعلة في تنمية المحلية ، يشرفني أن أعلمكم بتنقل فريق من خبراء المركز الوطني للدراسات التحاليل الخاصة بالسكان و التنمية خلال الفترة الممتدة من 19 إلى 23 مارس إلى البلدية النموذجية أولاد بن عبد القادر و ذلك قصد إعداد التشخيص الإقليمي لهذه البلدية و تهدف هذه المهمة الميدانية إلى جمع البيانات الإحصائية وتنظيم لقاءات مع الأطراف الفاعلة في التنمية المحلية و التي من بينها المنتخبين المحليين ، المجتمع المدني ، الفعليين الإقتصاديين و الإجتماعيين ، المصالح التقنية المختلفة و المواطنين .

و عليه أطلب منكم الإتصال بالسيد رئيس البلدية المعنية لإتخاذ الإجراءات الضرورية في هذا الشأن قصد توفير الظروف المناسبة لضمان السير الحسن لهذه المهمة تطبيقا لتعليمات السيد الأمين العام لوزارة الداخلية و الجماعات المحلية.

دائرة أولاد بن عبد القادر
06 MARS 2017

الملحق رقم:07

الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

ولايـــة الشلـــف
دائرة أولاد بن عبد القادر
الرقم :774/2017

أولاد بن عبد القادر في:
03 مارس 2017

رئيـس الدائـرة
إلـى السيـد
رئيس المجلس الشعبي البلدي
لبلدية أولاد بن عبد القادر

660
07 مارس 2017

الموضـوع: ف/ي برنامج المهمة الميدانية لفريق من خبراء المركز الوطني للدراسات التحاليل الخاصة بالسكان والتنمية.

المرجـع : - البرقية رقم 401 المؤرخة في 2017/03/02
- المراسلة رقم 558 المؤرخة في 2017/03/05
- المراسلة رقم 677 المؤرخة في 2017/03/06

المرفقـات: 03

يشرفني أن أوافيكم بنسخ من مراسلات وزارة الداخلية و الجماعات المحلية، الأمانة العامة و مدير الإدارة المحلية المتعلقة بتجسيد برنامج تنمية قدرات الأطراف الفاعلة في التنمية المحلية المتضمن تنقل فريق من خبراء المركز الوطني للدراسات التحاليل الخاصة بالسكان والتنمية خلال الفترة الممتدة من 19 إلى 23 مارس إلى بلدية أولاد بن عبد القادر قصد إعداد التشخيص الإقليمي للبلدية.

و عليه، أطلب منكم اتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الشأن قصد توفير الظروف المناسبة لضمان السير الحسن لهذه المهمة.

الملحق رقم:08

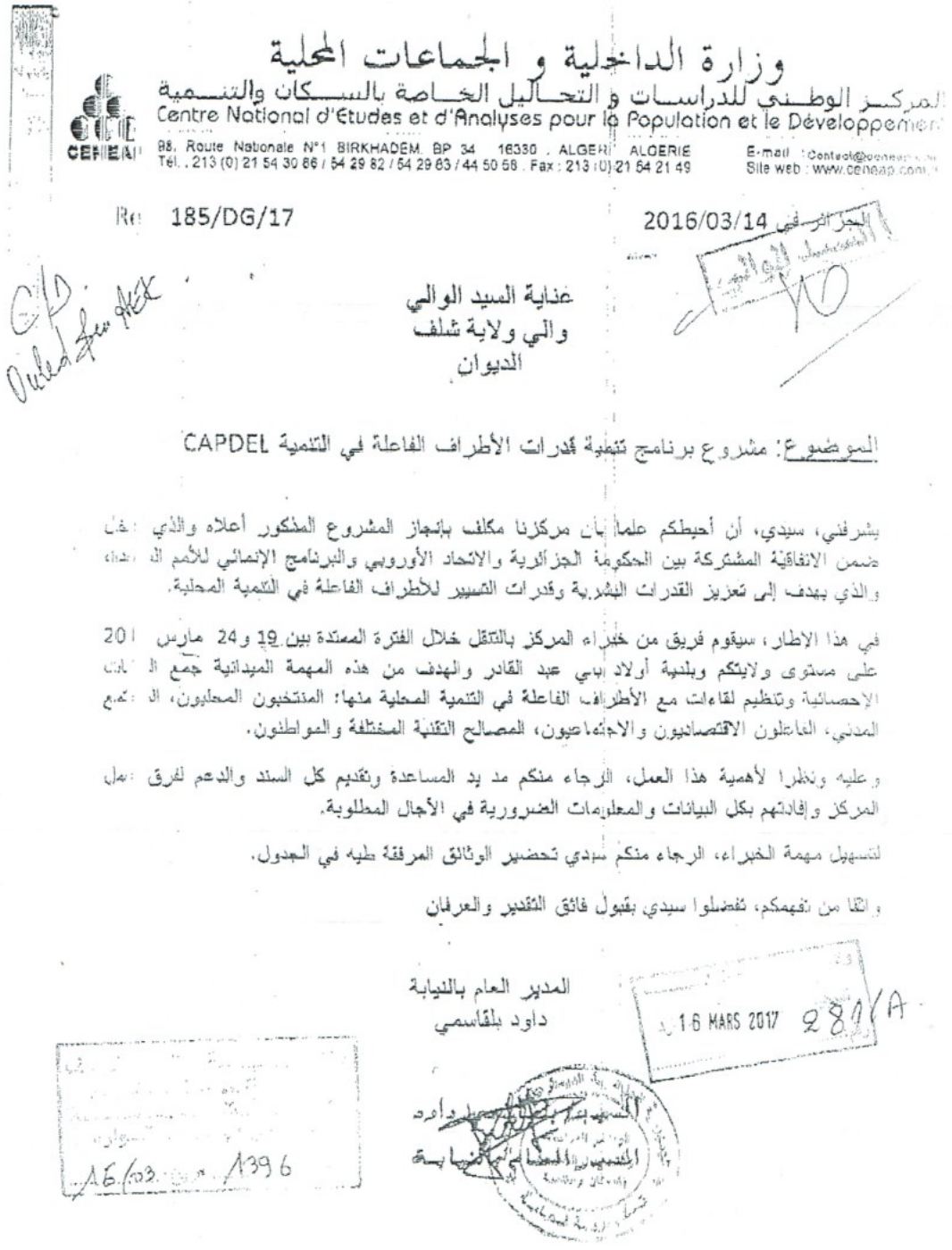

وزارة الداخلية و الجماعات المحلية

المركز الوطني للدراسات و التحاليل الخاصة بالسكان والتنمية

Centre National d'Etudes et d'Analyses pour la Population et le Développement

88, Route Nationale N°1 BIRKHADEM BP 34 16330 . ALGERI ALGERIE
Tél. .213 (0) 21 54 30 86 / 54 29 82 / 54 29 63 / 44 50 58 . Fax : 213 (0) 21 54 21 49
E-mail : Contact@ceneap.com
Site web : www.cenaap.com

Re: 185/DG/17

الجزائر في 2016/03/14

عناية السيد الوالي
والي ولاية شلف
الديوان

الموضوع: مشروع برنامج تنمية قدرات الأطراف الفاعلة في التنمية CAPDEL

يشرفني، سيدي، أن أحيطكم علما بأن مركزنا مكلف بإنجاز المشروع المذكور أعلاه والذي يدخل ضمن الاتفاقية المشتركة بين الحكومة الجزائرية والاتحاد الأوروبي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والذي يهدف إلى تعزيز القدرات البشرية وقدرات التسيير للأطراف الفاعلة في التنمية المحلية.

في هذا الاطار، سيقوم فريق من خبراء المركز بالتنقل خلال الفترة الممتدة بين 19 و24 مارس 201 على مستوى ولايتكم وبلدية أولاد بابي عبد القادر والهدف من هذه المهمة الميدانية جمع المعلومات الإحصائية وتنظيم لقاءات مع الأطراف الفاعلة في التنمية المحلية منها: المنتخبون المحليون، المجتمع المدني، العاملون الاقتصاديون والاجتماعيون، المصالح التقنية المختلفة والمواطنون.

وعليه ونظرا لأهمية هذا العمل، الرجاء منكم مد يد المساعدة وتقديم كل السند والدعم لفرق عمل المركز وإفادتهم بكل البيانات والمعلومات الضرورية في الآجال المطلوبة.

لتسهيل مهمة الخبراء، الرجاء منكم سيدي تحضير الوثائق المرفقة طيه في الجدول.

وانا من تفهمكم، تفضلوا سيدي بقبول فائق التقدير والعرفان

المدير العام بالنيابة
داود بلقاسمي

16 MARS 2017 281/A

16/03 1396

الملحق رقم: 09

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية الشلف
الديـــــوان
الرقم:.....0495...../ د. / أ.ف/ 17

الشلف في:.....

إلى السادة:
رؤساء الدوائر بالاتصال مع السادة
رؤساء المجالس الشعبية البلدية

الموضوع: ف/ي استقبالات المواطنين و التكفل اليومي بتظلماتهم و انشغالاتهم.

المرجـــع: - التعليمة الوزارية رقم 1587 المؤرخة في 23 أكتوبر 2013.
- التعليمة الوزارية رقم 445 المؤرخة في 29 أكتوبر 2014.

المرفقات: 01

تبعا لعديد الشكاوي الواردة إلى مصالحي بخصوص مختلف انشغالات المواطنين، و التي تدل دون شك على عدم ايلاء مختلف الدوائر الإدارية و الهيئات الولائية المنتخبة و التنفيذية الأهمية اللازمة، عملا بتعليمات السيد وزير الداخلية و الجماعات المحلية المنوه لها بالمرجع أعلاه، بالإضافة إلى تعليماتنا المتكررة في موضوع استقبالات المواطنين و الإصغاء لانشغالاتهم مع التكفل و المتابعة الجدية لمختلف مراحل تسويتها، ما ينجم عنه المساس بصورة الإدارة و زعزعة الثقة بينها و بين المواطن، و عليه أؤكد لآخر مرة على ما يلي:

- تخصيص يوم الاثنين من كل أسبوع حصريا لاستقبال المواطنين و التكفل الجدي بانشغالاتهم مع متابعة كافة مراحل تسويتها. و لا يقبل أي تغيب تحت أي عذر كان.
- الرد و في أجل لا يتعدى الأسبوع الواحد على كافة الشكاوي الواردة الى مصالحكم.
- موافاتي بالحصيلتين الأسبوعية و الشهرية حسب النموذج المرفق يوم الخميس من كل أسبوع و في الـ 28 من كل شهر.

أؤكد على ضرورة تنفيذ محتوى هذا الإرسال، الذي أوليه شخصيا الأهمية القصوى.

- نسخة محولة الى:
- السيدة الأمينة العامة للولاية (للإعلام)

الملحق: رقم 10

الجمهورية الجزائرية

وزارة الداخلية و

16/424

الوزير

السيدات والسادة الولاة
والسادة الولاة المنتدبين

بالتبليغ إلى رؤساء المجالس الشعبية البلدية

الموضوع: ف/ي حق الاطلاع على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي والقرارات البلدية.

المرجع: المرسوم التنفيذي رقم 16- 190 المؤرخ في 25 رمضان عام 1437 الموافق لـ30 يونيو سنة 2016 الذي يحدد كيفيات الاطلاع على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي والقرارات البلدية.

المرفقات: نسخة (01) من المرسوم التنفيذي.

يُعد إشراك المواطن وإسهامه في تسيير الشؤون العمومية المحلية أحد الانشغالات الأساسية التي توليها الدولة أهمية قصوى، من هذا المنطلق أكدت الأحكام الدستورية على مبادئ التّنظيم الدّيمقراطيّ التي ترتكز على المقاربة التشاركية المجسدة على مستوى البلدية، قاعدة اللاّمركزيّة ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشّؤون العموميّة.

إن تفعيل الديمقراطية التشاركية سيضفي على أعمال المجلس الشعبي البلدي مصداقية فعلية، إذ يعتبر حق الاطلاع على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي والقرارات البلدية مع إمكانية الحصول على نسخة كاملة أو جزئية منها، إحدى المبادئ الأساسية التي ركز عليها القانون رقم 11- 10 المؤرخ في 22 يونيو 2011 المتعلق بالبلدية في المادة 14 منه وعليه جاء صدور المرسوم التنفيذي رقم 16- 190 المؤرخ في 25 رمضان عام 1437 الموافق لـ 30 يونيو سنة 2016، المرفق طيه، المتضمن جملة من التدابير الرامية لتكريس الشفافية وحق المواطن في الوصول إلى المعلومة.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب والدلائل

أ-باللغة العربية:

1-ابراهيم بيزو، **التنمية مشاركة في مقاربة المسألة التنموية من منظور تشاركي**، إفريقيا الشرق، المغرب، 2015.

2-ابراهيم عبد الله شادية فتحي، **الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية**، المركز العلمي للدراسات السياسية، الأردن، 2005.

3- البدوي أحمد أبو بكر واسماعيل طارق عبد القادر، **أطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الدول العربية** ، صندوق النقذ العربي، الامارات، 2020.

4-ازروال يوسف، **الحكم الراشد في الجزائر: الأسس النظرية وأدوات التجسيد**، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، مصر، 2016.

5-أحمد مصطفى مريم وحفظي إحسان، **قضايا التنمية في الدول النامية**، دار المعرفة الجامعية مصر، 2001.

6-الخضيري أحمد محسن، **إعادة اختراع الدولة: رؤية منهجية لضياع دور الدولة في عصر العولمة**، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة،2014.

7-أحمد حجازي علي، **منظمات المجتمع المدني والتنمية**، مصر العربية للنشر والتوزيع مصر 2013.

8-الأقداحي هشام محمود ، **التنمية الاجتماعية والسياسة في الدول النامية** ، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2015.

9-البنك الدولي، **التنمية الاقتصادية المحلية**، دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي وخطط العمل بها، واشنطن، 2004.

10-البسام بن عبد الله بسام، **الحوكمة في القطاع العام**، معهد الإدارة العامة، السعودية 2016.

11-البقصي محمد، **الاقتصاد الاجتماعي (سند للتنمية الترابية بالمجال الجبلي)** منشورات الجماعة القروية لإغزران، رقم 3، المغرب، 2013.

12-البقصي محمد والزرهوني محمد، **المخطط الجماعي للتنمية مدخل لتفعيل الحكامة الرشيدة** منشورات الجماعة الحضرية لصفرو، المغرب، ماي2011.

13-الجمعية المغربية لرؤساء مجالس العمالات والأقاليم، **الدليل القانوني للعمالات والأقاليم** المغرب' 2019.

14-الدليمي حافظ علوان حمادي، **النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية**، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 2001.

15-الهاشمي أحمد حسن، **الحكم المحلي في الجزائر: دراسة تحليلية**، مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي، العراق، 2019.

16-الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، **دليل المشاركة المواطنة: حق تقديم العرائض الى مجالس الجماعات الترابية**، المغرب،2019.

17-الزرهوني محمد، **المجتمع المدني والحكامة الترابية**، الشركة العامة للتجهيز والطبع، المغرب 2012.

18-الحراثي ميلاد مفتاح، **منظمات الإدارة المحلية وعلاقتها بالديمقراطية الجوارية**، دار الكتاب الجامعي، لبنان، 2016.

19-الحمش منير وعروس الزبير، **دور القطاع الخاص في مسار التنمية المستدامة وترشيد الحكم في الأقطار العربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات والمنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت، 2013.

20-الطيار محمد رضا، **اثر قيام الثورات العربية على تغير الأنظمة السياسية في العالم العربي: دراسة مقارنة (تونس-مصر)**، المكتب العربي للمعارف، مصر، 2016.

21-الكراوي ادريس، **التنمية نهاية نموذج؟**، المركز الثقافي للكتاب، المغرب،2014.

22-الكواري علي خليفة، **المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت،2002.

23-الموسوي علي، **إشكالية الدولة والمواطنة والتنمية في لبنان**، دار الفارابي، لبنان، 2009.

24-المودني عبد اللطيف، **الديناميات المحلية وحكامة الدولة**، إفريقيا الشرق، المغرب 2013.

25-الموصلي سامي أحمد، **الديمقراطية: من المفهوم اليوناني إلى ديمقراطية الأنترنت**، الطبعة الأولى، 2013.

26-المقداد محمد، **دراسات نظرية وتطبيقية في الإصلاح والتنمية السياسية**، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.

27-المديرية العامة للجماعات المحلية، **المخطط الجماعي للتنمية**، منشورات مركز الاتصال والنشر، المغرب، 2010.

28-المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، **المخطط الجماعي للتنمية لجماعة سكورة الحدرة**، برنامج دعم المخطط الجماعي، المغرب، 2010.

29-النعيمي أبوبكر أحمد عثمان، **الأساليب الحديثة لمشاركة القطاع الخاص في تنفيذ مرافق البنية التحتية (عقود البوت وعقود الشراكة): دراسة تحليلية مقارنة**، دار الحامد للنشر والتوزيع الأردن، 2014.

30-السبتي وسيلة، **تمويل التنمية المحلية**، مكتبة ايتراك، القاهرة، 2009.

31-العواملة نائل عبد الحافظ، **إدارة التنمية: الأسس والنظريات والتطبيقات العملية**، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2010.

32-السعدي جميلة وآخرون، **المشروع الترابي أداة استراتيجية للتنمية المحلية(حالة جماعة اغوران)**، منشورات الجماعة القروية لأغزران، المغرب، 2015 .

33-العيسوي ابراهيم، **التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها**، دار الشروق، مصر،2000.

34-العبيدي مثنى فائق مرعي، **الحكم المحلي: المفاهيم والأسس والتجارب**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2018.

35-الصبيحي أحمد شكر، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.

36-الصاوي علي، **اللامركزية في إطار الديمقراطية: ملاحظات في النظم المحلية المعاصرة** جامعة القاهرة، مصر، 2002.

37-الصادي وفاء هانم وآخرون، **الخدمة الاجتماعية الالكترونية**، دار المسيرة للإنتاج والتوزيع والطباعة، الأردن، 2016.

38-الرشيد محمود عادل، **إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص: المفاهيم-النماذج-التطبيقات**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2006.

39-إمام مجاب، مترجما، **الليبرالية الجديدة موجز تاريخي**، امتياز التوزيع شركة مكتبة، ط1 السعودية، 2008.

40-اسماعيل محمد صادق ، **التجربة البرازيلية.....قراءة في تجربة لولا دي سيلفا**، العربي للنشر والتوزيع، مصر، 2013.

41-بوشعاب سعاد، **الصفقات العمومية كرافعة للتنمية، المركز الديمقراطي الالماني**، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، 2018.

42-بوركبة مصطفى، **المقاربة التشاركية وآليات تقييم مشاريع التنمية المحلية: دليل عملي حول التتبع والتقييم التشاركية لمشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية**، المطبعة السريعة المغرب، 2016.

43-بوعزة الطيب، **نقد الليبرالية**، دار المعارف الحكيمة، ط1، مصر، 2007.

44-بوحنية قوي، **حوكمة التنمية المستدامة في النظرية والتطبيق: دراسة لبعض النماذج والمؤشرات**، دار الكتاب الحديث، الجزائر،2016.

45-بن شريف محمد مولاي، **الديمقراطية التشاركية بين الإطار النظري والممارسة الواقعية** مطبعة افران، المغرب، 2015.

46-بن يزة يوسف، **التنمية المحلية التشاركية في الجزائر**، منشورات مخبر الأمن الانساني جامعة باتنة1 الجزائر، 2020.

47-بعلي محمد الصغير، **القانون الإداري: التنظيم الاداري**، دار العلوم للنشر والتوزيع الجزائر، 2002.

48-بعلي محمد الصغير، **الولاية في القانون الاداري الجزائري: ملحق قانون الولاية 12-07** دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

49-جودة عبد الخالق، **القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان، 1990.

50-جفري سعيد، **ما الحكامة؟**، مطبعة الأمنية، الرباط، 2014.

51-جعلاب كمال، **الإدارة المحلية وتطبيقاتها (الجزائر، بريطانيا، فرنسا)**، دار هومة، الجزائر 2017.

52-جروه علي، **فضاء الديمقراطية**، الجزائر، الطبعة 2013.

53-دعبس يسرى، **الشراكة المجتمعية والتنمية المتواصلة**، شركة الجلال للطباعة، ط1 مصر 2008.

54-هارفي ديفيد، **الليبرالية الجديدة (موجز تاريخي)**، مكتبة العبيكان، السعودية،2008.

55-وزارة الداخلية المغربية، **دليل مساطر إحداث وتفعيل واشتغال وتتبع هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع الاجتماعي بالجهة**، سلسلة دليل المنتخب، 2019.

56-وزارة الداخلية المغربية، **الميثاق الجماعي**، المديرية العامة للجماعات المحلية، منشورات مركز الاتصال والنشر،2009.

57-وزارة الداخلية المغربية، **دليل مساطر إحداث وتفعيل واشتغال وتتبع هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع بالجماعات**، المديرية العامة للجماعات المحلية بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، المغرب، 2017.

58-زايد محمد ومحمد محي الدين مترجما، **الطريق الثالث: تجديد الديمقراطية الاجتماعية** مكتبة الأسرة، مصر، 2010.

59-زيدان جمال، **إدارة التنمية المحلية في الجزائر: بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع (دراسة تحليلية لدور البلدية حسب القانون البلدي الجديد 11-10)**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

60-حاج جاب الله امال، **الإطار القانوني للمدن الكبرى في الجزائر**، منشورات دار بلقيس الجزائر، 2014.

61-حكومة دبي، **الشراكة بين القطاع العام (الحكومة) والقطاع الخاص**، إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية: دائرة المالية، الإمارات، أفريل 2010.

62-حمدي عبد الرحمن عبد الحميد، **الأحزاب السياسية ودورها في تعزيز الثقافة السياسية والديمقراطية**، المركز العربي للنشر والتوزيع، مصر، 2019.

63-حمو محمد، **المرأة المغاربية بين مساعي التمكين وإكراهات الواقع-دراسة متكاملة-** منشورات مركز تكامل للدراسات والأبحاث، مطبعة قرطبة، المغرب، 2020.

64-حسن طارق، **دستورانية ما بعد انفجارات 2011: قراءات في تجارب المغرب وتونس مصر**، المركز العربي للأبحاث والدراسات، قطر، 2016.

65-حرب منى وعطا الله سامي، **السلطات المحلية والخدمات العامة: تقييم اللامركزية في العالم العربي**، المركز اللبناني للدراسات، لبنان، 2015.

66-طابع محمد سالمان ، **تطوير الإدارة المحلية في الوطن العربي**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2010.

67-ياغي عبد الفتاح، **الحكومة والإدارة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن، 2012.

68-كريشان عبد الله قاسم، **أثر الثورة المعلوماتية الاعلامية في نشر الوعي السياسي لدى الشباب الاردني في ظل الربيع العربي 2010-2012**، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن 2015.

69-كيحل مصطفى، **الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي**، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة سطيف، 2007.

70- لحرش كريم، **مغرب الحكامة (التطورات، المقاربات والرهانات)**، مطبعة الباران، المغرب 2015

71-مباركية منير، **المجتمع المدني والديمقراطية**، منشورات الوطن اليوم، الجزائر، 2016.

72-محمد يوسف محمد السيد، **التحليل السياسي والسياسة الاجتماعية**، دار التعليم الجامعي مصر ، 2015.

73-محمد الزيود رشيد، **التصويت الإلكتروني وتحدياته والرقابة الدولية عليه**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2020.

74-منظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية فرع الشرق الاوسط وغرب اسيا، **دراسة عن أنظمة الحكم المحلي في اقليم الشرق الاوسط وغرب آسيا**، اسطنبول، 2014.

75-منصور أشرف، **الليبرالية الجديدة: جذورها الفكرية وأبعادها الاقتصادية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2008.

76-مصمودي نجيب، **الجماعات الترابية بالمغرب بين مقومات التسويق الترابي ورهان التنمية المحلية المندمجة**، سلسلة الحكامة الترابية ودراسة السياسات، مطبعة الخليج العربي المغرب، 2014.

77-ناجي عبد النور، **تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي (دراسة تطبيقية في الجزائر)**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010.

78-ناجي عبد النور وساحلي مبروك، **تحليل السياسة العامة للدولة: تأثر السياسة التشغيلية للدولة بالوضع السياسي والايديولوجي**، دار الكتاب الحديث، مصر، 2016.

79-ناجي عبد النور، **أبعاد تكلفة اللا تنمية في البلاد العربية اقتصاديا وسياسيا ومعرفيا**، السلسلة السادسة: البحث العلمي في العلوم الانسانية في البلاد العربية، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، 2014.

80-ناجي عبد النور، **الدور التنموي للجالس المحلية في إطار الحوكمة**، منشورات جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2010.

81-نبيل علي، **الثقافة العربية وعصر المعلومات: رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي**، عالم المعرفة، الكويت، 2001.

82-سليمان علي عبد العزيز، **دور القطاع الخاص في التنمية مع التطبيق على مصر**، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، مصر، 2000.

83-عبد الحافظ محمد محمود، **الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومتطلبات التنمية: الإمكانيات والتحديات –الحالة المصرية في ضوء التجارب الدولية** ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2013.

84-عويس منى محمود وآخرون، **التنمية الاجتماعية: المثال والواقع**، دار النشر والكتاب الجامعي، مصر، 2001.

85-عراش عبد الجبار، **تخطيط لدرء الأزمات أم أزمة تخطيط؟**، منشورات جامعة الحسن الأول بسطات، سلسلة ندوات ومحاضرات، المغرب، جانفي 2004.

86-عبد اللطيف رشاد أحمد، **تنمية المجتمع المحلي**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية 2000.

87-عبد الوهاب سمير محمد وآخرون، **المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية: الأدوار والعلاقات**، برنامج اللامركزية وقضايا المحليات، جامعة القاهرة، 2006.

88-عبد الوهاب سمير، **الحكم المحلي والاتجاهات الحديثة مع دراسة حالة مصر**، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، جامعة القاهرة، 2006.

89-عبد المجيد دعاء ابراهيم، **دور مؤسسات المجتمع المدني في مراقبة العملية الانتخابية**، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، مصر،2015.

90-عبد المولى عز الدين، **العرب والديمقراطية والفضاء العام في عصر الشاشات المتعددة: بحث في دور الجزيرة**، مركز الجزيرة للدراسات، مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت، 2015.

91-عجابي صبرينة، **حوكمة المجالس المنتخبة: المشاركة في التشريع الجزائري**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2018.

92-عطا الله خالد، **السياسة العامة بين التخطيط والتنفيذ: الجزائر أنموذجا**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن ، 2018.

93-علي وائل عمران، **دور الشراكة والتمكين المجتمعي في تفعيل التنمية المحلية المستدامة في مصر**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،القاهرة، 2014.

94-علام فاطمة الزهراء، **الحكامة الإدارية دعامة أساسية لتحديث الإدارة العمومية** المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2020.

95-علوان حسين، **إشكالية بناء الثقافة المشاركة في الوطن العربي**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2009.

96-عتريسي جعفر حسن، **الرأسمالية تجتاح العالم: قراءة في الاقتصاد السياسي العالمي** دار الهاي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2004.

97-فلحي أسماء وآخرون، **جيل الشباب في الوطن العربي ووسائل المشاركة غير التقليدية من المجال الافتراضي الى الثورة**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، لبنان، 2015.

98-فرحاني نادر، **التنمية المستقلة في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت،1987.

99-فتح الله سعيد حسين، **التنمية المستقلة: المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج-دراسة مقارنة في أقطار مختلفة-**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، 1999.

100-قوي بوحنية، **الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية** ، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن،2015.

101-راتب جلال، **آليات تفعيل التخطيط بالمشاركة (اللامركزية-اللامركزية المالية)**، سلسلة مذكرات خارجية، معهد التخطيط القومي، مصر،2006.

102-شريف محمد، **المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية: الأدوار والعلاقات** ، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، جامعة القاهرة، مصر، 2006.

103-شرقي عبد العزيز، **الحكامة الجديدة الدولية- الوطنية- الجماعية ومتطلبات الإدارة العامة**، مطبعة الرباط، االمغرب، 2009.

104-توماس جون كلايتون، ترجمة فايزة حكيم وأحمد منيب، **مشاركة الجمهور في القرارات العامة: مهارات واستراتيجيات جديدة للمديرين بالحكومة**، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية مصر، 2001.

105-خاطر أحمد مصطفى ومحمد عبد الفتاح محمد، **الاتجاهات المعاصرة في تنمية المجتمعات المحلية**، المكتب الجامعي الحديث، مصر،2010.

106-خاطر أحمد مصطفى، **تنمية المجتمعات المحلية: نموذج المشاركة في اطار ثقافة المجتمع** المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1999.

107-خليفة حنان عبد القادر، **التخطيط الإقليمي ودوره في التنمية المحلية (دراسة مقارنة)** المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2016.

108-غنيم محمد عثمان، **التنمية المكانية: دراسة في المفهوم والمضمون والنظريات**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الاردن، 2017.

ب-باللغة الأجنبية:

1-Astrom Joachim And Hinsberg Hille**, Case Studies On E-Paticipation Policy: Sweden Estonia And Iceland**, Edition1, Praxis Estonia, 2013.

2-Agence Américaine Pour Le Développement International**, Méthode De Planification Participative**, Haiti, 2008.

3-Agence américaine pour la développement international, **guide pratique de la planification stratégique participative dans les collectivités locales**, maroc, 2004.

4-Buxbaum Jeffrey And Ortiz Iris, **Public Sector Decision Making For Public-Private Partnerships**, Research Sponsored By The American Association Of State highway And Transportation Officials In Coopertion With The Federal Highway Administration, Washington, 2009.

5-david le blanc**, E-participation:a quick overview of recent qualitative trends,** Department of Economic and Social Affairs , unites nations , N. Y , USA , 2010.

6-Enriqueta Aragons§ Santiago Sánchez**, A Model of Participatory Democracy: Understanding the Case of Porto Alegre**, Centre de Referència en Economia Analítica, March 2005.

7-Inter-American Development Bank**, Assessement Of Participatory Budgeting In Brazil**, Sustainable Development Department,Washington April 2005.

8-Joachim Astrom § Hille Hinsberg§ Mangnus E. Jonsson§ Martin Karisson**, Case Studies On E-Paticipation Policy : Sweden Estonia And Iceland**, Praxis, Estonia, 2013.

9-Kingsley Udegbunam, **concept and nature of civil society**, social sciences in peace and conflict studies, San press, 2014

10-La Gestion Participative**, guide à l'attention Des collectivités territoriales**, Association Internationale Des Maires Francophones (AIMF), Aout 2011.

11-Lammernik -Mark p. And Ivan wolffers, **Approches Participatives Pour Un Développement Durable,** éditions Karthala, paris, 1998.

12-Nikki Slocum, **Participatory Methods Toolkit: A practitioner's manual ,** United Nations University, Layout and printing Belgian Advertising , Blgium, 2003 .
13-OECD, **Promesses Et limites De la Démocratie électronique: Les Défis De La Participation Citoyenne En Linge**, CFC, Paris, 2003.
14-Pougnaud Pierre Avec La Participation Des Associations De Collectivités Territoriales Françaises, **Guide Opérationnel De La Coopération Décentralisée,**Commission Nationale De La Coopération Décentralisée, La France, Première Edition 2020.
15-Slocum Nikkin And Elliott Janice Elliott, **Méthode Participative : Un Guide Pour L'utilisateur,** Fondation Roi Baudouin, Bruxelles 2016.
16-United Nation, **Citizen Participation And Propoor Budgetin**g Departement Of Social Affairs New York, 2005.
17-wiedemann agnes And Gafsi Hend , **La Démocratie Locale et La Participation Des Citoyens à l'action Municipale**, Deutsche Gesellschaft Fur, Tunisie, 2014.

ثانيا: المجلات والدوريات

أ-باللغة العربية:

1-ابراهيم حسنين توفيق، **التطور الديمقراطي في الوطن العربي – قضايا وإشكاليات-** مجلة السياسة الدولية، العدد 142، أكتوبر 2000.

2-أوكيل محمد أمين، **رهان تفعيل الديمقراطية التشاركية من منظور برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين: (كابدال)**، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 10، العدد الثاني جامعة بجاية، ديسمبر 2019.

3-أوكيل محمد أمين، **عن دور الحركة الجمعوية في تكريس المقاربة التشاركية في الجزائر: بين عوائق الممارسة ورهانات التفعيل**، مجلة القانون، العدد التاسع، المركز الجامعي غليزان ديسمبر 2017.

4-ازروال يوسف وعجال ليلى، **اللامركزية والانتقال إلى الحكم المحلي بتونس: المرتكزات القانونية والسياسية**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد الثامن، العدد الثالث، جامعة باتنة1 جوان 2021.

5-أحمد محمد عصام، **جاهزية الإدارات المحلية لاعتماد الحوكمة الإلكترونية: دراسة حالة في ديوان محافظة نينوى**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 93، الجامعة المستنصرية، العراق 2012.

6-البهالي خالد، **الحكامة التشاركية: قراءة في المفهوم وفي الجوانب الاجرائية**، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد101، المغرب، 2011.

7-الجمل هضام مصطفى، **الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة**، مجلة كلية الشريعة والقانون، العدد 31، جامعة الأزهر، طنطا، 2016.

8-العنبي رضوان، **المقاربة التشاركية في تدبير الشأن العام: الدلالات والابعاد**، مجلة الرقيب العدد الأول، المغرب، اكتوبر 2011.

9-العناني عز العرب، **الديمقراطية التشاركية أو حكامة المساهمة في المجهود التنموي المحلي: رهانات وتحديات الفاعل الجمعوي**، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية العدد120، المغرب، فيفري 2015.

10-السعيد دراجي، **عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص آلية لتمويل التنمية المحلية** مجلة العلوم الانسانية العدد41، جامعة قسنطينة 1، 2018.

11-الكاهنة ارزيل، **عن استخدام تفويض المرفق العام في القانون الجزائري**، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد الثالث، جامعة جيجل، 2017.

12-آيت عبد المالك نادية، **دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي لحماية الحقوق والحريات وتعزيز الحكم الراشد (دراسة تطبيقية لمؤسسات المجتمع المدني العربي)**، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد11، العدد الثاني، جامعة الجلفة، جوان2019.

13-النصري يوسف، **التعاون والشراكة اداة لتطوير اللامركزية**، منشورات مجلة العلوم القانونية العدد الرابع، سلسلة الدراسات الدستورية والسياسية ، المغرب، 2015.

14-العايب سامية، **النظام القانوني للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر** حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية ، العدد14، مارس2016.

15-انزارن عادل، **التنمية المحلية في الجزائر: دراسة في الفواعل والمحددات**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 16، جامعة الوادي، جوان 2017.

16-باكور عبد اللطيف وكنجي حسنة، **الآليات الدستورية والقانونية للتدبير التشاركي للشأن العام المحلي**، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 134-135، المغرب، ماي 2017.

17-بدق رشيدة، **المنتخب الجماعي وتفعيل السياسات العمومية الترابية في ضوء القانون التنظيمي رقم 14-113**، المجلة المغربية للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد الثالث 2017.

18-بوجلال عمر، **إدماج المقاربة التشاركية لترقية الحكامة المحلية: دراسة في التجربتين الجزائرية والمغربية**، مجلة الحوار المتوسطي ،المجلد العاشر، العدد الثاني، جامعة سيدي بلعباس جوان 2019.

19-بوالشرش نور الدين، **المقاولاتية والتنمية الاقتصادية الاجتماعية**، مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة، المجلد الثاني، العددالأول، جامعة الشلف، 2020.

20-بودي عبد القادر وبودي عبد الصمد، **الحكم الراشد كآلية لتفعيل تسيير الجماعات المحلية من اجل تنمية محلية مستدامة في الجزائر**، مجلة الإدارة و البحوث والتنمية، العدد الأول، جامعة جيجل، 2019.

21-بوسهمين أحمد، **الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر**، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الأول، 2010.

22-بوعلام يوسف، **صلاحيات تسيير المجلس الشعبي البلدي في التشريع الجزائري تكريسا لمشاركة المواطنين**، مجلة المعيار، المجلد 11، العدد الثاني، المركز الجامعي تيسمسيلت، جوان 2020.

25-بوعلام الله يوسف وبن احمد محمد، **واقع تطبيق اللامركزية في ظل التدبير التشاركي** مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد السابع، العدد الأول، جامعة وهران، مارس2020.

23-بوطيب بن ناصر، **النظام القانوني للجمعيات في الجزائر-قراءة نقدية- في ضوء القانون06/12**، مجلة دفاتر السياسية والقانون، العدد العاشر، جامعة ورقلة، جانفي 2014.

27-بوقرة اسماعيل، **الاستقرار السياسي وأثره على عملية التنمية المحلية في الجزائر**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد الثامن، جامعة خنشلة، جوان 2017.

24-بزغيش بوبكر، **مخطط شغل الأراضي: أداة للتهيئة والتعمير**، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد16، العدد الأول، جامعة بجاية، 2018.

25-بكاي رشيد، **أبعاد التنمية البشرية** ، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 11، جامعة الاغواط مارس 2015.

26-بلحاج علي سعاد، **منظمات المجتمع المدني والديمقراطية المحلية التشاركية**، المجلة التونسية للدراسات القانونية والسياسية، العدد الثاني، 2014.

27-بن لعبيدي مفيدة، **دور التعاون اللامركزي-الأفقي في حوكمة عملية التنمية المحلية- التعاون اللامركزي الجزائري الفرنسي انموذجا-**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد15 جامعة الوادي، جانفي 2015.

28-بن صالح صالحي وحاروش نور الدين، **(كابدال) كبرنامج نموذجي لتجسيد الديمقراطية التشاركية و التنمية المحلية في الجزائر**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10،العدد الأول، أفريل 2018.

29-بن يزة يوسف وزغادي فاتح، **التنمـــية المحلية في ظل الـــشراكة مع القطاع الخاص** المجلة الجزائرية للأمن الانساني، العدد الثالث، جانفي 2017.

30-بن لعبيدي مفيدة، "**التسيير المحلي التشاركي كآلية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر**"، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة، العدد 21، ديسمبر 2015.

31-بقريش فوزية، **دور القطاع الخاص في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي**، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، المجلد 14، جامعة الجزائر 2، العدد الأول، 2020.

32-بنلمليح منيمنة، **الاستراتيجية الجديدة لتدبير الشأن المحلي للمغرب: من المقاربة القطاعية إلى المقاربة التشاركية**، المجلة المغربية للإدارة والتنمية، العدد 120، 2014.

33-بن نعمان محمد وبوزيدة حميد، **دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المحلية**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد الثاني، العدد التاسع، جامعة الوادي، 2018.

34-بن ترجا الله علي، **مستويات التنظيم الإداري الجزائري**، مجلة آفاق للعلوم، العدد الثاني جامعة الجلفة، 2016.

34-بن بغيلة ليلى، **دور منظمات المجتمع المدني في التحديث والتنمية السياسية في الجزائر** مجلة المعيار، العدد 35، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2014.

35-بنكوس مختار وذوادي ابراهيم، **الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص كآلية لتمويل مشاريع البنى التحتية في الجزائر**، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد الرابع العدد الثاني، جامعة الجلفة، أكتوبر 2020.

36-جيري نجيب، **الديمقراطية التشاركية براديغم جديد لتدبير الشأن العام**، مجلة الحوار بين الجامعة و الفاعلين، العدد السابع، المغرب، 2011.

37-جواد عبد الحسين محمد، "مشاريع البنية الأساسية ميدان للعمل المشترك بين الدولة والقطاع الخاص"، مجلة العمران العربي، العدد40، 1999.

38-جردان ادريس، **إدماج بعد المشاركة في التنمية الترابية بالمغرب: بين الفعالية والشرعية**، مجلة السياسات العمومية، العدد 16، المغرب، 2015.

39-جنيدي مبروك، **الجمعيات المحلية كأحد الفواعل الأساسية للديمقراطية التشاركية في الجزائر**، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد12، عدد خاص، جامعة بسكرة، أفريل 2020.

40-وكيل نور الدين، **عناصر التنمية الشاملة عند المفكر مالك بن نبي**، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، عدد خاص، جامعة الجلفة، 2018.

41-وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، مجلة الداخلية ، العدد02، 2018.

42-زاوي رفيق وبوجلال عمار، **الديمقراطية التشاركية: دراسة في جينالوجيا وتطور المفهوم** مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد العاشر، جامعة الجلفة، 2019.

43-حديدان صابرينة وخالد أسماء، **مفهوم التنمية الإدارية ومعوقات تحقيقها**، مجلة القانون والعلوم السياسية المجلد السابع، العدد الأول، جامعة خنشلة، 2021.

44-حجاب عبد الله، **التنمية المحلية.... النظريات الاستراتيجية والأطراف الفاعلة لتحقيقها** مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد السادس، جامعة الاغواط، جوان 2017.

44-حداد محمد، **المشاركاتية وحق المواطن في الإعلام**، مجلة القانون، المجتمع والسلطة عدد خاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، 2012.

45-حداد عبد الرحمن، **الديمقراطية التشاركية في التدبير المالي المحلي**، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية التنمية، العدد 125، 2015.

46-حاجي فاتح، **الجهوية في الجزائر: الواقع والآفاق**، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد15 العدد26 ، جامعة سطيف، 2018.

47-حالو يونس، **دور الجماعات الترابية في التخطيط الحضاري: دراسة مقارنة للقوانين المغاربية** مجلة العلوم القانونية، العدد الرابع، المغرب، 2015.

48-حموتي سعيد، **الجهوية في المغرب نموذج لإصلاح إدارة اللا تمركز**، مجلة العلوم السياسية والقانونية، المجلد الثالث، العدد13، المركز العربي الديمقراطي، ألمانيا، نوفمبر2019.

49-طار عبد القدوس وجيقدل رشيدة، **دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية محلية جهويا وقطاعيا –دراسة حالة الجزائر–**، مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية، المجلدالأول، العدد الثاني، جامعة بشار، أفريل 2017.

50-يحياوي نسرين، **الاقتصاد الموازي في الجزائر: الحجم، والأسباب والنتائج**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد السادس، جامعة أم البواقي، 2016.

51-كيم سمير، **الأدوار الجديدة للمجتمع المدني في ظل الإدارة المحلية التشاركية: قراءة في الحالة الجزائرية**، مجلة المفكر، العدد 16، جامعة بسكرة، ديسمبر 2017.

52-كحول شفيقة، **آليات تفعيل دور جمعيات اولياء التلاميذ في تعزيز الوعي المروري لدى المتعلمين –دراسة ميدانية في ضوء آراء عينة من أولياء التلاميذ–**، مجلة علوم الانسان والمجتمع ، العدد25، الجزء الثاني، جامعة بسكرة، ديسمبر 2017.

53-لغويل سميرة وزمالي نوال، **التنمية المحلية بين الإطار الفكري والواقعي**، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد20، جامعة الاغواط، سبتمبر، 2016.

54-لخيار زهير، **الحكامة والديمقراطية التشاركية: أيهما يشكل وعاء الاخر؟**، مجلة الحوار بين الجامعة والفاعلين، العدد 14، المغرب، 2015.

55-لخضر عبد الرزاق مولاي وبونوة شعيب، **دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية بالدول النامية –دراسة حالة الجزائر–**، مجلة الباحث، العدد السابع، جامعة ورقلة 2010.

56-لزعر علي وسعدو عادل، **التنمية المعتمدة على الذات: أي فرص للجزائر في ظل الظروف الراهنة**، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 14، مارس 2016.

57-مباركية منير، **التعاون اللامركزي ودوره في تكريس الديمقراطية التشاركية: الأدوار والمساهمات الممكنة في السياق الجزائري**، مجلة البحوث السياسية والإدارية، المجلد السادس العدد الثاني، جامعة الجلفة، 2017.

58-محمد أحمد سلمان، **النظام السياسي التركي من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي** مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 62، العراق، 2017.

59-مسكر سهام وكريمة باشا شايب، **أساليب الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إطار إنجاز المشاريع العمومية**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد الثاني العدد الرابع، جامعة المسيلة، 2019.

60-مقدم أحلام وبن حوى مصطفى، **22 فبراير.. الحراك الشعبي في الجزائر (الأسباب والتحديات)**، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المجلد الثاني، العدد السادس، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، 2019.

61-منال بن شناف ومحمد بن اعراب، **مشاركة المواطن في تجسيد سياسة المدينة**، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية المجلد17، العدد الثالث، جامعة سطيف، 2020.

62-موزاي بلال، **الجمعيات المدنية كأساس لتفعيل التنمية السياسية في الجزائر**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد الثاني، جامعة خنشلة، جويلية 2014.

63-محجوب عزيز وآخرون، **الاقتصاد الاجتماعي التضامني نموذج تنموي جديد للاقتصاد المحلي في ظل تحديات العولمة**، مجلة الابداع، المجلد التاسع، العدد الأول، جامعة البليدة 2019.

64-مقدم عبد الجليل وبوعقال سماح، **نحو اقتصاد اجتماعي وتضامني (عرض تجارب دولية في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني)**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد الأول، 2018.

65-ناجي عبد النور، **دور المعارضة البرلمانية في مجال اقتراح التشريعات وتطويرها: التجربة الجزائرية أنموذجا**، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، العدد الثاني، ملحق خاص **بالمؤتمر السنوي الرابع (القانون...أداة للإصلاح والتطوير)**، 2017.

66-ناجي عبد النور، **نحو تفعيل دور الإدارة المحلية لتحقيق التنمية الشاملة**، مجلة أكاديميا العدد الأول، جامعة الشلف، 2013.

67-ناجي عبد النور، **مواقف القوى الغربية من الحركات الاحتجاجية والثورات الشعبية في المغرب العربي**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، العدد الأول، جامعة باتنة، 2011.

68-ناجي عبد النور، **المؤثرات السياسية التي أدت إلى عدم تطوير نظم انتخابية في ظل التحول الديمقراطي**، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، عدد خاص ، جامعة ورقلة، أفريل 2011.

83-نمديلي رحيمة، **عقود المشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص –دراسة تحليلية مقارنة**–مجلة القانون والعلوم السياسية، العدد الأول، جامعة، جانفي2015.

69-ناجي عبد النور وسالمي خريف، **دور التشريعات في حوكمة التمويل المحلي للتنمية المحلية في ظل انهيار أسعار النفط العالمية في الجزائر**، مجلة العلوم القانونية والسياسية المجلد09، العدد الثالث، جامعة الوادي، ديسمبر 2018.

70-ساحلي مبروك، **الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص كآلية لتحقيق التنمية** حوليات جامعة الجزائر1، العدد 32، الجزء الرابع، ديسمبر 2018.

71-سويقات الأمين، **دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية: دراسة حالتي الجزائر والمغرب**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 17، جامعة ورقلة، جوان2017.

71-سعود وسيلة وفرحات عباس، **الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إنشاء مشاريع البنية التحتية في تركيا**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد الأول، جامعة بشار 2018.

72-سراغني بوزيد، **المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية كآليتين لتحقيق التنمية "التجربة البرازيلية نموذجا"**، مجلة الباحث والدراسات الأكاديمية، العدد الثامن، جامعة باتنة، جانفي 2016.

73-سحنون مصطفى وبريش عبد القادر، **الأحكام القضائية واثرها على نجاح الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في شركات البناء والاشغال العمومية-دراسة استطلاعية-** مجلة مجاميع المعرفة، المجلد الخامس، العدد الثاني، المركز الجامعي تندوف، 2019.

74-سيهوب سليم، **الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مجال الماء والتطهير** مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، العدد الثاني، جامعة تيارت، 2015.

75-عيسى محمد عبد المشفيع، **مفهوم ومضمون التنمية المحلية ودورها في التنمية الاجتماعية**، مجلة بجوث اقتصادية عربية، العددان 43-44، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، 2008.

76-عيساوي عز الدين، **الديمقراطية المحلية: من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية**، المجلة الاكاديمية للبحث القانوني، المجلد 12، العدد الثاني، جامعة بجاية، 2015.

77-عبد اللاوي عبد السلام، **أهمية تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في تحقيق التنمية الشاملة-تركيا نموذجا-** مجلة المشكاة في الاقتصاد التنمية والقانون، المجلد الخامس، العدد التاسع، المركز الجامعي عين تيموشنت، 2019.

78-عبد اللاوي عبد السلام وآمال بوبكر، **أهمية المشاركة في تفعيل أداء الجماعات المحلية** مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد15، العدد الرابع، جامعة المسيلة، 2020.

79-عريوات انتصار وانزارن عادل، **دور المخططات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**، المجلة الجزائرية للأمن الانساني، العدد السادس، جامعة باتنة1، جويلية 2018.

80-عناني سامية، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في في تحقيق التنمية المحلية – دراسة حالة ولاية قالمة-** مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 16، جامعة بسكرة، ديسمبر 2014.

81-عليوط سهام وبوجغدار خالد، **الشراكة بين القطاعين العام والخاص كآلية لتسيير الخدمة العمومية للمياه-دراسة تقييمية لتجربة ولاية قسنطينة-**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الرابع جامعة قسنطينة 2، جوان 2017.

81-عبدي مصطفى، **تطور الجهوية بالمغرب: من فترة ما قبل الحماية إلى مرحلة الجهوية المتقدمة**، مجلة القانون الدستوري والعلوم الإدارية، العدد السادس، المركز الديمقراطي العربي المانيا، أفريل 2020.

82-عباس راضية، **المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في إطار لتقويم السياسات العمومية على ضوء المرسوم الرئاسي 16-309**، حوليات جامعة الجزائر1، العدد 32 الجزء الثاني، جوان 2018.

83-فورار أحمد أمين، **الديمقراطية التشاركية وأدواتها الرقمية: منطلقات نظرية وتطبيقات عملية** مجلة البحوث والدراسات، المجلد15، العدد الأول، جامعة الاغواط، جوان2018.

84-فرج الحسين وزغو محمد، **مخطط شغل الأراضي أداة لامركزية تشاركية لحماية البيئة** المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 57، العدد الخامس، جامعة الجزائر2 ، 2020.

85-صبايحي ربيعة، **استراتيجية الاستثمار المحلي في ظل التشكيلة المستحدثة للشباك الوحيد اللامركزي: تجربة جديدة بين المأمول وحصيلة الاستقطاب والاستقرار**، مجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، العدد الثاني، جامعة تيزي وزو، 2017.

86-قسايسية إلياس وركاش جهيدة، **إشكالية التنمية السياسية في الجزائر بين مقتضيات المراحل الانتقالية والحاجة لترشيد الحكم**، مجلة أبحاث، المجلد الأول، العدد الثاني، جامعة الجلفة، ديسمبر 2016.

87-رمضان عبد المجيد، **الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية (حالة الجزائر)**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 16، جامعة ورقلة، جانفي2017.

88-ركاش جهيدة، **التحديات الثقافية والاجتماعية للتنمية السياسية في الجزائر وآليات تفعيلها**، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، العدد الثالث، جامعة الشلف، ديسمبر 2015.

89-شوقي سمير، **دور الجمعيات البيئية في تجسيد الحكامة البيئية في الجزائر**، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد13، العدد الأول، جامعة بسكرة، مارس2021.

90-خواجكية محمد هشام والرفاعي أحمد حسين، **القطاع الخاص العربي في ظل العولمة وعملية الاندماج: التحديات والفرص**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الدراسية الإمارات العدد94، الإمارات، 2004.

91-ذبيح عادل، **حقوق وحريات المواطن في التعديل الدستوري2016، أي جديد؟** مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد الخامس، جامعة المسيلة، فيفري 2017.

92-غزلاني وداد، **التنمية السياسية: اشكالية المفهوم والتوظيف في الفكر الغربي والعربي – دراسة مقارنة**، مجلة حوليات قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 9، جامعة قالمة 2014.

ب-باللغة الاجنبية:

1-Amstein Sherry, **A Ladder of Citizen Participation**, Journal of the American Institue of Planners, Vol. 35, N° 4, July 1969.

2-Akdemir Sahyar Duru, **Yerel Demokrasi, Kaatilim Ve Turkiye Kent Konseyleri Platformu**, Karadeniz Teknik Universitesi Sosyal Bilimler Enstitusu,Yil.10,Sayi19, Haziran 2020.

3-Akerkar Arezki **, Coopération Décentralisée Et Développement Territorial : L'expérience Franco-Algérienne**, Revue Recherches Et études En Développement, Vol.2,N°2, université de Bordj Bou Arreridj décembre 2015.

4-Ballard Richard Et Bonon Debby, **Planification et formes émergentes De Démocratie à Ethekwini, Durban**, Revue Tiers Monde, N°196 2008.

5-Burgos-Vigna Diana, **Démocratie participative Et Attractivité Des Villes En Amérique latine**,Revue Mondes en développement,N°149 2010.

6- Blondiaux Loïc, **La Démocratie Participative Sous Condition et Malgré Un plaidoyer paradoxal en faveur de l'innovation démocratique**, Revue Mouvements, N°50 ,2007.

7-Blanc Maurice**, Participative et Classes Moyennes**, Revue Espaces Et Sociétés, N°148-149, 2012.

8-Cetin Onez Zuhal, **The End Of Local Agenda 21 And Its Transition To The City Councils In Turkey**, International Journal Of Scientific Research And Innovative Technology,Vol.1,N°2 September 2014.

9-Clavés Anne, **Empowerment: Généalogie D'un Concept Clé Du Discours Contemporain Sur Le Développement,** Revue Tiers Monde N°11,2009.

0-Cini Lorenzo And Felicetti Andrea, **Participatory Deliberative Democracy :Toward a New Standard For Assessing Democracy ? Some Insights Into The Italian Case**, Journal Contemporay Italian Politics, VOL.10,N°2, 2018.
11-Dias Tereza Maria, **Popular participation in the Municipal Housing Council of Belo Horizonte, Brazil: Institutionalization Democratization And Representation,** Journal Business And Management Review,Vol 4,N°7**,** 2015.
12- Dominique Efros**, Des Approches Participatives Aux Processus D'Empowerment : Quelle Autodétermination Des Conditions D' Un Développement** ?, Ergoligia, N°6, Mars 2012.
13-Eedogen Melike**, Social capital And civil participation** International Journal of Social Sciences And Humanity Studies, Vol .2,N°2,2010.
14- Fasanu Olabode Gabriel And Ako Benjamine Ikhianosimhe, **Citizen Participation And Local Government Responsiveness:A Comparative Analysis Of Nigeria And United States Of America** International Journal of Progressive And Alternative Education Vol.4 ,N°2 , August 2017.
15-Fung Archon and Wright Olin Erik, **Depening Democracy: Innovation In Empowered Participatory Governance**, Appearing In Politics And Society,Vol.29, N°1, March 2001.
16-Juha Siltala, **New Public Management :The Evidence-Based Worst Practice ?,** journal Administration and Society, vol .45 , N°14, March 2013.
17-Knobloch Katherine And Gasti John And Reitman Tyrone, Traduit de l'anglais Par Vincent farnea**, Délibérer Avant Le Réferndum D'Initiative Citoyenne: L'Oregon Citizens Initiative**, Revue Participations,N°23, 2019.
18-Kocaoglu,Katilimci Mustafa, **Demokrasi Algilamsi ve Kent Konseyleri :Kirsehir Kent Konseyi Orengi**, Hukuk ve Iktisat Arastirmalar Dergisi,Cilt.6,N°1,2014.
19-GonÁalves SÛnia, **The Effects of Participatory Budgeting on Municipal Expenditures And Infant Mortality in Brazil**, Journal World Development, Vol. 53,2014.
20-Goktolga Oguzhan ve Ekici Suleyman, **A Local Governance Experience In Turkey : From "Local Agenda 21"S To The City Councils**, Birey ve Toplum Sosyal Blimler Dergisi, Cilt 6, N°12 , 2016.

21-Naili Naila, **La Démocratie Participative Et Le Financement Du Développement Local,** Dirassat&Abhat ,Journal Arabe Des Sciences Humaines Et Sociales, Vol. 12,N°3 ,Juillet 2019.
22-Niedzwiecki Sara And Anria Santiago**, Participatory Social Policies: Diverging Patterns In Brazil And Bolivia,**Journal Latin American Politics And Society,Vol61,N°2, Ambridge University Press March 2019.
23-Pougnaud Pierre Avec La Participation Des Associations De Collectivités Territoriales Françaises, **Guide Opérationnel De La Coopération Décentralisée,**Commission Nationale De La Coopération Décentralisée, Première Edition, La France,2020.
24-Pateman Carole**, Partticipatory Democracy Revisited**,journal APASA Presidential Address, vol.10, N° 1, March 2012.
25-Rabouin Luc**, Démocratie Participative Et Justice Sociale : Le Cas Du Budget Participatif De Porto Alegre,** Revue Nouvelles Pratiques Sociale, VOL.19, N° 1, 2006.
26-Souza Celina,**Participatory Budgeting In Brazilian Cities: Limits And Possibilities In Building Democratic Institutions,** Journal Environment Urbanization, Vol.13,N°1,april 2001.
27-Soyguzel Hasan, **Kent Konseylerinin Arasında İletişim ve İşbirliği: Türkiye Kent Konseyleri Birliği Örneği**,,Paradoks Ekonomi, Sosyoloji ve Politika Dergisi,Cilt.11,N°2, september 2015.
28-Thompson John, **Participatory approachesin Urban Areas: Strengthening Civilsociety or Reinforcingthe Status Quo?** Environment and Urbanization, Vol. 7, No 1, April 1995.
29-Wood Terence And Murray Warwick, **Participatory Democracy in Brazil and Local Geographies: Porto Alegre and Belo Horizonte Compared,** European Review of Latin American and Caribbean Studies,N°83, October 2007.

.

ثالثا: الرسائل والأطروحات الجامعية، والحلقات الدراسية

أ-باللغة العربية:

1-أبو الهادي عبدوه، **الاقتصاد التضامني والتنمية الاجتماعية: الإمكانيات والواقع في موريتانيا**، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي جامعة تلمسان، السنة الجامعية 2015/2014.

2-آدم محمد عيسى احمد، "**دور التخطيط الاستراتيجي في حراسة وتأمين المنشآت العامة (بالتطبيق على شركة اواب لهيئة المياه بولاية الخرطوم**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الدراسات الاستراتيجية، كلية الدراسات والبحث العلمي، جامعة الرباط، السنة الجامعية 2014/ 2015.

3-بن تركي أسماء،" **النظام السياسي الجزائري ودوره في تفعيل المواطنة والانتماء لدى الشباب: دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة بسكرة**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، تخصص علم اجتماع التربية، جامعة بسكرة، السنة الجامعي2013/2012.

4-باري عبد اللطيف، "**دور ومكانة الحكومة الإلكترونية في الأنظمة السياسية المقارنة**" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص التنظيمات السياسية والادارية، جامعة بسكرة، السنة الجامعية 2014/2013.

5-بومنجل كريمة، "**الدور الاجتماعي للبنوك في التنمية المحلية: دراسة ميدانية ببنوك بشار**" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، تخصص علم الاجتماع والمؤسسات الاجتماعية، جامعة عنابة ، السنة الجامعية 2019/2018.

6-بورغدة وحيدة، "**التنمية الانسانية في دول المغرب العربي من خلال الحكم الراشد-دراسة حالة الجزائر-**"، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص التنظيم السياسي و الإداري، جامعة باتنة 1، السنة الجامعية 2018/2017.

7-بلغيث لبنى،" **حوكمة الإدارة المحلية وتطبيقاتها في قانون الولاية الجزائري (المشاركة الشفافية المساءلة)**"، رسالة ماجستير في القانون الإداري، جامعة تبسة، السنة الجامعية 2013 /2014.

8-بن لعبيدي مفيدة، "**الحكم الموسع كآلية للتنمية المستدامة في الجزائر: ترشيد الإدارة المحلية مدخلا**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص التنظيمات السياسية والادارية، جامعة باتنة1 ، السنة الجامعية 2016/2015.

9-طلبة فرع الإدارة المحلية، "**الرهانات الجديدة للتنمية المحلية**"، حلقة دراسية، الدفعة39 المدرسة الوطنية للإدارة، السنة الدراسية 2006/2005، الجزائر.

10-مزياني فريدة،" **المجالس الشعبية البلدية في ظل التعددية السياسية في التشريع الجزائري**" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في القانون، تخصص قانون إداري، جامعة قسنطينة، السنة الجامعية 2005/2004.

11-مكاحلية محي الدين، "**تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المحلية حالة ولايتي قالمة وتبسة**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة، جامعة قالمة، السنة الجامعية 2015/2014.

12-مقدم ابتسام، **الديمقراطية التشاركية ودورها في تفعيل التنمية المحلية بالجزائر**، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية-ولاية وهران دراسة حالة-، جامعة وهران، السنة الجامعية 2019/2018.

13-ساحلي مبروك، "**أزمة الدولة والتنمية في العالم العربي-دراسة حالة الجزائر-**"، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص التنظيمات السياسية والادارية، جامعة باتنة 1، السنة الجامعية 2015/2014.

14-سويقات عبد الرزاق، "**دور رقمنة الإدارة المحلية في تجسيد الحكم الراشد: دراسة مقارنة بين الجزائر والاردن**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص الديمقراطية والرشادة، جامعة بسكرة، السنة الجامعية 2019/2018

15-عرعار أنس، "**المشاركة الشعبية لسكان المدينة في حماية البيئة: دراسة ميدانية بمدينة باتنة**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع، تخصص تنظيم وعمل، جامعة باتنة 1، السنة الجامعية 2016/2015.

16-صرارمة عبد الوحيد، "**تدخل الدولة في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق: حالة الجزائر**" اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة قسنطينة، السنة الجامعية2007/2006.

17-عبد اللاوي عبد السلام،" **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر: دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج**"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص إدارة الجماعات المحلية والاقليمية، جامعة ورقلة، السنة الجامعية 2012/2011.

18-قاضي خير الدين، "**الديمقراطية التشاركية وتفعيل الحوكمة المحلية في الجزائر**" أطروحة مقدمة لنيل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة وهران، السنة الجامعية 2019/2018.

19-شرفي صفية، "**تجربة وسيط الجمهورية في الجزائر من الإنشاء إلى الإلغاء مقارنة بالنموذج السويدي والفرنسي**"، رسالة ماجستير في الحقوق، تخصص إدارة مالية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، السنة الجامعية2004/2003.

20-خنفري خيضر، "**تمويل التنمية المحلية في الجزائر: واقع وآفاق**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2011/2010.

21-خروفي بلال،" **الحوكمة المحلية كمدخل لبناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر**" اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص التنظيم السياسي والإداري جامعة باتنة 1، السنة الجامعية 2019/2018.

22-خروفي بلال،" **الحوكمة المحلية ودورها في مكافحة الفساد في المجالس المحلية: دراسة حالة الجزائر**"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، جامعة ورقلة، السنة الجامعية، 2012/2011.

23-غربي وهيبة،" **استخدام الشراكة لتحقيق خدمة متميزة في الإدارة المحلية دراسة حالة: مجموعة من البلديات بولاية بسكرة**"، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الاقتصاد تخصص علوم التسيير، جامعة بسكرة، السنة الجامعية2015/2014.

ب-باللغة الاجنبية:

1-Tranjan José Ricardo**, Participatory Democracy in Brazil: Foundations, Developments, and Limits**, thesis presented to the University of Waterloo in fulfillment of the thesis requirement for the degree of Doctor of Philosophy in Global Governance, Waterloo Ontario, Canada, 2012.

رابعا: النصوص الدستورية والقانونية والتنظيمية

أ-الدساتير:

1-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 2016**، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، مارس 2016.

2-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 2020**، الجريدة الرسمية، العدد 82 الصادرة في 15 جمادي الاولى عام 1442هـ الموافق لـ30 ديسمبر 2020.

ب-القوانين:

1-الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية، **القانون رقم01-20**، المؤرخ في27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر 2001، **يتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة**، الجريدة الرسمية العدد 77، الصادرة في30 رمضان 1422 الموافق15 ديسمبر 2001.

2-الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية، **القانون رقم 90-29**، المؤرخ في14 جمادي الاولى عام 1411 الموافق 1 ديسمبر 1990، **يتعلق بالتهيئة والتعمير**، الجريدة الرسمية العدد 52، الصادرة في 15 جمادي الاول 1411الموافق2 ديسمبر 1990،.

3-الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية، **القانون رقم 06-06**، المؤرخ في21 محرم 1427 الموافق 20 فيفري 2006، **يتضمن القانون التوجيهي للمدينة**، الجريدة الرسمية العدد 15الصادرة في 12 صفر1427 الموافق 12 مارس 2006.

4-الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية، **القانون رقم 01-20**، المؤرخ في 27 رمضان1427 الموافق 12 ديسمبر2001، **يتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته**، الجريدة الرسمية العدد19، الصادرة في 30 رمضان 1422 الموافق 15 ديسمبر 2001.

5-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العدل، **قانون رقم 06-01 يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته**، الطبعة الاولى، 2006.

6-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية**، المؤرخ في 20 رجب الاول عام 1432الموافق 22 جوان 2011، الجريدة الرسمية، العدد 37 الصادرة في 01 شعبان عام 1432الموافق 3 يوليو 2011.

7-الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية، **القانون رقم 12-07 المتعلق بالولاية**، المؤرخ في28 ربيع الأول 1433الموافق 21 فيفري2012، الجريدة الرسمية، العدد12، الصادرة في 7 ربيع الأول عام 1433الموافق29 فيفري 2012.

9-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **القانون العضوي رقم12-03 يحدد كيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة**، المؤرخ في 20 ربيع الاول عام 1432الموافق 12 جانفي2012 ، يتضمن الجريدة الرسمية العدد 20، 12 صفر 1432 الموافق 14 جانفي 2012.

10-الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية ، **القانون رقم01-18**، المؤرخ في127 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر 2001، **يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** الجريدة الرسمية، العدد 77، الصادرة في 30 رمضان 1422الموافق15 ديسمبر2001.

11-الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية ، **القانون رقم12-06**، المؤرخ في18 صفر عام 1433 الموافق 12جانفي 2012، **يتعلق بالجمعيات**، الجريدة الرسمية، العدد 02، الصادرة في 21 صفر1433الموافق15 جانفي2012.

12-الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية، **قانون عضوي رقم19-07**، المؤرخ في14 محرم عام 1441 الموافق 14 سبتمبر 2019، **يتعلق بالسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات** الجريدة الرسمية ، العدد 55 ، الصادرة في 15 محرم 1441الموافق15 سبتمبر 2019.

13-الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية ، **القانون رقم03-10**، المؤرخ في19 جمادي الأول عام 1424 الموافق 19جويلية2003، **يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة**، الجريدة الرسمية، العدد43، الصادرة في20 جمادي الأول 1424 الموافق20 جويلية2003.

ج-الأوامر الرئاسية:

1-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **أمر رقم11-01** المؤرخ في 20 ربيع الاول عام 1432الموافق 23 فيفري 2011 **يتضمن رفع حالة الطوارئ**، الجريدة الرسمية، العدد 12 الصادرة في 20 ربيع الاول عام 1432الموافق 23 فيفري 2011،.

2-الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية، **أمر رقم 01-03**، المؤرخ في1 جمادي الثانية 1422 الموافق 20 اوت2001 **يتعلق بتطوير الاستثمار**، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادرة في 3 جمادي الثانية 1422الموافق22 اوت 2001.

د-المراسيم الرئاسية والتنفيذية:

1-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم التنفيذي رقم 98 -257** مؤرخ في 3 جمادى الأولى عام 1419 الموافق 25 غشت سنة 1998 ، **يضبط شروط وكيفيات إقامة خدمات "أنترنات" واستغلالها**، الجريدة الرسمية، العدد63، المؤرخة في 4 جمادى الأولى 1419 الموافق 26 غشت عام 1998.

2-الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية، **المرسوم التنفيذي رقم 91- 177** المؤرخ في14 ذو القعدة1411 الموافق 28 ماي1991، **يحدد اجراءات اعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والصادقة عليها و محتوى الوثائق المتعلقة به**، الجريدة الرسمية ، العدد 26 الصادرة في 18 ذو القعدة 1411الموافق1 جوان 1991.

3-الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية، **المرسوم التنفيذي رقم 91- 178** المؤرخ في14 ذو القعدة1411 الموافق 28 ماي1991، **يحدد اجراءات إعداد مخططات شغل أراضي**

والصادقة عليها و محتوى الوثائق المتعلقة بها، الجريدة الرسمية، العدد 26، الصادرة في 18 ذو القعدة 1411الموافق1 جوان 1991.

4-الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية، **مرسوم رئاسي رقم 16-03**، المؤرخ في26 ربيع الاول 1437الموافق 7جانفي 2016، **يتضمن إنشاء المرصد الوطني للمرفق العام** الجريدة الرسمية، العدد 02، الصادرة في 3 ربيع الاول عام 1437الموافق13جانفي .2016

5-الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية، **مرسوم تنفيذي رقم13-105**، المؤرخ في 5 جمادي الاول عام1434 الموافق 17 مارس 2013، **يتضمن النظام الداخلي النموذجي للمجلس الشعبي البلدي**، الجريدة الرسمية، العدد 15 الصادرة في المؤرخ في 5 جمادي الاول عام1434 الموافق 17 مارس 2013.

6-الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية، **المرسوم الرئاسي رقم 16-190**، المؤرخ في25 رمضان 1437الموافق 30 جوان 2016، الجريدة الرسمية، العدد 41 الصادرة في 7 شوال عام 1437الموافق12يوليو 2016.

7-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **مرسوم تنفيذي رقم 14-105** المؤرخ في 10 جمادي الاول عام 1435 الموافق 12 مارس 2014، **يتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة الداخلية والجماعات المحلية**، الجريدة الرسمية، العدد 15، الصادرة في 217 جمادي الاول عام 1435الموافق 19 مارس 2014

8-الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية، **مرسوم تنفيذي رقم07-05**، المؤرخ في19ذو الحجة 1427 الموافق 8 جانفي 2007، **يتضمن تشكيلة المرصد الوطني للمدينة وتنظيمه وسيره**، الجريدة الرسمية، العدد الثالث، الصادرة في 21 ذو الحجة 1427 الموافق 10 جانفي2007.

9-الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية، **مرسوم رئاسي رقم 16-03**، المؤرخ في26 ربيع الاول 1437الموافق 7جانفي 2016، **يتضمن انشاء المرصد الوطني للمرفق العام**، الجريدة الرسمية، العدد الثاني، الصادرة في 3 ربيع الاول عام 1437الموافق13جانفي 2016.

10-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم الرئاسي رقم96-113** المؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1416 الموافق 23 مارس 1996 **يتضمن تأسيس وسيط الجمهورية**، الجريدة الرسمية، العدد 20، الصادرة في 12 ذو القعدة الموافق 31 مارس سنة 1996.

12-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم الرئاسي رقم20-45** المؤرخ في 21 جمادي الثانية عام 1441 الموافق 19 فيفري 2020 **يتضمن تأسيس وسيط الجمهورية** الجريدة الرسمية، العدد التاسع، الصادرة في 25 جمادي الثانية الموافق 29 فيفري 2020.

13-الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية، **مرسوم تنفيذي رقم 17-100**، المؤرخ في6 جمادي الثانية 1438الموافق 5 مارس2017، **المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها**، الجريدة الرسمية، العدد16، الصادرة في 9 جمادي الثانية 1438الموافق8 مارس 2017.

14-الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية، **المرسوم رئاسي رقم 15-245**، المؤرخ في2 ذي الحجة 1436الموافق 16 سبتمبر2015، **يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام**، الجريدة الرسمية، العدد 50، الصادرة في 6 ذي الحجة 1436الموافق20 سبتمبر 2015.

16-الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية، **مرسوم تنفيذي رقم 18-199**، المؤرخ في20 ذي القعدة 1439الموافق 2 اوت 2018، **يتعلق بتفويض المرفق العام**، الجريدة الرسمية العدد 48، الصادرة في 23 ذو القعدة 1439 الموافق 5 اوت 2018.

17-الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية، **المرسوم الرئاسي رقم 21-139**، المؤرخ في29 شعبان عام 1442 الموافق 12ابريل 2021، **يتعلق بالمرصد الوطني للمجتمع المدني** الجريدة الرسمية، العدد 29، الصادرة في 6 رمضان 1442الموافق18 ابريل 2021.

18-الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية، **المرسوم الرئاسي رقم16-309**، المؤرخ في28 صفر عام 1438 الموافق28 نوفمبر 2016، **يتضمن تشكيلة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي وسيره**، الجريدة الرسمية، العدد69، الصادرة في 6 ربيع الأول 1438الموافق6 ديسمبر2016.

19-الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية، **المرسوم التنفيذي رقم17-329**، المؤرخ في26 صفر عام 1439 الموافق 15 نوفمبر2017، **يحدد كيفية إقامة علاقات التعاون اللامركزي** الجريدة الرسمية، العدد68 ،الصادرة في9 ربيع الأول 1439 الموافق28 نوفمبر 2017.

هـ-التعليمات الوزارية:

1-تعليمة الأمين العام لوزارة الداخلية **المتعلقة بإعادة إطلاق الاستثمار**، رقم2139، بتاريخ 14 جويلية 2020.

2-وزارة الداخلية والجماعات المحلية، **تعليمة وزارية رقم 1587 بخصوص استقبال المواطنين في مقابلات والتكفل بتظلماتهم وانشغالاتهم**، بتاريخ 23 اكتوبر 2013.

و-البرقيات :

1-برقية رقم 17/401 بتاريخ 2 مارس 2017 موضوعها زيارة خبراء المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتنمية والسكان للبلديات النموذجية من اجل القيام بالتشخيص الاقليمي، وزارة الداخلية والجماعات المحلية.

خامسا: المواثيق والإعلانات الدولية والإقليمية:

أ-باللغة العربية:

1-الأمم المتحدة، **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان**، 2015.

2- جامعة الدول العربية، **الميثاق العربي لحقوق الإنسان**، 2004.

3-منظمة الوحدة الافريقية، **الميثاق الافريقي لحقوق الإنسان والشعوب**، 1981.

ب-باللغة الاجنبية:

1-Déclaration Universelle sur la démocratie, Union Interparlementaire Genève, Le Caire, 16 septembre, 1997 .

سادسا: الملتقيات والندوات

أ-باللغة العربية:

1-ابراهيم علي حيدر، **الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي**، ورقة بحثية مقدمة الى المؤتمر الدولي الموسوم بـ" **المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي**" من تنظيم تجمع الباحثات اللبنانيات ومؤسسة فريدريش ايبرت في بيروت بين 20/18 افريل 2004

2-أبوبكر منصور، **تصورات الفرد الجزائري حول مفهوم السلطة باعتبارها معوقا للتنمية في الجماعات المحلية**، ورقة بحثية مقدمة إلى أعمال الملتقى الدولي الثالث الموسوم بـ "**الجماعات المحلية في الدول المغاربية في ظل التشريعات الجديدة والمنتظرة**" من تنظيم كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الوادي، يومي 1 /2 ديسمبر 2015 .

3-أبو مصلح غالب، **التشاركية والأنظمة العربية**، ورقة بحثية مقدمة الى الندوة الموسومة بـ "**دور القطاع الخاص في مسار التنمية المستدامة وترشيد الحكم في الاقطار العربية**" من تنظيم المنظمة العربية لمكافحة الفساد في بيروت، يومي 23/22 سبتمبر 2011.

4-أبو غزالة طلال، **الاعمال والمجتمع**، ورقة بحثية مقدمة الى الندوة الدولية الموسومة بـ "**دور القطاع الخاص في مسار التنمية المستدامة وترشيد الحكم في الأقطار العربية**" من تنظيم المنظمة العربية لمكافحة الفساد بلبنان، يومي 22 و23 سبتمبر 2011.

5-الراعي هيكل، **الشراكة بين القطاعين العام والخاص (تجربة في مؤسسة مياه البقاع)** ورقة بحثية مقدمة في أعمال المؤتمر الدولي الموسوم بـ "**الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص: مقاربة اقتصادية، قانونية وميدانية**" من تنظيم كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال الفرع السادس، الجامعة اللبنانية، يوم10 ماي 2013.

6- الخياط عبد العزيز بن سعيد ، **دور الإعلام في التنمية الاقتصادية**، ورقة علمية مقدمة إلى المنتدى الإعلامي السنوي السابع الموسوم بـ "**الإعلام والاقتصاد.....تكامل الادوار في خدمة التنمية**" من تنظيم الجمعية السعودية للإعلام والاتصال، جامعة الملك سعود الرياض، يومي 12/11 أفريل 2016.

7-الشيحة عدنان بن عبد الله، **دور الحكومة الإلكترونية في رفع كفاءة الإدارة المحلية وتفعيل المشاركة الشعبية في ظل التنظيمات البيروقراطية في الدول النامية: الفرص والتحديات**، ورقة بحثية مقدمة في ندوة التجارة الالكترونية، جامعة الملك خالد، السعودية، عام 2003.

8-بن خديجة منصف ومحرز نور الدين ، **ثقافة المشاركة الجمعوية أداة لتفعيل التنمية المحلية**، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول الموسوم بـ "**من أجل تنمية ذاتية بولاية سوق أهراس**" من تنظيم جامعة الشريف مساعديه بسوف أهراس، ماي 2008.

9-بن غضبان فؤاد وقبايلي لطفي، **استراتيجية التنمية المجالية بالجزائر بين مؤهلات المحلية وبديل الأقلمة: حالة ولاية عنابة** ،ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الرابع للجغرافيين العرب الموسوم بـ "**نحو استراتيجية لتخطيط التنمية المجالية في العالم العربي بأبعادها المحلية والقومية والمجالية**" من تنظيم الجمعية الوطنية للجغرافيين المغاربة بالمغرب، ايام 2 /3 /4 نوفمبر 2006.

10-بوحنية قوي، **دور الأحزاب السياسية والمجتمع المدني في الإدارة المحلية** ، ورقة بحثية مقدمة إلى الندوة الوطنية الموسومة بـ "**الجماعات الإقليمية ورهان التنمية المحلية**" من تنظيم جامعة أدرار، يوم 7 ماي 2013 .

11-بكني الطاهر، **إعادة اختراع الرأسمالية أم تضميد لجروحها؟**، ورقة بحثية مقدمة إلى الندوة الدولية الموسومة بـ "**الاقتصاد التضامني والاجتماعي ورهانات التنمية العادلة**" من تنظيم جامعة وجدة بالشراكة مع مركز تكامل للدراسات ومركز الأبحاث وتنمية الجهة الشرقية ومؤسسة هانس زايدل، المغرب، يومي 8/7 ديسمبر 2018.

12-جرو حميدة، **الاقتصاد التضامني والاجتماعي كخيار استراتيجي للحكومة التونسية – التجربة التونسية بين التحديات والإنجازات**، ورقة بحثية مقدمة إلى الندوة الدولية الموسومة بـ "**الاقتصاد التضامني والاجتماعي ورهانات التنمية العادلة**" من تنظيم جامعة وجدة بالشراكة مع مركز تكامل للدراسات ومركز الأبحاث وتنمية الجهة الشرقية ومؤسسة هانس زايدل، المغرب يومي 8/7 ديسمبر 2018.

13-دعاس صالح عمير، **مأزق التنمية في الجزائر**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني الموسوم بـ "**التحولات السياسية واشكالية التنمية السياسية في الجزائر: واقع وتحديات**" من تنظيم جامعة الشلف، 2008.

14-واعر وسيلة، **دور الحكومة الإلكترونية في تحسين جودة الخدمات الحكومية: حالة وزارة الداخلية والجماعات المحلية-الجزائر**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي الموسوم بـ **إدارة الجودة الشاملة بقطاع الخدمات**" من تنظيم كلية العلوم الاقتصادية بجامعة قسنطينة، ماي 2012.

15-وهبة غسان، **الشراكة بين القطاعين.... رؤية اجتماعية**، ورقة بحثية مقدمة في أعمال المؤتمر الدولي الموسوم بـ "**الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص: مقاربة اقتصادية قانونية وميدانية**" من تنظيم كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال، الفرع السادس الجامعة اللبنانية،10 ماي 2013.

16-زكاغ بشرى، **تحديات وآفاق الاقتصاد التضامني بالجهة الشرقية في ظل مقاربة النوع الاجتماعي**، ورقة بحثية مقدمة إلى الندوة الدولية الموسومة بـ "**الاقتصاد التضامني والاجتماعي ورهانات التنمية العادلة**" من تنظيم جامعة وجدة بالشراكة مع مركز تكامل للدراسات ومركز الابحاث وتنمية الجهة الشرقية ومؤسسة هانس زايدل، المغرب، يومي 8/7 ديسمبر 2018.

17-زعيمي سناء وعبد العزيز عبد الصادق، **المقاولات الاجتماعية وإمكانية التوفيق بين الاقتصادي والاجتماعي**، ورقة بحثية مقدمة إلى الندوة الدولية الموسومة بـ "**الاقتصاد التضامني والاجتماعي ورهانات التنمية العادلة**" من تنظيم جامعة وجدة بالشراكة مع مركز تكامل للدراسات ومركز الأبحاث وتنمية الجهة الشرقية ومؤسسة هانس زايدل، المغرب، يومي 8/7 ديسمبر.

18-كميل حبيب، **العولمة وأخلاقيات الاعمال**، ورقة بحثية مقدمة في أعمال المؤتمر الدولي الموسوم بـ "**الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص: مقاربة اقتصادية، قانونية وميدانية**" من تنظيم كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال، الفرع السادس، الجامعة اللبنانية،10 ماي 2013.

19-مقدم سعيد، **علاقة الناخب بالمنتخب المحلي و انعكاساتها على التنمية المحلية: "دراسة على ضوء القانون و الممارسة"**، ورقة بحثية مقدمة إلى أعمال الملتقى الدولي الثالث الموسوم بـ "**الجماعات المحلية في الدول المغاربية في ظل التشريعات الجديدة والمنتظرة**" من تنظيم كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الوادي يومي 1 /2 ديسمبر 2015 .

20-ناجي عبد النور ،"**نحو إشراك المواطن كفاعل في منظومة الحوكمة المحلية: قراءة في الاطار القانوني والمؤسساتي للتجربة الجزائرية** "ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر العالمي الثاني" MENAPAR"مجموعة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لبحوث الإدارة العامة" الموسوم بـ " **دور المواطنين والمنظمات في البناء المشترك للعمل الحكومي بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**" من تنظيم معهد الإدارة العامة بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة الإنمائي UNDPبمملكة البحرين وبالشراكة مع المعهد العربي للحوكمة بتونس، يومي 6-7 أكتوبر 2015م.

21-ناجي عبد النور، **الإصلاح الاداري كآلية لمواجهة تحديات العولمة في العالم العربي** ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي الموسوم بـ ": **عولمة الادارة وعصر المعرفة**" من تنظيم جامعة الجنان بلبنان، أيام 17/16/15 ديسمبر 2012.

22-ناجي عبد النور، **الحكامة الحزبية كمدخل الى الترسيخ الديمقراطي في الجزائر**، ورقة بحثية مقدمة الى الملتقى الدولي الموسوم بـ "**دور الاحزاب السياسية في ارساء الديمقراطية دراسة مقارنة بين النظم العربية والغربية**"، من تنظيم كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة قالمة ، يومي 23-24 نوفمبر 2014.

23-ناجي عبد النور، **آفاق تفعيل أداء الأحزاب السياسية في سياق قوانين الاصلاح السياسي الاخيرة**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي الموسوم بـ "**دور الاحزاب السياسية في بلدان المغرب العربي**" من تنظيم كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة عنابة، يومي 22-23 افريل 2012.

24-ناجي عبد النور وليتيم فتيحة، **جهود تطبيق الحوكمة لتحسين أداء الإدارة المحلية في الجزائر**، ورقة بحثية مقدمة إلى أعمال الملتقى الدولي الثالث الموسوم بـ "**الجماعات المحلية في الدول المغاربية في ظل التشريعات الجديدة والمنتظرة**"، من تنظيم كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الوادي يومي 1 و2 ديسمبر 2015 .

25-ناجي عبد النور، **التعاون اللامركزي الحدودي كمقاربة تنموية تنفيذا لإعادة تفعيل الوحدة**، ورقة بحثية مقدمة في أعمال المنتدى الثاني والخمسين للفكر المعاصر الموسوم بـ: "**من أجل استراتيجية جديدة لإحياء الإتحاد المغاربي**"، من تنظيم مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات بتونس اوت 2019 .

26-ناجي عبد النور، **الخدمة العمومية ورهان الجودة في الإدارة المحلية**"، ورقة علمية مقدمة إلى الملتقى الدولي الموسوم بـ "**ترقية الخدمة العمومية في الدول المغاربية: تحديات ورهانات**" من تنظيم كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الشهيد حمى لخضر –الوادي، يومي 09/10/ مارس 2016.

27-فرهاد رشيد، **المفاضلة بين القطاع العام والخاص: دولة العراق نموذجا**، ورقة بحثية مقدمة في أعمال المؤتمر الدولي الموسوم بـ " **الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص: مقاربة اقتصادية، قانونية وميدانية**" من تنظيم كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال الفرع السادس، الجامعة اللبنانية،10 ماي 2013.

28-قطب مروان، **الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إقامة وتشغيل البنية التحتية في لبنان**، ورقة بحثية مقدمة في أعمال المؤتمر الدولي الموسوم بـ "**الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص: مقاربة اقتصادية، قانونية وميدانية**" من تنظيم كلية العلوم الاقتصادية وادارة الاعمال، الفرع السادس ، الجامعة اللبنانية،10 ماي 2013.

29-رزق هدى، **المسؤولية الاجتماعية وحوكمة الشركات**، ورقة بحثية مقدمة إلى الندوة الدولية الموسومة بـ"**دور القطاع الخاص في مسار التنمية المستدامة وترشيد الحكم في الاقطار العربية**" من تنظيم المنظمة العربية لمكافحة الفساد بلبنان، يومي 22 و23 سبتمبر 2011.

ب-باللغة الاجنبية:

-Aeagons Enriqueta And Sánchez Santiago,**A Model of Participatory Democracy: Understanding the Case of Porto Alegre**, Barcelona Economics Working Paper Nº 235, Centre De Referència En Economia Analítica,March 2005.

2-Dias Maria Tereza, **Popular participation in the Municipal Housing Council of Belo Horizonte, Minas Gerais, Brazil,** XXVI World Congress of Philosophy of Law and Social Philosophy, Belo Horizonte 2015.

3-Le Blanc David**, E-participation: a Quick Overview of Recent Qualitative Trends,** Desa Working Paper N°163**,** Department of Economic And Social Affairs, Unites Nations, N. Y ,USA 2020

4-Mercier Clément Et Bourque Denis, **Participation Citoyenne Et Développement Des Communautés Au Québec :Enjeux, Défis Et Conditions D'Actualisation**, Rapport Réalisé Dans Le Suivi Du Séminaire Sur La Participation Citoyenne Et Le Développement Des Communautés, Tenu à L'Initiative De La Revue Développement Social Et De L'ARUC-ISDC Le 4 Avril2008, Série :Documentation Et Diffusion, N°8,Canada,2009

سابعا: التقارير

أ-باللغة العربية:

1-الاسكوا، **تعزيز الديمقراطية القائمة على المشاركة في منطقة الأسكوا**، تقرير التنمية الاجتماعية، الجزء الرابع، العدد الثاني، 2012.

2-الاسكوا، **برنامج بناء قدرات المدربين في التنمية بالمشاركة**، تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، 2011.

3-الأسكوا، **اعتماد نهج تنمية المجتمع المحلي كأداة لصياغة السياسة الاجتماعية على الصعيد المحلي**، المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، 2006.

4-الأمم المتحدة، **مسح الحكومة الإلكترونية 2020: الحكومة الرقمية في عقد العمل من أجل التنمية المستدامة** تقرير إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، نيويورك، 2020.

5-البنك الدولي، **الدولة في عالم متغير، تقرير عن التنمية في العالم**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مصر، 1997.

6-**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، مجلس المحاسبة، التقرير السنوي 2020.

7-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **الاقتصاد التضامني الاجتماعي أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية**، سلسلة السياسات العامة، العدد4، لبنان، 2013.

8-المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، **أبرز النقاط السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية: التحليل الأولي**، تقرير لسنة 2020، الجزائر، مارس 2021.

9-المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، **متطلبات الجهوية المتقدمة وتحديات إدماج السياسات القطاعية**، تقرير 2016، المغرب.

10-المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، **الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي** تقرير صادر عن المكتب الفرعي، تونس.

11-بوشتى بوخالفة وموستغفر محمد، **الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافعة لنمو مدمج** تقرير المجلس الاقتصادي و الاجتماعي والبيئي، المغرب ، 2015.

12-برنامج الأمم المتحدة الانمائي، **الثروة الحقيقية للأمم: مسارات التنمية البشرية**، تقرير التنمية البشرية (عدد خاص في الذكرى العشرين)، الولايات المتحدة الامريكية، 2010.

13-برنامج الامم المتحدة الانمائي، **خلق الفرص للأجيال القادمة**، تقرير التنمية الانسانية العربية، الاردن، 2002.

14-برنامج الامم المتحدة الانمائي، **اللامركزية من أجل الحكم الرشيد**، تقرير التنمية البشرية مصر، 2004.

15-برنامج الامم المتحدة الانمائي، **الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع**، تقرير التنمية البشرية لعام 2004، مطبعة كركي، لبنان.

16-برنامج الأمم المتحدة الانمائي، **اللامركزية من أجل الحكم الرشيد**، تقرير التنمية البشرية في مصر، معهد التخطيط القومي، مصر، 2004.

17-زبيش صالح الدين، **الديمقراطية التشاركية آلية جديدة في مسار الحكامة المحلية**، تقرير نهاية تربص على مستوى مديرية الحكامة المحلية بوزارة الداخلية والجماعات المحلية، المدرسة الوطنية للإدارة، الجزائر، 2019.

18-مؤتمر العمل الدولي، **الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم**، التقرير الخامس، مكتب العمل الدولي، جنيف، 2014.

19-منظمة الشفافية الدولية، **مؤشر مدركات الفساد**، تقرير لسنة 2020.

20-نابلي مصطفى كامل وآخرون، **النوع الاجتماعي والتنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، لبنان،2005.

ب-باللغة الاجنبية:

1-Banque Internationale Pour La Reconstruction Et Le Développement **Approches Participatives Au Maroc: Bilan De L'expérience Et Recommandations Pour La Mise En œuvre De L'initiative Nationale De Développement Humain(INDH)**, Janvier 2006.
2-Banque Mondiale, **Rapports Sur Le Développement Dans Le Monde 2000/2001: Combattre La Pauvreté**, Paris : éditions ESKA, 2001.
3-PNUD, **Encourager la responsabilisation sociale: Comment Passer Des Principes à La Pratique ?**,gouvernance Démocratique, Note D'orientation, Centre Pour La Gouvernance d'Oslo, Norvège, aout 2010.
4-PNUD**, Mesurer La Gouvernance Démocratique: Cadre Pour La Sélection D'indicateurs Favorables Aux Pauvres Et Sensibles Au Genre**, Bureau Des Politiques De Développement, New York, Centre De Gouvernance d'Oslo, 2006.
5-PNUD, **Les Objectifs du Millénaire pour le développement: Un pacte Entre Les Pays Pour vaincre la pauvreté humaine**, Rapport Mondial Sur Le Développement Humain 2003, Economica, France.
6- PNUD,**Reconceptualising Gouvernance**, Discussion Paper 2, bureau for Policy And Programme Support, New York , 1997.
7-Rapport National Sur Le Développement Humain1998-1999, Maroc **Approche participative et Développement Rural"**, Programme De Développement Humain Durable et De Lutte Contre La Pauvreté Ministère De La Prévision Economique Et Du Plan PNUD, 1999.
8-PNUD, **Rapport Mondial Sur Le Développement Humain** Economica, paris, 1991.
9-Rapport Mondial,**"Engaged Governance": A Strategy for Mainstreaming Citizens into the Public Policy Processes**, United Nations , New York, 2005.
10-U.S.A Department Office of Justice Programs, **Taking Stock: Community Policing in Chicago** Research Report, Washington, July 2002.

11-United Nations ,**Comparative Analysis Of Civil Society : Participation In Public Policy Formulation In Selected Arab Countries**, Economic Escwa, New York, 2010.

ثامنا: الصحف اليومية

1-بوطغان نور الدين، **مقاولون يتطـوعون لاستــكمال مشاريع تنموية تكلف مبالغ باهظة** يومية الشعب، العدد 17130، الجزائر، 10 سبتمبر 2016.

2-حاجي فاطمة الزهراء، **60 ألف جـمعية بالجزائر خارج القانون**، يومية النهار الجديد، العدد 2809، الجزائر، 15 ديسمبر 2016.

3-ح.ل، **الرقم الأخضر 1100 للرد على شكاوى المواطنين**، جريدة الشعب، العدد 16608 الجزائر، 2 جانفي 2015.

4-كيموش إيمان، **لا توقيع على طلبات المستثمرين منذ 15 شهرا**، جريدة الشروق، العدد 6812، الجزائر، 7 جوان 2021.

5-م.س، **خلية الاصغاء للمستثمرين بولاية عنابة بعد 6 أشهر من الإنشاء: إزالة العراقيل أمام 250 مشروع من إجمالي 295**، أخبار الشرق، العدد2665، الجزائر، 27 افريل2021.

6-سكيكدي أميرة، **إعانات الجمــعيات المحلية تحت مقصلة المجلس الشعبي ببلدية عنابة** جريدة الصريح، العدد 1567، الجزائر، 22 سبتمبر2021.

تاسعا: المقابلات

1-مقابلة مع **نائب رئيس بلدية عنابة المكلف بالوسائل** ، يوم 21 جانفي 2020

2-مقابلة مع **المنسق العام لبرنامج PAJE بولاية عنابة**، يوم 11 جانفي 2020.

3-مقابلة **مع رئيس مصلحة الجمعيات ببرنامج PAJE** ، يوم 22 جانفي2020.

4-مقابلة مع **رئيس مقاولة للأشغال العمومية**، يوم 31 اكتوبر 2020

5-مقابلة مع **نائب رئيس جمعية الدراجة الخضراء**، يوم 18 مارس 2021.

6-مقابلة مع **نائب رئيس جمعية الإكرام**، يوم 2 جويلية 2020

7-مقابلة مع **أمين المال لجمعية أبناء عنابة الثقافية**، يوم 31 أوت 2020.

8-مقابلة مع **مدير الأمانة العامة للمجلس الشعبي لبلدية عنابة**، يوم 3 جانفي 2020

9-مقابلة مع **رئيس مصلحة تنمية البرامج المحلية بمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية عنابة**، يوم 8 جانفي 2020.
10-مقابلة مع **الملحق بديوان والي ولاية عنابة المكلف بالاستثمار**، يوم 02 جوان 2021
11-مقابلة مع **رئيس الجمعية الولائية لحماية الطفولة والشباب**، يوم 15 أوت 2020.
12-مقابلة مع **رئيس شركةSARL MANSOURI METAL BOX**، يوم 3 فيفري 2021
13-مقابلة مع **المكلف بالإعلام بجمعية المدينة**، يوم 12 جوان 2020.

عاشرا: المواقع الإلكترونية

أ-باللغة العربية:

1-الإذاعة الجزائرية، **المرصد الوطني للمرفق العام يرفع تقريره هذا الأسبوع** ، جانفي 2017 تم التصفح بتاريخ 2018/08/11، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3gyMzFy
2-**البليدة... تقييم إعادة تأهيل المرافق العمومية محل اجتماع اللجنة المختصة**، 2012، تم التصفح بتاريخ 2018/01/15، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/38njgkt
3-البنك الدولي، **ترتيب الجزائر في تقرير DOING BUSINESS**، 2020، تم التصفح بتاريخ 2021/03/12، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3kMGUNs
4-البنك الدولي، **الآفاق الاقتصادية: الجزائر**، 2020، تم التصفح بتاريخ2021/05/12 متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3Grov2D
5-**البوابة الإلكترونية لبلدية دبي**، تم التصفح بتاريخ 2019/02/0، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3kHzYSC
6-البنك الدولي، **البنك الدولي في التنمية الاجتماعية**، تم التصفح بتاريخ 2021/02/22 متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3jfjIYB
7-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العدل، **وضعية الآليات الأساسية الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الانسان المصادق عليها من طرف الجزائر**، تم التصفح بتاريخ 2020/02/15، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/38bm5ol
8-**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية**، تم التصفح بتاريخ2020/07/12، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/2WxSeV0

9-الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، **دليل المشاركة المواطنة: حق تقديم العرائض إلى السلطات العمومية**، تم التصفح بتاريخ 2019/12/13، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3hpKbkF

10-الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، **دليل المشاركة المواطنة: حق الملتمسات في مجال التشريع**، تم التصفح بتاريخ 2020/11/7 متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3AfV5AM

11-الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، **دليل المشاركة المواطنة: حق تقديم العرائض إلى السلطات العمومية**، تم التصفح بتاريخ2020/11/7، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3hpKbkF

12-المملكة المغربية، **المبادرة الوطنية للتنمية البشرية**، تم التصفح بتاريخ 2020/11/10 متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3nkLsNT

13-الطيب إيمان، **فساد رؤساء البلديات بالجزائر....انحرافات في حماية "العروش" والحزب** تم التصفح بتاريخ 2020/03/20، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3B7SVTX

14-العتيبي محمد الفاتح عبد الوهاب، **منظمات المجتمع المدني النشأة، الآليات وأدوات العمل وتحقيق الأهداف**، مركز الدراسات والابحاث العلمانية في الوطن العربي، تم التصفح بتاريخ 2020/04/22، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/2WpkRE0

14-الموقع الرسمي للمقاطعة الإدارية توقرت، **اجتماع مع أعضاء المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالسكان والتنمية**، نوفمبر2018، تم التصفح بتاريخ2019/04/03، متوفر على الرابط التالي: http://ca-touggourt.dz/ar/?p=2831

15-**السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، النتائج النهائية لانتخابات المجالس البلدية**، 27 نوفمبر **2021**، تم التصفح بتاريخ 10 ديسمبر 2021، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3i1B5L5

16-**النداء رقم 02 لاقتراح مشاريع موجهة للجمعيات المحلية في البلديات النموذجية لبرنامج كابدال**، ص.ص4،6، تم التصفح بتاريخ 2019/09/15، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3jpdlC1

17-العاشي الحسن، **اقتصاد الجزائر بين الفجوة بين الموارد والإنجازات**، مركز مالكوم كير-كارينغي للشرق الأوسط، 2013، تم التصفح بتاريخ 2018/04/19، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3DAzOnF

18-الراكراكي بلال، **السياسات العمومية الترابية الجهوية بين المعيقات وسبل التفعيل في ضوء النموذج التنموي الجديد**، نوفمبر 2020، تم التصفح بتاريخ 2021/02/12، متوفر على الرابط التالي: https://democraticac.de/?p=70909

19-العربي الجديد، **الاقتصاد الموازي يشغل نصف العاملين بالجزائر...مخاوف من تداعيات كورونا**، سبتمبر 2020، تم التصفح بتاريخ 2020/11/8، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/38wcyJ4

20-**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية**، تم التصفح بتاريخ 2020/04/21 متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3mulLsG

21-برنامج الأمم المتحدة للتنمية، **مطوية حول برنامج(كابدال) ديمقراطية وتنمية محلـية**، تم التصفح بتاريخ 2019/11/20،متوفر على الرابط التالي: file:///C:/Users/Med%20Informatica/Downloads/D%C3%A9pliantCapedIA.pdf

22-برنامج الأمم المتحـدة الإنمائي في الدول العربية، **شريك مفضل**، تم التصفح بتاريخ 2019/02/01، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3zgGSmG

23-بوابة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في إقليم وزان، **تدابير وآليات المواكبة: تواصل القرب** تم التصفح بتاريخ 2019/11/6، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3z15Tla

25-بن حمو محمد، **المجتمع المدني العربي والفاعلية المحدودة**، مركز الجزيرة للدراسات، ماي 2009، تم التصفح بتاريخ 2017/12/22، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3jqTJNJ

26-بوبوش محمد، **الجهوية المتقدمة بالمغرب دراسة تحليلية**، المركز العربي الديمقراطي، تم التصفح بتاريخ 2020/01/12، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3kGIt0g

27-بلدية بني خلاد بتونس، **البرنامج الاستثماري التشاركي**، تم التصفح بتاريخ 2019/02/5 متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3B5Noh4

28-جريـدة الإتحـاد الإشتراكي ،**في سـابقـة هـي الأولى مـن نـوعها على الصعيد الوطني:المجلـس الإقليمـي لزاكورة يصادق بالإجماع على ثلاثة آراء إستشارية**، المغرب جانفي2020،تم التصفح بتاريخ 2020/11/30،متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3BwUStk

29-**دليل وسيط الجمهورية**،2020، تم التصفح بتاريخ 2021/02/13،متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3kgULek

30-دي سوزكلوفيس هنريك، **الديمقراطية التشاركية في البرازيل: ضمانات وافكار جديدة وتحديات دستورية**،2012، تم التصفح بتاريخ 2018/05/17، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3mC3Ek2

31-**دستور جمهورية البرازيل الاتحادية 1988 المعدل سنة** 2015، تم التصفح بتاريخ 2018/06/12، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3oNNd72

32-**دستور الجمهورية التركية عام 1982 المعدل سنة 2017**، تم التصفح بتاريخ 2019/09/13، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3z3V8hY

33-**دستور المغرب الصادر عام 2011**، تم التصفح بتاريخ 2018/12/28، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3jDQfak

35- دليل العالم العربي، **المملكة المغربية**، تم التصفح بتاريخ 2018/12/14، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3vJMDsm

34-وزارة الداخلية والجماعات المحلية، **تصريح وزير الداخلية والجماعات المحلية بمناسبة اشرافه على انطلاق الأبواب المفتوحة على البلدية بتاريخ 2016/01/18**، تم التصفح بتاريخ 2018/04/9، متوفر غلى الموقع التالي: https://bit.ly/3thLirB

35-وزارة الداخلية المغربية، **القانون التنظيمي المتعلق بالجهات**، 2016، تم التصفح بتاريخ 2020/05/15، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/2ZqAXOR

36-وكالة الأنباء الجزائرية، **المرصد الوطني للمرتفق العام سيرفع تقريره السنوي لرئيس الجمهورية بداية** 2018، تم التصفح بتاريخ 2019/10/4، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/2Wy0qF0

37-وكالة الأنباء الجزائرية، **المرصد الوطني للمرفق العام يقترح اعطاء استقلالية اكبر للجماعات الاقليمية**، تم التصفح بتاريخ 2020/05/17، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3mDBiHI

38-وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، **بطاقة تعريفية ببرنامج كابدال "برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين في التنمية "ديمقراطية تشاركية وتنمية محلية"**، تم التصفح بتاريخ 2020/06/14، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3B8DtXO

39-وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، **حوار مع السيد دحماني محمد مدير برنامج كابدال في برنامج ضيف الصباح على القناة الاولى للإذاعة الجزائرية**، أجري

بتاريخ2017/3/9، متوفر على قناة وزارة الداخلية بموقع يوتيوب، تم التصفح بتاريخ 2018/08/9، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/2XMI2Zk

40-الداخلية المغربية، **القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات**، 2016، تم التصفح بتاريخ 2019/04/12، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3pHEXWu

41-وزارة الداخلية والجماعات المحلية، **المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالسكان والتنمية**، تم التصفح بتاريخ 2019/07/22، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3mxm8DK

42-يومية المساء، **بإشراف مركز الدراسات والتحاليل للسكان والتنمية: إطلاق دراسات استشرافية بعلي منجلي وعين النحاس**، تم التصفح بتاريخ 2020/08/19، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/2URtS8a

43-وكالة الأنباء الجزائرية، **الاقتصاد الموازي يشكل إجحافا أمام الامتثال الضريبي ويرهن جهود النهوض بالاستثمار**، جويلية 2020، تم التصفح بتاريخ 2021/03/13، متوفر على الرابط التالي:https://bit.ly/2Y8xUKB

44-وكالة الأنباء الجزائرية، **ميثاق شراكة الشركات: أرضية لبعث وتنويع الاقتصاد**، ديسمبر 2017، تم التصفح بتاريخ 2019/11/18، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3DLWP7f

45-وكالة الأنباء الجزائرية، **تفويض المرفق العام: تنظيم جديد قريبا على طاولة الحكومة** مارس 2018، تم التصفح بتاريخ 2020/07/2، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3DLQKaW

46-وكالة الأنباء الجزائرية، **386 منتخب موقوف خلال العهدة الحالية**، جانفي 2021، تم التصفح بتاريخ 2021/08/16، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3jJRQfb

47-وكالة الانباء الجزائرية، **قانون المالية 2021: تحفيزات جديدة من أجل تشجيع الاستثمار ورفع الصادرات خارج المحروقات**، ديسمبر 2020،تم التصفح بتاريخ 2021/04/22، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3Cr9bR5

48-وزارة الصناعة والمناجم، **نشرية المعلومات الاحصائية رقم 36،افريل 2020**، تم التصفح بتاريخ 2020/09/24، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/2WTpdTW

49-**منصة OUR ACTION الرقمية**، تم التصفح بتاريخ 2019/06/2، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/39TpyJm

50-مشروع بحث تكويني جامعي، **التعاون اللامركزي الجزائري-المتوسطي**، تم التصفح بتاريخ 2020/08/12، متوفر على صفحة فايسبوك: https://bit.ly/2XTNhaj

51-**ميثاق المشاركة المواطنة لبلدية جميلة**، برنامج كابدال، تم التصفح بتاريخ 2020/11/7، متوفر على الرابط التالي:
file:///C:/Users/Med%20Informatica/Downloads/Chartes%20Communales%20(1).pdf

52-**ميثاق المشاركة المواطنة لبلدية الخروب**، برنامج كابدال، تم التصفح بتاريخ 2020/11/7، متوفر على الرابط التالي:
file:///C:/Users/Med%20Informatica/Downloads/Chartes%20Communales%20(1).pdf

53-مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، **الديمقراطية الرقمية: التكنولوجيا وظاهرة رقمنة السياسة**، تم التصفح بتاريخ 2019/10/25، متوفر على الرابط التالي:
https://bit.ly/3kHzYSC

54-**نظام تواصل لتلقي الشكاوي والاقتراحات في مملكة البحرين**، تم التصفح بتاريخ 2018/01/29، متوفر على الرابط التالي:
https://bit.ly/3iDP0HG

55-**نشرة إخبارية تصدر في إطار مشروع المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية** المغرب،2019،تم التصفح بتاريخ 2020/10/13، متوفر على الرابط التالي:
https://bit.ly/3zFKbnK

56-**صفحة إذاعة عنابة على الفايسبوك** ، تم التصفح بتاريخ 2020/12/05، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/38XAgOO

57-قناة الجزيرة، **الجهوية المتقدمة**، نوفمبر2015، تم التصفح بتاريخ 2019/09/4، متوفر على الرابط التالي: **https://bit.ly/3m2eTlj**

58-رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **خطاب للامة بتاريخ 15 افريل2011**، تم التصفح بتاريخ 2018/11/22، متوفر على الرابط التالي:
https://www.el-mouradia.dz

59-**تصريح مـدير متابعة وترقـية الـحركة الجـمعوية بوزارة الداخلية والجماعات الداخلية للإذاعة الوطنية**، 22 جوان 2020، تم التصفح بتاريخ 2020/08/10، متوفر على الرابط التالي: https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20200622/195225.html

60-غطاس صالح محمد، **مناخ الاستثمـار في الجزائر الأعقد في المنطقة**، ديسمبر 2019 تم التصفح بتاريخ 2021/05/17، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3kmQZRy

ب-باللغة الاجنبية:

1-Afonso José And Araújo Erika, **Municipal Organization And Finance Brazil,** PP2,30, Viewed on 1/05/2020, Available at the following link : https://bit.ly/3AmEjQ1

2-Anne-Hélène Le Cornec Ubertini**. La démocratie au risque de la représentation**, Pre-Publication, Vu Le 15/07/2020, Disponible sur Le lien suivant **:** https://bit.ly/32VVVXW

3-**Avis du Conseil Parisien de la Jeunesse sur le projet de schéma de développement touristique de la Ville de Paris,** Vu Le 20L09L2020 Disponible sur Le lien suivant **:** https://bit.ly/3BTM40W

4-Bottomley Ruth, **PRA And PLA Approaches: A Case Study with Examples of Participatory Approaches Employed By MAG And CMAC In Cambodia,** Mines Advisory Group,Veiwed on 17/10/2018 Available at the following link: https://bit.ly/3mu0Gja

5-Ballotpedia, **History Of Initiative And Referndum In The U.S.A** Viewed on 18/02/2019,Available at the following link: https://bit.ly/3b35Xr1

6-**Conseil Parisien de la Jeunesse**, Disponible Sur Le Lien Suivant : https://bit.ly/3twxhWS

7-Chicago Police Department**, How Work CAPS**, Viewed on 29/03/2018**,**Available at the following Link: https://bit.ly/3nkhGHn

8-Chesapeake Forest Maryland**, United States :Case Study (Environment),**Viewed on 10/08/2018**,** Available at the following link : https://bit.ly/3puD7bg

9-Vicente Pina § Lourdes Torres § Sonia Royo § Jaime García-Rayado **Decide Madrid: A Case Study On E-Participation ,** Available at the following link : **https://bit.ly/3ach28P**

0-**Department Of Natural Resources,** Maryland, Viewed on 15/06/2020, Available at the following link : https://bit.ly/3GsHfhY

11-**Dèclaration Universelle sur La Dèmocratie**, Union Interparlementaire Le Caire, 16 Septembre 1997, Disponible sur Le lien suivant **:** https://bit.ly/3ER360G
12-Fisher Fred Avec La Collaboration D'Expert, **Améliorer Les Relations Entre Citoyens Et Locales Par La Planification Participative,** Veiwed on 12/10/2019**,** Available at the following link: file:///C:/Users/Med%20Informatica/Downloads/2253_alt.pdf
13-Grim Nordine, **Communes pauvres et accorder aux maires le droit de créer des entreprises publiques locales**, Vu Le 9/08/2017 Disponible sur le lien suivant : https://bit.ly/3kZbm77
14-Healthy Democracy**, Citzens Intiative Review**, Viewed on 3/07/2019 Available at the following link : https://bit.ly/3lq9p4U
15-Huamin Philanthropy Brochure Series – 14, January 2016, pp : 13-14 Available at the following link : https://bit.ly/2XDhj1G
16-Intrac for civil socity**, Participatory Learning And Action (PLA)** Viewed on 9/06/2020, Available at the following link : https://bit.ly/3ye5uv5
17-Version à venir au 26 Novembre 2018, Vu Le 10/11L2019, Disponible Sur Le Lien Suivant : https://bit.ly/3oNHNc8
18-L'article**: L1411-4 Du Code Général Des Collectivités Territoriales** Version à venir au 27 Février 2002, Vu Le 11/09/2018, Disponible Sur Le Lien Suivant: https://bit.ly/3DrYcqF
19-L'article**: L1112-23 Du Code Général Des Collectivités territoriales** Version à venir au 29 Janvier 2017, Vu Le 2/04/2018, Disponible Sur Le Lien Suivant: https://bit.ly/3mFMIsJ
20-L'article**: L1423-3 Code Général Des Collectivités Territoriales** Version à venir au 24 Décembre 2O19, Vu Le 29/12/2020, Disponible Sur Le Lien Suivant : https://bit.ly/3mIp6UF
21-L'article**: L1423-1 Du Code Général Des Collectivités Territoriales** Version à venir au 21 février 2O14, Vu Le 16/09/2019, Disponible Sur Le Lien Suivant : https://bit.ly/3liarOX
22-L'article**: L1423-4 Du Code Général Des Collectivités Territoriales**, Version à venir au 27 Décembre 2O19,Vu Le 10/11/2019 Disponible Sur Le Lien Suivant : https://bit.ly/3nloPsr
23-L'article **7 De Loi N° 2014-173 Du 21Fèverier 2014 De Programmation Urbaine(1),** Vu Le 1/11/2018, Disponible Sur Le Lien Suivant : https://bit.ly/3z0xvGP
24-National Institute Of Justice, **Program Profile :Chicago Alternative Policing Strategy (CAPS)**, Viewed on 22/04/2018**,** Available at the following Link: https://bit.ly/3aMJU7K

25-0uest France **,voici les villes les plus touristiques du monde en 2019**, Vu Le 16/01/2020, Disponible sur Le lien suivant **:** https://bit.ly/3aMJU7K

26-**Programme d' appui Jeunesse Emploi**,2018, Vu Le 21/04/2019 Disponible Sur le lien Suivant : https://bit.ly/2X6gFJt

27-**Participatory Budgeting in Belo Horizonte Fifteen years (1993-2008),** Viewed on 8/04/2018**,** Available at the following link: https://bit.ly/2YybfHU

28-**Site Du Gouvernement Français**, Vu le 12/ 01/2O21 , Disponible Sur Le Lien Suivant : https://bit.ly/3Ja69U.

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	أدوار ووظائف الوحدات المحلية في تقديم الخدمات العمومية	63
02	الخصائص المميزة للبلديات النموذجية في برنامج كابدال	145
03	قائمة المشاريع الجمعوية التي تم اقتنائها للتمويل من طرف برنامج كابدال	151-149
04	نسبة اليد العاملة في كل من القطاع العام والقطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة (2015-2019).	158
05	التوزيع الجغرافي لمناصب الشغل المستحدثة في إطار المشاريع المصرح بها لدى الوكالة الوطنية للاستثمار خلال سنة 2018.	159
06	عدد مناصب الشغل المستحدثة في إطار المشاريع المصرح بها لدى الوكالة الوطنية للاستثمار خلال سنة 2019.	159
07	توزيع المؤسسات المتوسطة والصغيرة حسب قطاع النشاط الاقتصادي خلال الفترة (2004-2020).	161
08	عدد الجمعيات المعتمدة في الجزائر وتصنيفاتها خلال 2016	168
09	حجم النشاطات الجمعوية التطوعية في مجال الخدمة الاجتماعية بالجزائر خلال الفترة (2008-2018).	171
10	التقسيم الإداري لولاية عنابة.	174
11	عدد المؤسسات التربوية والاقسام والتلاميذ المتمدرسون على مستوى بلدية عنابة.	175
12	التقسيم الاداري لبلدية عنابة.	177
13	مشاريع جمعوية ممولة من طرف برنامج pajeعلى مستوى بلدية عنابة	181
14	برامج التكوين التي استفادت منها الجمعيات الناشطة بولاية عنابة في إطار برنامج paje. (2018-2021)	182
15	جملة من انشغالات المواطنين وجمعيات الاحياء تتعلق بتحسين الإطار المعيشي للمواطنين في إطار يوم الاستقبال الاسبوعي.	184

16	الإيرادات الجبائية المحصل عليها من طرف بلدية عنابة بالرسم على الإعلانات والصفائح المهنية خلال سنة 2018.	189
17	توزيع المؤسسات القطاع الخاص وحجم العمالة حسب قطاع النشاط في بلدية عنابة سنة 2020.	190
18	نوع وكمية المعدات والمستلزمات الطبية التي تم اقتنائها لفائدة مديرية الصحة لولاية عنابة. (ازمة كورونا)	192
19	اللوازم الطبية المقدمة من قبل الخواص لفائدة الهيئات الرسمية لولاية عنابة. (ازمة كورونا)	193
20	أشكال التعاون اللامركزي	215

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
مقدمة	11-1
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	
مقدمة الفصل الأول	13
المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية المحلية	13
المطلب الأول: ماهية التنمية المحلية	13
المطلب الثاني: مجالات التنمية المحلية ومجالاتها	23
المطلب الثالث: نظريات التنمية المحلية	27
المبحث الثاني: الإطار النظري للمقاربة التشاركية	30
المطلب الأول: دلالة المقاربة التشاركية	30
المطلب الثاني: مستويات المقاربة التشاركية وأشكالها	42
المطلب الثالث: الاتجاهات النظرية المفسرة لمضمون المقاربة التشاركية	47
المبحث الثالث: العلاقة بين التنمية المحلية والمقاربة التشاركية	56
المطلب الأول: أهمية وأولويات المقاربة التشاركية في العمل التنموي	56
المطلب الثاني: الفواعل المشاركة في عملية التنمية المحلية	60
المطلب الثالث: آليات إرساء المقاربة التشاركية في إدارة الشأن المحلي	73
خاتمة الفصل الأول	80
الفصل الثاني: تجارب دولية وعربية في تحقيق التنمية المحلية من خلال منظور المقاربة التشاركية	
مقدمة الفصل الثاني	82
المبحث الأول: تجارب رائدة في القارة الأمريكية في مجال التنمية المحلية التشاركية	82
المطلب الأول: تجربة البرازيل في مجال التنمية المحلية التشاركية	82
المطلب الثاني: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في مجال التنمية المحلية التشاركية	88
المبحث الثاني: تجارب أوروبية ناجحة في مجال التنمية المحلية التشاركية	94
المطلب الأول: تجربة فرنسا في تحقيق التنمية المحلية وفق المقاربة التشاركية	94
المطلب الثاني: تجربة تركيا في إرساء المقاربة التشاركية لتحقيق التنمية المحلية	100
المبحث الثالث: تجارب عربية ناجحة في مجال التنمية المحلية التشاركية (المغرب انموذجا)	105

المطلب الأول: التنظيم اللامركزي والتأطير القانوني للمقاربة التشاركية في المغرب	105
المطلب الثاني: الآليات التشاركية المعتمدة لتحقيق التنمية المحلية في المغرب	108
المطلب الثالث: نماذج إدماج المقاربة التشاركية في العملية التنموية بالمغرب	112
خاتمة الفصل الثاني	117
الفصل الثالث: المقاربة التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر: بين الواقع والمأمول	
مقدمة الفصل الثالث	119
المبحث الأول: مظاهر تكريس المقاربة التشاركية في عملية التنمية المحلية بالجزائر	119
المطلب الأول: الجهود الحكومية الجزائرية لترقية المقاربة التشاركية في العمل التنموي	119
المطلب الثاني: القطاع الخاص كشريك محوري في تفعيل التنمية المحلية بالجزائر	151
المطلب الثالث: المجتمع المدني كحليف في تصحيح المسار التنموي بالجزائر	164
المبحث الثاني: واقع تجسيد المقاربة التشاركية في العمل التنموي ببلدية عنابة	173
المطلب الأول: بطاقة تقنية لإقليم بلدية عنابة	173
المطلب الثاني: الآليات المعتمدة لتشجيع النهج التشاركي في المسار التنموي ببلدية عنابة	177
المطلب الثالث: مظاهر مشاركة الفواعل المحلية في عمليات التنمية ببلدية عنابة	186
المبحث الثالث: تحديات وآفاق تجسيد المقاربة التشاركية في عملية التنمية المحلية بالجزائر	199
المطلب الأول: تحديات إدماج الطرح التشاركي في المسار التنموي بالجزائر	199
المطلب الثاني: مداخل تفعيل المقاربة التشاركية في العمل التنموي بالجزائر	212
خاتمة الفصل الثالث	236
الخاتمة	241-228
الملاحق	266-243
قائمة المراجع	313-268
فهرس الجداول	316-315
فهرس المحتويات	319-318

ملخص الدراسة

ملخص:

تهدف الدراسة إلى التعريف بمفهوم الخاصية التشاركية كمقاربة متكاملة تقوم على إعادة توزيع الأدوار وتشكيل العلاقات بين الشركاء الأساسيين في عملية التنمية المحلية، وكذا الوقوف على وضعية المقاربة التشاركية في الجزائر. ولقد تمحورت إشكالية البحث حول مدى مساهمة المقاربة التشاركية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، وقد عرضت الدراسة تجارب دولية وعربية ناجحة في هذا المجال، والجهود الحكومية الجزائرية لترقية المقاربة الجديدة على المستوى القانوني والمؤسساتي، ومدى تجسيدها في إدارة الشأن المحلي، وذلك من خلال الرصد الميداني لحالة بلدية عنابة.

توصلت الدراسة إلى وجود مجموعة من المعوقات التي تواجه إرساء النهج التشاركي في بلادنا، كما طرحت مجموعة من المداخل لمعالجة مكامن القصور والخلل التي تحول دون قيام الفواعل المحلية بأدوارها التنموية، وخلصت إلى أن الادماج المتكامل للمقاربة التشاركية في العمل التنموي يقتضي الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة وتكييفها مع خصوصا المجتمعات المحلية، بما يتماشى مع الحالة الجزائرية.

الكلمات المفتاحية:

المقاربة التشاركية، التنمية المحلية، الفواعل المحلية، الجزائر، بلدية عنابة.

Abstract:

The study aims to define the concept of the participatory characteristic as an integrated approach based on the redistribution of roles and the formation of relationships between the main partners in the local development process, as well as to determine the status of the participatory approach in Algeria. The research problem centered on the extent of the contribution of the participatory approach to achieve local development in Algeria. The study presented successful international and Arab experiences in this field, and the Algerian government's efforts to promote the new approach at the legal and institutional level, in addition to the extent of its embodiment in the management of local affairs, through the field study of the Annaba municipality.

The study concluded that there are a set of obstacles facing the establishment of a participatory approach in our country, and a set of approaches to address the shortcomings that prevent local actors from carrying out their developmental roles, and concluded that the successful integration of the participatory approach in development requires benefiting from the leading international experiences and adapting them to the specificities of local communities, in line with the Algerian case.

Key words:

Participatory approach, Local development, local actors, Algeria Municipality of Annaba.